الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعـة باجي مختار–عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY - ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR - ANNABA

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي – حالة الجزائر

الشعبـــة: نقود وتمويل

للطالبة: ليتيم حيـــاة

مدير أطروحة التخرج: أ.د/ زغيب شهرزاد أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار–عنابة

أعضاء لجنة المناقشة:

صالحي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار – عنابة
زغيب شهرزاد	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار – عنابة
شليحي إيمان	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة باجي مختار – عنابة
ريحان الشريف	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	المدرسة العليا لعلوم التسيير – عنابة
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
خنفر مانع	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

السنة الجامعية: 2024/2023

التصريح:

أنا الممضية أسفله الطالبة الباحثة: ليتيم حياة، أصرّح بشرفي أنّ هذا العمل البحثي المتمثّل في أطروحة الدكتوراه الموسومة: "قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي – حالة الجزائر"، والمُقدّم لنيل شهادة دكتوراه علوم هو عمل أكاديمي خاص بي، كما أنّه غير مقدّم لا جزء منه ولا كله لأية مؤسسة أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك.

وأتحمّل المسؤولية كاملة عن كل ما جاء في مضمونه.

المعنية بالأمر: ليتيم حيـاة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيد ميزان مدفوعات الجزائر والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021)، المتضمنة لتطبيق برامج الإنفاق العام وإطلاق النموذج الجديد للنمو ومخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. باستخدامها للمنهج الوصفي استعرضت مسار النمو المنتهج مُتابِعة أهداف السياسة الاقتصادية اعتمادا على مربع كالدور، كما حلّلت وقيمت وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات النمو المحققة، وفحصت الخيارات الممكنة للتعامل مع القيد وتحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من هيكل ميزان المدفوعات. توصلت الدراسة إلى مايلي: تمَيُّز تطور وضعية ميزان المدفوعات بمرحلة فائض (2001-2013) ومرحلة عجز (2014-2021)، عدم انتظام معدلات النمو وبُعدها عن المستويات المستهدفة، تدهور وضعية ميزان المدفوعات لاسيما أمام صدمة النفط لسنة 2014 والتي كان تأثيرها سلبيا على النشاط الاقتصادي ومقيدا للنمو، محدودية جدوى الخيارات الممكنة. وقد نوهت في الختام بضرورة الإسراع في تحقيق التحول الهيكلي وتطبيق سياسة نمو متوافقة مع إمكانيات الاقتصاد وخصوصيته، تنويع مصادر تمويل مخططات النمو، واستغلال جميع الخيارات التي يتيحها هيكل ميزان المدفوعات بمزيج منسق فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: ميزان مدفوعات الجزائر؛ النمو الاقتصادي؛ التخطيط الاقتصادي؛ الإنفاق العام المربع السحري لكالدور.

تصنيف JEL: F32 ؛ F43؛ P40 ؛ H50.

Résumé:

Cette étude vise à analyser la contrainte de la balance des paiements de l'Algérie et la croissance économique durant la période (2001-2021) marquée par la mise en œuvre des programmes de dépense publique, ainsi que le lancement du nouveau modèle de croissance et le plan de relance économique et sociale.Elle s'est basée sur l'approche descriptive afin de : passer en revue la trajectoire adoptée de croissance tout en évaluant les objectifs de la politique économique à l'aide du carré de Kaldor, analyser et évaluer la situation de la balance des paiements et les taux de croissance atteints,et examiner les possibilités qu'offre la structure de la balance des paiements pour faire face à la contrainte et parvenir à la croissance. L'étude conclut que : les taux de croissance réalisés étaient modestes, instables et irréguliers, la situation de la balance des paiements s'est caractérisée par une phase exédentaire de 2001 à 2013 et une autre déficitaire allant de 2014 à 2021, qui a eu un effet contraignant la croissance en impactant négativement l'activité économique, la pertinence limitée des possibilités citées auparavant.Sur ce l'étude préconise l'urgence de l'accomplissement du changement structurel, l'adoption d' une politique de croissance appropriée aux capacités et à la spécificité de l'économie Algérienne, la diversification des ressources de financement des plans de croissance et la combinaison d'un mixing harmonieux d'options possibles pour assurer la concordance entre l'équilibre extérieur et la croissance économique .

Mots clés: balance des paiements de l'Algérie, croissance économique, planiffication économique, dépense publique, carré magique de Kaldor.
Classification Jel : F32 ; F43 ; P40 ; H50.

Abstract:

This research aims at analyzing the Algerian balance of payments constraint and the economic growth during the period of (2001-2021). The aforementioned era is characterized by implementing the public expenditure programs and launching the new model of growth and economic-social recovery plan. Relying on the descriptive approach, a plethora of points have been shed light on: the pursued growth path, the objectives of the economic policy based on kaldor's magical square, the analysis and evaluation of the balance of payments position besides the achieved growth rates, and the examination of possible options to address the constraint and achieve economic growth based on the structure of the balance of payments. Findings indicate a number of elements: a distinguished two phases, surplus (2001- 2013) and deficit (2014, 2021), portraying the development of the balance of payments position, the inconsistency in growth rates and deviation from target levels, the degradation of the balance of payments position especially during the oil shock 2014 which negatively impacted the economic activity and constrained growth, and the limited feasibility of possible options. In conclusion, the study recommends the urgent structural transformation and the necessity of adopting a compatible growth policy aligned with the Algerian economy's characteristics and capacities, diversifying sources of financing growth schemes and utilizing all options provided by the balance of payments structure.

Keywords: Algerian balance of payments, economic growth, economic planning, public expenditure, kaldor's magical square.

Jel Classification Codes: F32 ; F43 ; P40 ; H50.

الإهداء

إلى أمي

إلى زوجي وأولادي

شكر وتقدير

وَمَا التَوْفِيقُ إِلَّا باللَّه، فالشكر لله حتى يبلغ الشكر منتهاه

أمـــا بعـد، فإني أتقدم بخالـص تقديـري إلى كل من شجعنـــي على إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد وإن كان المقام يضيق لذكرهم فإني أخص منـهم:

الأستاذ منصوري عبـد الله، الأستاذة زغيب شهرزاد والأستاذة شليحي إيمان

كما أشكر كل الأساتذة الذين تعاقبوا إلى يومنا هذا على إدارة قسم العلوم الاقتصادية

وجميع الأساتـذة أعضاء لجنة المناقشة كلا باسمه وصفته.

وشكر خاص إلى رفيقتي في مشواري

ابنتي مريم آلاء

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
التصريح	–
الملخص باللغة العربية	–
الملخص باللغة الفرنسية	–
الملخص باللغة الإنجليزية	–
الإهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
مقدمة	**أ–ط**
الفصل الأول: النمو الاقتصادي بين التفسير والتنظير	1–81
تمهيد	2
المبحث الأول: معالم النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	3
1– التعريف والأهمية	3
2– الخصائص	5
3– الأنواع والصور	7
4– التمييز بين النمو والتنمية	9
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	12
1– PIB كمعيار أساسي لقياس النمو	12
2– التحفظات على معيار PIB	15

3- معايير أخرى لقياس النمو	16
المطلب الثالث: تحقيق النمو بين المزايا والسلبيات	17
1- منافع النمو الاقتصادي	17
2- تكاليف النمو الاقتصادي	19
المطلب الرابع: حدود النمو والقيود عليه	22
1- حدود النمو الاقتصادي	22
2- القيود على النمو الاقتصادي	25
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي	27
المطلب الأول: النمو وعوامل الإنتاج	27
1- الأرض	27
2- العمل	29
3- رأس المال	32
المطلب الثاني: النمو والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	35
1- التقدم التقني كأهم مصدر لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	35
2- المصادر الأخرى لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	38
المطلب الثالث: النمو والعوامل الداعمة لعوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية	40
1- الاستقرار السياسي والاقتصادي	40
2- الحوكمة والبيئة الملائمة للمؤسسة الخاصة	41
3- تطور النظام المالي	42
4- التجارة الخارجية	43
المطلب الرابع: محاسبة محددات النمو الاقتصادي	45
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	47
المطلب الأول: الرؤية الكلاسيكية والماركسية والكينزية للنمو الاقتصادي	47
1- لمحة عن الرؤية ما قبل الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	47
2- الرؤية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	48

3- النمو الاقتصادي عند ماركس (1818-1883)	52
4 - النمو الاقتصادي عند كينز (1883-1946)	53
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك وشومبيتر	54
1- النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	54
2- النمو الاقتصادي عند شومبيتر (1883-1950)	56
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في نموذجي هارود – دومار وسولو – سوان	59
1- نموذج هارود – دومار	59
2- نموذج سولو – سوان	63
المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي (النظرية الجديدة للنمو)	75
خلاصة الفصل الأول	81
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات والتخطيط الاقتصادي	82-191
تمهيد	83
المبحث الأول: أساسيات عن ميزان المدفوعات	84
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات	84
1- ميزان المدفوعات من منظور تاريخي	84
2- تعريف ميزان المدفوعات	86
3- أهمية ميزان المدفوعات	88
المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية لميزان المدفوعات	89
1- منهج القيد في ميزان المدفوعات	89
2- هيكل ميزان المدفوعات	91
3- أرصدة ميزان المدفوعات	97
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	99
1- مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	99
2- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	101
3- معايير تقدير الاختلال في ميزان المدفوعات	102

المطلب الرابع: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	106
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي	108
المطلب الأول: ميزان المدفوعات والأداء الاقتصادي	108
1- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات	108
2- ميزان المدفوعات كانعكاس للحالة الاقتصادية	110
3- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات	111
المطلب الثاني: ميزان المدفوعات والمجاميع الداخلية	113
1- علاقة الرصيد الجاري بالاستيعاب	113
2- علاقة الرصيد الجاري برصيد الموازنة الحكومية	115
3- علاقة الرصيد الجاري بالاستدانة الخارجية	116
المطلب الثالث: تأثير ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي	118
المطلب الرابع: تأثير مستوى النمو الاقتصادي في ميزان المدفوعات	122
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي تخطيطا وتحقيقا	125
المطلب الأول: التخطيط الاقتصادي	125
1- عموميات عن التخطيط الاقتصادي	125
2- سيرورة عملية التخطيط الاقتصادي	134
3- مقوّمات نجاح التخطيط الاقتصادي ومعيقاته	142
المطلب الثاني: الدولة والتخطيط الاقتصادي	143
1- دور الدولة في النشاط الاقتصادي	144
2- التخطيط وطبيعة النظام الاقتصادي	146
3- السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي	150
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي بين التخطيط والتطبيق	155
1- نمط النمو والاستراتيجية التنموية	155
2- سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	163
3- أساليب التخطيط الاقتصادي	164

المطلب الرابع: قيد وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي	170
1- قيد وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق النمو	170
2- قيد وضعية ميزان المدفوعات وتمويل النمو	171
3- هيكل ميزان المدفوعات والخيارات المتاحة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي	176
خلاصة الفصل الثاني	191
الفصل الثالث: قيد ميزان المدفوعات ومسار النمو في الجزائر (2001-2021)	**192-285**
تمهيد	193
المبحث الأول: مسار النمو في الجزائر (2001-2021)	195
المطلب الأول: برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019)	195
1- حوصلة عن المسيرة التنموية من الاستقلال حتى سنة 2000	195
2- عرض برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019)	196
المطلب الثاني: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)	203
1- مضمون النموذج الجديد للنمو	203
2- أهداف النموذج الجديد للنمو	205
المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)	206
1- خلفية إطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)	206
2- التعريف بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	208
3- محاور تنويع الاقتصاد في مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	209
4- متطلبات نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	213
المطلب الرابع: تقييم أهداف السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) باستخدام مربع كالدور السحري	216
1- الفترة الأولى (2001-2004)	217
2- الفترة الثانية (2005-2009)	218

3- الفترة الثالثة (2010-2014)	219
4- الفترة الرابعة (2015-2019)	220
5- الفترة الخامسة (2020-2021)	221
المبحث الثاني: تطور حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2021)	223
المطلب الأول: إعداد ميزان مدفوعات الجزائر	223
المطلب الثاني: تطور أرصدة حسابات ميزان مدفوعات الجزائر (2001-2021)	225
1- رصيد الحساب الجاري	225
2- رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	236
3- الرصيد الإجمالي	238
المطلب الثالث: الخصائص المميزة لميزان مدفوعات الجزائر	241
المبحث الثالث: تقييم وضعية ميزان مدفوعات الجزائر والنمو الاقتصادي وفعالية الخيارات الممكنة خلال الفترة (2001-2021)	243
المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات (2001-2021)	243
1- معدل التغطية	243
2- معدل التبعية	244
3- معدل جهد التصدير	245
4- معدل التوغل	246
5- معدل القدرة على سداد الواردات	247
المطلب الثاني: تقييم النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2001-2021)	249
1- على المستوى الإجمالي	249
2- على المستوى القطاعي	252
3- على المستوى الفردي	262
المطلب الثالث: هيكل ميزان مدفوعات الجزائر والخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	266
1- فحص خيارات أعلى الميزان	266

2- فحص خيارات أسفل الميزان	273
المطلب الرابع: الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة (2001-2021)	275
1- السياسة المالية	275
2- سياسة سعر الصرف الأجنبي	280
خلاصة الفصل الثالث	285
الخاتمة	286
قائمة المراجع	293
الملاحق	-

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنــوان الجـــدول	رقم الصفحة
01	الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية (2001-2021)	228
02	المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2021)	248
03	معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021)	250
04	متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترات الأربع لبرامج الإنفاق العام	251
05	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2004)	252
06	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2001-2004)	253
07	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005-2009)	254
08	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)	255
09	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010-2014)	256
10	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	257
11	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2015-2019)	258
12	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2015-2019)	259
13	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2020-2021)	260

14	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2020-2021)	261
15	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2004)	263
16	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-2009)	264
17	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2014)	264
18	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2019)	265
19	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2020-2021)	265
20	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات في الفترة (2020-2021)	267
21	تركيبة الواردات السلعية حسب مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2001-2009)	268
22	تركيبة الواردات السلعية حسب مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2010-2021)	269
23	تطور تركيبة الواردات من المنتجات الأساسية خلال الفترة (2001-2021)	271
24	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	273
25	المساهمة النسبية للجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2021)	275
26	تطور حجم وهيكل النفقات العامة خلال الفترة (2001-2021)	277
27	تطور حصة النفقات العامة في الناتج الداخلي الخام مع تطور معدلات نمو كل منهما خلال الفترة (2001-2021)	278

قـائمة الأشـكال

رقم الشكل	عنــوان الشــكل	رقم الصفحة
01	مخطط توضيحي بأهم العوامل المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي	44
02	المخطط الأساسي لنموذج النمو لسولو أو نصيب العامل من رأس المال في الحالة المستقرة	66
03	ارتفاع معدل الادخار في نموذج سولو	68
04	زيادة معدل النمو السكاني في نموذج سولو	70
05	نموذج سولو مع تقدم تقني	73
06	المربع السحري لكالدور	154
07	تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	218
08	تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	219
09	تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	220
10	تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	221
11	تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2020-2021)	222

مقدّمة

يرتبط نجاح النشاط الاقتصادي في تلبية الرغبات الإنسانية بتقليص الفرق بين طرفي متراجحة الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الإنسانية غير المحدودة أي بحل مشكلة الندرة النسبية، في سياق من التنسيق تلعب فيه الدولة وفقا لايديولوجيتها الاقتصادية دورا محوريا في تأطير سلوكه أو التدخل في تحديد توجهاته. ويكون ذلك من خلال انتهاجها لسياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي كسبيل لزيادة طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، ومفتاح لتحسين مستوى الإشباع والمعيشة وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي عاملا مشتركا للفرد والمجتمع، وللسياسة والاقتصاد، لكن ذلك لا يكفي لتحقيق توافقه مع أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى لاسيما في البلدان الصغيرة والمفتوحة التي يمثل فيها هدف التوازن الخارجي قيدا على تحقيق النمو الاقتصادي.

إن فحص هذا التعارض في حالة الاقتصاد الجزائري يستدعي بداية الإشارة إلى السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر من 1967 إلى 1979، باعتمادها على تخطيط اقتصادي مركزي، شامل وطويل المدى تمت ترجمته بسلسلة من المخططات التنموية، امتدت على مرحلتين من 1967 إلى 1979 ثم من 1980 إلى 1989، والتي انتهت بعدما يقارب ربع القرن بفشل في بلوغ الأهداف المسطرة، لتهرع الحكومة المصدومة بتداعيات الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ثم المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وذلك في سياق توجهها نحو اقتصاد السوق.

وبدخول الألفية الثالثة شهدت الوضعية الاقتصادية العامة تحسنا شابه ضعف في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة، مما دفع الحكومة خاصة في ظل تجميع الموارد التمويلية الكافية إلى انتهاج سياسة للإنفاق العام، تسعى إلى دعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني وإلى زيادة مستوى التشغيل، وتحقيق تنويع الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، من خلال القيام ببرامج

استثمارية عمومية ضخمة امتدت تخطيطيا من 2001 إلى 2019، لكن تخللها عمليا اعتماد نموذج جديد للنمو بداية من 2016 إلى 2030، تم تدعيمه بمخطط للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للفترة (2020-2024).

بالرجوع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد صغير، مفتوح، ذي تنافسية خارجية ضعيفة وتبعية قوية للواردات، وإلى هدف رفع معدل النمو الاقتصادي في برامج الاتفاق العام وفي المخططات اللاحقة، فمن المتوقع نظريا أن يصحب ارتفاع الناتج الداخلي الخام (كمؤشر عن النمو الاقتصادي) تدهور في وضعية ميزان المدفوعات واختلال في الحسابات الخارجية وهو ما يعيق بدوره تحقيق النمو، وهنا تحديدا يتأسس طرح انشغال البحث لتتبلور صياغته فيمايلي:

أولا- إشكالية الدراسة:

يلخصها سؤال رئيس مضمونه: هل مثلث وضعية ميزان المدفوعات الخارجية قيدا على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021؟

تنبثق عن هذا السؤال ثلاث حزم من الأسئلة الفرعية المحورية ممثلة فيما يلي:

1- ما هي معالم النمو الاقتصادي تفسيريا وتنظيريا؟

2- ماهي أساسيات ميزان المدفوعات وطبيعة علاقته بالنشاط الاقتصادي؟ وماهي أهمية التخطيط الاقتصادي ودور الدولة في ذلك؟

3- ماهي مضامين وأهداف المخططات التنموية المعتمدة خلال الفترة (2001-2030)؟ وما هي مستويات النمو التي حققتها خلال فترة الدراسة؟

- كيف تطورت وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2001-2021)؟ وهل كان تطورها مقيدا للنمو الاقتصادي وتنفيذ المخططات التنموية؟

- ماهي حدود فعالية الحلول الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) وفقا لما توفره هيكلة ميزان المدفوعات من خيارات؟

إن الإجابة المحتملة عن هذه الأسئلة يمكن صياغتها مبدئيا في الفرضيات التالية:

ثانيا- فرضيات الدراسة:

1- تطبيق المخططات التنموية يرفع معدل النمو الاقتصادي.

2- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدهور حسابات ميزان المدفوعات.

3- تدهور حسابات ميزان المدفوعات يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي.

4- لا تقدم هيكلة ميزان المدفوعات خيارات ناجعة للتعامل مع وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في حالة الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثالثا - حدود الدراسة:

يمثل موضوع النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي مجالا ثريا وميدانا خصبا لطرح العديد من الإشكاليات المتشعبة والمثيرة للانشغال، وترسيما لحدود البحث موضوعيا، مكانيا وزمنيا، فقد ضم موضوع الدراسة المعالم الرئيسية للنمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات والتخطيط الاقتصادي، حتى يتبين فهم إمكانية التعارض الموجود في التحقيق المتزامن للنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كهدفين أساسيين للسياسة الاقتصادية، مع فحص الحلول الممكنة للتوفيق بينهما وفقا لما توفره هيكلة ميزان المدفوعات. أما مكانيا فقد تناولت الدراسة اقتصاد الجزائر الممثل بامتياز لهذا التعارض، وتم وضع الحدود الزمنية لفترة الدراسة بـ 2001 و2021، لما تضمنته هذه الفترة من برامج ومخططات تنموية طموحة وصدمات خارجية عنيفة.

رابعا- منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم اللجوء إلى استخدام المنهج الوصفي، لأنه الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، من خلال استعراض مختلف المخططات التنموية ومتابعة وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة المعنية بالدراسة، ثم تحليل نتائج النمو المحققة وتطورات وضعية ميزان المدفوعات، إضافة إلى متابعة وتحليل أداء مختلف الخيارات التي توفرها هيكلة ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى الاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات كمصادر أساسية للإحصائيات المستخدمة في البحث.

خامسا- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل الدوافع الأساسية لاختيار موضوع البحث في:

1- الشغف بدراسة مواضيع النمو والتنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

2- الانشغال بالوضع الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري في ظل التعثر المتكرر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية للمحروقات.

3- الرغبة في تقديم عمل أكاديمي يسلط الضوء على مشكلة أساسية من مشاكل الاقتصاد الجزائري ويطمح إلى تقديم مساهمة ولو بسيطة في تشخيص أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها.

سادسا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من حجم تأثيره على استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المجتمعي والفردي، كما تظهر من حيث إمكانيتها في:

1- المساهمة في تزويد الجهات المعنية بتشخيص تحليلي لتداخل التأثير بين النمو الاقتصادي ووضعية ميزان المدفوعات ولفت الانتباه لأهمية مراعاتها لذلك من جهة، وتكثيف مجهوداتها التنسيقية بين مختلف سياساتها والخيارات المتاحة من جهة أخرى.

2- المشاركة في زيادة رصيد المكتبة بإضافة جهد بسيط يشمل مختلف المخططات التنموية من 2001 إلى 2030، ويجمع نظريا وتطبيقيا بين هدفين أساسيين للسياسة الاقتصادية.

سابعا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- تبيان الفرق بين مضامين برامج الإنفاق من جهة والنموذج الجديد للنمو ومخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

2- تحديد تأثير تطبيق البرامج التنموية المعتمدة خلال فترة الدراسة على تحقيق النمو إجماليا وقطاعيا.

3- تقييم وضعية ميزان المدفوعات وتأثيرها على تحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ المخططات التنموية.

4- التعرف على فعالية الحلول الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وفقا لما توفره هيكلة ميزان المدفوعات من خيارات.

ثامنا- الدراسات السابقة:

تطرقت دراسات عديدة لموضوع البحث من مختلف جوانبه، سواء فيما تعلق بميزان المدفوعات النمو الاقتصادي، برامج الإنفاق أو قيد ميزان المدفوعات، وفيمايلي عرض مختار لبعض منها:

الدراسات باللغة العربية:

- الدراسة الأولى بعنوان: "نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الجزائر (1980-2019)"، مقال منشور للباحثين عمار بوبكر وزايري بالقاسم، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 2، الجزائر، 2023. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الطلب على الصادرات كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، وناقشت التطابق بين معدل النمو الحقيقي ومعدل النمو المقدر بنموذج ثارلوال البسيط خلال الفترة (1980-2019)، وذلك باستخدام نموذج اختبار حدود الاختبار الذاتي. وتوصلت إلى أن ميزان المدفوعات لا يمثل قيدا على نمو الاقتصاد الجزائري وفقا لحيثيات

تطبيقه. كما أوصت بوجوب توجيه السياسات الحكومية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتقليص مرونة الدخل للواردات للتغلب على قيود القطاع الخارجي.

- الدراسة الثانية بعنوان: "قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)"، مقال منشور للباحث السعيدي وصاف، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس العدد الخامس – الجزائر، جوان 2020. هدف هذا البحث إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018) اعتمادا على المنهج الوصفي، وقد خلص إلى تسجيل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات لحالة فائض من 2005 إلى 2013 وحالة عجز من 2014 إلى 2018.
- الدراسة الثالثة بعنوان: "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2019"، مقال منشور للباحثة هدى محمد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، الجزائر يناير 2020. هدف هذا البحث استنادا إلى المنهج الوصفي استعراض مختلف البرامج التنموية خلال هذه الفترة بالإضافة إلى النموذج الجديد للنمو، وإلى فحص الوضعية الاقتصادية في ظلها. وخلص إلى هشاشة التوازن والمؤشرات التي حققتها الجزائر في بعض الفترات، لارتباطها بأسعار النفط. ومن التوصيات التي قدمها تشجيع الصناعة المحلية وقطاع الفلاحة والسياحة، بالإضافة إلى ضرورة عصرنة النظام البنكي والإصلاح الضريبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من 2001 إلى 2021.

الدراسات باللغة الفرنسية:

- الدراسة الأولى بعنوان: " Impact des exportations, solde de la balance des paiements sur la croissance économique en Algérie : application de l'approche ARDL" مقال منشور للباحثين سعيد مزيان ورضوان جمعة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021. هدفت هذه الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين صادرات المحروقات، رصيد ميزان المدفوعات

والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طريقة التقدير ARDL (نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة)، وذلك على امتداد الفترة (1990–2018). ولقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي موجب لصادرات المحروقات ورصيد ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة ترشيد الإيرادات وتنويع الاقتصاد واتباع سياسة نقدية ومالية فعالة.

- الدراسة الثانية بعنوان: " Effets Des Dépenses Publiques Sur La Croissance économique: Cas Des Dépenses D'infrastructure En Algérie" مقال منشور للباحثين بلمقدم مصطفى وزهيرة صاري مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، جانفي 2015. هدف البحث إلى تحليل النمو في الجزائر من 1970–2006 بالعلاقة مع مساهمة الاستثمار في البنى التحتية في ذلك؛ مسلطا الضوء على دور السياسات الحكومية في تحديد الأداء الاقتصادي للبلد. توصلت هذه الدراسة إلى تسجيل الجزائر زيادة في نفقاتها بنحو 2% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2012، فيما مثل عجز ميزانيتها 1,9% فقط من نفس الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك حققت الجزائر نمو بنحو 2,5% خلال نفس العام. وهو ما سمح للجزائر بتسجيل تقدم ملموس على مستوى الحد من الفقر وتحديد البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.
- الدراسة الثالثة بعنوان: "L'analyse de la croissance économique en Algérie" للباحثة عاشور تاني يامنة، مقدمة في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان (2013–2014) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بالاعتماد على المنهج الوصفي والقياسي وذلك باستخدام تقنيات التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. أكدت هذه الدراسة على المساهمة الإنتاجية لرأس المال، والعمالة بـ 24% و65% على التوالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وقد أوصت بتعزيز النمو من خلال انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، تشجيع

الادخار لتمويل الاستثمارات الضرورية للنمو، تطوير منتجات جديدة ذات جودة أفضل وتحسين كفاءة السلع والعمليات الرأسمالية الوطنية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعتبر حدود البحث، منهجه والهدف منه من النقاط الأساسية التي يتم التركيز عليها في إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ويلاحظ جليا اتساع حدود البحث الموضوعية والزمنية للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة المذكورة أعلاه من جهة، واختلافهما من حيث الهدف من جهة أخرى زيادة على الاختلاف في تعريف القيد في حد ذاته والذي يرجع إلى اختلاف التيار الفكري المتبع في تفسير محددات النمو.

تاسعا- صعوبات الدراسة: لقد واجه إنجاز هذا البحث عدة صعوبات، يذكر منها تلك المتعلقة بالإحصائيات، لاسيما من حيث تغيرها من مصدر إلى آخر وأحيانا حتى في المصدر نفسه.

عاشرا- هيكل الدراسة: معالجة للإشكالية المطروحة واختبارا للفرضيات المقترحة، تم تقسيم جذع البحث بنيويا إلى أقسام رئيسية، مثلتها الفصول الثلاث الموالية:

الفصل الأول تناول النمو الاقتصادي بين التفسير والتنظير من خلال ثلاث مباحث تطرقت تباعا إلى: إبراز معالم النمو الاقتصادي، تحليل المحددات الأساسية والمساعدة على تحقيق النمو، واستعراض أهم النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني تعرض إلى ميزان المدفوعات والتخطيط للنمو الاقتصادي بمباحث ثلاث فصلت على الترتيب في أساسيات ميزان المدفوعات، علاقته بالنشاط الاقتصادي، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي تخطيطا وتحقيقا.

أما الفصل الثالث فتطرق إلى مسار النمو في الجزائر وقيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2021)، والذي ناقشه مبحث أول استعرض مسار النمو في الجزائر من 2001 إلى 2021، ومبحث

ثاني درس تطور وضعية ميزان مدفوعات الجزائر على امتداد الفترة (2001-2021)، ومبحث ثالث بحث في تقييم وضعية ميزان مدفوعات الجزائر والنمو الاقتصادي وفعالية الخيارات الممكنة خلال الفترة (2001-2021).

في الختام جاءت الخاتمة بحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات الموصى بها.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي بين التفسير والتنظير

تمهيد:

يهدف النشاط الاقتصادي إلى إشباع رغبات الأفراد وتلبية احتياجاتهم من خلال إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان ذلك فعالا كلما زادت الإنتاجية وتحسنت مستويات المعيشة وتحقق النمو الاقتصادي، الذي ستنعكس حتما مكاسبه على مستوى الفرد، المجتمع والدولة لعلاقته الوثيقة بمختلف الجوانب الحياتية بمحاورها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وإذ نال موضوع النمو الاقتصادي حظا وافرا في الدراسات الأكاديمية ممتدا من المساهمات الأولى لآدم سميث إلى يومنا هذا تنظيرا ونمذجة، فإنه بقي محتفظا بأهميته ومثيرا للتفسير والتنظير، وهو تحديدا ما سيتناوله الفصل الحالي في مباحث ثلاث هي:

المبحث الأول يتناول معالم النمو الاقتصادي من حيث ماهية النمو وقياسه، مزاياه وحدوده.

المبحث الثاني يناقش محددات النمو الاقتصادي مفصلا في المحددات الأساسية والعوامل الداعمة لها.

المبحث الثالث يستعرض أهم نظريات النمو الاقتصادي التي اهتمت بتفسيره.

المبحث الأول: معالم النمو الاقتصادي.

إن التعرف على معالم النمو الاقتصادي يتعدى البحث في ماهيته وتبيان طريقة قياسه، إلى فحص منافعه وتكاليفه والتمييز بين مختلف العراقيل والقيود التي تعترض سبل تحقيقه. واستدلالا على ذلك سيتناول هذا المبحث في مطالبه الأربعة ماهية النمو، قياسه، مزياه وسلبياته، حدوده والقيود عليه.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يجمع هذا المطلب العناصر الأساسية المُلّمة بتعريف النمو الاقتصادي وأبعاده وفقا للترتيب التالي: التعريف والأهمية، الخصائص، الأنواع والصور والتمييز بين النمو والتنمية.

1- التعريف والأهمية:

ويتم التفصيل فيها كمايلي:

1-1- التعريف: النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة اقتصادية كلية، غير خطية ذات طابع كمي تمتد على فترة طويلة، يجسدها ارتفاع الإنتاج من السلع والخدمات المصحوب بارتفاع الدخل المتوسط.[1] هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع.[2] ويعرفه **F.perroux (1961)** بأنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات لمؤشر حجم، ألا وهو الناتج الصافي بالقيمة الحقيقية.

1- Dwight H Perkins, et autres (2008) : Economie du développement, traduction de la 6éme édition, Renault - Baron B , 3éme édition, éditions De Boeck université, Bruxelles, Belgique, pp. 28-29.

- Evan Samson, (2009) : Leçons d'économie contemporaine, 2éme édition, Dalloz, Paris, p. 237.

- Encyclopédie économique, Douglas Greenwald, ed. préface de Michel Albert (traduction française), Economica, Paris, France, 1984. p.206.

2- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، (2003): المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ص 399.

أما التعاريف الحديثة للنمو فهي تدخل فكرة زيادة رفاهية الفرد، حيث يعرفه **Sim Kuznets (1973)** كمايلي: "النمو الاقتصادي الحديث... يعكس القدرة الدائمة لعرض كمية متزايدة من السلع والخدمات وذلك مقابل تزايد السكان".[1] بعبارة أخرى فإن النمو والزيادة في نصيب الفرد من الناتج يقتضي زيادة حجم الناتج الحقيقي الكلي عن حجم السكان، أو على الأقل المحافظة على مستوى معيشتهم، وهو يسمح بتحديد معدل الارتفاع في مستوى معيشة بلد ما.

تجدر الإشارة فيمايلي إلى أهمية التمييز بين النمو وكل من التوسع، التنمية والتقدم، فالنمو والتوسع ظاهرتان اقتصاديتان ذواتا طابع كمي، توافقان ارتفاعات في مؤشرات كلية بقيم حقيقية للنشاط الاقتصادي ويتميز النمو عن التوسع باعتبار هذا الأخير مرحلة تصاعدية من التقلبات تمتد على فترة أقصر[2] مثل الثلاثي والسداسي.

بينما التنمية أو التطور فهي عملية ذات طابع نوعي، تترجم تحولا في الهياكل الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والمؤسساتية، وإذ ترجع للنمو فهي مرتبطة بظهوره وامتداده عبر الزمن.[3]

كما يعرفها **واين نافزيجر** بأنها النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي لأفقر شريحة من السكان، أو التغيرات في المستوى التعليمي وتوزيع الإنتاج والتغيير الهيكلي الاقتصادي.[4]

أما التقدم فهو يتعلق بتقييم لنتائج التطور على رفاهية الفرد بالنسبة لهدف يرجى الوصول إليه أي أنه يتعلق بحكم إيجابي عن العملية المعنية.

---

1 – Encyclopédie économique, op.cit., p. 207.

2 – Evan Samson, op.cit., p. 238.

3 – Michel Bialès et autres, (2006) : L'essentiel sur l'économie, 4éme édition, Berti éditions, Paris, France, p. 191.

4 – واين نافزيجر، (2018): التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين وياسر عز الدين حسين، مراجعة محمد عبد الله شاهين محمد، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، ص 80.

1-2- الأهمية: تتجسد أهمية النمو الاقتصادي في قدرته على رفع نصيب الفرد من الدخل، وتمكينه من تلبية احتياجاته الأساسية وتحسين مستوى معيشته، وتظهر هذه الأهمية في المدى الطويل أكبر منها في المدى القصير، لأن معدلات النمو المستقرة عبر الزمن تتزايد بطريقة أسية، وعليه فإنه غالبا ما يكون تأثير معدلات النمو المتواضعة على المستفيدين منها غير محسوس في المدى القصير، ولكن على المدى الطويل تُحدث هذه المعدلات المتواضعة نقله نوعية في المستوى المعيشي بسبب الأثر التراكمي للنمو، وهو ما يجعل مكاسب النمو أكثر تجليا ووقعا.

2- الخصائص:

يتميز النمو الاقتصادي بأنه **ظاهرة:**

- **حديثة:** من حيث ارتباطها بالاقتصاديات المعاصرة ومساهمة الثورة الصناعية للبلدان الأوروبية في القرن الثامن عشر في ظهورها.
- **كلية:** لأنها تتعلق بالأداء الكلي من حيث التغيرات التي تطرأ على الناتج الاقتصادي لتشكيلة اجتماعية خاصة بمنطقة، جهة، بلد، مجموعة من البلدان أو العالم بأسره.
- **ديناميكية:** لأن لديها القدرة على التغير والتطور عبر الزمن، وقد يأخذ التغير منحى إيجابي أو سلبي لكن النمو الاقتصادي مرتبط بالتغير الإيجابي.
- **غير خطية:** لا تفي بمبدأ التناسب بين المدخلات والمخرجات، ولا يمكن تمثيل تغيراتها في خط مستقيم.
- **طويلة المدى:** تتحدد فترتها بعقدين من الزمن فما فوق[1]، لكن يستحسن أن تكون أكثر من ذلك لأنه كلما امتدت الفترة تم استبعاد الارتفاعات والانخفاضات الناتجة عن فترات الركود والطفرات الاقتصادية وتحقق الهدف من النمو وتجسدت منافعه.

[1] – يرى علماء الاقتصاد أن هذه الفترة تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة، ويمكن الرجوع في ذلك إلى:

➢ **ذات طابع كمي وقابلة للقياس:** حيث تتعلق بكمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في فترة زمنية محددة، ويمكن قياسها بعدة طرق يتم الرجوع إليها لاحقا.

➢ **غير عشوائية:** النمو لا يعد ظاهرة عشوائية لأنه ينتج عن قرار واع وقد يكون تلقائيا بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد، كما قد يكون مخطط له.

تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي للنمو في البلدان المتقدمة قد تميز بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في ارتفاع كل من:

- معدل نصيب الفرد من الناتج الذي تضاعف بصورة معتبرة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.
- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الدالة على كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج.
- معدل التحول في الهيكل الاقتصادي الذي شهد انتقالا من الأنشطة الزراعية إلى الصناعية ثم الخدمية.
- معدل التحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي المعبر عن التحول الحضري.
- صدارة الدول المتقدمة في تحقيق النمو واستمرار هيمنتها على الدول المتخلفة، والتي تحددت في صورة الهيمنة التكنولوجية.
- تمركز النمو الاقتصادي ومحدودية انتشاره عالميا، المتمثل في استحواذ الأقلية من سكان العالم على أكثر من 80% من الناتج العالمي والعاكس للفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والمتخلفة واللاتكافؤ في علاقتهما الاقتصادية.[1]

بول آ ساموبلسون ووبليام د نوردهاوس، (2006): الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 564.

[1] – ميشال تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسين، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية ص ص 174–179.

3- الأنواع والصور:[1]

3-1- الأنواع: يفرق فيها بين:

أ- **النمو الكامن والنمو الفعلي:** يعبر الأول عن اتجاه النمو في المدى الطويل، ويتم حسابه بجمع معدل نمو السكان العاملين ومعدل النمو التقني. أما الثاني فهو المعدل المسجل فعلا، وعادة ما ينحرف عن النمو الكامن بالنقصان لكن قد يكون أكبر منه.

ب- **النمو المكثف والنمو الموسع:** هما نوعان للنمو متداخلان في الواقع، يمثل الأول منهما ارتفاعا في الإنتاج ناتج عن مكاسب في الإنتاجية، ويرتبط أكثر بتحسين مستوى معيشة السكان. بينما يجسد الآخر ارتفاعا في الإنتاج ناتجا عن زيادة عامل أو أكثر من العوامل المنتجة، ويعبر عنه بمتغيرات تنسب إلى الفرد، كرأس المال/العامل أو الإنتاج/العامل.

ج- **النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:** في اقتصاد التنمية يرتبط النمو المتوازن باستثمارات في جميع القطاعات والمناطق، على خلاف النمو غير المتوازن الذي يعمد التركيز على استثمارات في قطاعات بعينها، تتميز بآثار جرّ قوية للقطاعات الأخرى.

د- **النمو التلقائي والنمو المخطط:** يقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الطبيعي الذي يحدث تلقائيا بفعل القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد دون اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، يعتمد بالدرجة الأولى على مجهودات القطاع الخاص، ويتطلب إطارا ثقافيا واجتماعيا مرن تسوده روح المجازفة والمبادرة الفردية وهو يرتبط بالنظام الرأسمالي. وذلك على خلاف النمو المخطط الذي ينتج عن عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته، وتقوم فيه الحكومة بدور مركزي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف وأولويات

1- Evan samson, op.cit, pp. 243-244.

ووسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإذ يرتبط بالنظام الاشتراكي فإن ذلك لا يعني عدم اللجوء إلى تخطيط النمو في اقتصاد السوق.[1]

هـ- النمو العابر والنمو المستديم: النمو العابر هو النمو الذي لا يملك صفة الثبات والاستمرارية نتيجة ارتباطه بعوامل ظرفية لا يلبث أن يزول بزوالها، بينما يشير النمو المستدام أو المستديم إلى النمو المستمر والمستقر للغاية، والذي لا يتعرض للتقلبات مع مرور الوقت إلا فيما قل منها. وإذ ينطوي معنى الاستدامة ضمنيا على المحافظة على الموارد الحالية من أجل أجيال المستقبل، فينبغي الإشارة أيضا إلى استخدام هذا المصطلح عند تحقيق النمو بالموازاة مع تطبيق معايير المحافظة على البيئة، حيث تعرفه هيئة الأمم المتحدة بأنه الاتجاه الصاعد في صافي الناتج المحلي المكيف بيئيا في ظل ظروف وافتراضات معينة.

3-2- الصور: من بين الصور التي يظهر بها النمو الاقتصادي وفقا لتغير الناتج الداخلي الخام مايلي:[2]

أ- النمو المتفجر (La croissance explosive): يلاحظ عموما النمو المتفجر في المرحلة الأولى للتنمية أو بعد فترة طويلة من الركود، وهو يوافق تسجيل الناتج الداخلي الخام لارتفاع بمعدل ثابت خلال المجالات الزمنية المتساوية التي تشكل الفترة الكلية موضوع الدراسة.

ب- النمو المتباطئ (La croissance ralentie): يأخذ النمو هذه الصورة عندما يحقق الناتج الداخلي الخام زيادة ولكن بمعدلات متناقصة.

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات، (2014): التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية، عمان، الأردن ص 134.

[2]- Ivan Samson, op.cit., p. 260.

ج- النمو اللوجستي (La croissance logistique): يسمى النمو لوجستيا إذا كان متفجرا تارة ومتباطئا تارة أخرى خلال فترة الدراسة، أي عندما تشكل تغيراته (الموجبة) توليفة من المعدلات المتزايدة والمتناقصة، راسمة بذلك منحنى بيانيا على شكل حرف S.

د- النمو الدوري (La croissance périodique): ويرتبط عموما بانحراف معدلات النمو الفعلية عن اتجاهها العام، أي يتعلق بتطور غير منتظم للناتج الداخلي الخام.[1]

4- التمييز بين النمو والتنمية:

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية من المصطلحات المتقاربة لفظا والمتداخلة معنًى[2]، لكن لا يمنع ذلك التميز بينها من عدة جوانب أهمها:

- **المفهوم:** يركز مفهوم النمو الاقتصادي على الجانب المادي من حياة الفرد، ولا يهتم بالفوارق الاقتصادية، بينما تهتم التنمية بمختلف الجوانب التي تحسن جودة حياته، انطلاقا من زيادة نصيبه من الناتج إلى مناحي كثيرة كالصحة والتعليم والسكن والبيئة، مركزة في ذلك على تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع.
- **الطبيعة:** النمو ظاهرة كمية، والتنمية ظاهرة كمية ونوعية، وهي بذلك تعتبر ذات طبيعة مركبة.
- **المدة:** كلاهما يتعلق بالمدى الطويل، مع ملاحظة أن الفترة الزمنية الخاصة بتحقيق التنمية تكون أطول من تلك الخاصة بالنمو.

[1] – تجدر الإشارة فيما يخص الدورية إلى نظرية الدورات الاقتصادية، التي تشير إلى تعرض النشاط الاقتصادي إلى تقلبات مرحلية متناوبة من التوسع (الازدهار) والركود (الكساد)، تعتبر نتيجة للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من بينها الناتج المحلي الإجمالي.

[2] – لاسيما باللغة العربية، وفي بدايات استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.

➢ **التوقيت:** عموما النمو يسبق التنمية، فلا يمكن أن تكون تنمية دون نمو، لكن يمكن أن يكون نمو دون تنمية. وتعتبر العلاقة بينهما في الغالب متبادلة ومتداخلة وحتى متزامنة، فالنمو يؤدي إلى تنمية والتنمية تدعم تحقيق النمو.

➢ **التأثير:** ويفرق فيه من حيث:

– الموضوع: يشترك النمو الاقتصادي والتنمية في موضوع تأثيرهما وهو الثروة، لكن وجه اهتمامهما بها مختلف، فبينما يركز النمو على تحقيق الثروة، تركز التنمية على توزيع الثروة وتأثيرها على حياة الفرد.

– الكيفية: تهدف التنمية إلى التغيير المقصود للبيان الاقتصادي والهيكلي للمجتمع، لتوفير حياة أفضل وأكرم للأفراد، بينما يهدف النمو على نحو غير مقصود في الغالب إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج في ظل تنظيمات محددة.

– النطاق: يعتبر تأثير التنمية أشمل وأوسع نطاقا من تأثير النمو، لأنها ذات أبعاد متعددة انطلاقا من الاقتصادية إلى الاجتماعية، السياسية، المؤسساتية، الثقافية والبيئية، وهي بذلك تتجاوز بكثير النمو ببعده الاقتصادي الأوحد.

– المجال: يتعلق مجال التأثير بالمنافع والتكاليف، وتتفوق فيه التنمية مقارنة بالنمو، سواء من حيث زيادة المنافع أو تقليل التكاليف.

– القياس: كلاهما قابل للقياس، وعادة ما يستخدم التغير في الناتج الداخلي الخام لقياس النمو. أما فيما يخص التنمية فتعتبر عملية قياسها أكثر تعقيدا وتنوعا من عملية قياس النمو، نظرا لطبيعة الظاهرة المزدوجة من جهة ولتوسع مفهومها من جهة أخرى، بمحاولتها الإلمام بمختلف الجوانب الحياتية للفرد، وعموما فقد تم إعداد مجموعة متنوعة من المقاييس لتقييم مستوى التنمية الاقتصادية في دولة ما، وهي تختلف فيما بينها باختلاف سياقها وأهدافها. ومن بين أكثر المقاييس استخداما في ذلك

مؤشر التنمية البشرية HDI (Human Development Index) الذي استخدم لأول مرة سنة 1990 كمؤشر رسمي صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNPD، المسؤول عن قضايا التنمية وتعزيزها في دول العالم.

وكما تدل عليه التسمية فإن هذا المؤشر يركز على البعد البشري للتنمية، ويقيس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في دولة معينة، آخذا بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية بناء على صيغة مركبة تجمع ثلاث مؤشرات هي: متوسط الدخل السنوي للفرد (يعكس مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية)، متوسط العمر المتوقع (مما يعكس الصحة والتغذية) والمتوسط التعليمي[1] (يعكس التحصيل العلمي عن طريق مركب متغيرين: معيار الثلثين على أساس معدل محو أمية البالغين بالنسب المئوية، ومعيار الثلث على معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية بالنسب المئوية).

في سنة 1995 تم تعديل هذا المؤشر ليأخذ بالحسبان الفروقات في الدخل والتعليم والصحة بين الرجال والنساء، وأطلق عليه مؤشر التنمية البشرية المُعدِّل لعدم المساواة بين الجنسين GDI Gender) (Development Index[2]. وأيضا من المؤشرات الهامة لقياس التنمية ذلك الخاص بمؤشر التنمية المستدامة SDI (Sustainable Development Index)، المتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، وهو مؤشر غير رسمي تم تطبيقه سنة 1999، لتقييم نمط الاستهلاك والإنتاج في دولة معينة من خلال قياس استخدامها من حيث الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ما يعني تقييم الكفاءة البيئية للتنمية البشرية بالاعتماد على عوامل متعددة مثل الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الموارد الطبيعية والأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهو بذلك يشمل درجة التنمية البشرية لكل دولة ويقسمها على تجاوزها البيئي. وتجدر

[1] – واين نافزيجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

[2] – نفس المرجع، ص 81.

الإشارة في هذا الصدد إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة ODD (Objectifs de développement durable)، والتي حددتها بثمانية أهداف سنة 2000، ثم بسبعة عشر هدفا سنة 2015، مستندة في ذلك إلى ثلاث ركائز أساسية هي: الركيزة الاقتصادية، الركيزة الاجتماعية والركيزة البيئية.[1]

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

يتم التطرق في هذا المطلب إلى ثلاث عناصر هي: PIB كمعيار أساسي لقياس النمو، التحفظات على معيار PIB، ومعايير أخرى لقياس النمو.

1- PIB كمعيار أساسي لقياس النمو:

قياسا لمعدل النمو الاقتصادي، يعتمد بشكل عام على معيار الدخل الكلي أو معيار متوسط الدخل الفردي، ويستخدم الناتج الوطني الخام والناتج الداخلي الخام لقياس الدخل الكلي. إلا أن المجموع الكلي الأكثر استخداما واعتمادا من طرف المنظمات الدولية والباحثين في مجال النمو والتنمية هو الناتج الداخلي الخام PIB،[2] ويسمى أيضا إجمالي الناتج الداخلي ومختصره باللغة الإنجليزية GDP.

وإذ يحسب هذا المجموع بالأسعار الجارية، فإنه يستوجب تصحيح تطوره الاسمي من أجل إلغاء أثر تغيرات الأسعار والحصول على مجموع كلي بقيم حقيقية يعبر عن النمو الحقيقي.[3]

---

1 – D H.Perkins et autres, op.cit., pp.72-76.

2 – يترجم الناتج الداخلي الخام (Produit intérieur brut) النتيجة النهائية لنشاط إنتاج الوحدات الاقتصادية المنتجة المقيمة على التراب الوطني خلال دورة اقتصادية. ويعرّف وفقا لثلاث مقاربات: الإنتاج (مصدر القيمة)، الإنفاق (كاستخدام للقيمة) الدخل (كتخصيص للقيمة).

3 – Evan Sanson, op.cit, p. 241.

ويتم ذلك باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل مخفض (معامل انكماش) الناتج الداخلي الخام.[1]

يحسب معدل نمو الاقتصاد بين فترتين t_1 و t_2 كمايلي:

- **باستخدام مؤشر (indice):** $it_2 = \frac{v_{t1}}{v_{t2}} \times 100$ ، حيث:

it_2: مؤشر النمو في الفترة الثانية، v_{t1}: قيمة PIB في الفترة الأولى، v_{t2} : قيمة PIB في الفترة الثانية.

- **باستخدام نسبة مئوية (Pourcentage):** $p_2^t = \left[\left(v_{t2} - v_{t1} \right) / v_{t1} \right] \times 100$

وبصفة عامة يتم حساب متوسط معدل النمو السنوي من العلاقة التالية:

$$Y_{t_n} = Y_{t_0} \left(1 + x\right)^n$$

$$X = \left[\left(Y_{t_n} / Y_{t_0} \right)^{\frac{1}{n}} \right] - 1$$

حيث: X : معدل النمو، Y : الناتج الداخلي الخام، T_o : بداية الفترة، T_n : نهاية الفترة، n: عدد السنوات في الفترة المعنية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد قادر على مضاعفة حجمه إذا تمكن من الحفاظ على نسبة نمو ثابتة عبر الزمن، ولمعرفة المدة الزمنية اللازمة لذلك سيتم استخدام قاعدة السبعين.[2]

تسمح قاعدة السبعين بتحديد تقريبي للمدة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج الداخلي الخام الذي ينمو بمعدل نمو g_x من خلال حساب نتيجة الكسر الذي بسطه يكون دائما العدد 70 ومقامه متغير وفقا لمعدل النمو المعني، وهكذا فإن:

---

[1]– يحسب معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد بدلالة الناتج الإسمي كمايلي: $g_{y\ real} = g_{y\ nominal} - g_p$

$g_{y\ real} = (g_{y\ nominal} - g_{y\ deflateur}) - g_p$

– حيث $g_{y\ real}$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، $g_{y\ nominal}$: معدل نمو الناتج الإسمي، $g_{y\ deflateur}$: معدل نمو مكمش الناتج الإسمي، g_p: معدل نمو السكان.

[2]– RG Lipsey et antres, (1992) : Macroéconomique, traduction J L Massé, 2ém édition, Gaëtan Morin, Québec, Canada. pp. 428-429.

$$t \simeq \frac{0,70}{g_x} \simeq \frac{0,7}{\frac{g_x}{100}} = \frac{70}{g_x} \quad ، \quad \text{المدة بالسنوات} \simeq \frac{70}{\text{معدل النمو}}$$

مثال على ذلك: إذا كان اقتصاد ما ينمو بمعدل ثابت عبر الزمن 2% فإنه يحتاج إلى مدة زمنية قدرها: $\left(\frac{70}{2} = 35\right)$ 35 سنة ليتضاعف الدخل الوطني.

ملاحظة: يمكن فهم اختيار العدد 70 من خلال الخطوات التالية:

إذا كان معدل النمو g مستقرا عبر الزمن فإن: $\lim_{\Delta t \to +\infty} (1+g_x)^t = e^{g_x t}$

وذلك لأن:

$$g_x = \frac{d \ln x}{d_t} = \frac{\ln x_t - \ln x_0}{t-0}$$
$$= \frac{1}{t}.\ln \frac{x_t}{x_0} \Leftrightarrow g_x.t = \ln \frac{x}{x_0}$$

وكما هو معلوم: $e^{\ln x} = x$

وعليه: $e^{g_x t} = e^{\ln \frac{x}{x_0}}$

$$e^{g_x t} = \frac{x_t}{x_0} \Rightarrow x_t = x_0\, e^{g_x t} \quad \text{_____} (1)$$

لنفترض الآن: $x_t = 2x_0$

نعوض x_t بما يساوي انطلاقا من المعادلة (1) : $x_0\, e^{g_x t} = 2x_0$

ومنه: $e^{g_x t} = 2$

باستخدام اللوغاريتم:

$$\ln e^{g_x t} = \ln 2$$
$$g_x^t = \ln 2$$
$$t = \frac{\ln 2}{g_x} \simeq \frac{0,7}{\frac{g_x}{100}} = \frac{70}{g_x}$$
$$t \simeq \frac{70}{g_x}$$

عموما يسمح قياس معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على PIB (معيار الدخل الكلي) بمقارنة حجوم الإنتاج من السلع والخدمات المحققة في فترات مختلفة ومتتالية في مكان معين، أي مقارنة النشاط الاقتصادي للبلد نفسه على فترة طويلة وحساب مقدار توسعه، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة مع بلدان أخرى.

أما قياس معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على نصيب الفرد من PIB (معيار متوسط الدخل) فيمثل حجم الدخل الكلي إلى إجمالي عدد السكان العاملين، من ناحية الاستهلاك يحسب هذا المتوسط بالنسبة لمجمل عدد السكان، أما من ناحية الإنتاج فيحسب بالنسبة لعدد السكان العاملين. ويسمح بمعرفة مستوى معيشة الفرد المتمثل في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد بدخله السنوي. ومن ثمة يوفر إمكانية متابعة تغير مستوى معيشة الفرد من فترة إلى أخرى، أو مقارنتها مع مستويات معيشة في بلدان أخرى. يتوقف هذا المعيار على إجمالي عدد السكان العاملين من إجمالي عدد السكان، عدد ساعات العمل، الإنتاجية الساعية.

2- التحفظات على معيار PIB:

إن الاعتماد على PIB في حساب معدل النمو الاقتصادي تشوبه تحفظات، مرجعها طريقة حساب PIB التي تفلت النشاطات الموازية وتلك الخاصة بالإنتاج غير المسّوق للعائلات، كما تعتمد على تقريب حسابي للنشاطات الرسمية، ليتضمن PIB هامش خطأ عادة ما يتراوح ما بين $\pm 0,2$ % و $\pm 0,8$ %.[1] ويزداد احتمال الخطأ بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف أنظمتها الإحصائية مثل البلدان النامية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل.

إضافة إلى ما سبق فإن مقارنة النمو الاقتصادي لبلدان مختلفة تتعدد عملاتها، يطرح مشكلة التقييم الموحد لنواتجها الداخلية ويستوجب عادة اللجوء إلى الدولار الأمريكي كوحدة نقدية مشتركة مرورا

1- Ivan Samson , op.cit, p.245.

بسعر الصرف الرسمي بين الدولار الأمريكي والعملة المحلية لكل بلد. لكن كلما اختلف معدل الأسعار النسبية للسلع غير المتاجرة فيما بين الدول، فإن ذلك يؤدي إلى مقارنات مضلّلة، لأن أسعار الصرف الرسمية تتحدد بتدفقات السلع المتاجرة وحركات رؤوس الأموال الدولية، ولا تعكس الأسعار النسبية للسلع غير المتاجرة. ناهيك عن مصداقية سعر الصرف الرسمي للعملات التي لا تتحدد في أسواق صرف تنافسية كما هي الحال في البلدان التي تتدخل حكوماتها لتحديد أسعار صرف عملاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولتفادي أشكال تعدد العملات يتم حساب سعر الصرف استنادا إلى تكافؤ القوى الشرائية. وهو ما يلغي الفروقات في مستويات الأسعار بين البلدان ويقدم حسابا معياريا للقوة الشرائية للعملات[1] ويسمح بمقارنة النواتج الداخلية لهذه البلدان.

3- معايير أخرى لقياس النمو:

تجدر الإشارة إلى وجود معايير أخرى لحساب النمو مثل:

3-1- المعايير الاجتماعية: وهي تتعلق بمعايير صحية، تعليمية وغذائية أي بالحاجات الأساسية للفرد من غذاء وصحة وتعليم، وذلك نظرا للارتباط الوثيق والموجب بين هذه الثلاثية ومعدلات النمو الاقتصادي. يرتكز استخدام هذه المعايير على المقارنة مع عتبات مرجعية تحددها هيئات دولية متخصصة كالمنظمة العالمية للصحة WHO، منظمة التربية والتعليم والثقافة UNESCO ومنظمة الغذاء والزراعة FAO. ولا ترقى هذه المعايير إلى معايير قياس التنمية الأكثر شمولا.

3-2- المعايير الهيكلية: وتهتم بمتابعة التغيرات الهيكلية في البنى التحتية للبلد من خلال حسابها للأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية (كنسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي، الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات...)، ومن ثمة مقارنة درجة نمو البلد مع بلدان أخرى استنادا إلى نسب متوسطة محددة من هيئات دولية.

---

1 – Ivan Samson , op.cit, p. 246.

اقترح أيضا بعض الاقتصاديين استخدام معيار صافي الرخاء الاقتصادي (Bien-être BEN économique) لحساب العناصر السلبية المنتجة من طرف المجتمع كالتلوث، الجريمة، الازدحام...) ومن ثمة استبعادها من PIB، لكنه لم يحظى بالوفاق اللازم.[1]

المطلب الثالث: تحقيق النمو بين المزايا والسلبيات.

صحيح أن النمو الاقتصادي ظاهرة مرغوبة ومستحبة لما يحققه من منافع، لكن لا ينبغي تصور خلوه من السلبيات والتكاليف وهو ما سيتم التعرض إليه فيمايلي:

1- منافع النمو الاقتصادي:

يسمح النمو الاقتصادي بتحقيق جملة من المنافع للفرد والمجتمع على مستويات مختلفة يتم تبيانها فيما يلي:

1-1- على المستوى الإنساني: يتيح النمو الاقتصادي للإنسان التحكم في بيئته ومواجهة التحديات التي تفرضها، كما يسمح له بتوفير الموارد لتكوين بيئة إنسانية مناسبة، وللارتقاء بها وفقا للتطلعات المنشودة.

1-2- على مستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- يرفع النمو الاقتصادي مستوى معيشة الفرد على المدى الطويل، من خلال الزيادة في الدخل الفردي التي تمكنه من اقتناء كمية أكبر من السلع والخدمات في المستقبل، وتحقيق مستوى إشباع أعلى لرغباته، ومثال عن ذلك: يتم افتراض البلد "أ" الذي يساوي فيه نصيب الفرد من الدخل الحقيقي X وحدة نقدية، ويحقق معدل نمو سنوي 4%، فإنه خلال 18 سنة سوف يبلغ نصيب الفرد الضعف أي 2X وحدة نقدية، وهو ما يوضح ارتفاع مستوى المعيشة والاستهلاك.

1 – D H Perkins, op, cit,. p.245.

- لا تقتصر مساهمة النمو على رفع مستوى المعيشة فقط، فهو يساهم أيضا في تحسين النمط المعيشي للسكان من جهتين: تتعلق الأولى بقدرته على تغير نوعية المعروض من السلع والخدمات بإنتاج أنواع منها أكثر تميزا وحداثة، مما يؤثر على تغيير أذواق وطلبات المستهلكين ويؤدي إلى تغيير ملموس في نمط معيشتهم. وطبعا لا يمكن الحديث عن الارتقاء في نوعية السلع والخدمات المستحدثة قبل تخطي ضمان النمو الاقتصادي لإشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن. أما الجهة الثانية فتتعلق بالمداخيل التي يوفرها النمو للدولة، والتي تستغلها في تحسين البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية وتحسين الخدمات العامة.
- يسمح النمو الاقتصادي برفع مستوى معيشة السكان، لكن في الواقع لن يتم ذلك بالتساوي ولن يستفيد منه الجميع، وهنا تظهر أهمية التحويلات الحكومية كوسيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحرومة من مكاسب النمو بصفة مباشرة، وكلما كانت معدلات النمو مرتفعة كلما قل وقع الاقتطاعات الضريبة على تخفيض مستوى معيشة الفئات المعنية بها، مقابل حصول الحكومة على مداخيل أعلى، تسمح لها القيام بتحويلات أكثر أهمية لصالح الفئات المعوزة.
- يساهم النمو الاقتصادي في موازنة متراجحة الندرة الاقتصادية بين الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الإنسانية اللامتناهية، من خلال تلبية هذه الحاجات بتوفير السلع المطلوبة.
- إن النمو الاقتصادي المدروس والمناسب لإمكانات الإنتاج المتاحة، يساهم نسبيا في تحقيق استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، حيث تساعد الزيادة في إنتاج السلع والخدمات على التحكم في البطالة والتضخم، وأيضا في تعزيز القدرة المالية للدولة من خلال زيادة مداخيلها نتيجة توسعة الوعاء الضريبي، وتحقيق الفائض في الصادرات مقابل الواردات.

1-3- على المستوى السياسي والعسكري:

- يشارك النمو الاقتصادي في التأسيس للاستقرار الأمني والسياسي من خلال مساهمته في إرساء الاستقرار الاقتصادي وتحقيق شعور الفرد بالرضا.
- يسمح تحقيق معدلات النمو المرتفعة بتعزيز المكانة السياسية للبلد وإكسابه ثقلا وهيبة على المستوى الدولي، كما يساعده على تقوية دفاعاته العسكرية وإحرازه مراتب متقدمة في مصاف الدول.[1]

2- تكاليف النمو الاقتصادي:

ويتم التركيز فيها على العناصر التالية:

2-1- التدهور البيئي والصحي: يعتبر التدهور البيئي والصحي أكبر تكلفة للنمو الاقتصادي لما يمثله من تهديد لحياة الإنسان والوسط الذي يعيش فيه، وهي فعلا تكلفة جد باهظة لأن تحقيق الهدف الأول من النمو الاقتصادي المتمثل في تحسين مستوى معيشة الفرد بتوفير المزيد من السلع والخدمات، يتم عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، ويشكل المصدر الرئيسي لتلوث الهواء، الماء والتربة.

وإذ يرتبط التلوث البيئي بمختلف الأنشطة الاقتصادية، الصناعية، الزراعية، التجارية الخدمية حتى ولو كانت بعض قطاعات النشاط أكثر تلويثا من غيرها، فإنه يرتبط بدرجة أساسية بمختلف مراحل العملية الإنتاجية الصناعية لما تطرحه من نفايات مختلفة الطبيعية (صلبة، سائلة وغازية) ولما تتطلبه من استخدام للطاقة يعتبر إنتاجها في حد ذاته مصدرا للتلوث. كذلك تحتاج الزراعة إلى استخدام الطاقة والمواد الكيمائية، ويتطلب نقل المنتجات استهلاك الطاقة ويعطي ذلك فكرة عن حجم المخلفات الصناعية، وما تنفثه مداخن المصانع وعوادم وسائل النقل من سموم. ناهيك طبعا عن استخدام بعض السلع والخدمات الذي لا يتم إلا عن طريق استهلاك الطاقة مثل السيارات وخدمات الأنترنيت.

---

1 – RG. Lipsey et autres, op.cit, p.446.

بناء على ما سبق يستنتج أن إنتاج ونقل السلع وحتى استخدام بعضها يعد مصدرا لتردي البيئة فضلا عما تحدثه بعض أنواع التلوث المتعلقة بالغازات الدفيئة من تزايد خطر الكوارث الطبيعية نتيجة تسببها في ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو الأمر الذي يشكل خطرا على أمن وسلامة الفرد والمجتمع ويلحق أضرارا بالغة بالصحة العامة، حيث يتسبب التلوث خاصة الصناعي في انتشار الأمراض المهنية وغير المهنية وحتى المستعصية. كذلك هو الحال بالنسبة للتلوث السمعي المرتبط بالتقدم الصناعي والحياة في المدينة والمؤدي إلى الإصابة بالعديد من الأمراض العضوية والنفسية.

ومما لا شك فيه أن التدهور البيئي والصحي الذي تسبب النمو الاقتصادي في إحداثه، سوف يؤثر سلبا عليه في حد ذاته، سواء من حيث تدهور مردودية العامل ومساهمته في العملية الإنتاجية أو من حيث تأثير تغطية التكاليف الصحية والبيئية على تدهور القوة الشرائية وأرباح الشركات، ومنه على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي الإنتاج والنمو، إنه بالفعل أمر معقد!

2-2- التضحية بالاستهلاك: إن زيادة الإنتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي تقتضي القيام بالاستثمار. وبما أن تمويل الاستثمار يرتبط إلى حد كبير بالادخار الذي يمثل الفرق بين الدخل وما ينفق على الاستهلاك، فإنه من الواضح أن زيادة الادخار ستقتضي في النهاية تخفيض الاستهلاك أو بالأحرى التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات وزيادة القدرة على الاستهلاك المستقبلي، نعم المستقبلي لأن الاستثمار لن يعود بمنفعة فورية على الفرد والمجتمع. وهنا حتما سيتأثر تحقيق النمو الاقتصادي بمدى توفر الاستعداد للتخلي عن الاستهلاك الآني من أجل استهلاك مستقبلي ومكاسب سوف تعود على أجيال قادمة!

2-3- التضحية بالراحة: إن زيادة معدل النمو الاقتصادي لا تقتصر فقط على التضحية بالاستهلاك من أجل الزيادة في الاستثمار، وإنما تحتاج أيضا الزيادة في عنصر العمل والذي يقصد به زيادة كمية العمل التي تتطلبها الزيادة في الإنتاج.

وإذ تتحدد كمية العمل بعنصرين هما عدد العمال وعدد ساعات العمل، فإن زيادتها تتوقف على زيادة أحد العنصرين أو هما معا. وبالتركيز على زيادة العنصر الثاني، فإن ذلك سيكون بمثابة التضحية بالراحة الآنية، لأنه يتضمن تمديد مدة العمل بالاشتغال لساعات إضافية، كان من الممكن الاستراحة فيها أو التمتع بها في ممارسة هوايات مختلفة.

2-4- عدم الاستقرار الاقتصادي والتوترات الفردية والاجتماعية: كيف يمكن أن يتسبب النمو في عدم الاستقرار الاقتصادي وفي إحداث التوترات الفردية والاجتماعية، بينما الغاية الأولى منه هي تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه؟

تبدأ الإجابة عن هذا السؤال من الطبيعة الديناميكية وغير المستقرة للنمو الاقتصادي، الذي يعرف كظاهرة اقتصادية تقلبات دورية تمثلها فترات من الازدهار وأخرى من الركود، وأيضا من الارتباط القوي بين النمو الاقتصادي والابتكار الذي يعتبر في آن واحد عاملا للنمو وعامل أزمة، لما يسببه من تفاوت في دخول الأنشطة التي سيحدثها، ودخول الأنشطة القديمة الآيلة للزوال من جهة وتسريح للعمال من جهة أخرى. ولحسن الحظ فإن الزيادة في الدخول الأكثر ارتفاعا سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي التوظيف من جديد. كما يؤدي النمو في حد ذاته في وقت لاحق إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وستختفي مكاسب الابتكار الكبيرة والمؤقتة، إلى أن تظهر ابتكارات أحدث وتعاد الكرّة من جديد. وهنا تظهر أهمية دور الدولة في إعادة توزيع الدخول وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررا من هذه التغيرات.

وبصرف النظر عن الابتكارات الثورية الكبيرة، فإن النمو الاقتصادي لا يتضمن زيادة الإنتاج في المدى الطويل فقط، وإنما ينطوي أيضا على تغيرات هيكلية في التوظيف نتيجة المنافسة بين العمالة المتزايدة والتقنيات الجديدة التي تستدعي مواكبة المهارات لها، مما يفرض على العمال وتيرة تكيّف سريعة

مع الابتكارات التكنولوجية والأساليب الفنية للإنتاج، الأمر الذي يخلق ضغوطات نفسية وتوترات اجتماعية عليهم، لا سيما أولئك الأكثر تقدما في السن.

ومما يزيد في حدة هذه التوترات خاصة بالنسبة للوافدين إلى المدن، هو تغير نمط الحياة وتعقد أسلوبها الذي ساهم في تفاقم الضغوطات، والمشاكل الاجتماعية وأدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة وعدد الحوادث وتزايد حالات الانتحار والتشرد إلى غير ذلك من مظاهر التوترات النفسية والاجتماعية.

المطلب الرابع: حدود النمو والقيود عليه.

1- حدود النمو الاقتصادي:

في سبعينيات القرن الماضي، كلّف نادي روما مجموعة من الباحثين في البيئة والاقتصاد بإعداد تقرير حول مدى إمكانية الاستمرار في النمو الاقتصادي دون أن يهدد البقاء البشري، عُنْوِنَ هذا التقرير بـ "**حدود النمو**"، وعرف بتقرير نادي روما أو تقرير ميدوز (Meadwos)، نسبة إلى مؤلفَيه الرئيسيين الاقتصادي دونيس ميدوز من معهد ماسا تشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وزوجته عالمة البيئة دونيلا ميدوز. تم نشر التقرير في صيغته الأولية سنة 1972، وبعدها جرى تحديثه سنوات 1992، 2004 و2012.

أستند عمل فريق البحث إلى المحاكاة الحاسوبية لاتجاهات النمو من 1900 إلى 1970، لتقدير حدود النمو الممكنة بدلالة توقعات نمو السكان والموارد الإنتاجية المتاحة، كما درس العلاقة بين معدلات النمو ومستوى تضرر البيئة، محاولا تقييم آثار التوسع الصناعي والنمو السكاني على التلوث البيئي واستهلاك الموارد الغذائية والموارد غير المتجددة، وفي النهاية خلص إلى نتيجة متشائمة حول مصير النمو الاقتصادي، مفادها أن استمرار معدلات النمو بنفس الوتيرة سيؤدي إلى توقف النمو خلال المائة عام المقبلة، حيث سيشهد عدد سكان العالم والاقتصاد العالمي انهيارا لا يمكن السيطرة عليه. وذلك نظرا لانخفاض التكوين الرأسمالي بسبب تضاؤل الموارد الطبيعية وزيادة التكاليف، وبالتالي انهيار القاعدة

الصناعية فضلا عن الاقتصاديات الزراعية والخدمات، وأيضا انخفاض السكان بسبب نقص الغذاء والموارد.

طرح هذا التقرير موضوع الحدود المادية التي تعيق استمرار تحقيق النمو، بسبب عدم كفاية الموارد الطبيعية وارتفاع أسعارها مقابل النمو الكبير لسكان العالم من جهة، وعواقب التلوث البيئي الذي يحدثه النمو من جهة أخرى.[1] كما طرح مشكلة تزايد الاحتياجات من الغذاء والإمدادات من مياه الشرب ليخلص إلى عدم إمكانية استمرارية النمو المتسارع إلى الأبد، بسبب اصطدامه الحتمي بالحدود البيئية الكوكبية، وهو ما يؤدي إلى حدوث انخفاض في عدد السكان بسبب النقص في الغذاء وإلى عدم استمرارية النمو، ليس فقط بسبب محدودية الموارد وإنما بسبب التلوث الناتج عن النمو، والذي يؤدي في حد ذاته إلى تدهور بيئي واقتصادي وديمغرافي.

إذن لم يرجع الباحثون عدم استدامة النمو فقط إلى محدودية الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية وإنما أيضا وبالدرجة الأولى عزوا ذلك إلى عدم تحمل الكوكب لكمية غير محدودة من التلوث. مؤكدين في ذات الوقت أنه في حال استمرار نفس وتيرة النمو، فإنه سيتم التوصل في وقت ما من القرن الحادي والعشرين إلى حدود النمو الكوكبي.

تعرض هذا التقرير لانتقادات شديدة وصلت إلى إتهام مؤلفيه بجهل أبجديات علم الاقتصاد المتعلقة بالعرض والسعر، كما نوهت بدور الابتكار في تأمين طرق إنتاج جديدة وأكثر نظافة تسمح للنمو بتصحيح مساره ذاتيا، وتقليل إضراره بالبيئة إلى حد كبير خاصة في ظل استخدام الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات وتحويل الاستهلاك من السلع إلى الخدمات. وإذ أكدت الانتقادات على أن تأثر إمكانيات الإنتاج العالمي بالحدود المادية غير وارد، وإن كان كذلك فهو لا يزال بعيدا، فإن موقفها من الحدود الاقتصادية للنمو يعتبر أقل صلابة وذلك لسببين:

[1] – أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص ص 418– 419.

أولهما غياب العدالة في توزيع منافع النمو الاقتصادي، حيث في الكثير من الأحيان تستفيد فئات معينة من النمو الاقتصادي أكثر من فئات أخرى، وغالبا ما يكون ذلك لصالح الفئات ذات الدخل المرتفع. وهو ما يبرز أهمية عدم المغالاة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من جهة، وضرورة تدخل الدولة لتقليل التفاوت بين فئات المجتمع بإعادة توزيع الدخل من جهة أخرى. ناهيك طبعا عن ارتباط تحقيق المعدلات المرتفعة من النمو بالكثير من المشاكل الاجتماعية والأمراض العضوية والعقلية والنفسية.

أما ثانيهما فهو بروز الآثار غير الصحية في البيئة الطبيعية التي يتحملها المجتمع بأسره، وهو ما دفع بعض الاقتصاديين بالمطالبة بوجوب وضع قيود على النمو وضرورة تخصيص جزء من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لتصحيح تلك الآثار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في سياق ما يشهده العالم من استفحال للأزمة المناخية والبيئية اكتسبت التوقعات الواردة في كتاب "**حدود النمو**" المزيد من الاهتمام، حيث أدت إلى تنامي الإدراك بالمشاكل البيئية المرتبطة بالعمليات الإنتاجية، كما تعززت مكانة هذا التقرير كمرجع أساسي للنقاشات التي تربط بين النمو السكاني من جهة والعواقب البيئية للنمو الاقتصادي من جهة أخرى، لاسيما عند دعاة حماية البيئة من أمثال جيسون هايكل وجورجوس كاليس، والذين يناشدون الدول المتقدمة بتقليص النمو لتمكين العالم من الحياة في حدود إمكانياته البيئية، وترك القدر الكافي من الموارد لتنمية البلدان الأكثر فقرا.

وذلك في ظل تعالي أصوات دعاة النمو الأخضر الذي يضمن مستويات معيشة أعلى وأكثر صحة والذي أضحى الهدف الرئيسي لكل المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[1]

2- القيود على النمو الاقتصادي:

تتمثل القيود على النمو الاقتصادي في مجموعة المعوقات والعقبات التي تعرقل تحقيقه وتعيق سيرورة أدائه، حيث تؤثر سلبا على الكفاءة والإنتاجية وتحد من القدرة على الإنتاج وتخل بالجو الملائم لإنجازه. وهي تتعدد وفقا لارتباطها بالعملية الإنتاجية من حيث: مستلزماتها، وتمويلها، شروطها والظروف المحيطة بها. وفيمايلي تعداد بأهم هذه المعيقات وفقا للترتيب الوارد ذكره:

- شُح الموارد الطبيعية أو سوء استغلالها.
- عدم ملائمة الموقع الجغرافي وقسوة الظروف المناخية.
- النمو الديمغرافي السريع.
- انخفاض رأس المال البشري بسبب تدني مستوى التعليم والتدريب والرعاية الصحية.
- ضعف الاستثمار وقلة تكوين رأس المال.
- عدم امتلاك التكنولوجيا الحديثة وكذا عدم القدرة على التحكم فيها.
- تدني مستوى الكفاءة التنظيمية.
- ضعف التمويل المحلي لا سيما ضعف الادخار والوساطة المالية.

[1] – مايكل جاكوبس وشوليا ليكاج، هل بلغنا أقصى حدود النمو؟ 23 ماي 2023، تاريخ الاسترداد: 2023/09/29 من:

https://www.omandaily.om/%D8%A3%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/na/%D9%87%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88

- ضعف التدفقات المالية الأجنبية وتكلفة التمويل الخارجي.
- عيوب السوق وخللها.
- الاضطرابات السياسية والأمنية.
- الاختلالات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية.
- تدهور البيئة التحتية.
- انتشار الفساد والبروقراطية.
- عدم احترام حقوق الملكية وضعف روح المبادرة والمخاطرة.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

ألهمت الكتابات الأولى لآدم سميث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم الاقتصاديين من بعده، البحث في محددات النمو الاقتصادي وأسباب نجاح دول دون أخرى في تحقيقه، ونظرا لارتباط مفهوم النمو الاقتصادي بالارتفاع الكمي للإنتاج ولعلاقة مخرجات العملية الإنتاجية بمدخلاتها، فقد كان من الطبيعي أن ينطلق بحث الاقتصاديين من تحديد مساهمة عوامل الإنتاج التقليدية في تحقيق النمو، لكنه توسع فيما بعد إلى بحث مساهمة التقدم التقني وعوامل اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى مساهمة العوامل المؤسساتية الثقافية والاجتماعية في تحسين الإنتاجية لعوامل الإنتاج.[1]

ويتضمن هذا المبحث تبيانا لهذه المحددات في ثلاث مطالب، إضافة إلى كيفية حسابها في مطلب رابع تحت عنوان محاسبة النمو.

المطلب الأول: النمو وعوامل الإنتاج.

عوامل الإنتاج أو عناصره هي الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، وتتمثل الكلاسيكية منها في ثلاث عناصر هي: الأرض، العمل ورأس المال، لكنها غالبا ما تختصر في العمل ورأس المال فقط. وتؤثر عوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي من خلال تأثير توفرها وتراكمها على عرض السلع والخدمات، وعلى الرغم من اشتراكها في العملية الإنتاجية وفقا لتوليفات معينة[2]، فإنه سيتم التطرق إليها من باب التوضيح منفردة على النحو الموالي:

1- الأرض:

يعتبر عنصر الأرض أو بشكل أوسع الموارد الطبيعية من العناصر المادية للعملية الإنتاجية التي يختلف مخزونها من بلد لآخر، وفقا لما تهبه له الطبيعة منها، فهي ليست متوفرة بالتساوي بين

1- Michel Bialès et autres, op.cit., p. 322.

2 – أساس هذه التوليفات: هو التكامل وأيضا الإحلال وتعتبر التوليفة المثلى هي الأقل تكلفة والأكثر فعالية.

البلدان. يتضمن مفهوم الأرض سطحها وما يحتويه سطحها وجوفها على حالته الأصلية أي دون تحويل وهي مصدر للغذاء والثروات الباطنية كالمياه والمعادن والنفط والغاز... والتي لا يمكن استغلالها إلا بواسطة الإنسان.

تؤثر الموارد الطبيعية على توسيع النشاط الإنتاجي وتحقيق النمو تبعا لكميتها ونوعيتها وكفاءة استغلالها، كما يرتبط نوع وتوسع النشاط الاقتصادي بالموقع والمناخ بدرجة كبيرة، حيث تواجه البلدان غير الساحلية أو تلك التي تعاني من التقلبات المناخية الشديدة، من ارتفاع تكاليف النقل وزيادة تكاليف الإنتاج وإعاقة سيرورة النشاط الاقتصادي، وهو ما يقلل من حوافز الاستثمار ويحد من فرص الإنتاج ويؤثر على تراكم العوامل وإنتاجيتها وبالتالي على تحقيق النمو.

لكن ينبغي التأكيد على أن مجرد توفر هذه الموارد لا يضمن تحقيق النمو، فكثيرة هي البلدان التي تزخر بالموارد الطبيعية ولم تُفلح في تحقيق المستوى المطلوب من النمو، على نقيض بلدان أخرى تفتقر لحيازتها، ومع ذلك نجحت في تحقيق مستويات عالية من الدخول بتركيزها على قطاعات تعتمد أكثر على اليد العاملة ورأس المال.[1]

وما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذا العامل الإنتاجي المتميز بالندرة هو:

- فيما يخص محدودية هذا العنصر الإنتاجي، يجب التمييز بين سطح الأرض وباطنها من جهة وبين نوعية الموارد الطبيعية فيما بينها من جهة أخرى.
- تميز الأرض بالطبيعة الديناميكية، حيث تؤثر وتيرة الاستغلال والاستخراج في الفترة الحالية على وتيرة ذلك في الفترات المستقبلية، أيضا كلما كان الاستخراج والاستغلال مكثفا في الفترة الحالية كلما ارتفعت التكلفة في المستقبل.[2]

[1]– بول أ ساموبلسن ووليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 566.

[2] - Encyclopédie économique, op.cit., p. 406.

– مساهمة التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية في تخفيف قيود الموقع والمكان وأثرها على النشاط الاقتصادي.

– عدم إدراجه في الغالب كعنصر بارز في تحقيق النمو لاعتبارات عدة منها:

– اعتبارا لترتيب مساهمته في تحقيق النمو بعد مساهمة العمل ورأس المال، وعدم تأثيره الإيجابي على النمو في حال غيابهما.

– افتراض ثبات كمية الأرض المتاحة (رغم قابليتها للتغير).

– اعتمادا للتقسيم الثنائي لعوامل الإنتاج[1] أو بدمجه مع عنصر رأس المال (مع العلم أنه في هذه الحالة يجب أن تخضع الموارد الطبيعية للتحويل، وهو ما يستدعي معالجة خاصة لذلك).

2- العمل:

يقصد بالعمل خدمات عنصر الإنتاج البشري في العملية الإنتاجية أو محصلة للمجهود الفكري والعضلي اللازم للإنتاج السلعي والخدمي.[2] ورغم وضوح التعريف إلا أنه يحتاج إلى تفصيل في استخدام المصطلحات، فكما هو معروف تتكون قوة العمل (تعداد السكان) من قوة العمل النشطة وقوة العمل الغير النشطة.[3] وتجمع قوة العمل النشطة فئتين من الأشخاص القادرين على العمل: فئة الأشخاص الذين يزاولون العمل فعليا وفئة الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه، أي فئة العمال وفئة البطالين.

---

[1] – هناك تقسيم ثنائي آخر لعوامل الإنتاج يلجأ إليها بعض الاقتصاديين وهو الأرض والعمل على اعتبار أنها العناصر الابتدائية.

[2] – يكون ذلك وفقا لمزيج معين تقتضيه طبيعة المنتج المعني، إذ لا يوجد عمل يخلو من المجهودين معا بغض النظر عن غلبة أحدهما على الآخر.

[3] – تضم قوة العمل غير النشطة كل من: الأشخاص القادرين على العمل وغير الراغبين في ممارسته، العاجزين عن العمل، طلاب المدارس والجامعات، الأشخاص في البيوت (الأطفال دون سن التمدرس وربات البيوت)، نزلاء السجون،... باختصار كل السكان باستثناء العمال والبطالين.

وبالتالي فإن المقصود بالعمل كمُدخل في العملية الإنتاجية ليس قوة العمل النشطة ككل لأن ذلك يعني احتساب البطالين، وإنما المقصود بذلك جزء منها وهم العمال. ويتم تحليل قوة العمل وفقا للجانبين: الجانب الكمي ويتعلق بإحصائيات العمال أي السكان النشطون فعلا (Population active occupée)[1] وقوة العمل النشطة المرتبطة بالمعطيات الديموغرافية للبلد، وجانب كيفي (نوعي) يأخذ بعين الاعتبار رأس المال الإنساني أي مستوى القدرات المهنية للعمال المتعلقة أساسا بالتعليم، التكوين والتدريب.

أما فيما يخص تأثير مُدخل العمل على تحقيق النمو فإنه يتم من خلال تأثير تغيرات الجانب الكمي والكيفي الموافقة لتغيرات كمية وجودة العمل على مخرجات العملية الإنتاجية. إذ تنتج التغيرات الكمية للعمل من تغيرات كل من كمية العمالة النشطة ومدة العمل وانتقالات اليد العاملة بين القطاعات، فإن تغيرات جودة العمل تتعلق بمستوى التعليم، الجنس ومتوسط العمر.[2]

وفي المدى الطويل يترافق النمو الاقتصادي مع ارتفاع مساهمة مدخل العمل، حيث تؤدي زيادة اليد العاملة إلى توسيع حجم النشاط، وارتفاع مخرجات العملية الإنتاجية بفضل زيادة التأثير الكمي والنوعي لمدخلاتها. وهنا يجب الانتباه إلى نقطتين:

- زيادة اليد العاملة لا تكفي وحدها لزيادة كمية العمل المتاح في الاقتصاد، نظرا لتوقفها أيضا على مدة العمل المنجز من طرف كل عامل، وذلك استنادا إلى أن الكمية السنوية للعمل تساوي جداء معدل التشغيل والمدة السنوية للعمل.
- تأثير التغيرات النوعية لليد العاملة على زيادة مخرجات العملية الإنتاجية يكون أكبر من تأثير تغيراتها الكمية، لاسيما فيما يتعلق بالجانب التعلمي والمهاري منها.

[1] – يتأثر عدد السكان العاملين بأهمية الأجيال في سن القدرة على العمل وبمعدل النشاط حسب الجنس والعمر.

[2] – Michél Bialés et autres, op.cit., p. 51.

ولقد أجريت دراسات مهمة حول تأثير التغيرات الكمية والنوعية لليد العاملة كان من أشهرها دراسة مادسون عام 1995، حيث اهتمت بتحديد المساهمة النسبية للتغيرات الكمية والنوعية لليد العاملة في تحقيق النمو الاقتصادي في عدة بلدان في الفترة الممتدة من 1870 إلى 1998، وتوصلت إلى تسجيل ارتفاع معتبر في مستوى التشغيل مقابل انخفاض مدة العمل السنوية. ويعزى ذلك إلى تحسن مستوى المعيشة الذي سمح بالمراجحة الفردية والجماعية، بين زيادة مستوى الاستهلاك وزيادة مستوى الترفيه. كما خلصت إلى أن تفسير النمو في المدى الطويل يعتمد على جودة العمل، حيث تضاعفت الإنتاجية الساعية للعمل بشكل هائل معتمدة في ذلك بصورة أساسية على التحسينات في التعليم والصحة الانضباط والقدرة على استخدام الحاسوب، التنظيم واستخدام مكائن حديثة.[1]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى:

- زيادة حجم العمالة النشطة يتناسب طردا مع زيادة النمو السكاني.
- الهيكل العمري للسكان يعتبر عاملا لنمو الناتج الوطني والدخل الفردي.[2]
- التوافق بين النمو السكاني[3] والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، مَرَدُّهُ الآثار التي يمارسها النمو السكاني على الطلب، الاستهلاك السوق والأسعار والإنتاج، حيث يتزايد الطلب على السكنات، وسائل النقل والتجهيزات الجماعية مما يؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل، فيزيد حجم الاستهلاك والإنتاج وحجم السوق. وبظهور اقتصاديات الحجم تنخفض الأسعار فيزيد الطلب وهكذا... إلا أن هذه الآثار الإيجابية قد تتحول إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي إذا تعدى مستوى النمو السكاني حدا معنيا، حيث ينقص ادخار العائلات ما يؤثر سلبا على الاستثمار. كما قد يحدث عدم توازن بين الاستثمارات

1– Alain Beitone et autres, (2009) : Economie, 4éme édition, Dalloz, Paris, France, p. 462.

2 – الشرائح الأكثر تأثيرا في النمو هي التي تتراوح ما بين (19 و55) سنة.

3 – يحسب النمو السكاني كمحصلة لمعدل الارتفاع الطبيعي للسكان (الفرق بين معدل الإنجاب ومعدل الوفيات)، ولمعدل الهجرة الدولية (الناتج عن الفرق بين معدل الدخول ومعدل الخروج من وإلى البلد).

المنتجة وغير المنتجة بسبب زيادة حصة السكنات والتجهيزات الجماعية وهو ما يحد في المدى الطويل من قدرة العرض، وطبعا دون نسيان دور قانون عوائد الحجم المتناقصة في ذلك.[1]

– ظهور الأتمتة يؤثر سلبا على فرص العمل، حيث يتم استبدال المورد البشري في معامل وخطوط الإنتاج بالآلات المدارة تقنيا بالحاسوب ولكنه من جهة أخرى ينعكس إيجابا على كميات الإنتاج وجودته.

– ترتبط كفاءة خدمات عنصر العمل بالاستثمار في المورد البشري من حيث التعليم، التكوين الصحة...

3– رأس المال:

يعرّف رأس المال كعامل إنتاجي برأس المال المستخدم في الإنتاج، ويسمى رأس المال المادي أو المُنْتِج أو التقني. يختصر هذا التعريف المفهوم الواسع لرأس المال في صورته العينية[2]، وتخصيصا منها في سلع التجهيز من مكائن وآلات، مباني، ووسائل نقل... أي فيما يحتاجه النشاط الاقتصادي من وسائل إنتاج لتنفيذ العملية الإنتاجية.

يفهم مما سبق أن رأس المال المنتج، هو في حد ذاته سلعة من صنع الإنسان، تستخدم كوسيلة للحصول على السلع والخدمات وضمان الإنتاج في المستقبل. وهو بذلك يشابه الادخار حيث يمثل التضحية بالاستهلاك الجاري من أجل الحصول على استهلاك مستقبلي. ولن يتم طبعا استخدام رصيد رأس المال بعينه في العملية الإنتاجية، وإنما يتم استخدام الخدمات التي يقدمها.[3]

---

1 – Bernard Bernier et yves simon, (2007) : Initiation à la macroéconomie, Dunod, Paris, France, p. 506.

2 – توضيحا لذلك، يضرب مثل بالنقود فلن يتم استخدامها في عملية الإنتاج من أجل الحصول على سلع وخدمات.

3 – Encyclopédie économique, op.cit., p. 405.

إن سلع التجهيز أصول ثابتة تنتج عن توظيف رأس المال النقدي في استثمارات طويلة الأجل وفي هذه الاستثمارات المادية[1] يجرى التمييز بين: استثمارات الإحلال (التعويض) التي تمثل ما تم تخصيصه لتعويض تدهور سلع التجهيز الناتج عن الإهتلاك أو التقادم، استثمارات التطوير وتهدف إلى تحديث الجهاز الإنتاجي عن طريق إحلال رأس المال محل العمل تقليصا لاستخدام اليد العاملة والاستثمارات الصافية التي تمثل رأس المال الجديد الذي أُنتِج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية أي الإضافة إلى رأس المال.[2]

ومما لا شك فيه أن إضافة رأس مال جديد سيسمح بزيادة كمية رأس المال وتوسعة (تعميق) التكوين الرأسمالي، وبالتالي تعزيز الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد، حيث يمكن إدخال المزيد من الآلات في التوليفة الإنتاجية من إتاحة كمية أكبر من السلع والخدمات للعمال، مما يسمح بزيادة إنتاج السلع والخدمات ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

ويوضح ما سبق كيفية تأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات الكمية لرأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تتوقف على ثلاث عوامل أساسية هي: تغيرات كل من رصيد رأس المال المرتبطة بالإهتلاك والاستثمار وتحديدا الاستثمار الصافي واستثمار الإحلال، تغيرات معدل استخدام رأس المال المعرفة بالنسبة بين رأس المال المستخدم والرصيد الكلي لرأس المال وتغيرات مدة استخدام رأس المال ولا يقتصر تأثير رأس المال المنتج على النمو الاقتصادي عبر تغيراته الكمية فقط، وإنما يتعداها إلى تغيراته من حيث الجودة المقاسة بإنتاجية رأس المال والتي ترتبط بعمره الإنتاجي.[3]

[1] – توجد أيضا الاستثمارات غير المادية وقد اكتسبت أهمية متزايدة في إجمالي الاستثمارات وستتم الإشارة إليها لاحقا.

[2] – Michel Bialés et autres, op.cit., p. 79.

[3] – Patrick Broutin et autres, op.cit., p. 51.

ومن النقاط التي ينبغي التأكيد عليها فيما يخص رأس المال المادي مايلي:

- رصيد الاقتصاد من رأس المال المادي يتمثل في الكمية الكلية لوسائل الإنتاج.
- ما دامت الزيادة في رأس المال المادي تتحقق بواسطة الاستثمار، فإن هذا الأخير هو المعني مباشرة بتفسير تغير النمو، حيث يسمح ارتفاع معدل الاستثمار بزيادة رأس المال المنتج ومن ثمة زيادة الإنتاج وتعزيز النمو، أما انخفاضه فيؤدي في المدى الطويل إلى كبحه.
- فيما يخص الأهمية بالنسبة للاستثمارات الصافية واستثمارات الإحلال، فإن معدل استثمارات الإحلال يكون أضعف مقارنة بمعدل الاستثمارات الصافية في الاقتصاد الذي يشهد نموا قويا والعكس صحيح.[1]
- الإضافة الكمية المستمرة في مخزون (رصيد) السلع الإنتاجية أي رأس المال المنتج، لن تؤدي إلى استمرار الزيادة في الإنتاج الكلي إلى ما لانهاية، نظرا لتناقض إنتاجها في ظل المحافظة على نوعيتها وعدم وجود تقدم تكنولوجي.
- إن التركيز على رأس المال المنتج لا يعني إهمال أهمية القطاع العام، حيث توجد استثمارات لا يمكن لأحد القيام بها إلا الدولة، التي تقوم بالإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع واسعة النطاق تهتم بالبنية التحتية مثل: الطرق، الجسور، مشاريع المياه والري وإجراءات الصحة العامة. وهي بذلك توفر الإطار الملائم لازدهار القطاع الخاص، وغالبا ما يكون لهذه المشاريع وفورات خارجية إيجابية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.[2]

---

1 – Bernard Bernier et yves simon, op.cit., p. .498

2 – بول أ ساموبلسن ووليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 566.

المطلب الثاني: النمو والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

لحسن الحظ أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يقتصر على تراكم عوامل الإنتاج فقط، فزيادة مخرجات العملية الإنتاجية تتوقف من جهة على زيادة مستلزماتها أي على تراكم عوامل الإنتاج، ومن جهة أخرى على زيادة كفاءة هذه المستلزمات أي تحسن الإنتاجية الكلية لها. وتشترك مجموعة من العناصر في تحقيق ذلك، سيأتي في مقدمتها التقدم التقني.

1- التقدم التقني كأهم مصدر لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

يظهر دور التقدم التقني كمصدر رئيسي لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومؤثر إيجابي على كيفية أدائها المشترك، من خلال انعكاسه على مخرجات العملية الإنتاجية بالزيادة في ظل المحافظة على نفس المستوى الكمي من العوامل.[1]

يتمثل التقدم التقني في اختراع وابتكار المنتجات وأساليب وتقنيات الإنتاج وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وهو بذلك يجمع بين التقدم التكنولوجي والتقدم التنظيمي ويمارس تأثيره على تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من جانبين[2]:

- الجانب التنظيمي الذي يخص التحديث في النظام الإنتاجي في مجمله، من حيث التوجيه والتخصص وكذلك المؤسسة من حيث التسيير وتنظيم العمل.
- الجانب التكنولوجي ويشمل التغيير المادي والتقني لعملية الإنتاج، من خلال الاختراعات والابتكارات سواء فيما يتعلق بالسلع الإنتاجية أو السلع الموجهة للاستهلاك الوسيط والنهائي وأيضا في عمليات التصنيع (Les procédés de fabrication). ويسمح التقدم التكنولوجي بإمكانية توفير العمل أو رأس المال، كما قد يكون محايدا عند اعتماده على نفس كمية وتوليفة عوامل الإنتاج.

---

1 – DH.Perkins et autres, op.cit., p. 89.

2 – Michel Bialés et autres, op.cit., p. 322.

وكما سلف بيانه يتم تأثير التقدم التقني على النمو من خلال تحقيقه لمكاسب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة (المتمثل في ارتفاع المخرجات لكل وحدة من جميع المدخلات) إلى انخفاض الأسعار وزيادة الأجور من جهة وإلى زيادة الأرباح من جهة أخرى. وهو ما يتسبب على الترتيب في زيادة الاستهلاك والاستثمار وينعكس إيجابا على زيادة الطلب الكلي، التي تترجم في زيادة الإنتاج ومنه في تحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة.

تاريخيا لم يكن النمو مجرد عملية تكرار بسيطة للعملية الإنتاجية، بل كان تيارا متدفقا من الاختراعات والابتكارات التي قادت إلى تحسن واسع في إمكانيات الإنتاج عن طريق حلقات متلاحقة من التحسينات الصغيرة، التي كانت تتم بطريقة غير ملحوظة لكنها ترفع من نوعية المنتجات وتزيد في كميتها. وطبعا كان يتخللها ظهور اختراعات وابتكارات رائدة بين الحين والآخر، تتسبب في أثر كبير على النمو والهياكل الاقتصادية والتشغيل.[1]

ويبين ما سبق أن التقدم التكنولوجي هو عملية بحث مستمرة تتعدّى غايتها ظهور الاختراعات والابتكارات إلى تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة، وزيادة مخرجات العملية الإنتاجية كما وكيفا. وإذ يتوقف تحقيقه على ثلاث مصادر أساسية هي: **الابتكار، الاستثمار في البحث والتطوير والاستثمار في تكنولوجيا المعلومة والاتصال (Tic)**، فإن روح المبادرة والمجازفة، حماية حقوق الملكية حوافز الأرباح وحرية السوق، هي العوامل الأساسية في تحريكه وتنشيطه.

ونظرا لأهمية التطورات الرقمية المتسارعة ودورها في تعزيز النمو، فإنه من بين مصادر التقدم التقني الثلاث المذكورة أعلاه، يتم التوقف عند مصدر تكنولوجيا المعلومة والاتصال بمزيد من التفصيل. تتعلق هذه الأخيرة بكل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تخزين ومعالجة وتبادل المعلومات بشكل

[1] – بول أ ساموبلسن ووليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 566– 567.

إلكتروني عبر مختلف الوسائط الممكنة، وهي تعتبر أساسا لظهور الاقتصاد الرقمي القائم على التفاعل بين استخدام التكنولوجيا الرقمية من جهة والاقتصاد التقليدي من جهة أخرى.[1]

إن الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي يمثل عاملا جديدا في تسريع وتيرة النمو، وزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال مساهمة متعددة الجوانب في تحقيق ذلك والتي يذكر منها:

- خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات وتسهيل وتسريع عملية الحصول عليها.
- تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل وزيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.
- ترشيد ودعم عملية اتخاذ القرار.
- تحسين الأداء وخفض تكاليف الإنتاج.
- زيادة القدرة التنافسية.
- سرعة النفاذ إلى الأسواق والتغلب على معوقاتها.
- سرعة وسهولة توفر الخدمات والمنتجات.
- تسريع عملية التداول وتسوية المدفوعات رقميا.
- خلق فرص عمل جديدة وزيادة كفاءة البحث عن الوظائف والكفاءات.
- زيادة الفعالية في إدارة الأزمات.

[1] – أماني فوزي الجندى، شيماء أحمد حنفي، (2022): العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربية، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1، العدد 3، ص ص 26–56، تاريخ الاسترداد: 2023/09/17، من:

http://doi.org/10.21608/ijppe.2022.251648

ويشير تقرير البنك الدولي عن منافع الاقتصاد الرقمي الصادر سنة 2022، أن الرقمنة الكاملة للاقتصاد يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 46% على مدى ثلاثين عاما![1]

في الختام تجدر الإشارة إلى جملة من الملاحظات على النحو الموالي:

- يقوم التقدم التكنولوجي على الابتكار ويقوم الابتكار على ظاهرة التدمير الخلاق.
- يرتبط الابتكار ارتباطا وثيقا بالاستثمار حيث يعتبر سببا ونتيجة له في آن واحد.
- الحافز الأساسي للابتكار هو تحقيق الأرباح العالية التي توفرها وضعيات الاحتكار المؤقت للمستثمرين.
- ترتبط قدرة البلد على تحقيق النمو بقدرته على تحسين التكنولوجيا ورأس المال الذي تستخدمه اليد العاملة.
- تحتاج التحسينات التكنولوجية في العملية الإنتاجية إلى استخدام يد عاملة مؤهلة قادرة على تشغيل الآلات والمعدات الحديثة.

2- المصادر الأخرى لتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

لا يقتصر مصدر تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على التقدم التقني فقط وإن كانت له الحصة الأبرز في ذلك، بل توجد عناصر أخرى تتشارك في هذا التحسين أهمها:

[1] – تقرير البنك الدولي، (2021): إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تاريخ الاسترداد: 2023/09/18، من:
https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/2d8d3e1a-9845-5e8d-b135-15e4823363c0/content

2-1- رأس المال البشري: يشمل رأس المال البشري المعرفة النظرية والقدرات والمؤهلات للفرد أو السكان بالإضافة إلى الحالة الصحية.[1] هو إذن محصلة التأهيل التعليمي الرسمي[2] والتأهيل الميداني بالتدريب أثناء العمل.[3] وكذا تحسين الوضع الصحي بما يُمَكِّن الأشخاص من استغلال كامل إمكانياتهم كأفراد منتجين في المجتمع، واكتسابهم للمهارات الخاصة التي يتطلبها تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج، مما يسمح بزيادة إنتاجيتهم اعتمادا على تطوير مهاراتهم المعرفية والتقنية.

يعكس رأس المال البشري محصلة ترقية المقدرة المعرفية النظرية والتطبيقية والمقدرة الصحيحة وهو يزيد من كفاءة عنصر العمل، ويتميز عنه بالإضافة التي يقدمها للعملية الإنتاجية، من خلال إحداثه لفارق في المستوى الإنتاجي الكمي والكيفي. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى ارتباط الاستثمار في رأس المال البشري بتحقيق معدلات أعلى في الاستثمار في رأس المال المادي بالنسبة للناتج المحلي وبزيادة معدلات النمو، مبينة أن الاستثمار في رأس المال البشري بمختلف أبعاده يسمح ببلوغ التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة وإلى تحسين نصيب الفرد من الدخل.

2-2- اقتصاديات الحجم: تشير اقتصاديات الحجم إلى الانخفاض في متوسط تكلفة الإنتاج الوحدوي الناتج عن الزيادة في الكميات المنتجة، والذي يُسببه توزيع التكاليف لا سيما الثابتة على عدد أكبر من السلع. يعني ذلك أن اقتصاديات الحجم تمثل توفير في تكلفة الإنتاج بسبب زيادة حجم النشاط، حيث يسمح الإنتاج على نطاق واسع بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة، مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج أسرع

---

[1]- Bernard Bernier et yves simon, op.cit., p. 525.

[2]- يرجع الفضل لـ تشولتز (Theodore Schultz) في سيتنات القرن الماضي في تبيان أهمية الإنفاق على التعليم في تحسين جودة وإنتاجية العمل.

[3] - يعود الكشف عن أهمية ودور التعليم بالتدريب في ترقية رأس المال الإنساني، وتحسين إنتاجية العمال وتحقيق النمو الاقتصادي إلى رومر (Romer) (1995).

من زيادة كمية عوامل الإنتاج.[1] وهو ما يحقق زيادة في الأرباح ومن ثمة المدخرات والاستثمار والإنتاج من جديد.

ومما ينبغي التذكير به أن اقتصاديات الحجم ترتبط باتباع حجم السوق، وأنها تتوقف على عدة عوامل من بين أهمها: التقدم التقني سواء تعلق بالتكنولوجيا أو التنظيم الذي يقلص مدة الإنتاج ويزيد من كفاءته، وكذلك تقسيم العمل والتخصص والذي ترجع بداية الإشارة إلى دوره في تحقيق زيادة الإنتاج إلى آدم سميث في كتابه عن ثروة الأمم.

المطلب الثالث: النمو والعوامل الداعمة لعوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية.[2]

يصف بول أ ساموبلسن ووليام د نوردهاوس عوامل الإنتاج الكلاسيكية والتكنولوجيا بعجلات النمو الأربعة لمحركك النمو[3]، ويتم هنا وصف العوامل الداعمة لتراكم عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية بزيت التشحيم لهذا المحرك.

وإذ تتعدد طبيعة هذه العوامل بين الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الثقافية، الاجتماعية، الجغرافية والمؤسساتية، فإنه يمكن اختصارها في مجموعة من العوامل الرئيسية التي سيرد عرضها فيما يأتي على سبيل ذكر أهمها وليس على سبيل حصر مجملها.

1- الاستقرار السياسي والاقتصادي:

يوفر الاستقرار السياسي جوا ملائما[4] للإنتاج والتوسع في النشاط الاقتصادي، لما يضمنه من حماية لحقوق الأفراد وممتلكاتهم، وما يحققه من أمن وثقة ودرءٍ للمخاطر لأفراد المجتمع بصفة عامة

---

1 – Michel. Bialés et autres, op.cit., p. 322.

2 – المقصود بزيادة الإنتاجية هو زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

3 – بول أ ساموبلسن ووليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 560.

4 – لا يعني ذلك أن توفر الاستقرار السياسي ضمان كافٍ لتحقيق النمو، فكثيرة هي الدول التي افتقدته رغم تسجيلها لفترات طويلة من الاستقرار السياسي.

وللأعوان الاقتصاديين بصفة خاصة. وذلك على نقيض حالة الحروب والانقلابات العسكرية وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي تضر بالاستثمار، وبالتالي النمو نظرا لما تخلفه من خسائر بشرية ومادية تؤثر على رأس المال المادي والبشري وما تزرعه من رعب وفوضى ودمار وعدم يقين، مما يؤثر على القرارات الاقتصادية ومن ثمة على الإنتاج والإنتاجية.

أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي فإنه يوفر حماية الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، من خلال تحكمه في المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، لا سيما معدل التضخم وسعر الصرف. ويسمح ذلك بتعزيز كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات ومنه طمأنة المستثمرين وزيادة قدرتهم على التنبؤ بالأسعار والأرباح، وهو ما يشجع على الاستثمار والإنتاج وبالتالي تحقيق النمو.

2- الحوكمة والبيئة الملائمة للمؤسسة الخاصة:

تزايد الاهتمام بدور الحوكمة في التأثير على النمو الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي إثراء لأبحاث دوغلاس نورث في هذا المجال، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والمعايير المتعلقة بالحوكمة والمؤسسات مثل: سيادة القانون، حقوق الملكية، درجة الفساد ونوعية الإدارات العامة، مبينة أن تعزيز الحوكمة والمؤسسات سواء عن طريق توفير الإطار القانوني لحل النزاعات بطريقة عقلانية، وتثبيت قواعد التعامل التجاري، احترام حقوق الملكية والحد من الفساد ينشر الثقة والأمان ويخفض مخاطر وتكاليف الاستثمار، مما يساهم في زيادة الإنتاج. كما أكدت على دور المؤسسات الاقتصادية العامة القوية مثل: البنك المركزي، وزارة المالية وإدارة الموانئ ... في تطوير سياسات عامة فعالة تؤثر على تراكم العوامل وعلى الإنتاجية.

ويساهم كل ما سبق في التأثير الإيجابي على البيئة الخارجية لنشاط المؤسسة الخاصة، نظرا لما يلعبه الإطار القانوني والتنظيمي من دور في تسهيل أو عرقلة نشاطها. ومثال عن ذلك فإن عدم

الاعتراف بحقوق الملكية وغياب ضوابط حمايتها، سيسمح بنسخ الاختراعات من طرف الشركات المقلدة لتصبح منافسة للشركات الرائدة وتقضي حتى عليها، محققة أرباحا طائلة دون تحملها لتكاليف وجهود البحث، وهو ما يكبح روح المبادرة والابتكار المصدر الأساسي في عملية التقدم التقني وبالتالي في زيادة الإنتاجية. إضافة إلى ذلك فإن التدخل المشوه لتحديد الأسعار وعمل الأسواق وتنظيم الأعمال يزيد من تكلفة النشاط الاقتصادي، ناهيك عن الممارسات البيروقراطية الأخرى، ويفرض كل ذلك قيودا مصطنعة على المعاملات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على حماس وإقبال المستثمرين، ويحفز أكثر وجهتهم نحو الأنشطة غير الرسمية.

ومما لا شك فيه أن توفر الهياكل القاعدية والبنى التحتية الأساسية، يلعب دورا جوهريا في تحسين بيئة عمل المؤسسات وتسهيل نشاطها، من خلال توفيرها للمرافق والمستلزمات الفارقة في أدائها مثل: الطرق، شبكة المواصلات، الاتصالات، الكهرباء والمياه... والتي عادة ما تتكفل الحكومات والسلطات التنفيذية بتوفيرها من خلال إنفاق القطاع العام.

3- تطور النظام المالي:

من العناصر الأساسية التي تتطلبها عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية: رأس المال المنتج والابتكار وكلاهما يتوقف على الاستثمار. وهنا تظهر أهمية الوساطة المالية في تلبية الاحتياج التمويلي، لاسيما من خلال التوفيق بينه وبين الادخار كمصدر الفائض في التمويل، بالقدر اللازم وفي الوقت المناسب. وترتبط فعالية الوساطة المالية بدرجة تطور النظام المالي، الذي يعمل من خلال مختلف مكوناته على تعبئة الموارد المالية وضمان أفضل التخصصات لها، كما يعمل على تسهيل المبادلات الاقتصادية والصفقات المالية، وترقية وسائل الدفع والتحوط ضد مختلف المخاطر، ويساهم في تشجيع التجارة على المستوى المحلي والدولي، وتحفيز الاستهلاك والاستثمار. وهو ما يبين بوضوح دور النظام المالي وأهمية تطوره كأداة فعالة في التمويل وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- التجارة الخارجية:

تساهم التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تراكم عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وإذ تختلف طريقة تأثيرها في ذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإن دورها يبدو أكثر تحديدا في هذه الأخيرة، نظرا لما توفره لها الواردات من تدفق للمعرفة والتكنولوجيا (سواء بطريقة مباشرة أو ضمنية). وهي بذلك تؤثر على زيادة الإنتاجية، كما تساهم أيضا في رفع الطاقة الإنتاجية من خلال توفير السلع الاستثمارية ومستلزمات العملية الإنتاجية، مما يزيد في الإنتاج وبالتالي النمو.

أما بالنسبة للصادرات فإنها تستفيد من اتساع السوق واقتصاديات الحجم، وهو ما يسمح بزيادة الإنتاج والحصول على مداخيل أكبر تعزز القدرة التمويلية للاستثمارات المحلية. إضافة إلى ذلك تؤثر الحركة الدولية لرؤوس الأموال لاسيما في صورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة الإنتاج وتحسينه، ويسمح كل ما سبق بزيادة إمكانيات الإنتاج والفرص المتاحة للاستهلاك.

حوصلة بأهم العوامل المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي:

يمثل الشكل رقم (01) عرضا توضيحيا لقائمة العوامل المشاركة في تحقيق النمو، ولا يعني ذلك على الإطلاق ضبطا نهائيا لهذه القائمة لأن النمو الاقتصادي عملية متشابكة لا زالت في حاجة إلى المزيد من البحث والتفسير.

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي بأهم العوامل المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي.

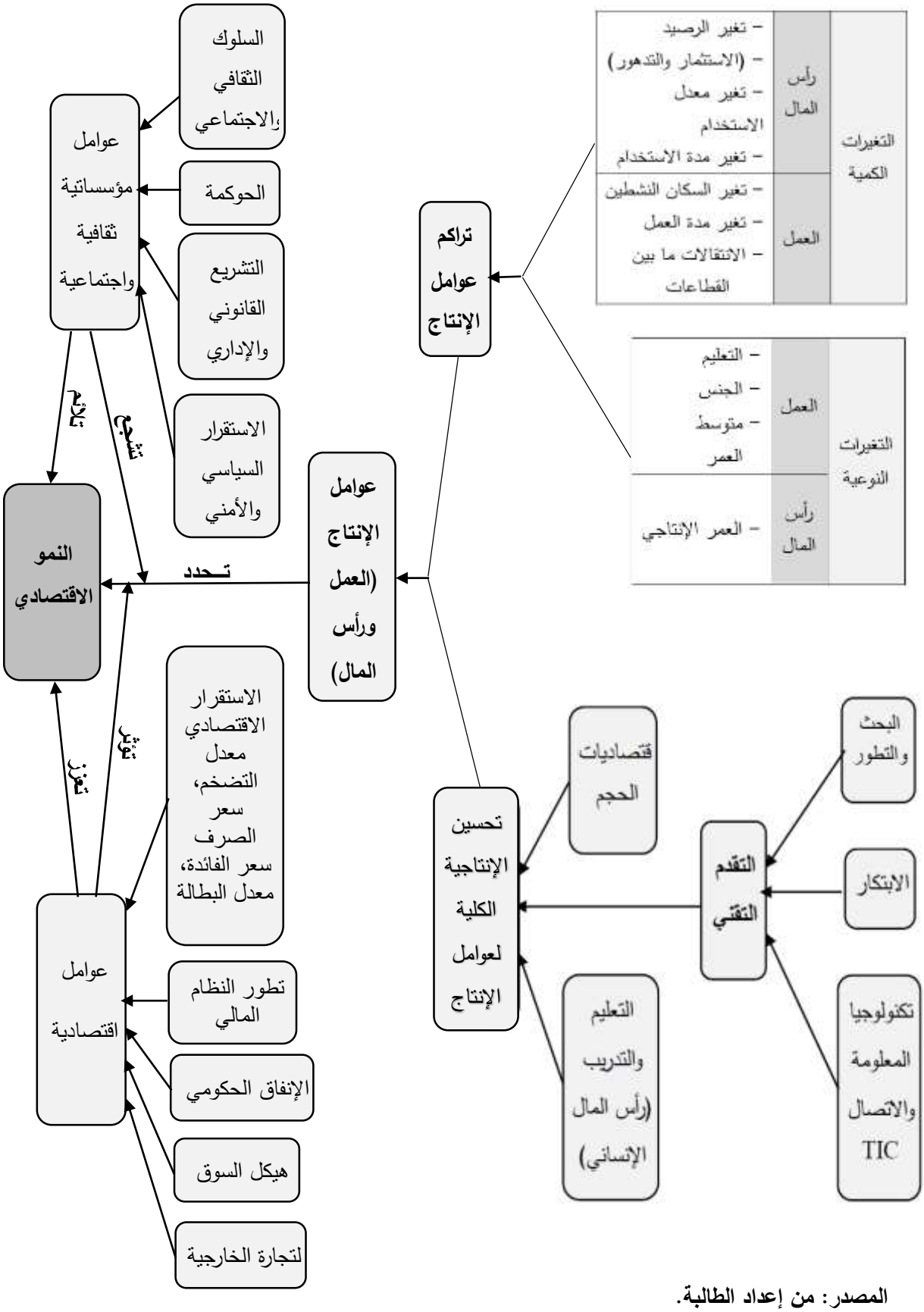

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الرابع: محاسبة محددات النمو الاقتصادي.

تتمثل محاسبة محددات النمو الاقتصادي أو اختصارا محاسبة النمو في عملية تحديد نسب مساهمة العوامل التي اشتركت في تحقيقيه. ويعتبر الاقتصادي روبرت سولو أول من استخدمها سنة 1957، حيث قام بإجراء اختبار على دالة الإنتاج الخاصة بالاقتصاد الأمريكي محاولا التعرف على العوامل المحددة لنموه في الفترة (1909-1949).

وتماشيا مع التطور التاريخي للتحليلات النظرية لعوامل النمو، فقد استخدم سولو بيانات عن حجم القوى العاملة (عنصر العمل) وحجم التكوين الرأسمالي (عنصر رأس المال)، وطبعا بيانات تقيس التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي. وكانت النتائج التي انتهى إليها سولو مثيرة بالفعل، إذ توصل إلى أن مساهمة العمل ورأس المال كل على حدى تقدر بـ 20% في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يعني وجود باقي معتبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا تفسره الزيادة في العمل ولا الزيادة في رأس المال، وإنما مرّده إلى التحسن المشترك في استخدامها معا.[1]

أرجع سولو مصدر هذا التحسن إلى التقدم التقني الذي يعمل على تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، من خلال رفع كفاءة وإنتاجية العمل ورأس المال دون الحاجة إلى زيادة كميتهما.

بعد الزخم الذي أحدثته دراسة سولو، شاع استخدام طريقته التي عرفت بمحاسبة النمو، فتم تطبيقها على اقتصاديات دول مختلفة لفهم أدائها وتطورها وسبب اختلافه، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وكان ذلك عن طريق تفكيك معدلات النمو المحققة إلى المساهمة النسبية لمختلف محدداتها.

---

[1] – أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص 430.

– Fréderic Teulon, (2001) : Croissance, crises et développement, 6éme édition, Presses universitaires, Paris, France. , pp.104-110.

من خلال حساب مساهمة كمية عوامل الإنتاج، ثم استنتاج قيمة الباقي الذي يمثل مساهمة تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والتي تسمح بالحصول على المزيد من المخرجات بنفس كمية المدخـلات. ويعتبر التقدم التقني كأهم مصدر لها، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى جرى تبيانها سابقا.[1]

لقد اعتمدت محاسبة النمو في تحليلها لمعدلات النمو على استخدام دالة إنتاج من نوع كوب-دوغلاس[2]، التي تقيس السلوك الإنتاجي وعلاقته بعوامل الإنتاج، والتي يمكن التعبير عنها بالصيغة التالية: $Y = AK^{\alpha}(LH)^{1-\alpha}$، حيث:

Y : هو الناتج الوطني الحقيقي

A : مؤشر التقدم التقني أو الإنتاجية الكلية للعوامل.

k : رأس المال المادي (والذي يتضمن الأرض).

L : عنصر العمل.

H : ممثل عنصر مهارة العمل.

α : هو مرونة الناتج.

ومن أشهر الدراسات حول محاسبة النمو تلك التي قام بها Edward Dension سنة 1967 بعنوان: Why growth rates differ ? حول إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، فرنسا وإيطاليا للفترة (1950-1962)، والتي توصلت إلى أن قيمة النمو غير المفسرة بكمية عوامل الإنتاج أي نسبة الباقي تبقى كبيرة وأن القوة التفسيرية للعوامل النوعية أقوى من تلك التي تتمتع

1 – Fréderic Teulon, op.cit,, p. 112.

2 – يمكن أن تأخذ دالة الإنتاج هذه صيغا مختلفة، ويعود استخدامها إلى العمل المشترك الذي قام به الاقتصادي الأمريكي بول دغولاس وعالم الرياضيات كوب سنة 1929، ولذلك أطلق عليها هذه التسمية، ويمكن استخدامها على مستوى المنشأة أو على مستوى الاقتصاد ككل.

بها العوامل الكمية. مبينة أن الباقي يرجع في جزء كبير منه إلى الاختلافات في جودة العمل، مدة العمل، التأهيل، ومستوى التعليم.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

تبحث هذه النظريات في الأهمية النسبية للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي وفي القوى الكامنة وراء تحقيقه. وسيتم تناولها بالترتيب بداية بالنظريات التقليدية حتى النظريات الحديثة، لتشمل بذلك تفسير النمو عند الكلاسيك، ماركس، الكينزيين، النيوكلاسيك، والنظريات المعاصرة وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: الرؤية الكلاسيكية والماركسية والكينزية للنمو الاقتصادي.

قبل التطرق إلى الرؤية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي تجدر الإشارة إلى أفكار سابقيهم من المفكرين الاقتصاديين سواء من المركانتيليين أو الفيزيوقراط الذين ركزوا على مفهوم مغاير للثروة ومحدداتها.

1- لمحة عن الرؤية ما قبل الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد جمع المركانتيليون[1] اتجاهات فكرية مختلفة باختلاف الفترة التاريخية والبيئة الاقتصادية المحددة لها، خاصة وأن أفكارهم سادت أوروبا لفترة زمنية طويلة امتدت من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، الأمر الذي صعب انسجامها وتصنيفها في مذهب اقتصادي موحد، لكن بصفة عامة يمكن القول أن أفكارهم الرئيسية قد تمحورت حول الدور الأساسي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة، وأيضا في بحثها عن تحقيق الثروة رغم انطلاقه من زوايا فكرية وظرفية متعددة انعكست في تعدد مصادرها كالأرض، الاستهلاك تدخل الدولة، المعدن النفيس، الصادرات تطور العملة الورقية، ومعدلات الفائدة المنخفضة.[2] أما فيما

[1] – لا يقتصر الفكر المركانتيلي على الفكر التجاري، بل يعد هذا الأخير المذهب الأشهر من بين مذاهبه العديدة (Les colbertistes, les commercialistes, les bullionistes, les fiduciaristes).

[2] – Ivan samson et autres, op.cit., p. 248.

يخص زيادة السكان فقد اعتبرها التجاريون عاملا إيجابيا لتنمية الثروة، لأنها تسمح بالحصول على يد عاملة رخيصة من شأنها أن تساعد الدولة على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة دوليا، وبالتالي على تحقيق المزيد من الأرباح التصديرية. طبعا كانت آراؤهم هذه على خلاف الفيزيوقراطين[1] وعلى رأسهم فرنسوا كيني (1694-1774)، الذين حصروا المصدر الأساسي للثروة في الأرض المستغلة من طرف الطبقة المنتجة (المزارعين) في إطار النظام الطبيعي للأمور دون الحاجة إلى تدخل الدولة، معتقدين أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد الذي يعطي أكثر مما يكلف، ويضمن زيادة الثروة من خلال إعادة استثمار المنتج الصافي.[2] لتكون الأرض عندهم هي أما لكل السلع.[3]

2- الرؤية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

رجوعا إلى الفكر الكلاسيكي الذي انشغل بتحليل الظواهر الاقتصادية والبحث عن القوانين العالمية التي تحكم الاقتصاد في سياق الثورة الصناعية الأولى، استنادا إلى مجموعة من المسلمات الفرضية فقد تناول رواده موضوع النمو الاقتصادي في المدى الطويل كلا وفقا لرؤيته الخاصة وهو ما سيتم تجليته فيمايلي:

2-1- آدم سميث (1723-1790): كان لآدم سميث السبق في مناقشة النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)، حيث خصص الفصل الأول منه إلى تقسيم العمل وتحليل آثاره على الثروات ليخلص إلى أن

---

[1] – يعرفون أيضا بالطبعيين وتعني الفيزيوقراطية حكم الطبيعة وهي مذهب نشأ في القرن الثامن عشر في فرنسا، ونادى أصحابه بحرية التجارة والصناعة وعدم تدخل الدولة على اعتبار أن الاقتصاد محكوم بقوانين طبيعية مشابهة لقوانين الفيزياء وصالحة لكل زمان ومكان.

[2] – Ivan samson et autres, op.cit., p. 250.

[3] – يعود أصل التعبير إلى وليام بيتي (المركانتيلي) الذي قال بأن: "العمل هو الأب والمبدأ الفعال للثروة، بينما الأرض هي الأم". ولقد أعاد ميرابو تلميذ كيني استخدام نفس التعبير لكن في شقه الثاني.

الثروة الحقيقة للأمم تنتج من العمل وتحديدا من تقسيم العمل، مفصلا في هذا الأخير إلى: – التقسيم التقني للعمل الذي يكون على مستوى المؤسسة ويبين كيفية تقسيم إنتاج منتج ما إلى مهام متعددة – التقسيم الاجتماعي للعمل ويبين مختلف المهن – التقسيم الدولي للعمل ويبين أساس تخصص الدول في الإنتاج.[1]

ربط سميث بين التخصص وتقسيم العمل، وبين تقسيم العمل وحجم السوق الذي نوه بضرورة اتساعه لاستيعاب الناتج المتزايد، كما أدرك أن تقسيم العمل يرفع مستوى الإنتاجية ويزيد الإنتاج، التشغيل والثروة مما يشجع ويوجه المستثمرين بإلهام من اليد الخفية إلى المزيد من الاستثمار، وبالتالي إلى تقسيم أكبر للعمل فمزيد من الإنتاجية، وهكذا دواليك يزداد النمو الاقتصادي ويتجدد ذاتيا، بتحقيقه وفورات داخلية وخارجية في ظل حرية التجارة على المستوى المحلي والدولي ودون الحاجة إلى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي.[2]

خلص سميث بذلك أن تقسيم العمل في القطاع الصناعي يمثل مصدرا لزيادة الثروة وبالتالي لنموٍ دائم وغير محدود يضمنه توسع الأسواق.[3]

2-2- دافيد ريكاردو (1772-1823): خلافا لنظرة آدم سميث التفاؤلية بخصوص إمكانية النمو غير المحدود، كان لريكاردو رأيا متشائما حول استمرارية النمو الاقتصادي حيث دافع عن محدوديته ومآله للتوقف في المدى الطويل، بعد وصول الاقتصاد إلى حالة من الركود والثبات توافق أقصى مستوى ممكن من الإنتاج في ظل الموارد الطبيعية المحدودة، مستندا في ذلك إلى قانون تناقص الغلة.

1 – Alain Beitone et autres, op.cit., p. 467.

2 – Ivan samson et autres, op.cit., p. 249.

3 – J Brasseul et C Lavard Meyer, (2016) : Economie du développement, 4éme édition, Armand collin, Paris, France, p. 128.

طبعا لم يخالف ريكاردو الاعتقاد العام للكلاسيك حول أهمية العمل في خلق الثروة وتحقيق النمو، لكنه اعتبر إعادة استثمار الفائض شرط الاستمرارية في ذلك[1]، وذلك إلى أجل مسمى يحدده استغلال كل الأراضي المتاحة.

قام تحليل ريكاردو على اعتبار الزراعة القطاع الرئيسي للنشاط الاقتصادي وعلى تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات: فئة ملاك الأراضي التي تتحصل على الريع، فئة العمال التي تتلقى الأجر وفئة الرأسماليين التي تستفيد من الربح (المبلغ المتبقي بعد دفع الأجر والريع) وتدخر منه لتمويل النمو. وانطلاقا من عدد السكان تنتج كمية محددة من العمل مستوى معين من الإنتاج؛ لكن زيادة عدد السكان تستلزم زيادة مناسبة من الإنتاج الذي تضمنه إعادة استثمار الرأسماليين للأرباح المدخرة، مما يرفع الطلب على العمل وبالتالي الأجر، ويزيد المنافسة على الأراضي الخصبة وبالتبعية يرتفع الريع وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار لاسيما في ظل كمية ثابتة من الأراضي؛ حيث يرتفع عدد العمال عما كان عليه في المساحة الواحدة، كما يتم اللجوء إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة، فيتراجع الإنتاج الحدي للعامل سواء لارتفاع نسبة العمالة إلى الأرض أو لانخفاض مردود الأرض. وباستغلال جميع الأراضي يتوقف الاستثمار ويصل الإنتاج إلى أقصى مستوى ممكن لا يمكن زيادته بعد ذلك فينعدم النمو الاقتصادي ويكون بذلك الاقتصاد قد وصل إلى حالة الركود.[2]

وفقا لريكاردو قد تنجح سياسة التجارة الحرة أو تحسين الفن الإنتاجي في تأخير النهاية المحتومة للنمو الاقتصادي لكنها لن تفلح في تغييرها أو تفاديها، لأنها محكومة بقانون تناقص الغلة للأراضي.[3]

---

1 – Ivan samson et autres, op.cit., p. 129.

2 – Ibid, p. 131.

3 – بول آ ساموبلسون ووبليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 567-568.

– J Brasseul et C Meyer Lavard, (2016) : Economie du développement, 4éme édition, Armand collin, Paris, France, p p. 466-467.

2-3- توماس ر. مالتيس (1766-1834): يتفق مالتيس مع ريكاردو حول أهمية إعادة استثمار الفائض لتحقيق النمو الاقتصادي وحول محدوديته في المدى الطويل[1]، فلكليهما نظرة تشاؤمية حول تطوره لاتجاه الاقتصاد تدريجيا إلى حالة من الركود، لكنهما يختلفان في تعليل ذلك. يرى مالتيس أن الضغط السكاني هو السبب الرئيسي للفقر ودفع الاقتصاد إلى نقطة يكون فيها العمال عند أدنى مستويات المعيشة والكفاف. وقد توصل إلى ذلك عند فحصه لأسباب توسع الفقر في بلاده إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر، مقدما نتيجة بحثه في نظريته حول السكان، التي ربط فيها بين مستوى الأجر وعدد السكان موضحا أنه كلما زادت الأجور عن مستوى الكفاف فإن السكان سيتزايدون وأنه لا يمكن الحصول على توازن مستقر في عددهم إلا عندما تكون الأجور عند مستوى الكفاف.[2]

صورت نظرية مالتيس الفقر كانعكاس للاختلال بين عدد السكان والموارد المعيشية، بناء على ملاحظته لاختلاف طريقة نمو كل منهما، حيث خلص إلى أن زيادة الموارد المعيشية تأتي من زيادة المساحات المزروعة والتي تتم عن طريق جمعها، بينما زيادة عدد السكان تكون عن طريق تضاعف الأفواه التي هي بحاجة إلى الغذاء. ويعني ذلك أن الاحتياجات ستتزايد بمتوالية هندسية والموارد المعيشية بمتوالية حسابية، ولن يتبع الإنتاج الزراعي في نموه نمو عدد السكان لأن الأراضي المستغلّة تقلّ خصوبتها مع الوقت وهو ما يعمق الاختلال بين العرض والطلب.[3]

ورغم عدم إنكاره لأهمية الفن الإنتاجي في زيادة الإنتاج إلا أنه يقرّ بعدم قدرة الاقتصاد الزراعي على توليد نمو كبير ودائم للموارد المعيشية، على اعتبار أن حجم الموارد الطبيعية هو الذي يتحكم في

---

1 – P. Broutin et autres, op.cit.,, p. 52.

2 – بول آ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 568-569.

3 – Robert Thomas Malthus. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : www.economie.gouv.fr/facileco/robert-thomas-malthus

نهاية الأمر في حجم السلع. وبالتالي لا يمكن معالجة الاختلال القائم من جانب العرض وإنما من جانب الطلب، من خلال اتباع سياسة لضبط السكان ولن يتحقق الرفاه الاقتصادي إلا في حال تم التحكم في وتيرة النمو السكاني على نحو يتماشى مع نمو الموارد المعيشية.

3- النمو الاقتصادي عند ماركس (1818-1883):

يعتبر ماركس أن التراكم الرأسمالي مصدر للنمو في الاقتصاد الرأسمالي، لكنه نمو محدود في المدى الطويل ومقيد بالاتجاه التراجعي لمعدل الربح وميله للانخفاض، بسبب توجه الرأسماليين لإحلال رأس المال الثابت محل رأس المال المتغير مما يرفع رسملة الإنتاج.[1]

ينطلق ماركس في تفسيره لذلك من اعتبار العمل الذي تستلزمه عملية إنتاج منتج ما، هو ما يحدد قيمته وأن سعي الرأسماليين إلى زيادة الاستثمار في وسائل الإنتاج في تصديهم للمنافسة، سيزيد الحاجة إلى رأس المال لتمويل الاستثمار مقابل عدم ارتفاع قيمة المواد المنتجة، لأنها تستند وفقا لتحليله على العمل فقط، وبذلك سينقص معدل الربح لامحالة. وإزاء هذا الوضع سيلجأ الرأسماليون إلى رفع الإنتاج وتخفيض الأجور أو عدد العمال، فيزيد العرض من جهة وتنخفض القدرة الشرائية الكلية من جهة أخرى. وعلى ذلك النحو سيعم فائض الإنتاج كل الأنشطة الاقتصادية، ويتجه الاقتصاد تلقائيا إلى حالة من الركود تسبب فيها تراجع العائد الحدي للوحدات الإضافية لرأس المال حتى انعدامه.[2]

1 – Ivan samson et autres, op.cit., p. 249.

– P. Broutin et autres, op.cit., p. 53.

2 – R G.Lipsey et autres, op.cit., p.435.

– Les marxistes. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : https://www.economie.gouv.fr/facileco/marxistes

تجدر الإشارة هنا إلى أن ماركس قدم هذا التفسير كتبرير لزوال النظام الرأسمالي القائم على تناقضات داخلية لصالح النظام الاشتراكي الذي سيسوده التملك الجماعي لوسائل الإنتاج ويخلو من الصراعات الطبقية ومن استغلال الإنسان لغيره ليعود النمو بالنفع على الجميع.

ويتم التذكير في هذا الصدد بأن النظرية الماركسية قد قامت على التحليل المادي للتطور التاريخي الذي تفسره بالصراع الطبقي الناتج عن عوامل اقتصادية، استنادا لاعتبارها الاقتصاد وعلاقات الإنتاج أساس كل ظاهرة اجتماعية. وهي تؤكد على أهمية الظروف وتطور وسائل الإنتاج في تعريف الاقتصاد الذي ترى فيه تتابعا وانتقالا لنظم الإنتاج من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي ثم النظام الاشتراكي.

4 – النمو الاقتصادي عند كينز (1883–1946):

شهدت نهاية العقد الثالث من القرن العشرين تعثرا حادا للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية بسبب أزمة الكساد العظيم، التي ابتدأت بانهيار بورصة وول ستريت في أكتوبر 1929م ثم انتشرت في الكثير من دول العالم، واستمرت حتى نهاية الثلاثينات مخلّفة دوامة من التدهور الاقتصادي والفقر والبطالة، مبينة بذلك قصور النظرية الكلاسيكية عن استيعاب مسببات الأزمة أو إيجاد حلول لها. وهو الأمر الذي شكك في سلامة أسسها النظرية وعرّض فرضياتها الأساسية للانتقاد لاسيما من طرف جون ماينارد كينز، الذي أحدثت آراءه حول ذلك منعطفا فكريا حاسما شكل قاعدة للاقتصاد الكلي الحديث بتأليفه سنة 1936م كتابه الشهير حول النظرية العامة للتشغيل الفائدة والنقود. لقد عارض اللورد الإنجليزي فكرة أن الاقتصاد يتعدل تلقائيا حتى وصول الاستخدام الكامل لموارده. كما رفض قانون ساي حول التوازن التام للعرض والطلب، مؤكدا على دور حالات عدم اليقين في الاقتصاد وعلى حقيقة إمكانية الاحتفاظ بالنقود لذاتها وهو ما ينفي تأثيرها الحيادي على الاقتصاد.[1]

1– Jhon Maynard Keynes. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : https://www.economie.gouv.fr/facileco/john-maynard-keynes

بناء على ما سبق علل كينز إمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية والبطالة اللاإرادية وأبرز قصور الطلب كجوهر للمشكلة الاقتصادية. كما أشار إلى إمكانية حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل. لقد بين كينز أن الاستثمار هو دالة في سعر الفائدة والادخار دالة في الدخل وأن الإنتاج دالة للعمل المستخدم، ما يعني أنه كلما زاد الدخل زاد مستوى الدخل الكلي على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على موارد إنتاجية غير مستغلة، مركزا على دور الدولة في استعادة التوازنات الأساسية من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية بالوسائل المناسبة لزيادة الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ومن ثمة مستوى الاستخدام.[1] وبتركيز كينز أساسا على التوازن عند مستوى الاستخدام الناقص في المدى القصير واعتمادا على تفعيل الطلب سواء بالإنفاق العام، الصادرات، الاستثمار، إعادة توزيع الدخول بما يؤثر على الاستهلاك، فإن ذلك جعل اهتمامه بالاستقرار الاقتصادي أولويته الأولى **وأبعد النمو الاقتصادي من دائرة اهتماماته**، لكن إعادة الصياغة الديناميكية لأفكاره مثلت الهاما للكثير من الاقتصاديين من بعده كما شكلت منطلقا لنظريات النمو في الأربعينيات والتي كان من أشهرها أعمال هارود ودومار.[2]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك وشومبيتر.

1- النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

استمراريةً للتيار الليبيرالي في ظل الصدى المتنامي للأفكار الماركسية وعدم تحقق التوقعات الكلاسيكية بشأن مآل الاقتصاديات الرأسمالية، ظهر الفكر النيوكلاسيكي في الثلث الأخير من القرن

[1] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

[2] – Alain Beitone et autres, op.cit., pp. 468-469.

– Fréderic Teulon, op.cit., p. 111.

التاسع عشر على يد مجموعة من الاقتصاديين[1] كمانجر (Menger)، فالراس (Walras) وجفونس (Jevons) ولقد شارك في تطويره عدة مفكرين آخرين أمثال: باريتو (Pareto)، فيكسل (Wickssel) ولاسيما مارشال (Marshal).[2]

تميز الفكر النيوكلاسيكي إجمالا بطريقة تحليل جديدة أهم ما جاء فيها: تركيزه على كيفية عمل الأفراد داخل الاقتصاد، استناده إلى نظرية المنفعة الحدية والأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي واستخدامه للنماذج الرياضية في التحليل، ليتغير معه الموضوع المحوري للاقتصاد من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.[3]

لقد لاحظ النيوكلاسيك أن عملية الادخار ليست حكرا على المستثمر ونوهوا بدور سعر الفائدة في تحديد الاستثمار، وبأهمية تدخل الدولة في تحقيق التوزيع العادل لأفراد المجتمع. كما تجنبوا محدودية عرض الأراضي في تحليلهم وافترضوا قابلية الإحلال بين العمل ورأس المال، وهو ما يوفر إمكانية تكوين رأس المال دون أن يكون هناك ضرورة لزيادة العمل، ويسمح بتعريفهم للنمو الاقتصادي كنتيجة لتراكم رأسمال كاف يحقق استخدام توليفات العمل ورأس المال الأكثر كفاءة، والتي يعتقد أنها ستؤدي إلى تكثيف هيكل رأس المال وزيادة الكثافة الرأسمالية للاقتصاد. إنهم رأوا في النمو الاقتصادي عملية تلقائية، تدريجية، مترابطة ومستمرة لا تؤول إلى الركود، وهي على رأي مارشال متجددة بسبب التقدم التكنلوجي وذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو.

---

[1] – كانوا ينتمون إلى ثلاث جامعات مختلفة في النمسا، سويسرا وإنجلترا وساهموا في ظهور الفكر الحدي الذي عرف فيما بعد بالفكر النيوكلاسيكي.

[2] – استطاع مارشال (1842–1924) أن يجمع كل ما جاء به الكلاسيك والنيوكلاسيك في فرضية واحدة، معتبرا أن التكاليف والمنفعة يساهمان معا بقسط معين في تحديد السعر، كما قدم نظرية عامة للأسعار على أساس اختلاف طبيعة السوق.

[3] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وهو ما يبرز فكرته عن الوفورات الخارجية، مؤكدين طبعا في ذلك على أهمية التراكم الرأسمالي وتقسيم العمل وحرية التجارة.[1]

2- النمو الاقتصادي عند شومبيتر (1883-1950):

يعتبر جوزيف شومبيتر من جملة الاقتصاديين البارزين في عصره حيث تميز بأفكاره حول تطور النظام الرأسمالي[2] والنمو الاقتصادي، منتهجا تحليلا ديناميكيا ومغايرا لمعاصريه من اقتصادي المدرسة الكينزية والنيوكلاسيكية.

لقد اعتبر شومبيتر الاقتصاد عملية طبيعية ومتغيرة دائما، وأن كل تقدم اقتصادي واجتماعي في النظام الرأسمالي يعتمد في الأساس على أفكار جديدة تحمل إمكانيات التغيير والتحسين وتعارض سكون الوضع الراهن، وهو ما شرحه في نظريته عن التدمير الخلاق[3]، حيث وصفها بأنها عملية التحول الصناعي التي تتم عن طريق إحداث ثورة مستمرة في الهيكل الاقتصادي من الداخل لتدمير الهيكل القديم واستبدال الممارسات القديمة بأخرى أكثر إبداعا في الأسواق الرأسمالية، وصولا إلى خلق بيئة

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

– مصطفى يوسف كافي، (2017): التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي – بيئي – إعلامي)، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص 67-68.

– عبد الحليم شاهين، (2021): التطور التاريخي لنظرية النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية العدد 73، الكويت، تاريخ الاسترداد: 2023/07/15، من:

https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=772&fbclid=IwAR0WOnxd_3S6DPSnsQHndPW-Zi80sPDJHFEN18FK6E0jFqjfjLDmdqBihiI

- Encyclopédie économique, , op,cit,. p. 208.

[2] – كان شومبيتر من أشد المؤيدين للرأسمالية رغم توقعه لانهيارها، حيث ظن أنها ستدمر في نهاية المطاف بواسطة نجاحها. ولم تحظ أعماله بالتقدير في وقتها نظرا لشعبية معاصره كينز، لكن الوضع تغير بعد ذلك وأصبحت نظريته عن التدمير الخلاق (الإبداعي) محور التفكير الحديث حول كيفية تطور الاقتصادات وخاصة الرأسمالية.

[3] – Joseph Schumpeter, Consulté le : 01/08/2023, sur faciléco :

https://www.economie.gouv.fr/facileco/joseph-schumpeter

اقتصادية جديدة يجب على كل مؤسسة التكيف معها، حيث تمثل فرص ربح جديدة لرواد الأعمال والتقنيات الحديثة، الذين يخلقون حالة من عدم التوازن تاركين خلفهم أولئك الملتزمين بالتكنولوجيا القديمة كأطراف خاسرة في هذا التحول.

رأى شومبيتر أن العملية التطورية تكافئ التحسينات والابتكارات وتعاقب الطرق الأقل كفاءة في تنظيم الموارد وأن النمو عملية مستمرة للخلق والتدمير وإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية.

لقد استنتج شومبيتر أن الابتكار هو محرك النظام الرأسمالي وأن النمو الاقتصادي المحكوم بهذا النظام ما هو إلا تغير تلقائي غير مستمر في قنوات التدفق الدائري، ويحدث في صورة قفزات منتظمة تجسدها فترات متناوبة طويلة الأجل من الرواج والكساد مردها الابتكارات الكبرى.[1] ففي فترات الازدهار تولّد هذه الابتكارات فروع محركة تكون بدورها مصدرا لموجات من الابتكارات تمتد إلى مجالات مختلفة وتمثل فرصة لأرباح إضافية واستثمارات جديدة. أما فترات التدهور فتبدأ عندما تصل الفروع المحركة إلى النضج وتأخذ في التراجع وتقل إمكانية استغلال الابتكارات، حتى تستنفذ فرص الاستثمار والأرباح وتصبح المنافسة بين المنظمين أكثر تدميرا ويسود الكساد. ولكن بعد فترة معينة سوف تعود الأمور إلى التحسن بفضل ابتكارات أخرى جديدة وسيتوسع النشاط الاقتصادي مرة أخرى وهكذا دواليك [2]، لتكون الابتكارات الكبرى في أي مجال من مجالات الابتكار الخمسة[3] مصدر كل عملية للتدمير الخلاق والتقلبات الاقتصادية.[4]

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] – Michel Bialés et autres, op,cit,. p.230.

[3] – حدد شومبتر 5 مجالات للابتكار هي: الابتكار في المنتج، الابتكار في عملية الإنتاج، الابتكار في إيجاد منافذ جديدة للنمو، الابتكار في استخدام الموارد الأولية، الابتكار في تنظيم العمل.

[4] – Encyclopédie économique, op,cit,. p. 210.

لقد ربط شومبيتر تحقيق النمو الاقتصادي بعاملين رئيسين هما التنظيم والابتكار، وأسند مهمة الابتكار[1] إلى المنظم الذي ينشط في بيئة ملائمة تزداد فيها حصة الأرباح عن حصة الأجور في الدخل، ليقدم كل ما هو جديد سواء فيما تعلق بالمنتج أو عملية الإنتاج أو التنظيم، غاية بلوغه أقصى ربح ممكن من خلال تمتعه باحتكار مؤقت لفترة معينة. كما أشار أيضا إلى ضرورة امتلاكه للمعرفة الفنية والقدرة المالية لتمويل الابتكار مبينا أنه لا يتحصل على الأموال اللازمة من الادخار بل من الجهاز المصرفي. وبذلك يكون قد أدرج الائتمان المصرفي كعامل ثالث مهم في تحقيق عملية النمو الاقتصادي. وذلك على اعتبار أن الائتمان المصرفي يمول الابتكار والابتكار يحدد الاستثمار التلقائي والاستثمار التلقائي هو من يحدد النمو في الأجل الطويل.[2] وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين مهمتين: الأولى هي تمييز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار التابع (المحفز) الذي يعتبر دالة في النشاط الاقتصادي ويتوقف على الربح، سعر الفائدة ورأس المال ويحدث بالموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، والاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي أساسها الابتكار والتجديد.[3] أما النقطة الثانية فهي تغير آراء شومبتر حول المصادر الرئيسية للابتكار، حيث أشار في سنة 1912 إلى أهمية أصحاب المشاريع الفرديين المتحملين للمخاطر (المنظمين)، وبعد مرور ثلاثين عاما وجه اهتمامه نحو دور الجهود المبتكرة المنظمة والرسمية داخل الشركات الكبرى، متأثرا في ذلك بالتغيرات في مجال الصناعة.

[1] – النمو يسببه الابتكار وهو محكوم بعملية التدمير الخلاق.

[2] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[3] – مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ختاما يمكن القول أن نظرية شومبيتر تعتبر مساهمة في تحليل دورة الأعمال أكثر من كونها مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في نموذجي هارود – دومار وسولو – سوان.

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى النموذجين الأكثر تمثيلا للرؤية ما بعد الكينزية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وفقا لمايلي:

1- نموذج هارود – دومار:

شكلت أعمال هارود – دومار النموذج الأساسي لنظريات النمو في الأربعينات حيث اعتمدت على الصياغة الديناميكية لتحليلات كينز الستاتيكية للإجابة عن انشغالاتها، سواء فيما تعلق بإمكانية نمو الاقتصاد بمعدل مستقر إلى الأبد أو بالظروف التي تسمح للاقتصاد الذي ينمو بالمحافظة على حالة الاستخدام الكامل.[2]

لقد انطلقت الفكرة الأساسية لهذا النموذج من أن الإنتاج يتوقف على رأس المال المستثمر، وهو ما يعطي دورا رئيسيا للاستثمار في عملية النمو، وأن كل زيادة في الاستثمار تتسبب في أثرين: أثر الدخل على زيادة الطلب حسب مبدأ المضاعف الكينزي (الذي يتوقف على الادخار أو الاستهلاك باعتبارهما متكاملان)، وأثر القدرة الذي يعكس زيادة العرض أي زيادة قدرات الإنتاج بنسبة محددة بمعامل رأس المال، وأن النمو المتوازن لا يتحقق إلا إذا تساوى هذين الأثرين.[3] قطعا يشير ذلك إلى احتمالية النمو غير المتوازن لأنه لا أحد يضمن مقدما أن زيادة الطلب وزيادة العرض سيعوضان بعضهما البعض، ليس بسبب استقلالية تغير كل من معدل الادخار ومعامل رأس المال فقط بل أيضا

[1] – عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره.

[2] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] – Fréderic Teulon, op.cit., p. 111.

لكون الاستخدام الكامل يتوقف على متغير ثالث مستقل هو زيادة عدد السكان النشيطين (القوة العاملة). وبالنسبة لهارود النمو بطبيعته غير مستقر وأن عدم التوازن هو القاعدة والتوازن هو الاستثناء، مما يبرر المقاربة الكينزية لتدخل الدولة الضروري من أجل المحافظة على الاقتصاد قريبا من مسار الاستخدام الكامل.[1]

في ذات الصدد يرى دومار أن التوازن بين الارتفاع في العرض والطلب سيستقر إذا كان الاستثمار وبالنتيجة رأس المال والإنتاج ينموان بمعدل ثابت يساوي النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأس المال[2] وبالطبع يجب التمييز بين الاستقرار والتوازن، فالنمو المتوازن يتحقق إذا كان ارتفاع الإنتاج يتوافق في المدى البعيد مع التوازن الاقتصادي الكلي (تساوي الادخار والاستثمار) ومع التشغيل الكامل.

ويمكن صياغة ذلك رياضيا على النحو الموالي:

إذا كان: g: معدل نمو الاقتصاد n: معدل نمو القوة العاملة

s: معدل الادخار k: معامل رأس المال (النسبة بين رأس المال والإنتاج)

فإن معدل النمو يتوقف على s و k وتكون صيغة معدل النمو:

$$g = s / k \text{ ——— } (1)$$

أما شرط التوازن فهو: $g = n = s / k$

ويكون التوازن في النمو مستقرا، إذا توفرت ميكانزمات العودة للتوازن عندما يبتعد الاقتصاد عن ذلك، وعليه فإن النمو غير المتوازن لا يعني بالضرورة نموا غير مستقر.[3]

1 – Alain Beitone et autres, op.cit., p. 469.

2 – Fréderic Teulon, op.cit., p. 112.

3 – Alain Beitone et autres, Ibid., p. 470.

بناء على ما سبق يتبين أن النمو وفقا لنموذج هارود – دومار يتوقف بدرجة كبيرة على توزيع الدخول بين فئات المجتمع، وبالتالي إذا كان في بلد ما الادخار الوطني غير كافي فإنه يمكن تشجيع الإنتاج بتحويل رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض أو المساعدات.

أيضا تطرح المعادلة (1) خيارين أمام السلطات العمومية لتحقيق النمو:[1]

الخيار الأول: تحديد معدلي الادخار والاستثمار وهنا تشير المعادلة (1) إلى معدل النمو الممكن بلوغه.

الخيار الثاني: تحديد هدف للنمو الاقتصادي وهنا تشير المعادلة (1) إلى مستوى الادخار والاستثمار اللازم تحقيقه.

وبناء عليه يمكن القول أن النمو المتوازن الذي يضمن الاستخدام الكامل هو توازن على حبل شائك كما وصفه هارود، دلالة على صعوبة تحقيقه واستمراره لأنه لا يوجد ما يضمن التوافق بين مخططات العائلات ومخططات المستثمرين في المدى الطويل.[2] وبذلك يكون نموذج هارود – دومار قد خلص إلى عدم إمكانية تحقيق الاقتصاد للنمو والاستقرار عند مستوى التوظيف الكامل.

تجدر الإشارة أيضا إلى أهم الامتدادات النظرية لهذا النموذج في الخمسينات والستينات، سواء من طرف منظري مدرسة كامبردج الأوفياء لأفكار كينز والمتأثرين بأعمال الاقتصادي البولوني كاليكي (kalecki) أو نيكولا كالدور الذي أدرج نظريته حول توزيع الدخول التي بين فيها أن نسبة الادخار في بلد ما تتوقف على مستوى الأجور والأرباح، مثلما هي مقسمة بين الفئتين الاجتماعيتين (العمال والرأسماليين)، متوصلا إلى أن عدم استقرار النمو هو مسألة نسبية بناء على ملاحظاته لكون معدل ادخار الأجراء أقل من معدل ادخار مالكي رؤوس الأموال، وأن النمو الضعيف سيؤدي إلى الاستخدام الناقص وتوزيع للدخول أكثر ملائمة للأرباح، وهو ما يرفع من معدل الادخار الكلي وبالتالي النمو.

1 – Fréderic Teulon, op.cit., p. 112.

2 – Ivan samson et autres, op.cit., p.p. 251-252.

وعلى العكس سيؤدي النمو السريع والتضخمي إلى تقليص الأرباح وبالتالي معدل النمو الكلي، الأمر الذي يستدعي تطبيق الدولة لسياسة فعالة لتوزيع الدخول تقود من خلالها النمو إلى وضع التوازن والاستخدام الكامل. كذلك تتم الإشارة إلى مساهمة جوان روبنسون التي أخذت بعين الاعتبار في أعمالها متطلبات المؤسسات والتحديد المتبادل لمعدل الربح ومعدل التراكم الذي يتوقف عليه معدل النمو المتوازن.[1]

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود – دومار تركيزه المفرط على الادخار، فبساطة النموذج جعلت منه عنصرا كافيا لتحقيق نمو مستقر لكن يجب الانتباه إلى أن الاستثمارات التي يتم تمويلها عن طريق الادخار قد لا تنجح في تحقيق المرجو منها، مما يؤثر على الإنتاج والنمو. كما أن النموذج قد أهمل مسألة التخصص لأنه يفترض وجود قطاع واحد، بينما تمثل عملية التخصيص الأمثل للموارد نحو قطاعات وشركات معينة عاملا مهما في تحديد الناتج والنمو.

أيضا فيما يخص الافتراضات الخاصة بثبات نسب: رأس المال إلى الناتج، العمالة إلى الناتج ورأس المال إلى العمل فإنها تعتبر دقيقة خلال فترات زمنية قصيرة جدا أو في ظروف خاصة للغاية لكنها لا تكون ذلك مع تطور الاقتصاد ونموه كما أنها تختلف من اقتصاد إلى آخر. وفي الواقع العملي يمكن أن تتغير كثافة رأس المال في عملية الإنتاج مع مرور الوقت أي إمكانية وجود إحلال بين عوامل الإنتاج. كذلك يلاحظ غياب أي دور لنمو الإنتاجية (القدرة على إنتاج المزيد بدلالة كميات نصيب عامل الإنتاج).[2]

---

1 – Fréderic Teulon, op.cit., p. 113.

2 – حواس أمين، (2021/2020): (نظريات التنمية) مطبوعة في اقتصاد التنمية، السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون، تيارت تاريخ الاسترداد: 2024/02/10، من:
https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/a_haous_theorie_de_developpement.pdf

2- نموذج سولو – سوان:

سنة 1956 قدم سولو[1] موقفه من التحليل التشاؤمي لنموذج هارود – دومار، في نموذج نيوكلاسيكي[2] للنمو نشره في ورقة بحثية بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي"، بين فيه إمكانية نمو الاقتصاد (نمو الناتج الكلي) عند نمو معدل النمو السكاني (نمو عنصر العمل) ومعدل التقدم التكنولوجي، وأن هذا النمو مستقر أو يقترب من حالة التوازن على المدى الطويل بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ورغم إعداد هذا النموذج بالأساس لتحليل النمو في الاقتصاديات الرأسمالية إلا أنه استُخدِم في دراسة النمو في كل الدول بما فيها الدول النامية.[3]

لقد حاول سولو تبيان إمكانية تحقيق الاقتصاد للنمو والاستقرار عند مستوى التوظيف الكامل مستخدما دالة إنتاج نيوكلاسيكية، محتفظا من نموذج هارود – دومار بفرضية ثبات عوائد الحجم ومعتمدا على جملة من الفرضيات أهمها: – التوظيف الكامل والمنافسة الكاملة – مرونة الأسعار والأجور – تناقص العائد الحدي رأس المال – تساوي الادخار والاستثمار – إنتاج سلعة واحدة باستخدام رأس المال والعمل ونفس الفن التكنولوجي – نمو السكان بمعدل ثابت سنويا $(n \geq 0)$ – تعرض رأس المال للاهتلاك بمعدل سنوي ثابت d.

لفهم هذا النموذج سيتم التطرق إلى ثلاث خطوات: الخطوة الأولى تشرح مضمون النموذج الأساسي دون وجود تقدم تكنلوجي، وفيه يتم التعرف على حالة الاستقرار ثم استجابة النموذج لتغير المعلمات

[1] – تحصل سولو سنة 1987 على جائزة نوبل للاقتصاد.

[2] – اشتهر النموذج النيوكلاسيكي للنمو بنموذج سولو، لكنه ينسب أيضا لسوان حيث يسمى نموذج سولو – سوان، نظرا لتقديم سوان لنموذج مماثل في نفس السنة.

– D H.Perkins et autres, op.cit., p. 149.

[3] – Michel Bialés et autres, op.cit., pp. 330-332.

الهيكلية (معدل الادخار ومعدل النمو السكاني)، الخطوة الثانية تدرج التقدم التكنولوجي في النموذج والخطوة الثالثة تحوصل نتائج النموذج والانتقادات الموجهة إليه.

2-1- النمو في النموذج الأساسي لـ سولو: استخدم سولو معادلة إنتاج نيوكلاسيكية تتمتع بهامش أكبر من المرونة وقابلية للإحلال بين عناصر الإنتاج، مما يسمح لمعاملاتها بالتغير ويمكن كتابتها كمايلي: $Y = F(K,L)$

حيث: K رأس المال، L العمل، وهذه المتغيرات مؤرخة في الفترة t .

تتميز هذه الدالة بخاصيتين فهي متجانسة من الدرجة الأولى والمشتقة الأولى لها بدلالة عوامل الإنتاج موجبة، في حين المشتقة الثانية سالبة. يعني ذلك اقتصاديا أن عوائد الحجم ثابتة والإنتاجية الحدية للعوامل متناقصة.

أ- **الحالة المسقرة (التوازن طويل المدى):** لشرح الوصول إلى الوضع المستقر يتم استخدام الحروف الصغيرة k وy للتعبير عن معادلة الإنتاج الكلي بدلالة نصيب العامل من الإنتاج [1]، وذلك استنادا لميزة التجانس الخطي من الدرجة الأولى التي تسمح بالكتابة التالية: $Y = F(K,L)$ ومنه:

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L},1\right)$$

إذا: $y = f(k)$ ———— (1)

تبين المعادلة (1) أن نصيب العامل من الإنتاج هو دالة في نصيب العامل من رأس المال وهي بذلك توضح أن رأس المال يلعب دورا أساسيا في عملية النمو.

وبما أن: الاستثمار I يساوي الادخار S و $S = sY$

[1] – لفهم نموذج سولو بسهولة يتم التعبير عن كل المتغيرات الاستراتيجية بنصيب العامل منها.

حيث: S هو معدل الادخار، وكذلك ينمو السكان بمعدل ثابت سنويا n ويهتلك الاستثمار بمعدل ثابت سنويا d.

فإنه: يمكن التعبير عن معادلة التغير في رأس المال كمايلي:

$$\Delta k = sy - (n+d)k \text{ ———————— } (2)$$

تشير المعادلة (2) إلى أن تغير نصيب العامل من رأس المال يتوقف على نصيب العامل من الادخار sy ويتناسب معه طرديا، وعلى اهتلاك رأس المال ومعدل النمو السكاني ويتناسب معهما عكسيا، أي أن الادخار أو الاستثمار يضيفان لرأس المال بينما النمو السكاني والاهتلاك يخفضانه.

عندما يفوق نصيب العامل من الادخار sy الاستثمار الجديد اللازم لتعويض الاهتلاك والنمو السكاني $(n+d)k$ يكون Δk عدد موجب. وتسمى العملية التي يتم من خلالها زيادة نصيب العامل من رأس المال بتعميق رأس المال، وهي تسمح للعمال بالحصول على نصيب أكبر من رأس المال (آلات ومعدات) مما يؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الإنتاج دون نسيان أن العلاقة بين الادخار والنمو ليست خطية بسبب العوائد المتناقصة لرأس المال. أما الحالة التي يتساوى فيها sy و $(n+d)k$ فإنه لا يحدث أي تغيير في k وتسمى بالتوسع في رأس المال. وبيانيا يمكن تمثيلها بنقطة التقاطع A بين منحنى sy وخط $(n+d)k$ أين قيمة الادخار تساوي بالضبط مبلغ رأس المال اللازم لتعويض الاهتلاك وارتفاع النمو السكاني (الشكل 02).

الشكل (02): المخطط الأساسي لنموذج النمو لسولو أو نصيب العامل من رأس المال في الحالة المستقرة.

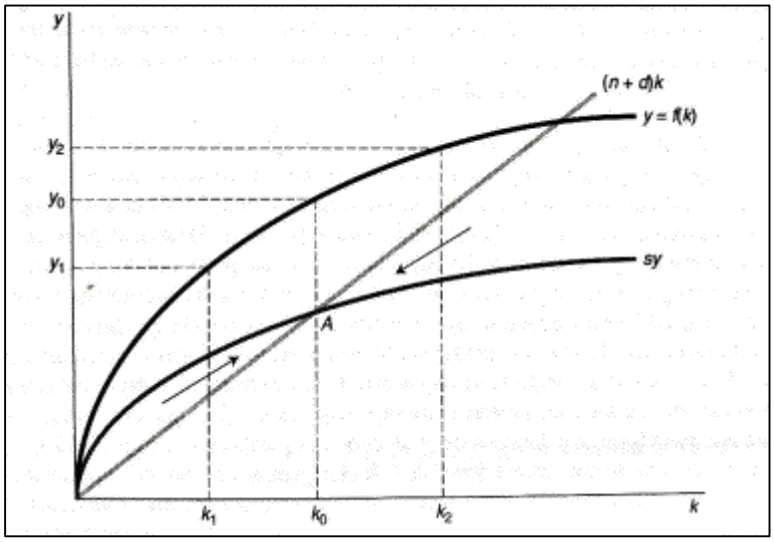

المصدر: D H.Perkins et autres, op.cit., p. 155.

عند النقطة A يكون نصيب العامل من رأس المال ثابت وكذلك نصيب العامل من الادخار ونصيب العامل من الإنتاج، وهنا يعتبر سولو أن الاقتصاد وصل إلى وضع الاستقرار عند مستوى التوظيف الكامل أو التوازن على المدى الطويل. لكن من المهم ملاحظة أن كل القيم التي تبقى ثابتة هي معبر عنها بالنسبة للعامل لأن الإنتاج الكلي يواصل الارتفاع بالمعدل n، بعبارة أخرى عند وضع الاستقرار فإن Y أو PIB يزيد بالمعدل n، بينما y أو PIB الفردي يبقى ثابت (الدخل المتوسط يبقى ثابت)، كذلك على الرغم من طابع الثبات لرأس المال والدخل بالنسبة للعامل فإن رأس المال الكلي والادخار الكلي يزيدان.

وتجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط أساسية بخصوص حالة الاستقرار، تتمثل الأولى في أن الاقتصاد الذي يصل إلى الحالة المستقرة سيبقى فيها، والثانية هي أن كل اقتصاد لا يوجد عند الحالة المستقرة سيسعى للوصول إليها، حيث كلما ابتعد الاقتصاد عن الحالة المستقرة إما عن طريق زيادة أو نقصان نصيب العامل من رأس المال فإنه توجد هناك دائما قوة تدفعه نحو مسار التوازن طويل الأجل للحالة المستقرة. وهو ما يوحي بأن معدل نمو الاقتصاد خارج الحالة المستقرة لن يكون ثابت لكونه في حالة

ديناميكية انتقالية للوصول إلى توازن المدى الطويل. أما النقطة الثالثة فهي تخص النتائج المترتبة عن خاصية العوائد المتناقصة لرأس المال في دالة الإنتاج وهي:

- تمتلك البلدان الفقيرة احتمالية نمو اقتصادي سريع نسبيا.
- تتجه معدلات النمو إلى الانخفاض كلما ارتفعت الدخول.
- كمحصلة للنتيجة الأولى والثانية يحتمل أن يحدث تقارب دخول البلدان الفقيرة تدريجيا من دخول البلدان الغنية.[1]

ب- تغير معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في نموذج سولو:[2] سيتم فيمايلي التطرق إلى شرح كيفية استجابة النموذج لتغير معدل الادخار ثم معدل النمو السكاني بالاستعانة بمخطط سولو.[3]

➢ **تغير معدل الادخار:** ليكن اقتصاد ما وصل إلى حالته المستقرة عند نصيب العامل من رأس المال k_0 والناتج y_0 (الشكل 02)، كيف سيكون تأثير ارتفاع معدل الادخار من s إلى s' على ذلك؟

يظهر مخطط سولو في (الشكل 03) أن ارتفاع معدل الادخار من s إلى s' يؤدي إلى تحويل منحنى (sy) إلى منحنى أعلى $(s'y)$ وعليه فإنه عند مستوى رأس المال k_0 يتجاوز نصيب العامل من الاستثمار $s'y$ الكمية المطلوبة لإبقاء نصيب العامل من رأس المال ثابت والتي لم تتغير $(n+d)k$ بحيث يزيد k تدريجيا ويزيد معه نمو الاقتصاد بمعدل أسرع من معدل نموه n في الحالة المستقرة الأولية.

---

1 – D H.Perkins et autres, op.cit., p. 156.

2 – لا يتم التطرق إلى شرح تأثير تغير معدل الاهتلاك نظرا لتشابه سلوكه مع سلوك تغير معدل النمو السكاني.

3 – مخطط سولو هو رسم بياني يسمح بتحليل آثار تغيرات معدل الادخار، النمو السكاني والتدهور (الاهتلاك) على الإنتاج والنمو الاقتصادي. وهو يتكون من ثلاث منحنيات، يمثل الأول دالة الإنتاج y = f(k) والثاني دالة الادخار $sy = sf(k)$ أما الثالث فهو الخط البياني $(n+d)k$ وهو خط مستقيم يمر من المبدأ وميله $(n+d)$ ويمثل هذا الخط رأس المال الجديد اللازم نتيجة ارتفاع النمو السكاني والإهتلاك للمحافظة على ثبات نصيب العامل من رأس المال.

لكن مع زيادة k يتباطأ معدل نموه ليقترب نحو الصفر عندما يتحقق الشرط: $s'y=(n+d)k$ في النقطة B، التي تمثل الحالة المستقرة الجديدة التي يستعيد فيها الاقتصاد معدل نموه n للمدى الطويل. في هذه النقطة يحقق نصيب العامل من رأس المال قيمة أعلى هي k_3 كما يزيد نصيب العامل من الإنتاج بانتقاله من y_0 إلى y_3 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (03): ارتفاع معدل الادخار في نموذج سولو.

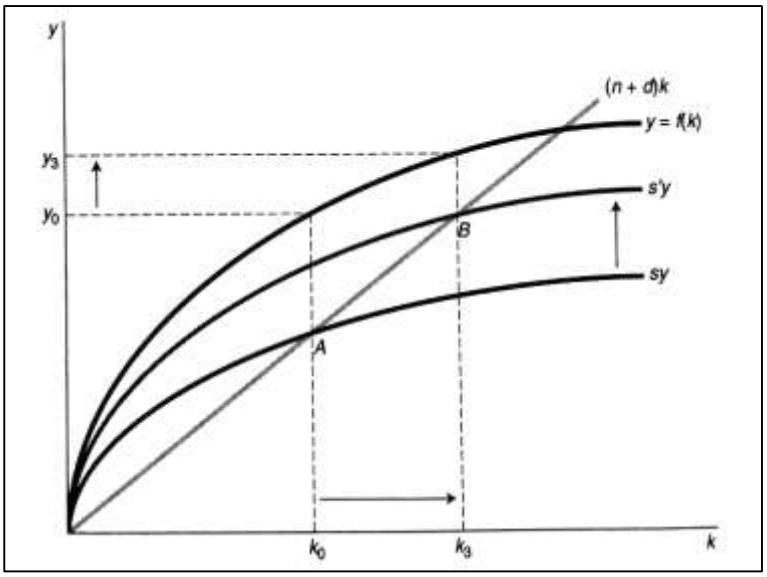

المصدر: D H.Perkins et autres, op.cit., p. 157

وبذلك يكون ارتفاع معدل الادخار قد أدى إلى ارتفاع الاستثمار ونصيب العامل من رأس المال وكذا من الإنتاج، محققا ارتفاعا في مستوى معيشة الفرد. وهو ما أسس توقع سولو بأن الاقتصاديات التي تدخر أكثر، تمتلك مستويات معيشية أعلى من تلك التي تدخر أقل، لأنه في حال كون معدل الادخار منخفضا فإن الاقتصاد سيمتلك مخزون صغير من رأس المال ومستوى منخفض من الناتج في الحالة المستقرة.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي على المدى الطويل فإن الادخار سيؤدي إلى رفع معدل النمو بشكل مؤقت حتى يبلغ الاقتصاد الحالة المستقرة الجديدة والتي يستعيد فيها معدل نموه n. وبتعبير مغاير فإن تغير معدل الادخار يعمل على تغيير مسار توازن الاقتصاد طويل الأجل (مستوى نصيب

العامل من الناتج) عند أي نقطة زمنية لكنه لا يؤثر على معدل نمو الناتج لكل عامل في الحالة المستقرة.[1]

- **تغير معدل النمو السكاني:** انطلاقا دائما من الحالة المستقرة لاقتصاد ما، إذا حدث وأن ارتفع معدل النمو السكاني من n إلى n' كيف سيتأثر k و y في هذا الاقتصاد؟

يسمح مخطط سولو بشرح أثر هذا التغير بيانيا وفقا للشكل (04)، حيث يبين أن ارتفاع معدل النمو السكاني من n إلى n' يؤدي إلى تحرك خط توسع رأس المال إلى اليسار من $(n+d)k$ إلى $(n'+d)k$، بينما دوال الإنتاج والادخار لا تتغير. ويلاحظ أنه عند قيمة رأس المال k_0 في الحالة المستقرة الأولية لم يعد نصيب العامل من الادخار sy_0 مرتفعا بما يكفي للحفاظ على الثبات ومواجهة ارتفاع عدد السكان، وبالتالي يبدأ نصيب العامل من رأس المال في الهبوط ليبدأ الاقتصاد في التحرك نحو وضع مستقر جديد نحو النقطة c، وينتقل نصيب العامل من رأس المال من k_0 إلى k_4 ونصيب العامل من الإنتاج من y_0 إلى y_4. وهو ما يوضح أن الاقتصاد يصبح أكثر فقرا لأنه عند هذه النقطة c يملك الاقتصاد كمية أقل من k و y لتؤدي بذلك زيادة معدل السكان إلى انخفاض الدخل المتوسط في نموذج سولو.

[1] – أمين حواس، (2021): نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص 154–157، تاريخ الاسترداد: 2023/08/19، من:
https://fsecsg.univ-tiaret.dz/assets/files/livremoddeeco.pdf

الشكل (04): زيادة معدل النمو السكاني في نموذج سولو.

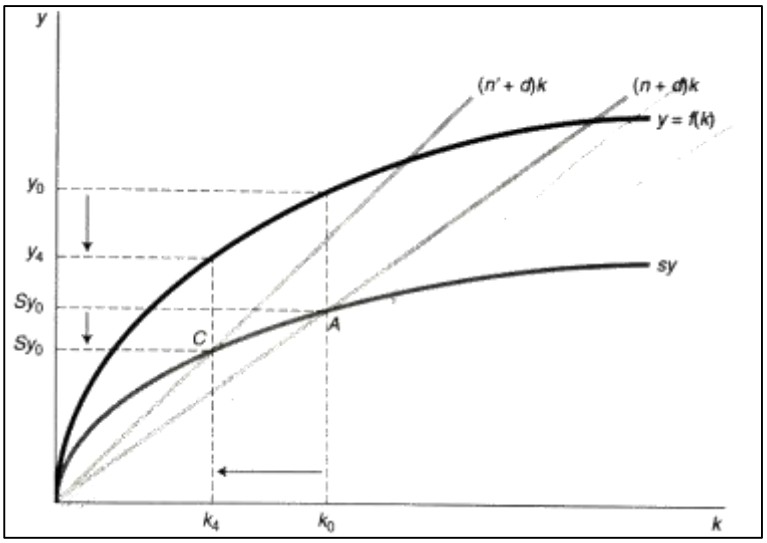

المصدر: D H.Perkins et autres, op.cit., p. 159

أما في الحالة المعاكسة فإن انخفاض معدل النمو السكاني يؤدي إلى تحرك الخط البياني $(n+d)k$ إلى اليمين، متسببا في عملية تعميق رأس المال التي تتميز بزيادة k، والانتقال إلى حالة مستقرة جديدة يزيد فيها مستوى الدخل للعامل.

ويقدم نموذج سولو شرحا مقنعا لميل البلدان التي تتمتع بمعدلات ادخار/استثمار عالية لأن تصبح غنية (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها)، نظرا لكونها قادرة على أن تعمق قاعدتها الرأسمالية وأن تزيد بسرعة مقدار نصيب العامل من رأس المال وترفع نصيب العامل من الناتج، على خلاف البلدان التي تشهد نموا سكانيا مرتفعا، فهي تميل إلى أن تصبح فقيرة لأنها ستوجه معدلات الادخار العالية فقط لإبقاء مستوى k ثابتا لمواجهة نمو السكان المتزايد، وهو ما يستبعد إمكانية تراكم رأس المال ومنه تميل هذه البلدان لتجميع كميات أقل من k.[1]

وإذ قدمت الدراسات التجريبية دعما لهذه التوقعات فإنها لم تؤيد الاستنتاج الأساسي المحير الذي قدمه نموذج سولو، والذي كان مفاده أن الناتج ينمو بمعدل مساوٍ لمعدل النمو السكاني عند مستوى

[1] – أمين حواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 158–159.

التوظيف الكامل مقابل ركود نصيب الفرد من الدخل، أي دون أن يتمكن الدخل المتوسط من تحقيق نمو مستديم.[1] وهي النتيجة التي كانت محل تشكيك وجدل لتعارضها مع واقع العديد من الدول الرأسمالية التي عرفت نموا منتظما لدخولها المتوسطة منذ سنة 1820م، وهو ما لاحظه سولو بنفسه.

2-2- التقدم التكنولوجي في نموذج سولو[2]: مثل نموذج سولو أداة قوة لتحليل العلاقات المتبادلة بين الادخار، الاستثمار، النمو السكاني، الإنتاج والنمو الاقتصادي، لكنه عجز عن تفسير النمو الموجب والمنتظم لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي في العديد من البلدان. وهو ما يعني عدم قدرة دالة الإنتاج النيوكلاسكية على تفسير النمو الناتج بشكل كلي بدلالة عوامل الإنتاج وحاجتها إلى إدراج عامل خارجي في النموذج. وهو فعلا ما توصل إليه سولو عند محاولته تسليط الضوء على أهمية مساهمة عوامل الإنتاج في عملية النمو، سواء أهمية مساهمة رأس المال من خلال أهمية الاستثمار أو أهمية مساهمة العمل من خلال النمو السكاني، حيث وجد أن تقريبا نسبة 80% من النمو لا يمكن تفسيرها بزيادة الاستثمار (عامل رأس المال) ولا بزيادة النمو السكاني (عامل العمل)، بل يتم تفسيرها من خلال مساهمة عامل خارجي يسمح بزيادة عوامل الإنتاج وهو التقدم التقني، لذلك عادة ما يتم استخدام تعبير الإنتاجية الكلية للعوامل عند الحديث عن التقدم التقني.

وبالنسبة لموضوع التقدم التقني لم يشرح سولو كيفية حدوثه لكنه أكد على دوره في الرفع من إنتاجية العمل، ليكون له بذلك نفس أثر النمو السكاني في مضاعفة قوة العمل التي تخفض من مخزون رأس المال بالنسبة لوحدة العمل الواحدة، ومن المفارقة أن يكون للتقدم التقني أثر مشابه لأثر الاهتلاك.

---

1 – D H.Perkins et autres op.cit., p. 157.

– Ibid, p.p. 159-163

2 – أمين حواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 176، 178.

وبناء على ما سبق سيتم تعديل دالة الإنتاج الأساسية بإدخال المتغير T الذي يعبر عن التقدم التقني، لتكتب على النحو الموالي:

$$Y = F\left(K, TL\right) \text{_____} (1)$$

تشير المعادلة (1) أن إدراج متغير التقدم التقني يهدف مباشرة إلى زيادة مساهمة العمل مع العلم أنه يمكن كتابتها بطريقتين أخرتين:[1]

- الطريقة التي يزيد فيها التقدم التقني عنصر رأس المال ويحصل عليها بضرب التقدم التقني في رأس المال: $Y = F\left(K, TL\right)$
- الطريقة التي يزيد فيها التقدم التقني مدخلات رأس المال ومدخلات العمل، ويحصل عليها بضرب التقدم التقني في كل عنصر منهما كمايلي: $Y = F\left(TK, TL\right)$

إن الحد TL يقيس في ذات الوقت كمية الإنتاج وفعاليتها في العملية الإنتاجية ويعرف بوحدات العمل الفعلية. وإذ يزيد الإنتاج الكلي نتيجة لزيادة كمية العمل الفعلي التي تتوقف على زيادة T أو زيادة L، فإن تأثير زيادة T سيختلف عن تأثير زيادة L لأن زيادة الإنتاج الكلي الحاصلة جراء زيادة T لن تتم في هذه الحالة قسمتها على عدد إضافي من العمال، وبالتالي ستسمح بزيادة نصيب العامل من الإنتاج.

إن افتراض تحسن التكنولوجيا بمعدل ثابت يرمز له: θ في ظل زيادة النمو السكاني بالمعدل n سيؤدي إلى نمو العرض الحقيقي للعمل بمعدل $\left(\theta + n\right)$، وأيضا إلى التعبير عن المتغيرات الخاصة بنصيب العامل من الإنتاج ورأس المال بنصيب العامل الفعلي من الإنتاج y_e ونصيب العامل الفعلي من رأس المال k_e والتي تحسب كمايلي: $y_e = \frac{Y}{TL}$ و $k_e = \frac{k}{TL}$

[1] – لا يغير اختيار الطريقة من النتائج الأساسية للنموذج.

وبناء عليه تصبح كتابة الدوال الأساسية للنموذج على النحو الموالي:

$$y_e = f(k_e) \quad \text{———} \quad (1)$$

تبين المعادلة (1) أن نصيب العامل الفعلي من الإنتاج هو دالة في نصيب العامل الفعلي من رأس المال.

كما يتم التعبير النصيب العامل الفعلي من الادخار بـ: sy_e ، وأيضا تكتب معادلة تراكم رأس المال كمايلي:

$$\Delta k_e = sy_e - (n+d+\theta)k_e \quad \text{———} \quad (2)$$

تبين المعادلة (2) أن تغير مخزون رأس المال Δk_e يساوي الفرق بين sy_e نصيب العامل الفعلي من الادخار والحد الجديد اللازم لتعويض كل من حجم رأس المال الواجب توفيره للعمال الجدد nk_e واهتلاك رأس المال dk_e وحجم رأس المال الواجب توفيره للعمالة الفعلية الجديدة المتأتية من التقدم التقني.

ويسمح التمثيل البياني في الشكل (05) بتحديد الحالة المستقرة عند النقطة A التي تمثل نقطة تقاطع منحنى الادخار الفعلي sy_e ومنحنى توسع رأس المال الفعلي $(n+d+\theta)k_e$ وعندها يكون: $\Delta k_e = 0$ لأن: $sy_e = (n+d+\theta)k_e$

الشكل (05): نموذج سولو مع تقدم تقني.

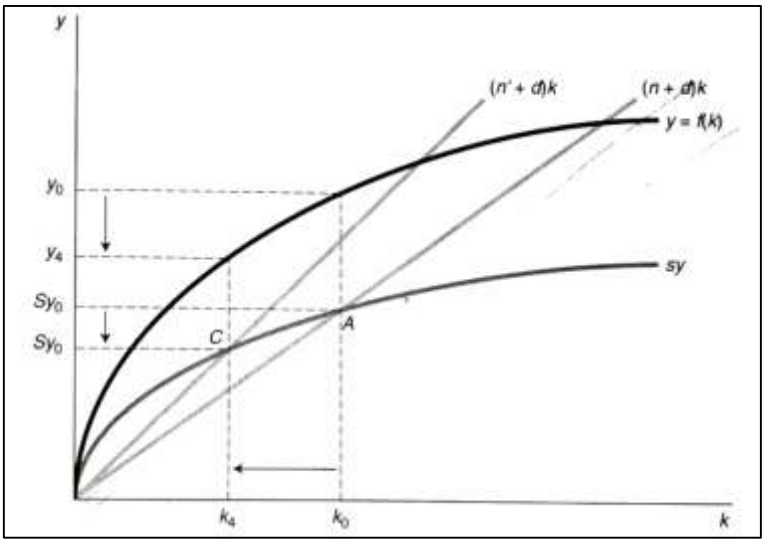

المصدر: D H.Perkins et autres, op.cit., p. 163.

وإذ يتناسب معدل نمو نصيب العامل الفعلي من الناتج طرديا مع معدل نمو نصيب العامل الفعلي من رأس المال وطالما أن نصيب العامل الفعلي من رأس المال ثابت في الحالة المستقرة، فإن نصيب العامل الفعلي من الإنتاج هو أيضا ثابت. وفي هذه الحالة سينمو نصيب العامل من الناتج بمعدل نمو التكنولوجيا أي بالمعدل θ ، بينما ينمو الإنتاج الكلي بالمعدل $n+\theta$.[1]

وبذلك يكون إدراج التقدم التقني في النموذج قد سمح بتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل وبتفسير تحسن مستويات المعيشة في العديد من البلدان عبر العالم.

2-3- حوصلة نتائج نموذج سولو وأهم الانتقادات الموجهة إليه[2]: أحرز نموذج سولو تقدما كبيرا في فهم النمو الاقتصادي من خلال تحليله للعلاقة الموجودة بين الادخار (الاستثمار)، النمو السكاني والتغير التكنولوجي وتأثيرها على مستوى ونمو نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل، وكذا تمييزه بين المستوى الحالي لنصيب الفرد من الدخل عن مستواه في الحالة المستقرة وتوضيحه لمسار ديناميكية الانتقال نحو هذه الحالة.

وتتمثل الإضافة القوية التي قدمها هذا النموذج في نقطتين أساسيتين: الأولى هي توصله إلى تفسير محددات ثراء بلد ما على المدى الطويل (في الحالة المستقرة) بمستوى المعلمات الهيكلية التي يتمتع بها (معدل الادخار، معدل النمو السكاني، مستوى التكنولوجيا، معدل الاهتلاك)، وهو ما يشرح فروق نصيب الفرد من الدخل بين البلدان بناء على الفروق الحاصلة في هذه المعلمات. والثانية هي شرحه لفروق معدل النمو بين البلدان باعتماده على مسار الديناميكية الانتقالية بهذه الاقتصاديات نحو حالتها المستقرة

---

[1] – يمكن الرجوع إلى كيفية الوصول إلى هذه النتيجة حسابيا وبالتفصيل إلى كتاب: أمين حواس بعنوان نماذج النمو الاقتصادي وقد سبق ذكره.

كما تجدر الإشارة هنا إلى القاعدة الذهبية للنمو تتمثل في أنه يجب ويكفي لتحسين مستوى المعيشة أن يتساوى معدل الفائدة مع معدل النمو الاقتصاد.

[2] – D H.Perkins et autres, op.cit., p.p 163-166.

حيث كلما كان البلد تحت مستوى الحالة المستقرة زادت سرعة نموه، والعكس صحيح. إضافة إلى ذلك فقد فتح المجال لتساؤلات مهمة بخصوص الطريقة المناسبة لاقتناء التكنولوجيا الحديثة في البلدان التي تعاني من تأخر في النمو.

طبعا لم يتمكن نموذج سولو من تقديم نظرية للنمو الطويل إلا بعد إدراجه للتقدم التقني كعامل خارجي، وبالتالي في ظل غياب هذا العامل لا يمكن تحقيق النمو. ومع ذلك فإنه لم يوضح كيفية حدوث التقدم التقني ولا كيفية تأثيره على النمو، حيث وصفه بالمن من السماء. وفي ذات السياق أكد سولو على أهمية تراكم وإنتاجية عوامل الإنتاج كعناصر محددة للحالة المستقرة ومعدل النمو الاقتصادي، لكنه لم يتطرق إلى العوامل الأساسية المحددة لتراكمها وإنتاجياتها ولا لقنوات تأثيرها على الإنتاج والنمو. أيضا مما يؤخذ عليه هو اقتصار تحليله على قطاع واحد على حساب باقي القطاعات، وبالتالي إهماله لدور تخصيص رأس المال والعمل في التأثير عليهما. إضافة إلى ذلك لم ينجح هذا النموذج في تفسير الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة مما أدى إلى استمرار وتواصل البحث في مجال النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي (النظرية الجديدة للنمو).[1]

مثلت النتائج التي توصل إليها نموذج سولو بشأن الاستنفاذ الطبيعي للنمو وتقارب الاقتصاديات في الحالة المستقرة في غياب تقدم تقني خارجي، موضوع جدل ثريّ بالنسبة للعديد من الاقتصاديين المشككين في سلامتها، وفتحت آفاق تنظير جديد للنمو الاقتصادي على يد مجموعة من الباحثين أمثال:

---

1 – D H. Perkins et autres, op.cit., p. 167-169.

– P.Broutin et autres, op.cit., p. 52.

– Alain Beitone et autres, op.cit., p.p. 470-471.

– Ivan samson et autres, op.cit., p.p. 257-258.

– Michel Bialés et autres, op.cit., p. 333.

– أمين حواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 449–453.

R.Lucas, R.Barro, P.Ahion و P.Howitt الذين ساهموا بأعمالهم المميزة في بلورة هذه النظرية المعاصرة للنمو والذين كان في مقدمتهم P.Romer، حيث تمكن من وضع المعالم الأولية لنظرية النمو الجديدة سنة 1986م في مقال نشره حول عوائد الحجم الثابتة والنمو على المدى الطويل.[1]

تجدر الإشارة إلى أن فترة ظهور هذه النظرية في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، قد تميزت بحدثين بارزين هما انهيار نظام الاقتصاد الموجه وتطور تكنولوجيا المعلومة والاتصال. وقد كان لذلك تأثير واضح على تقوية التيار الليبيرالي فكريا وسياسيا وعلى تعزيز دور التكنولوجيا عمليا ونظريا.

وإذ اختلفت النظرية الجديدة عن النموذج النيوكلاسيكي بخصوص استخدامها لدالة إنتاج ذات عوائد الحجم الثابتة أو عوائد الحجم المتزايدة لعوامل الإنتاج، فإنها حافظت على إطار التحليل الجزئي النيوكلاسيكي وعلى فرضيات التوظيف الكامل، مرونة الأجور والتوقعات العقلانية للأعوان الاقتصادية مجتهدة في تسليط الضوء على محددات النمو في المدى الطويل في إطار النظرية الاقتصادية.

كما دافعت عن الطابع الداخلي للنمو وتوقفه فقط على سلوكات الأعوان والمتغيرات الاقتصادية الكلية كذلك رفضت اعتبار التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا وهبة من السماء لا تفسير ولا تكلفة لها، بل تعاملت معه كمتغير داخلي محدد داخل النموذج تبعا للقرارات الإرادية والعقلانية للأعوان الاقتصادية للاستثمار في مختلف الأنشطة التي تسمح بظهور الابتكار واعتبرته في ذات الوقت سببا ونتيجة للنمو، معرفة إياهُ على أنه نتاج المعرفة العلمية والتقنية المتحصل عليها من الاستثمارات في البحث والتطوير، من الخبرة التي تعد شكلا من الاستثمار، من التعليم والاستثمار في رأس المال البشري موضحة أنه غير تلقائي غير متوفر بالمجان وغير خاضع لقانون العوائد المتناقصة.

---

[1] – ظهرت الملامح الأولى لهذه المعالم في وقت سابق بداية من سميث، ماركس، يونغ، ثم آخرين أمثال: Winter و Nelson (1959)، Salter (1960)، Arrow (1962)، Uzawa (1965)، Schmookler (1962)، Sell (1966) Kaldor (1944، 1966)، حيث أشاروا إليها لكن أعمالهم لم تحضى بالاهتمام الكافي حتى ثمانينيات القرن الماضي. ويتم التذكير هنا أيضا بأن Romer يرجع في عمله إلى التصور الرائد لشومبيتر.

ولخص رواد نظرية النمو الداخلي محددات النمو في أربع عناصر أساسية هي: رأس المال المادي، البحث والتطوير، رأس المال البشري والإنفاق العمومي على البنى التحتية. وهو ما يمكن التعبير عنه بتراكم مختلف صور رأس المال بما فيها:

- رأس المال المادي المنتج: ثابت ومتداول (P.Romer سنة 1986).
- رأس المال التكنولوجي: الاستثمار في البحث والتطوير (P.Romer سنة 1987).
- رأس المال البشري: يتمثل في مخزون الخبرة والمهارة الشخصية لكل فرد والتي يمكن استعمالها لغايات إنتاجية وكذا تحسينها بواسطة التعلم بالممارسة (P.Romer سنة 1986) و (Lucas سنة 1988).
- رأس المال العمومي: الاستثمار في البنى التحتية العمومية (Barro سنة 1990).

كما أكدوا على إمكانية استمرار النمو نظرا لسببين: يتمثل الأول في إمكانية مراكمة هذه العناصر دون أن تفقد فعاليتها عبر الزمن أو أن تّستهلك مثل رأس المال المادي، لاسيما المعرفة التي لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة. أما الثاني فيعود للآثار الخارجية الإيجابية لهذه العناصر التي تم إهمالها في النماذج السابقة، والتي تحقق عوائد متزايدة لمجمل الاقتصاد عندما تعود الاستثمارات فيها بالنفع العام بتعدّي فائدتها الطرف الذي قام بها إلى أطراف أخرى لم تتحمل عناء تكلفتها أو مخطراتها. وبتعبير آخر فقد أبانوا عن إمكانية غير محدودة لتوليد نمو الناتج، لأن عوائد استثمار رأس المال بمعناه الواسع (بما فيه رأس المال البشري) لا تنخفض بالضرورة مع تطور الاقتصاد، واعتبروا أن نشر المعرفة والآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن التقدم التكنولوجي جد مهمة في تحقيق النمو، لأنها تعوض الاتجاه التنازلي للنواتج الحدية لتراكم رأس المال. وبتعبير مغاير تحد الآثار الخارجية الإيجابية من عمل قانون تناقص الغلة على المستوى الكلي. ومثال عن ذلك الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية، البحث والتطوير التعليم والصحة فهي تحقق آثار خارجية إيجابية يستفيد منها المجتمع ككل، أيضا تُحسن من رأس المال

البشري والمعارف المستخدمة في المؤسسات، كما يسمح تداول المعلومات عبر وسائط التكنولوجيا الحديثة وكذا تنقل العمال بنشر التطورات المعرفية، عن طريق التقليد وتأثير التعلم إلى أعوان اقتصادية تستفيد من تراكم المعارف والمهارات المحققة بواسطة المؤسسات الرائدة في مجال الابتكار. وهو ما يبين أن الاستثمار الجديد الذي يحقق آثار خارجية إيجابية لن يشهد انخفاض عوائد الحجم في رأس المال الأمر الذي لا يؤدي إلى تناقص معدلات النمو وبلوغ الاقتصاد الحالة المستقرة. وبالتالي فإن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى ارتفاع دائم في معدل النمو. وبهذا تمكنت هذه النماذج من تفسر مواصلة النمو بالنسبة للفرد في العديد من البلدان دون الاعتماد في ذلك على التقدم التقني الخارجي.

اتخذت نظرية النمو الداخلي من وجود الآثار الخارجية الموجبة مبررا للمناداة بتدخل الدول للمساهمة في تحقيق النمو من خلال الاستثمار العمومي في البنى التحتية، ولتشجيع الابتكار وتراكم رأس المال وتمويل جهود البحث والتطوير وضمان حقوق الملكية، لكن شريطة أن تكون الآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن الإنفاق العمومي أكبر من الأثر السلبي للاقتطاعات العمومية (الضرائب من النشاط العمومي).

بناء على ما سبق يمكن القول أن نظرية النمو الداخلي قد أضفت طابع الذاتية على النمو، وهي تعني بذلك القدرة على توليد النمو الاقتصادي المستديم، الذي يديم نفسه بنفسه بقوى محددة داخل النظام الاقتصادي، وبتظافر جملة من العوامل في تحقيق ذلك كالتقدم التكنولوجي، التعلم بالممارسة (أثناء العمل)، أنشطة البحث والتطوير، المنافسة غير الكاملة، الآثار الخارجية الإيجابية، تزايد عوائد الحجم فعالية المؤسسات وإدارة السياسة الاقتصادية. لقد بينت أنه بفضل عوائد الحجم المتزايدة والآثار الخارجية الإيجابية لم يبلغ مستوى الدخل الحالة المستقرة، مركزة على تعزيز الادخار وتكثيف الاستثمار في مختلف صور رأس المال، واستغلال عوامل الإنتاج بالطريقة الفعالة الممكنة.

فعلا سمح توسيع مفهوم رأس المال إلى مادي وبشري في هذه النظرية بضرب النموذج النيوكلاسيكي في موضعين: يخص الأول تجاوز الطابع الخارجي للتقدم التقني والثاني التخلص من تناقص عوائد الحجم لرأس المال وهو ما أسس لاستمرارية تحسن النمو من جهة، وسمح بتقديم تحليل واقعي للفروق الحاصلة في مستويات الدخل بين البلدان من جهة أخرى. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن نظرية النمو الجديدة تركز على الطابع التراكمي والتاريخي للنمو، إذ تعتبر النمو الحالي هو نتيجة الخيارات المتخذة في الماضي، وأن أسبقية النمو في البلدان المتقدمة هي مكسب دائم، وبالتالي فهي تعد مسألة التقارب بين البلدان الغنية والفقيرة، مسألة نسبية وليست عامة، وأن البلدان الفقيرة سيتعذر عليها اللحاق بالدول الغنية مادامت البنى التحتية الضرورية للنمو غير متوفرة، وعليه تكون احتمالية تقارب الدخول ضعيفة أو معدومة، بل أن الاختلافات الأولية للدخول يمكن أن تستمر وتتوسع لاسيما في حال استمرار الدول الغنية في القيام باستثمارات تتضمن آثارا خارجية إيجابية، أو استحداثها لأفكار جديدة رائدة في التكنولوجيا.

على الرغم من أن نظرية النمو الداخلي قد ساهمت بقسط كبير في فهم اختلافات النمو في المدى الطويل بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية، وأبرزت المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وأهمية السياسة الاقتصادية في تحقيقه في المدى الطويل، إلا أنها تعرضت للانتقاد لاسيما فيما يخص إهمالها لإدراج عوامل جانب الطلب والبطالة في نماذجها، كما أن الحكم على العوائد بأنها متزايدة باستمرار وانتظام وأن كل ابتكار هو مربح في حد ذاته ليس حكما مطلقا وصحيحا دائما.

ومع ذلك كان هناك من المفكرين من عارض هذه الآراء مدافعين عن استطاعة الدول الفقيرة تحقيق نمو سريع، باستيرادها للتقنيات التي تم تطويرها في البلدان المتقدمة عوض قيامها بالاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية بنفسها.

وحري بالذكر في الختام أن مجال النمو الداخلي قد شهد تطورا هائلا من حيث توسع وتعدد النماذج التي تعنى بتفسيره ونمذجته من جميع النواحي، والتي يمكن تقسيمها إجمالا إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بالنماذج التي تؤكد على أهمية تراكم رأس المال في تحقيق النمو على المدى الطويل وتعرف بنماذج النمو الداخلي من الجيل الأول من نوع نماذج AK.[1] أما الثاني فيخص النماذج التي تؤكد على دور الإبداع والابتكار كمحركات للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وتسمى بنماذج النمو الداخلي من الجيل الثاني.[2]

[1] – تعتمد نماذج AK على نماذج دالة الإنتاج الخطية البسيطة من النوع: $Y = AK$ (ومن هنا جاءت التسمية)، حيث Y: الإنتاج، K: رأس المال، A: معلمة موجبة ثابتة، هذه الدالة خطية في مخزون رأس المال ويمكن اشتقاقها على النحو الموالي: $\frac{A\Delta K}{AK} = \frac{A\Delta K}{Y} = \frac{\Delta y}{y}$ ، وبذلك يكون معدل نمو الاقتصاد مساوٍ لمعدل نمو رأس المال، طبعا رأس المال هنا يشمل رأس المال البشري ولا يخضع لفرضية العوائد المتناقصة.

[2] – يمكن الرجوع إلى مؤلف أمين حواس حول نماذج النمو الاقتصادي السابق ذكره من أجل مناقشة مستفيضة لمختلف هذه النماذج.

خلاصة الفصل الأول:

سمحت دراسة هذا الفصل بتبيان ملامح النمو الاقتصادي وأهميته كعنصر محدد للرفاهية، حيث يعد ظاهرة مرتبطة بمستوى معيشة الإنسان وهي مرغوبة من طرف الفرد والمجتمع وأساسية للاستقرار الاقتصادي، مما يجعلها هدفا للسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتبارها الحجر الأساس في عملية التنمية. وإذ تتعدد مزايا النمو على مختلف المستويات إنسانيا، اجتماعيا اقتصاديا، سياسيا وعسكريا، فلها بالمقابل من السلبيات ما يدعو إلى عقلنة تسارع معدلاتها حتى لا تخرج عواقبها الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية والبيئية عن سيطرة الحكومات وأيضا حتى لا تصطدم بالحدود الكوكبية.

تشترك مجموعة من المحددات الأساسية بالإضافة إلى جملة من العوامل المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتحدد بتراكم عوامل الإنتاج وبالزيادة في الإنتاجية الكلية لها، التي يعتبر التقدم التقني من أهم مصادرها، علاوة على حزمة من العوامل المعززة والداعمة له، المتنوعة بين الاقتصادية المؤسساتية، الثقافية والاجتماعية. ومع تعدد واختلاف النظريات التي اجتهدت في تفسيره، يتبين جليا عدم وجود نظرية جامعة وشاملة لمختلف محدداته، وإنما هي تتكامل في عملية تفسيره.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات والتخطيط الاقتصادي

تمهيد:

ترتبط الدول فيما بينها بمبادلات اقتصادية تتبادل فيها أوضاع الدائنية والمديونية من خلال محصلة مختلف معاملاتها التجارية، النقدية والمالية، التي تستدعي التسوية بمدفوعات دولية، بناء على ما تم إحصائه وتسجيله في وثيقة تسمى بميزان المدفوعات، وتعتبر مرآة عاكسة للتدفقات المالية ولأداء الاقتصاد وقدرته على الإنتاج، متضمنة علاقة تأثير متبادل بين هيكله ووضعيته من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

تستدعي أهمية هذه العلاقة في تأثيرها على رفاهية الفرد والمجتمع واستقرار الاقتصاد والسياسة تدخلا حكوميا مباشرا أو غير مباشر يؤطر أبعادها ويحتوي انعكاساتها، لاسيما في الدول النامية التي عادة ما تلجأ في ذلك إلى التخطيط الاقتصادي.

يختلف مضمون الخطة الاقتصادية وفقا للخصوصيات الاقتصادية للبلد والتحديات الخاصة به، ولاحتياجاته القائمة وأولوياته المستهدفة، ونظرا لامتداد تأثير السياسات الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية كالإسكان والتعليم والصحة وغيرها، فإن التخطيط عادة ما يكون شاملا للجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا، لارتباطهما الوثيق وتأثيره في تحقيق التوازن والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتماشيا مع موضوع الدراسة سيجري التركيز فيما يأتي على التخطيط للجانب الاقتصادي وتحديدا النمو الاقتصادي لدراسة كيفية تأثير وضعية ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان الجاري على تحقيقه.

وبناء عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات، بينما المبحث الثاني يناقش علاقة ميزان المدفوعات بالنشاط الاقتصادي، والمبحث الثالث يتطرق إلى النمو الاقتصادي بين التخطيط والتطبيق.

المبحث الأول: أساسيات عن ميزان المدفوعات.

المدفوعات الدولية هي التزامات مالية مصدرها حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال في إطار علاقات اقتصادية تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتُطرح فيها ضرورة متابعة المعاملات الاقتصادية التي تربط اقتصاد دولة ما مع العالم الخارجي لتحديد مالها من حقوق وما عليها من التزامات. ويكون ذلك بتسجيلها وحسابها بطريقة منظمة ومنتظمة في وثيقة أو سجل خاص تمت تسميته بميزان المدفوعات.

سيتم في هذا المبحث التعرف على ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى المطالب التالية: ماهية ميزان المدفوعات، الدراسة المحاسبية لميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات وأخيرا معالجة هذا الاختلال.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

يتم التعرف فيه على ميزان المدفوعات من منظور تاريخي، ثم تعريفه وأهميته.

1- ميزان المدفوعات من منظور تاريخي:

تاريخيا يعد مفهوم ميزان المدفوعات مفهوما قديما، حيث ارتبط ظهوره بالفكر المركانتيلي الذي امتد من 1500 إلى 1750، وقد اقتصر معناه أنداك على الميزان التجاري.

يعتبر التجاريون أول من دعا إلى تحقيق اختلال التوازن الخارجي، على أن يكون ذلك لصالح الدولة، حيث نادوا بتحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري والمحافظة عليه، من أجل تعظيم ثروة الأمة.

شهد مفهوم ميزان المدفوعات الملخص في الميزان التجاري عند المركانتليين تطورا متعاقبا كانت أهم محطاته في إنجلترا، حيث تم الانتقال إلى مفهوم الميزان الكبير الذي جاء به MUN في 1630

والذي يضم بالإضافة إلى الصادرات والواردات بنودا متنوعة مثل النفقات العسكرية، مداخيل النقل البحري، أرباح الصيد، ما يسلمه الكاثوليك إلى روما ...إلخ [1]

بعد ذلك وبفترة زمنية معتبرة انتقل أفتاليون في سنة 1937 إلى ما أسماه ميزان الحسابات، والذي يعرف كجدول للحقوق والديون الناتجة، إما عن المبادلات السلعية والخدمية خلال السنة المعنية، وإما عما تعلق بسنوات مضت ويجب إدراجه في جدول السنة الجارية، مثل دخول رؤوس الأموال الموظفة في الخارج، تسديد الديون المستحقة خلال السنة، وذلك مع إهمال لحركات الذهب ورؤوس الأموال الجديدة.

وهكذا كان لكل دولة تصورا عن ميزان المدفوعات، يتم على أساسه إعداد الجدول الذي يلخص مبادلاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبالتالي كانت المعلومات التي تقدمها هذه الموازين ذات مفهوم وطني خاص، وهو ما صعب قراءتها وتفسيرها وخاصة المقارنة بينهما في ظل غياب الانسجام والتنسيق بين الدول.

ما يمكن قوله هو أن ميزان المدفوعات الذي يهتم بالقطاع الخارجي قد ظهر قبل المحاسبة الوطنية ذاتها، أما عن توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات فإنه لم يتحقق إلا بعد ظهور صندوق النقد الدولي الذي اجتهد كثيرا في تحقيق الانسجام المفاهيمي والعملي لميزان المدفوعات، ومن ثمة سهر على نشر متعاقب لدليل خاص بميزان المدفوعات ساعيا إلى التنقيح والتحسين في كل مرة. وكانت بداية النشريات سنة 1948 ثم توالت سنوات: 1950، 1961، 1977، 1993، 2003، 2009.

---

1 – Henri Bourguinat, (1995) : Finance internationale, puf, Paris, France, p. 137.

– Christophe Heckly, (2008) : Grands enjeux de l’économie mondiale, ellipses, Paris, France. p. 139.

2- تعريف ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات وثيقة محاسبة تهتم بحساب من الحسابات الوطنية، تصدر عن مؤسسات رسمية في مقدمتها البنوك المركزية. ويسجل هذا السجل الإحصائي كافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية العالم، والتي يترتب عنها عموما التزامات أو حقوقا اتجاه العالم الخارجي تؤدي إلى تدفق من المدفوعات والمتحصلات، وذلك على امتداد فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.[1]

يملي علينا هذا التعريف التوقف لتوضيح النقاط التالية: المعاملات، المقيم، الفترة الزمنية والتدفق.[2]

أ- **المعاملات:** وتُوضح من حيث التعريف، الطبيعة، التسجيل والمصدر.

- **التعريف:** المعاملة هي مبادلة قيمة وتحويل ملكية أصل اقتصادي أو خدمة، مما يؤدي بالمقابل إلى تسديد أو قبض نقود.
- **الطبيعة:** يهتم ميزان المدفوعات بجميع المعاملات التبادلية وغير التبادلية مع العالم الخارجي على اختلاف طبيعتها اقتصادية كانت أو مالية أو نقدية، فيسجل المعاملات المنظورة (السلع)، غير منظورة (الخدمات) والمعاملات الخاصة بحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى العمليات التي ليس لها مقابل (مثل التحويلات).
- **التسجيل:** تسجل العمليات حسب تصنيفها إلى مجموعات متشابهة من حيث الطبيعة تسمى الحسابات وترجع بداية التسجيل الموحد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بإيعاز وتشجيع من طرف صندوق النقد الدولي.

1- R G.Lipsy et autres, op.cit., P. 362.

2 - Albert Ondo Ossa, (1999) : Economie internationale, ESTEM, Paris, France, pp. 8-9.

- Michel Bialés et autres, op.cit., p. 276.

تقيد المعاملات إما وقت إنجازها أو وقت تسويتها المالية، علما أن التسويات المالية قد تكون مسبقة عن إتمام العمليات أو متأخرة عنها.

➢ **المصدر**: تتميز المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات بالتنوع في مصدرها، وهو ما يجعلها متفاوتة المصداقية وحتى غير متطابقة أحيانا، حيث تستقي بياناتها من مصادر مختلفة ومتعددة يذكر منها:

- البيانات الجمركية الخاصة باستيراد السلع.
- البيانات البنكية المتعلقة بعمليات الأصول (بيانات حول العملات والأوراق المالية أو الاحتياطات الرسمية) وكذا بعمليات القروض.
- بيانات الخزينة الخاصة بالمصاريف الرسمية المنفقة في الخارج، مثل: نفقات القنصليات والسفارات.
- بيانات الاستقصاءات وتتعلق أساسا بالنقل البحري والسياحة وتحويلات العمال المغتربين.

ب- المقيم: يسمى مقيما كل شخصية طبيعية أو معنوية (أفراد، مؤسسات، شركات) تمارس نشاطها على التراب الوطني لمدة سنة على الأقل. ويستثني من هذا التعريف أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي والمنظمات الدولية والقوات العسكرية الأجنبية والعمال الأجانب المؤقتون والسياح.[1]

ولا يشترط للشخص المقيم في بلد ما أن يتمتع بجنسيته، المهم أن يرتبط نشاطه باقتصاد الدولة المعنية، فالشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في بلد ما تعتبر مقيمة بالنسبة لميزان مدفوعات ذلك البلد وغير مقيمة بالنسبة لميزان مدفوعات بلدها الأصلي. ويتسع مفهوم الدولة ليشمل بالإضافة إلى التراب الوطني المياه الإقليمية والمجال الجوي، الطائرات والسفن التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية.[2]

[1] – وهم من يقيمون بصفة مؤقتة كالطلبة الأجانب أيضا.

[2] – وبالتالي كل الأفراد والمؤسسات والشركات التي تخضع لقوانين الدولة.

ج- الفترة الزمنية: يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في المعتاد سنة واحدة، لكن قد تكون ستة أشهر أو ثلاثة وحتى شهرا واحدا في بعض الأحيان[1]. ولا توجد قاعدة محددة لبداية السنة أو نهايتها فهناك مِن الدول مَن يتبع التقويم الميلادي بأن تبدأ فترة الحساب في أول جانفي وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر، في حين تتتبع بعض الدول تقويما يبدأ خلال السنة الميلادية مثل اليابان ومصر.

د- التدفق: يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية على امتداد فترة زمنية وبالتالي يأخذ مفهوما تدفقيا على خلاف ميزان الدائنية والمديونية الذي يأخذ مفهوما رصيديا، لأنه يهتم بالحقوق والديون الدولية في لحظة معينة.

3- أهمية ميزان المدفوعات:

انطلاقا من هيكلة الجامع لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، يستمد ميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، وذلك للأسباب التالية[2]:

- يعكس محتوى المعاملات الاقتصادية المدرجة في ميزان المدفوعات هيكل الإنتاج والتصدير والعوامل المؤثرة فيهم، وبالتالي قوة الاقتصاد وقدرته التنافسية.
- يسمح بحساب مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.
- يشكل ميزان المدفوعات أرضية تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية كتخطيط التجارة الخارجية أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

---

[1] - Bernard Bernier et yves simon, op.cit., p. 287.

[2] - طارق الحاج، (1998): علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 182.

- يسمح بتتبع تطور البنيان الاقتصادي للبلد ومركزه وكذا متابعة نتائج السياسات الاقتصادية وبالخصوص أثرها على هيكل التجارة الخارجية، وذلك من خلال مقارنة بيانات ميزان المدفوعات الخاصة بسلسلة زمنية.
- يوفر ميزان المدفوعات قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، وبالتالي يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، كما يمكّن من التنبؤ بتطور أسعار الصرف.
- يقدم معلومات هامة عن درجة تداخل أو ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما يعكس درجة تكيف الاقتصاد الوطني مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، من خلال تباينه لمدى استجابة الاقتصاد الوطني لتطور قوى الإنتاج دوليا.
- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية لميزان المدفوعات.

يقدم ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبة قيم المعاملات المنجزة خلال الفترات السابقة. وتوضح هذه الدراسة كيفية تسجيل المعاملات ثم على هيكل وأرصدة ميزان المدفوعات.

1- منهج القيد في ميزان المدفوعات:

تمثل نظرية القيد المزدوج المبدأ الأساسي للتسجيل في ميزان المدفوعات، ونظرا لكون المعاملات الاقتصادية عمليات تبادلية ذات وجهين، وجه خروج قيمة ووجه دخول قيمة، فإن كل معاملة اقتصادية

[1] – كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية ومستوى التكاليف والأسعار والمستوى العلمي والتقني ونوعية الإنتاج إلخ ...

دولية تدخل في ميزان المدفوعات إما دائنة أو مدينة سيقابلها تسجيل قيد مدين أو دائن على الترتيب.[1]

إن التسجيل وفقا لهذه الطريقة سيحقق مساواة بين إجمالي الحقوق والديون في نهاية الفترة مما يفسر عبارة الميزان، إذ يتساوى مجموع الطرف الدائن مع مجموع الطرف المدين ويكون الرصيد الإجمالي معدوما. بناءا عليه سيتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

- **جانب دائن:** يسبق بإشارة موجب(+) وتسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية التي ينشأ عنها دخول مدفوعات أجنبية، تعطي للمقيمين حق التصرف في القوة الشرائية لغير المقيمين، وذلك بسبب نقص الأصول الحقيقية والمالية والنقدية كالصادرات السلعية وبيع الملكية وخروج الاحتياطات والعملات الصعبة.[2]
- **جانب مدين:** يسبق بإشارة سالب(−) وتسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية التي ينشأ عنها خروج مدفوعات أجنبية، تعطي لغير المقيمين حق التصرف في القوة الشرائية للمقيمين، بسبب زيادة في الأصول الحقيقية أو المالية أو النقدية كالواردات السلعية وشراء سندات الملكية ودخول الاحتياطات والعملات الصعبة.

وفي إطار تحديد طبيعة المعاملات الاقتصادية أو تمييزها، تجدر الإشارة إلى إمكانية اعتماد إحدى الطريقتين[3]:

---

[1] – سامي حاتم عفيفي، (1994): التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، ص 371.

[2] – عادل أحمد حشيش، (1993): العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 112–118.

[3] – M.Dupuy et autres, op.cit., pp. 1-2.

– الاعتماد على التمييز بين العمليات المستقلة والعمليات التابعة، حيث تسجل العمليات المستقلة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وهي العمليات التي ينشأ عنها إيرادات بالعملة الصعبة. أما العمليات التابعة فتسجل في الجانب المدين، وهي تمثل العمليات الخاصة بتمويل العمليات المستقلة.

– الاعتماد على اتجاه تغير ثروة المقيمين، وفقا لهذه الطريقة يسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات العمليات التي تؤدي إلى نقص ثروة المقيمين (الحقيقية، المالية والنقدية) سواء بنقص الأصول أو زيادة الالتزامات، أما في الجانب المدين فتسجل العمليات التي تؤدي إلى زيادة ثروة المقيمين سواء من خلال زيادة الأصول أو نقص الالتزامات.

2- هيكل ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات عموديا إلى جانبين، جانب دائن على اليمين ويضم كافة المعاملات الاقتصادية التي تزيد في القوة الشرائية للبلد، وجانب مدين على اليسار يضم كل المعاملات الاقتصادية التي تبين الكيفية التي يستفيد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية.[1]

توفر القراءة العمودية معلومات عما يحدث في ذات البلد من خلال المتحصلات والمدفوعات. يجري أيضا تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا ويكون ذلك إلى حسابات فرعية مستقلة (موازين) بناء على نوعية المعاملات التي تضمها[2]، ما يعني أن كل حساب فرعي سيجمع مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة. وتبين القراءة الأفقية ما يحدث في البلد وغيره من خلال علاقة الدائنية والمديونية.[3]

[1] – سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 343-363.

[2] – دون هذا التقسيم لن يكون لميزان المدفوعات أية فائدة في دراسة الوضعية الاقتصادية للبلد.

[3] – زينب حسين عوض الله (دون سنة): العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص ص 94-97.

وتبعا لنشريات صندوق النقد الدولي الخاصة بالطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة سنة 1993، فإن ميزان المدفوعات يقسم إلى الحسابات الرئيسية الثلاث الموالية: حساب المعاملات الجارية، حساب رأس المال والحساب المالي.

أ- حساب المعاملات الجارية[1]: يسمى أيضا أعلى ميزان المدفوعات وميزان العمليات المنظورة، ويتفرع إلى أربعة حسابات فرعية تتعلق بأربع أنواع من العمليات تخص التدفقات السلعية، التدفقات الخدمية تدفقات دخول عناصر الإنتاج والتدفقات الخاصة بالتحويلات الجارية.

- **الحساب التجاري:** يتعلق الأمر هنا بالميزان التجاري بالمعنى الضيق، وهو يضم تصدير واستيراد السلع المادية المُتخِذة لشكل ملموس، سواء في حالة مرورها بحدود الدولة الجمركية أو حالة عدم مرورها بها، وهو ما يعرف بعمليات السمسرة الدولية. وينقسم حساب السلع إلى خمس مفردات هي:

- سلع عامة[2] (بضائع، منقولات مستوردة أو مصدرة).
- سلع مستوردة لغرض التحويلات.
- تصليح السلع أي عمليات إصلاح السلع (سفن، طائرات ...).
- شراء سلع من الموانئ من الناقلين (محروقات أ أطعمة، مؤن...).
- ذهب غير نقدي[3]: تصدير واستيراد كل الذهب غير المحتفظ به كأصول احتياطية (ذهب نقدي) من طرف السلطات.

1- Paul Krugman et Maurice Obstfeld, (2009) : Economie internationale, 8éme édition, Nouveaux Horizons, Paris, France, pp. 313-317.

- M. Dupuy et autres, op. cit., pp. 3-4.

- Chistophe Heckly, op. cit., p. 9.

2 - تمثل السلع العامة 95% من مجموع السلع.

3 - كل سلعة ذهبية يزيد نصيب الذهب فيها عن 80%، ما دون هذه النسبة يسجل في بند السلع.

➢ **الحساب الخدمي:** يدعى ميزان العمليات غير المنظورة، ويجمع المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة المتخذة لشكل غير مادي من آداءات وخدمات ذات طبيعة متنوعة تتعدد إلى ثلاثة عشر بابا.[1] وتخص الخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية، النقل بجميع أنواعه والتأمينات أقساط وتعويضات الخدمات المالية، السياحة، خدمات الإعلام الآلي، مستحقات وحقوق شهادات الاختراع، الخدمات الثقافية والسمعية البصرية...إلخ وعند جمع الحساب التجاري والحساب الخدمي يتم الحصول على الميزان التجاري بالمعنى الواسع.

➢ **الدخول[2]:** يسجل هذا الحساب الفرعي تدفقات دخول عوامل الإنتاج الناتجة عن العمل ورأس المال ويميز فيه بين:

– **مكافأة الأجراء:** وهي دخول العمل مثل الأجور المحولة مباشرة من طرف المشغلين والتحويلات الاجتماعية (المنح العائلية، أداءات الضمان الاجتماعي، منح التقاعد...) وهي تخص العمال المقيمين الذين يزاولون نشاطهم في الخارج أو العمال غير المقيمين الذين يزاولون نشاطهم في البلد لمدة تقل عن سنة (العمال الموسميون).

– **دخول الاستثمارات[3]:** تسجل حسب طبيعة الاستثمارات: استثمارات مباشرة، استثمارات محفظة واستثمارات أخرى. وهي تتعلق بالفوائد، قسائم الأرباح، حقوق الملكية والإيجارات.

---

[1]– تتمثل في: 1. النقليات، 2. الأسفار، 3. خدمات الاتصال، 4. خدمات البناء والأشغال العمومية، 5. خدمات التأمين 6. الخدمات المالية، 7. خدمات الإعلام الآلي، 8. مستحقات وحقوق شهادات الاختراع، 9. إيجارات، 10. خدمات تقنية، 11. خدمات أخرى، 12. خدمات مقدمة للأفراد: ثقافة وترفيه، 13. خدمات مقدمة أو مستلمة من طرف الإدارات العمومية.

[2]– تُشَبَهُ بالخدمات لأنها تمثل مقابلا لآداءات عوامل الإنتاج.

[3]– لا يجب الخلط بين دخل الاستثمار والاستثمار الذي يعتبر عملية مالية وقت إنجازه.

تسجل الدخول المنجزة من قبل المقيمين في الخارج كإيرادات، أما تلك المنجزة من قبل غير مقيمين في البلد فتسجل كمدفوعات.

- **التحويلات الجارية:** هي تدفقات العمليات الاقتصادية الدائنة والمدينة غير التبادلية، أي أنها تحويلات أحادية الجانب تتعلق بـ:

- التحويلات الخاصة للأجور وهي الأجور المحولة من طرف العمال المهاجرين لأكثر من سنة لفائدة عوائلهم في بلدانهم الأصلية.
- التحويلات أحادية الجانب الخاصة بالقطاع الخاص والقطاع العام المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية والمالية (مثل الدفعات المنجزة في إطار عمل المؤسسات الدولية).

ب- حساب رأس المال: لا يتعلق هذا الحساب بتسجيل حركات رؤوس الأموال كما تدل عليه تسميته وإنما يسجل التدفقات الخاصة بتحويل الثروة بين الدول وهو يضم:

- **تحويلات رأس المال:** تتعلق بالهبات المستلمة أو المقدمة من طرف البلد خاصة في صورة مساعدات (إعانات) الاستثمار، أو التحويلات الخاصة وأيضا بإلغاء أو تصفية الديون.
- **اقتناء أو التنازل عن الأصول غير المالية غير المنتجة:** يجمع هذا الحساب المعاملات الخاصة بتحويلات رأس المال الناتجة عن شراء أو بيع الأصول المعنوية خاصة مثل براءات الاختراع، حقوق المؤلفين، العلامات التجارية... والأصول المادية (الأراضي، الموارد الباطنية)، ولكي تتم التفرقة بين هذه العمليات وتلك الخاصة بالدخول فإنه يتم تسجيل عمليات بيعها أو شرائها في الحالة الأولى وتسجيل استخداماتها في الحالة الثانية.

ج- الحساب المالي: يسجل مشتريات ومبيعات الأصول لغير المقيمين، ويجمع بنودا متعددة تبين تنوع المعاملات المالية الدولية، التي يتم تصنيفها وظيفيا (استثمارات مباشرة، استثمارات محفظة، استثمارات

أخرى وموجودات احتياطية)، وحسب أنماط الأدوات (نقدية ومالية) وحسب القطاعات (السلطات النقدية بنوك...) وإلى أصول والتزامات وإلى أدوات طويلة وقصيرة الأجل.

يضم الحساب المالي خمسة أقسام[1]: نبينها فيما يلي:

- **الاستثمارات المباشرة:** يتعلق الأمر هنا بـ:
  - مساهمات تفوق 10% من رأس المال الاجتماعي لغير المقيمين في رأس مال مؤسسات البلد أو للمقيمين في رأس مال مؤسسات أجنبية.
  - إعادة استثمار الأرباح.
  - معاملات المؤسسة الأم وفروعها (قروض قصيرة وطويلة).
  - المعاملات على العقارات والأراضي.
- **استثمارات المحفظة:** تمثل عمليات الشراء والبيع لمختلف الأوراق المالية المنجزة بين المقيمين وغير المقيمين (أسهم أقل من عتبة 10%، سندات، أوراق السوق النقدية).
- **المنتجات المالية المشتقة:** هي المعاملات المتعلقة بالوسائل المالية المشتقة الخاصة بتسيير الأخطار مثل: الخيارات، المستقبليات والمبادلات علما أنه في بعض الأحيان يتم إدراج المنتجات المالية المشتقة في استثمارات المحفظة.
- **استثمارات أخرى:** تتمثل في التدفقات المالية التي لا تتعلق بالاستثمارات المباشرة أو باستثمارات المحفظة، وهي في معظمها قروض وإيداعات ويُخص بالذكر منها القروض التجارية المتعلقة بتمويل الصادرات والواردات.

[1]– إذا تم إدراج المشتقات المالية ضمن استثمارات المحفظة يصبح الحساب المالي يضم أربعة أقسام، وفي العموم يتم التمييز بين فرعين رئيسيين في الحساب المالي: الاستثمارات على اختلافها – الموجودات الاحتياطية.

➢ **الموجودات الاحتياطية:** وهي تخص موجودات السلطات النقدية (الممثلة في البنك المركزي) للبلد اتجاه بقية العالم والمستخدمة في استجابة تمويل ميزان المدفوعات أو تسيير سعر صرف العملة الوطنية. وتتكون هذه الاحتياطات الرسمية من الذهب، العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة والوضعية الصافية تجاه صندوق النقد الدولي.

في الوقت الحالي تحتفظ السلطات النقدية بجزء معتبر هذه الموجودات في صورة أصول مالية أجنبية بالدولار وبنسبة أقل بالأورو (مثل سندات الخزينة الأمريكية)، ويتم إعادة تقييم هذه الموجودات دوريا لأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الذهب وأسعار العملات الأجنبية.

الأخطاء والسهو: هو بند يظهر دائما في وثيقة ميزان المدفوعات من أجل تأمين التوازن الحسابي المضمون نظريا بقاعدة التسجيل وفقا لمبدأ القيد المزدوج والمصاغ كما يلي:

الحساب الجاري+ حساب رأس المال+ الحساب المالي = 0

عمليا لا تتحقق المساواة بين إجمالي العناصر الدائنة لميزان المدفوعات مع إجمالي العناصر المدينة له، فيظهر فرق بين الطرفين بسبب سهو عن قيد أو خطأ في التسجيل أو عدم مصداقية المعلومات خاصة أنها مستقاة من مصادر مختلفة، مما يعرضها للتقريب والخطأ في القياس والتقدير. وهنا يأتي دور بند الأخطاء والسهو لتحقيق المساواة الحسابية بين المدفوعات الكلية والمقبوضات الكلية، وبالتالي إلغاء الفرق أو الرصيد الإجمالي.[1]

ملاحظ هامة: في سنة 2009 قامت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بإصدار الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات تحت عنوان جديد هو دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الذي تركز فيه الاهتمام على ثلاث مواضيع أساسية هي العولمة، التوسع في شرح قضايا الخزينة العمومية

[1]– من المتوقع إذن أن يكون نبد الأخطاء والسهو مساويا بقيمة معاكسة لمجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال والحساب المالي.

والاستثمار المالي. وعلى الرغم مما تضمنه من تعديلات فإن هيكلة ميزان المدفوعات لم تطرأ عليها تغييرات جوهرية كالتي شهدتها الطبعة الخامسة مقارنة بالطبعة الرابعة، حيث حافظت على الصورة الإجمالية للتقسيم آخذة بعين الاعتبار التنقيحات التي نصت عليها الطبعة الجديدة وعليه كانت الحسابات الرئيسية كالتالي:

- الحساب الجاري ويشمل حساب السلع والخدمات، حساب الدخل الأولى، حساب الدخل الثانوي.
- حساب رأس المال.
- الحساب المالي ويشمل الاستثمار المباشر، استثمارات المحفظة، المشتقات المالية، الاستثمارات الأخرى، الأصول الاحتياطية.
- وأخيرا صافي السهو والخطأ.

3- الأرصدة[1]:

بناء على تقسيم ميزان المدفوعات إلى موازين فرعية يمكننا استخراج أرصدة جزئية لميزان المدفوعات، تساعد على معرفة الوضعية الاقتصادية للبلد وتحديد مكمن القوة أو الخلل فيه.

3-1- الرصيد التجاري: يمثل الفرق بين الصادرات والواردات السلعية، ويعبر في حالة كونه: - موجبا عن فائض تجاري - سالبا عن عجز تجاري - معدوما عن توازن في التجارة الخارجية.

3-2- رصيد السلع والخدمات: يمثل الفرق بين صادرات وواردات السلع والخدمات، يدل على مدى تنافسية الاقتصاد. وكلما كان موجبا وكبيرا كلما حظيت السلع والخدمات الوطنية بالطلب والتميز.

1- Bernard Bernier et Yves simon, op.cit., pp. 89-90.

- M.Dupuy et autres, op.cit., pp. 5-6.

- Michel Bialés et autres, op.cit., p. 279.

3-3- رصيد العمليات الجارية: يجمع أرصدة كل من السلع والخدمات والدخول والتحويلات الجارية. يعتبر أكثر الأرصدة استخداما في التحاليل الاقتصادية، وهو يبين قابلية استمرار أو استدامة (Soutenabilité) السياسة الاقتصادية، كما يقيم العلاقة بين الادخار والاستثمار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأخطاء والسهو فإن رصيد العمليات الجارية يساوي رصيدي حساب رأس المال والحساب المالي.

3-4- رصيد حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال: يمثل مجموع رصيد العمليات الجارية وحساب رأس المال قدرة أو حاجة البلد للتمويل. في حالة كون هذا الرصيد سالب فهو يعني أن البلد يستهلك من السلع والخدمات الأجنبية أكبر من استهلاكه للوطنية منها، والادخار المحلي غير كافي أي أن الاقتصاد في حاجة للتمويل. أما في حالة كون هذا الرصيد موجب فهو يعني أن البلد يستهلك من السلع والخدمات الأجنبية أقل من استهلاكه للوطنية منها، والادخار المحلي كافي أي أن الاقتصاد له قدرة على التمويل.

3-5- الرصيد للتمويل: يجمع رصيد المعاملات الجارية ومعاملات رأس المال والاستثمارات المباشرة وهو يسمح بتحليل موقع البلد في المبادلات الدولية.

3-6- رصيد الميزان الكلي: يساوي رصيد حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال والتدفقات المالية خارج القطاع البنكي والسلطات النقدية، وهو بذلك يضم العمليات التي لا تتأثر أساسا بالسياسة النقدية ويترجم عملية الخلق النقدي المستحثة من طرف الخارج.

3-7- رصيد التدفقات المالية خارج الموجودات الاحتياطية: نحصل على هذا الرصيد باستبعاد الموجودات الاحتياطية من الحساب المالي، وهو بذلك يساوي مجموع أرصدة من الاستثمارات المباشرة استثمارات المحفظة، المنتجات المالية المشتقة والاستثمارات الأخرى. يقدم هذا الرصيد دلائل عن الاندماج المالي للبلد وهشاشة الاقتصاد للصدمات المالية الخارجية.

3-8- الوضعية النقدية الخارجية: تساوي رصيد حقوق البلد والتزاماته تجاه بقية العالم في تاريخ معين بقيمتها السوقية أو بقيمتها المحاسبية.

وهي بذلك تعبر عن وضعية ثروة الاقتصاد بالنسبة لبقية العالم تعبيرا رصيديا. وتنتج عن جمع إجمالي وضعية القطاع البنكي والسلطة النقدية (البنك المركزي)، كما يمكن أن يفصل فيها إلى وضعية القطاع البنكي والوضعية النقدية الرسمية.

تساوي الوضعية النقدية الخارجية رصيد الميزان الكلي بقيمة معاكسة، وهي تدل في حالة كونها موجبة أن البلد مقرض صافي، أما إذا كانت سالبة فتدل على أن البلد مقترض صافي. وتقدم الوضعية النقدية الخارجية معلومات مهمة منها مساهمتها في معرفة مقدار الموجودات الاحتياطية المتوفرة لمواجهة عجوزات محتملة، تقييم وضعية الدين الخارجي مفرطة كانت أم لا، تحديد مخزون رأس المال الذي يحتفظ به غير المقيمين، ومن ثمة تقدير أثر ذلك على تسيير المؤسسات الوطنية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الوضعية النقدية الخارجية تهتم بالمدى القصير والطويل لوضعية القطاع البنكي والسلطات النقدية، أما الاقتصار على المدى القصير فهو يترجم التغيرات الحادثة في الثروة المالية للبلد، ويعبر عنه باختصار بالوضعية الخارجية.[2]

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

يُدرس فيه مفهوم التوازن والاختلال، ثم تشخيص الاختلال بالتعرف على أنواعه ومعايير تقديره.

1- مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يختلف مفهوم التوازن والاختلال من وجهة نظر محاسبية ومن جهة نظر اقتصادية وهو ما يتم تبيانه فيمايلي:

---

1 – Paul Krugman, op.cit., p. 318.

2 – Michel Bialés et autres, op.cit., p. 279.

1-1- التوازن والاختلال محاسبيا: بناء على منهج التسجيل في ميزان المدفوعات المعتمد على نظرية القيد المزدوج، تتأسس حتمية التوازن المحاسبي لهذا الميزان حيث تتحقق بالضرورة مساواة كتابية (قيدية) بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المدفوعات في نهاية الفترة.[1] ويكون الرصيد الإجمالي لهذا الميزان مساويا للصفر. وعليه يكون الحديث عن الاختلال في ميزان المدفوعات من وجهة نظر محاسبية حديثا لا معنى له.

أما عن كيفية تكافؤ إجمالي الإيرادات والمدفوعات فعليا، فقد يتحقق ذلك إما تلقائيا أو بتدخل من السلطات النقدية عن طريق الاحتياطات أو الاقتراض، أي أنه سيتحقق سواء حسن مركز البلد أو ساء.

1-2- التوازن والاختلال اقتصاديا: على خلاف التوازن المحاسبي الذي يعامل فيه ميزان المدفوعات بأكمله كحساب واحد، فإن تشخيص التوازن والاختلال اقتصاديا يقتضي تحديدا جزئيا لمكوناته وأيضا تمييزا للمعاملات المستقلة[2] عن المعاملات التابعة (المعوّضة) بإدخال خط فاصل بينهما، بحيث تقع المعاملات المستقلة التي تعد مصدر الاختلال فوق الخط، أما تحت الخط فتكون العمليات المتعلقة بتسويتها ومن هنا جاءت تسميتها بالعمليات التابعة.

ومن ثمة يتم حساب مجموع صافي العمليات المستقلة سواء تعلقت بالميزان الجاري أو ميزان العمليات الرأسمالية. وتشخص وضعية الاختلال في صورتي:

- **الفائض:** إذا كان مجموع أرصدة الموازين الفرعية موجب.
- **العجز:** إذا كان مجموع أرصدة الموازين الفرعية سالب.

---

[1]- يرجع عدم تحقق هذه المساواة إلى السهو والخطأ في التسجيل وهو ما يبرز إضافة الفقرة الخاصة بذلك.

[2]- المعاملات المستقلة هي التي تحدث لذاتها وليس لغرض تسوية عملية أخرى (استيراد، تصدير، تحويلات أحادية الجانب، قروض طويلة الأجل...).

تحسن الإشارة في مثل هذه الوضعية إلى الحساب الأكثر دلالة وأهمية في التحليل، والقول أن الحساب هو في حالة اختلال إيجابي أو سلبي. أما وضعية التوازن فتتحقق إذا كان مجموع أرصدة الموازين الفرعية معدوما، أي إذا عادلت الفوائض العجوزات.

ويختلف مفهوم التوازن الخارجي عن مفهوم الموازنة الخارجية[1]، التي يتم تحقيقيها إذا حُثت تدفقات رأس المال المكيفة قصيرة المدى للتعويض عن أي عجز مشترك في الموازين الفرعية لميزان المدفوعات. ونظرا لعدم إمكانية استمرار التدفقات المكيفة في إحداث الموازنة، فإن مثل هذه الوضعية يمكن وصفها بوضعية اختلال خارجي. وهو ما يتطلب فعلا إجراء سياسيا مقصودا لتصحيحه.

وللتدقيق هناك مفهوم أقوى من التوازن الخارجي وهو التعادل الخارجي، الذي يتحقق إذا كان الفائض (العجز) في ميزان العمليات الجارية يقابل تماما بعجز (فائض) بنفس المقدار في العمليات الرأسمالية الهيكلية، وهي التدفقات الرأسمالية المتبقية بعد طرح التدفقات الرأسمالية السائلة (أي كل من التدفقات الرأسمالية المتعلقة بالشروط النقدية والتدفقات الرأسمالية المضاربية).

2- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

لاختلال ميزان المدفوعات أنواع متعددة[2] يذكر منها:

---

[1]- لا يمكن الاستدلال عن التوازن الخارجي بواسطة الموازنة الخارجية، إذ لا يمكن الاستدلال بتكافؤ إيرادات الدولة ومدفوعاتها عن التوازن، إذا كان السبيل إلى ذلك هو هبوط أرصدتها من الذهب أو زيادة التزاماتها للخارج.

[2]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-92.

- زينب حسني عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-102.

- زكي أمين هجير عدنان، (2010): الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، مكتبة الجامعة، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، ص ص 215-219.

- **الاختلال العشوائي:** ينتج عن عوامل عرضية لا يمكن توقعها، حيث يرتبط بظروف طارئة كالكوارث الطبيعية مثلا، ويترتب عن ذلك تضرر في البنية الإنتاجية وانخفاض مؤقت في الصادرات. يتصف هذا النوع من الاختلالات بطبيعة وقتية لزواله بزوال الأسباب المؤدية إليه.
- **الاختلال الموسمي:** ينشأ بصفة خاصة في الدول المعتمدة على تصدير المحاصيل الزراعية في فترة محددة من السنة، وعليه يمكن اعتباره نوعا من التقلبات القصيرة التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية أقل من سنة، إذ من الممكن أن تعوض زيادة الصادرات في فترة معينة نقصانها في فترة أخرى.
- **الاختلال الدوري:** هو ذلك الاختلال الناشئ عن تقلبات دورية كالتضخم والانكماش التي تصيب دول اقتصاديات السوق، فتؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها. وتقوم التجارة الخارجية بنقل تأثير الدورة التجارية في اقتصاد ما إلى شركائه التجاريين فتتأثر موازين مدفوعاتهم تبعا لحجم الشراكة وللمرونة الداخلية للاستيراد.
- **الاختلال الهيكلي:** يعرف هذا الاختلال أيضا بالاختلال المزمن وهو يعود إلى تقلبات طويلة الأجل تمس هياكل الإنتاج والدخل والتوظيف في الاقتصاد المعني، لتخص بذلك تغيرات أساسية إما في ظروف العرض والطلب في الداخل والخارج، أو في هيكل المزايا (التكاليف) النسبية المكتسبة، أو في مستويات الدخول والأصول التي تمتلكها الدول. وعموما تتطلب معالجة هذا الاختلال إحداث تغير هيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني.

3- معايير تقدير الاختلال في ميزان المدفوعات:

تتعدد المعايير المعتمدة في معرفة التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات وتحديد حجم الاختلال فيه تبعا لتعدد إمكانية وضع الخط الفاصل عند مستويات مختلفة من ميزان المدفوعات. وإذ يُمكِّن ذلك

من استخراج موازين ومن ثمة أرصدة مقابلة لها ذات دلالة اقتصادية مختلفة، يوفر كل منها قراءة خاصة للميزان فإنه يمكن التمييز بين عدة معايير رصيدية داخل الميزان أهمها[1]:

3-1- الرصيد الجاري: يعتبر ميزان المعاملات الجارية أحد أهم الموازين التي يمكن عزلها على حدى في ميزان المدفوعات. ولاستخراج الرصيد الجاري يوضع فوق الخط كل العمليات المدنية والدائنة التي يمثل موضوعها استهلاكا جاريا، ويوضع تحت الخط كل تدفقات الأصول المالية. وبذلك يكون الرصيد الجاري مساويا لرصيد الحساب المالي، وهو يسمح بقياس تأثير العمليات السلعية والخدمية على الدائنية والمديونية الصافية للبلد تجاه العالم، كما يسمح بقياس تأثير الظواهر الاقتصادية وتغيرات السياسة الاقتصادية، ويساعد على تقييم القدرة التنافسية للبلد وحاجته أو قدرته على التمويل.

3-2- الرصيد الأساسي: استخدم هذا الرصيد من قبل قسم التجارة الأمريكية منذ سنة 1940. ولاستخراجه يوضع فوق الخط تدفقات المنتوجات والأصول المالية طويلة المدى أي كل المعاملات الأساسية المتمثلة في العمليات المتصفة بالاستقرار والتكرار وطول الأجل والتجاوب مع القوى الاقتصادية الكبيرة أما تحت الخط فتوضع كل حركات رؤوس الأموال القصيرة، وكذا أدوات التسوية الدولية أي كل المعاملات ذات الطبيعية المؤقتة، التي يمكن أن تتقلب في وقت وجيز المتصفة بالتذبذب والحساسية للتغيرات الظرفية.

ويعني ذلك أن الرصيد الأساسي سيجمع بين نتائج الرصيد الجاري ورصيد حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويكون رصيد الموازنة المناظر للرصيد الأساسي بقيمة معاكسة مساويا لمجموع رصيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورصيد الموجودات الاحتياطية.

---

1 – A.Ondo Ossa, op.cit., pp. 33-34.

– Henri Bourguinat, op.cit., pp. 151-155.

– P.Krugman et M.Obsfeld, op.cit., p317.

يوفر الرصيد الأساسي مؤشرات على قدرة البلد على الانخراط في سيرورة نمو دائم من خلال هيكل السلع والخدمات النهائية وسلع التجهيزات ورؤوس الأموال. وهو يقيس ما إذا كانت إمكانية دخول وخروج رؤوس الأموال في ظل سعر الصرف السائد كافية أم لا.[1]

3-3- رصيد التسويات الرسمية (الرصيد الصافي للسيولة): يعتبر هذا الرصيد من أقدم المعايير في قياس الاختلال في ميزان المدفوعات. وهو ينتج عن وضع فوق الخط معاملات كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال والعمليات المالية باستثناء الاحتياطات. وهنا تنقسم حركات رؤوس الأموال قصيرة المدى حسب طبيعتها العمومية أو الخاصة، فيتم تسجيل فوق الخط حركات الحقوق قصيرة الأجل للقطاع غير الحكومي وتحت الخط تلك الخاصة بالقطاع العمومي. وبناء عليه لن يكون تحت الخط سوى الاحتياطات المركزية أي حساب التسويات الرسمية.

يدل عجز هذا الرصيد على وجود اختلال في المدفوعات يجب أن يغطي بالاحتياطات، وتكون السلطات النقدية أمام هذا الوضع ملزمة بالسحب من الاحتياطات السابقة المتراكمة أو بالاستدانة.

أما في حالة وجود فائض في هذا الرصيد فإنه يحسن وضعية الموجودات الخارجية للبلد الذي يستطيع إما أن يزيد من احتياطاته أو يزيد من حقوقه لدى المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

إن رصيد التسويات الرسمية هو أداة للدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية، لأن مستوى احتياطات البلد من العملات الصعبة يحدد قدرته على التدخل في سوق الصرف لدعم عملته أو التأثير على سعرها.

يعبر العجز المستدام في ميزان التسويات الرسمية عن وضعية متأزمة لأن البلد سيكون بصدد تصفية موجوداته من الاحتياطات أو بصدد الاستدانة.

---

[1]- إذ بالفعل إذا كان الرصيد الأساسي موجبا فإن سعر الصرف يتجه نحو الارتفاع، والعكس عندما يكون رصيده سالبا فإن سعر الصرف يتجه نحو الانخفاض.

3-4- الرصيد الكلي (الشامل) أو رصيد السيولات: يضم الميزان الكلي عمليات الميزان الأساسي بالإضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير الحكومية وغير المصرفية كالاعتقادات التجارية والاعتمادات لأقل من سنة. وتشمل المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط الاحتياطات المركزية (من الذهب والصرف الأجنبي) إضافة إلى احتياطات البنوك التجارية منها.

إن الرصيد الموجب لمجمل المعاملات الاقتصادية فوق الخط سيمثل الفائض في ميزان المدفوعات بينما يمثل العجز فيه الرصيد السالب لها.

يسمح الرصيد الكلي بتحديد تغير المركز النقدي للبلد تجاه الخارج، والذي يتكون من الحقوق والالتزامات المالية للقطاع المصرفي والبنك المركزي تجاه الخارج. عندما يكون هذا الرصيد موجبا فإن المركز النقدي الخارجي يكون مدينا، مما يعني انخفاضا في السيولات الدولية للبلد. أما عندما يكون سالبا فإن المركز النقدي يكون دائنا وهو يعني زيادة في السيولات الدولية للبلد. وبذلك فإن الرصيد الكلي أو الشامل يؤثر على الكتلة النقدية الوطنية ويشكل عنصرا جوهريا للتحليل الاقتصادي الكلي ولقرارات السياسة الاقتصادية.

إن الرصيد الشامل الذي يعكس السيولة الكلية أي الاحتياطات النقدية الكلية للدولة في رقم واحد يؤخذ عليه أنه يمكن الاعتراض على كون كل ديون البلد سائلة بينما لا تكون حقوقه كذلك.

3-5- التوازن السوقي لميزان المدفوعات: انطلاقا من انتقاد المعايير السابقة المتمثل في ترجمتها لشرط التوازن الاقتصادي بمعادلة حسابية قائمة على انعدام رصيد ميزان المعاملات المستقلة، اقترح بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم ماكلوب Machlup وشنايدر Shneider ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق المتمثلة في قوى عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ليقترن

بذلك توازن هذه القوى مع توازن ميزان المدفوعات.[1] وهو ما يعني أن توازن هذا الأخير يتحقق بتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وأن شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات يستنتج كالتالي:

قيمة الصادرات+ قيمة واردات رؤوس الأموال+ قيمة التحويلات من الخارج = قيمة الواردات+ قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات إلى الخارج.

المطلب الرابع: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن أخذ ميزان المدفوعات كوضعية مرجعية يؤول إليها الاقتصاد في الأجل الطويل، يمثل مفهوما لتوازن تلقائي تحكمه ميكانزمات أتوماتيكية عالجتها الآليات السعرية والدخلية للعودة التلقائية للتوازن والتي أطرتها خلفيات نظرية أثبتت الوقائع فشلها في التعامل مع الاختلالات المسجلة والحاجة إلى تدخل حكومي مباشر و/أو غير مباشر، يتعامل مع تصحيحها كهدف في حد ذاته إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى في سياق إطار عام للسياسات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، لا يتوجه اهتمام البحث إلى التفصيل في مقاربات تصحيح الاختلال ولا في كيفية استعادة التوازن تلقائيا أو بتدخل من الحكومة، وإنما يقتصر الحديث على الإشارة إلى صور التدخل الحكومي لتصحيح الاختلال وتحديدا في حالة العجز لما لها من آثار سلبية تتسبب في ركود النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام طبعا بالتناسب مع حدة الاختلال وتتاليه، وتتمثل إمكانيات السلطات المعنية لمعالجة العجز في:

- إتباع سياسة نقدية أو مالية انكماشية.
- اتباع سياسة ملائمة لسعر الصرف (تخفيض أو تدهور).

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 385-386.

- فرض قيود مباشرة على المبادلات مع الخارج قد تكون إدارية تجارية أو إجراءات متعلقة بالرقابة على الصرف الأجنبي.

وكل ذلك بغرض كبح تطور الواردات وتشجيع الصادرات لتفادي استنزاف احتياطيات الصرف الدولية أو تفاقم المديونية الخارجية.[1]

[1]– لمزيد من التفصيل حول تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ومختلف المقاربات والسياسات المتعلقة به يمكن الرجوع إلى: ليتم حياة، (2001): سياسة سعر الصرف وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1964-1999، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي.

في هذا المبحث يتم التطرق إلى أربع مطالب هي: ميزان المدفوعات والأداء الاقتصادي، ميزان المدفوعات والمجاميع الداخلية، تأثير ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي، تأثير مستوى النمو الاقتصادي في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ميزان المدفوعات والأداء الاقتصادي.

يتعرض إلى العناصر التالية:

1- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

يشير أداء ميزان المدفوعات إلى كيفية تفاعل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي من حيث تدفق الأموال، ولذلك فإن وضعيته تعكس أداء الاقتصاد وهي في ذات الوقت تتأثر به وتؤثر فيه نتيجة لتشابك المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وأيضا لتداخل الأداء الداخلي والخارجي، وإذ تتعدد العوامل المؤثرة في تشكل وضعية ميزان المدفوعات فإنه يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

- **معدل النمو الاقتصادي:** يؤدي تحسن النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي وزيادة إيرادات الفرد والحكومة ويخلق بيئة اقتصادية إيجابية توفر التمويل وتعزز الاستثمار وتزيد من فرص العمل وهو ما يؤثر إيجابا على القدرة على سداد الديون الخارجية وإمكانية التصدير، لكن بالمقابل سترفع زيادة الإيرادات قدرة الأفراد على الإنفاق مما يشجعهم على المزيد من استهلاك المنتجات المحلية والأجنبية وبالتالي زيادة الطلب على الواردات، وهو ما يستدعي إدارة الوضع بعناية لتفادي العجز التجاري.
- **التضخم:** يؤدي التضخم في اقتصاد ما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لفترة معينة وهو ما يؤثر بالزيادة على تكلفة إنتاج السلع والخدمات وبالسلب على الاستثمار، الإنتاج والتصدير، حيث يقل

الطلب الخارجي على المنتجات التصديرية لارتفاع أسعارها بينما يتعزز الطلب المحلي على الواردات التي تصبح أسعارها أكثر جاذبية مقارنة بأسعار المنتجات المحلية، سواء للمستهلكين أو المنتجين، وهو ما يتسبب في تدهور وضعية ميزان المدفوعات.

- **سعر الفائدة:** يؤثر الاختلاف في سعر الفائدة على الحساب المالي في ميزان المدفوعات من خلال تحفيزه لحركة رؤوس الأموال، ففي ظل حرية هذه الأخيرة تنتقل رؤوس الأموال بحثا عن عوائد أعلى طبعا مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، سيجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب ويزيد من التدفقات الداخلة لرأس المال، ويصح العكس لما سبق في حال كون الاختلاف لصالح أسعار الفائدة الأجنبية.
- **سعر الصرف:** تمثل مختلف العناصر الدائنة والمدينة في ميزان المدفوعات مصادر عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، وبالتالي فإن سعر الصرف يؤثر على أرصدة ميزان المدفوعات انطلاقا من تأثيره على إيرادات وتكاليف مختلف المعاملات الاستثمارية والتجارية بالعملات الأجنبية، وتؤثر تقلباته على حركة رؤوس الأموال وعلى قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية ومثال عن ذلك انخفاض أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف وفقا لتسعير عدم اليقين سيؤدي إيجابا على القدرة التنافسية السعرية للمنتجات المحلية التي ينخفض سعرها بالعملة الأجنبية مما يزيد في الطلب عليها وفي حصيلة الصادرات على خلاف الواردات التي يقل الطلب عليها نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وهو ما يساهم في تحسن الميزان التجاري والعكس صحيح. وبصفة عامة تعتبر تقلبات أسعار الصرف بالغة الأهمية على تكاليف الإنتاج وعلى مردودية الاستثمارات وعلى العلاقة بين أسعار السلع المتاجرة وأسعار السلع غير القابلة للمتاجرة، وكذلك كل حدود التبادل وهي تلعب دورا حاسما في تحديد تكاليف الواردات وإيرادات الصادرات.

- **السياسات الحكومية:** تلعب طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة دورا مهما في تحديد وضعية ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على حجم واتجاه المبادلات التجارية والعالمية مع الخارج لاسيما فيما يتعلق بسياسة التجارة الخارجية والصرف الأجنبي، وأيضا السياسة المالية والنقدية.
- **الأحداث العالمية:** تؤثر الصدمات والأزمات الدولية لاسيما الاقتصادية والسياسية على توقعات المستثمرين ومشاريعهم الاستثمارية، أيضا على خاصة قرارات الاستهلاك والإنتاج على مختلف حسابات ميزان المدفوعات المتعلقة بالاسترداد والتصدير والاستثمار الأجنبي.

2- ميزان المدفوعات كانعكاس للحالة الاقتصادية:

يعكس ميزان المدفوعات الأحوال الاقتصادية للبلد من خلال دراسته لتأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد المعني، وذلك من زوايا ثلاث يحدد كل واحدة منها منظور خاص لهذا الميزان، إما من حيث الثروة أو التحويلات أو التمويل التعويضي.[1]

2-1- ميزان المدفوعات من منظور الثروة: يسمح بالإجابة عن انشغال أساسي وهو هل تساهم التجارة الخارجية في إثراء الأمة أم لا؟ ويكون ذلك من خلال مقارنة حساب العمليات الجارية وحساب العمليات المالية، حيث يؤدي تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية إلى زيادة في ثروة البلد، لأنه يكون بصدد مراكمة حقوق على الخارج مسجلا عجزا في ميزان عملياته المالية.

2-2- ميزان المدفوعات من منظور التحويلات: يهتم بانشغال آخر تأتي الإجابة عن هذا السؤال بمقارنة التدفقات الحقيقية (سلع وخدمات) والتدفقات النقدية (بالمعنى الواسع: تحويلات أحادية الجانب دخول من الخارج، توظيفات...) أي مقابلة الميزان التجاري وميزان التحويلات، فإذا حقق الميزان التجاري

1 – Maurice Byé, (1965) : Relations économiques internationales, 2éme édition, Dalloz, Paris, France, pp.47-51.

– A. Ondo Ossa, op.cit., pp. 30-33.

فائضا وميزان التحويلات عجزا فهناك دخول صافي لرؤوس الأموال، وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية أما حالة عجز الميزان التجاري فتعكس أثارا انكماشية.

2-3- ميزان المدفوعات من منظور التمويل التعويضي: يعالج هذا المنظور انشغالا آخرا وهو هل تتوازن التجارة الخارجية بسعر الصرف الجاري أم لا؟ ووفقا له يتم التمييز بين العمليات المنجزة بسعر الصرف السائد (التمويل التبادلي) وبين العمليات المؤثرة على سعر الصرف، والتي تقوم بها السلطات النقدية من أجل موازنة عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.

3- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

بالاعتماد على الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات يمكن حساب مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم الوضعية الاقتصادية للبلد، ويذكر منها[1]:

3-1- معدل التغطية Taux de couverture : هو عبارة عن نسبة قيمة الصادرات من السلع X إلى قيمة الواردات من السلع M ، ويحسب كمايلي: $TC = \frac{X}{M}100$ ، ويبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من التصدير السلعي على تغطية المدفوعات الناتجة عن الاستيراد السلعي. إذا كان هذا المعدل:

- أكبر من 100 فهو يعني أن قيمة الصادرات تكفي لتغطية الواردات وتزيد، أي هناك فائض تجاري.
- يساوي 100 فإن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات وهناك توازن تجاري.
- أقل من 100 هناك عجز تجاري وقيمة الصادرات لا تكفي لتغطية الواردات.

3-2- معدل (درجة) الانفتاح الاقتصادي Degrés d'ouverture : يسمح هذا المعدل بتقييم هشاشة (la vulnérabilité) البلد في حالة تعرضه للأزمات الاقتصادية أو تباطؤ الطلب الخارجي.

ويقاس بالنسبة التالية: $\frac{(\text{صادرات السلع والخدمات + واردات السلع والخدمات})/2}{\text{PIB}} \times 100$

1 -M.Dupuy et antres, op.cit., p. 20.

3-3- معدل التبعية Taux de dépendance : هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع M إلى الناتج الداخلي الخام، ويحسب كمايلي: $TD = \frac{M}{PIB} 100$ ، كلما كان هذا المعدل أصغر كلما كان هذا البلد أقل تبعية للخارج، لأن ارتفاع هذا المعدل يعكس تبعية الاقتصاد لمشترياته من الخارج.

3-4- معدل جهد التصدير Le taux d'effort d'exportation : يساهم هذا المعدل في تقييم السياسة المنتهجة من أجل ترقية الصادرات، ويعرّف بنسبة الصادرات من السلع X إلى النتائج الداخلي الخام: $TE = \frac{X}{PIB} 100$ كلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل ذلك على قدرة الاعتماد على قطاع التصدير.

3-5- معدل القدرة على سداد الواردات Taux de la capacité de remboursement : يعبر هذا المعدل عن قدرة البلد على تسديد فاتورة وارداته زمنيا وهو يمثل نسبة الرصيد من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع والخدمات الشهرية، التي تحسب بتقسيم مجموع الواردات من السلع والخدمات السنوية على عدد أشهر السنة أي على 12. وهكذا يتم الحصول على الاحتياطات معبرا عنها بعدد أشهر الاستيراد.

كلما كان هذا المعدل كبيرا فهو يعكس وضعية مريحة لتسديد البلد لوارداته في أقرب الآجال، أما إذا كان صغيرا فهو يعكس وضعية حرجة لتسديد الواردات ويقتضي ذلك البحث عن موارد تمويلية أخرى. عموما من المستحسن ألا يقل معدل القدرة على سداد الواردات ثلاثة أشهر من الاستيراد.

3-6- معدل آداء الصادرات Taux de performance des exportations : يبين هذا المعدل حصة الصادرات الوطنية في تلبية الطلب العالمي، ويحسب بنسبة الصادرات الوطنية إلى الواردات العالمية.

3-7- معدل التوغل Taux de pénétration : يقيس حصة السوق الداخلية المغطاة بالواردات مبينا مدى اعتمادها على الخارج. ويحسب بنسبة الواردات إلى الطلب المحلي.

3-8- معدل القدرة على التمويل Taux de la capacité de financement : يقيس حاجة البلد للمصادر التمويلية الخارجية أو قدرة البلد على توفير التمويل. ويحسب بنسبة القدرة أو الحاجة للتمويل على الناتج الداخلي الخام.

3-9- حدود التبادل Les termes de l'échange : تمثل حدود التبادل القدرة الشرائية لصادرات البلد بالنسبة لوارداته، وهي بذلك تسمح بتقييم شروط التبادل التجاري. وتقيس حدود التبادل تطور العلاقة بين الصادرات والواردات إما:

- كميا: فتسمى بحدود التبادل الإجمالية وتحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لحجوم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجوم الواردات}} \times 100$$

إذا فاق هذا المعدل 100 فذلك يدل على تدهور شروط التبادل، لأنه يجب على البلد أن يقدم للخارج حجما أكبر للصادرات للحصول على الواردات.

- سعريا وتسمى بحدود التبادل الصافية وهي الأكثر شيوعا، وتحسب تبعا للصيغة الآتية:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}} \times 100$$

إذا فاق هذا المعدل 100 فذلك يدل على تحسين شروط التبادل، لأن البلد يبيع للخارج أغلى مما يشتري منه.[1]

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات والمجاميع الداخلية.

من خلال هذا العنصر ستجري محاولة إبراز العلاقة بين الأرصدة الخارجية والمجاميع الداخلية وإذ يعتبر حساب المعاملات الجارية من أهم الحسابات التي يمكن عزلها على حدى في ميزان المدفوعات

1 – A.Ondo Ossa, op.cit., p. 100.

فإن رصيده يكتسي أهمية بالغة في تحليل وضعية الاقتصاد المفتوح، حيث يمكن تقييمه بالنسبة للاستيعاب والموازنة والاستدانة الخارجية.[1]

1- علاقة الرصيد الجاري بالاستيعاب:

يتم إدراج الناتج الداخلي الخام Y في عملية التحليل وذلك من زاوية الإنفاق[2]، ففي اقتصاد مغلق لدينا:

$$Y = C + G + Id$$

أما في اقتصاد مفتوح ومع افتراض U: رصيد حساب الدخول وحساب التحويلات الجارية معدوما، فإن رصيد الحساب الجاري يختصر في: $X - M$ ويكون الناتج الداخلي الخام يساوي:

$$Y = C + G + Id + X - M \quad \text{———} \quad (1)$$

حيث: C: الاستهلاك المحلي ، G : الإنفاق العام ، Id : الاستثمار المحلي

X : صادرات السلع والخدمات، M: واردات السلع والخدمات؛

أيضا لدينا الاستيعاب A وهو الإنفاق المحلي على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار كمايلي:

$$A = C + G + Id \quad \text{———} \quad (2)$$

بطرح المعادلة (2) من (1) نحصل على:

$$Y - A = C + G + Id + X - M - (C + G + Id)$$

$$Y - A = X - M \quad \text{———} \quad (3)$$

تبين المعادلة (3) أن الرصيد الجاري يساوي الفجوة الإيجابية أو السلبية الموجودة بين الناتج الداخلي الخام والاستيعاب، وتطرح ثلاث حالات:

---

1 – M.Dupuy et autres, op.cit., pp. 7-9.

– A.Ondo Ossa, op.cit., pp. 33-37.

2– ينظر إليه من ثلاث زوايا هي الإنتاج، الدخل والإنفاق.

- الناتج الداخلي الخام أكبر من الاستيعاب: $Y > A \Leftrightarrow X - M > 0$

وهنا يعتبر البلد مصدر صافي للسلع والخدمات حيث يبيع الفرق للخارج.

- الناتج الداخلي الخام أقل من الاستيعاب: $Y < A \Leftrightarrow X - M < 0$

أما في هذه الحلة فالبلد يعيش عند مستوى أكبر من إمكانياته ويشتري من الخارج ما ينقصه من سلع وخدمات.

- التوازن الخارجي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك مساواة بين الناتج الداخلي الخام والاستيعاب أي: $Y = A$

يتضح مما سبق أن البلد لا يمكن أن يحصل على دخل أكبر من إنفاقه، إلا إذا كان هناك فائض في الميزان الجاري والعكس. كما يتبين أيضا أن أي تغيير في ميزان العمليات الجارية يمكن أن يرفق بتغير في الإنتاج والتشغيل.

2- علاقة الرصيد الجاري برصيد الموازنة الحكومية:

يمكن التعبير عن العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والموازنة انطلاقا من شرط التوازن بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المفتوح، أين يكون من غير الضروري أن يتساوى الادخار (S) والاستثمار (I) كما هو الحال في الاقتصاد المغلق، لأنه بإمكان الاقتصاد المفتوح أن يدخل ويستثمر داخل البلد وخارجه. وبالتالي يكون شرط التوازن مع عدم افتراض U (رصيد حساب الدخول وحساب التحويلات الجارية) معدوما هو: $S = I + X - M + U$ ——— (4)

$$S - I = X - M + U \text{ ——— (5)}$$

ومنه رصيد الميزان الجاري يساوي الفرق بين الادخار الوطني والاستثمار المحلي.

تفصيلا في الادخار المحلي إلى ادخار خاص S_p وادخار عام S_g وتعويضا في المعادلة (5) يتم الحصول على: $(S_P + S_g) - I = X - M + U$

يمثل الادخار العام S_g الفرق بين الضرائب T والإنفاق العام G وعليه:

$$S_P + (T - G) - I = X - M + U$$

إذن:

$$(S_P - I) + (T - G) = X - M + U \quad \text{_____} (6)$$

تبين المعادلة (6) أن مجموع الادخار الخاص $(S_P - I)$ والادخار العام $(T - G)$ يساوي الرصيد الجاري. وهو ما يعني أن رصيد ميزان العمليات الجارية يساوي القدرة أو الحاجة للتمويل لكل من القطاع الخاص والقطاع العام.

وإذ يمكن كتابه المعادلة (6) على الشكل التالي:

$$G - T = S_P - I - (X - M + U) \quad \text{_____} (7)$$

فإن المعادلة (7) تدل على أن عجز الموازنة يمكن أن يضعف رصيد العمليات الجارية ويغير من الادخار في البلد.

وبالنظر إلى ذلك فإن البلد الذي يرغب في امتصاص عجز الموازنة، لا يجب عليه أن يجمد الادخار المحلي، بل عليه أن يزيد من الاستثمار لكي يرفع من الإنتاج ويساعد بالتالي على إعادة تصحيح ميزانه الخارجي.

3- علاقة الرصيد الجاري بالاستدانة الخارجية:

تبرز علاقة الرصيد الجاري بالاستدانة الخارجية من خلال قياسه لحجم واتجاه الاستدانة الدولية إذ يمثل استثمارا صافيا إيجابيا خارجيا في حالة كونه موجبا. أما في حالة كونه سالبا فهو يمثل استثمارا صافيا سلبيا خارجيا (Désinvestissement extérieur net).

وذلك فعلا ما يتبين بالرجوع إلى شرط التوازن بين الادخار الوطني والاستثمار المحلي في اقتصاد مفتوح أو تحديدا إلى الرصيد الجاري أو اختصارا (BOC) حيث:

$$S - I = X - M + U \text{ ــــــــــــ } (5)$$

أو اختصارا: $S - I = BOC$

وبما أن ميزان المدفوعات يحقق المساواة الحسابية التالية بين مجموع أرصدة حساباته:

$$BOC + SCC + SCF = 0$$

أي رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال+ رصيد الحساب المالي = 0

ومع افتراض رصيد حساب رأس المال معدوما فإن: $BOC + SCF = 0$

أي رصيد الحساب الجاري + رصيد الحساب المالي = 0

ومنه: رصيد الحساب الجاري = – رصيد الحساب المالي : $BOC = -SCF$

إذن: $BOC = S - I = -SCF$ ــــــــــــ (8)

تُعرّف المعادلة (8) العلاقة بين الاستدانة الخارجية ورصيد الميزان الجاري، كما تبين بأن كل اختلال خارجي ما هو إلا انعكاس لاختلالات داخلية. وفي حالة تحقيق:

- رصيد جاري موجب فإن ادخار البلد هو أكبر من الاستثمار المحلي، والبلد يحقق قدرة تمويل يضعها تحت تصرف باقي العالم. ويكون مصدرا صافيا لرأس المال $SCF < 0$ ، وذلك سواء إن اقتنى أصولا أجنبية إضافية (نقدية أو مالية) أو عمد إلى تخفيض ديونه اتجاه الخارج أو منح قروضا لشركائه التجاريين أو أنه بصدد زيادة موجوداته الخارجية.
- رصيد جاري سالب ويكون الادخار الوطني أقل من الاستثمار المحلي، والبلد لديه حاجة للتمويل يشبعها باللجوء إلى باقي العالم. ويكون هذا البلد مستوردا صافيا لرأس المال $SCF > 0$. وهو في هذه الحالة يكون بصدد التنازل عن أصوله (النقدية والمالية) بالسحب من موارده المتراكمة في السابق أو زيادة ديونه بالاقتراض من الخارج.

المطلب الثالث: تأثير ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي.

يفهم هذا التأثير من خلال الدور الذي يلعبه مضاعف التجارة الخارجية في التأثير على مستوى الدخل الوطني الذي يعتبر مقياسا للنمو الاقتصادي. ويعتبر مضاعف التجارة الخارجية عن نسبة التغير في الدخل الوطني الراجعة إلى التغير الأصلي في الإنفاق الذي يتولد عن تحقيق فائض أو عجز في حسابات الدولة الخارجية، أي في حساب العمليات الجارية وحساب العمليات المالية. ويلعب هذان الحسابان دورا مزدوجا في مضاعف التجارة الخارجية، فمن ناحية يخلقان دخلا جديدا ومن ناحية أخرى يقيدان مقدار هذا الدخل حسب عناصر التسرب في الاقتصاد المعني.[1]

يتضح مفهوم هذا الدور من خلال تأثير كل من الصادرات والواردات المرصودة في ميزان المدفوعات، فالصادرات التي تعكس الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في البلد تأتيه بدخل إضافي من الخارج، ولذلك تمثل حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني. وكلما ازداد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي ومن ثمة حجم الدخل الكلي، ومن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك لأن كلاهما يجر طلبا على السلع. أما الواردات التي تعكس الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الخارج لا تأتي للبلد بأي دخل بل على العكس يكون على البلد أن يدفع جزءا من دخله للخارج، ولذلك تمثل تسربا من التدفق الدائري للدخل الوطني وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثمة الدخل الكلي. ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار تسربا لأنه يؤدي إلى سحب جزء من الدخل لا يوزع ولا ينفق في الفترة التالية للاستيراد. وللوصول إلى صياغة مضاعف التجارة الخارجية تقبل الفرضيات التالية[2]:

- سيادة حالة التشغيل الناقص.

---

[1]- هوشيار معروف، (2006): تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، الأردن، ص120 .

[2] - A.Ondo Ossa, op.cit., pp.113-116.

- بقاء كل الأسعار (الأجور، أسعار الفائدة) على حالها دون تغير.
- ترتبط كل عملية تصدير بنشاط إنتاجي وتجر توزيعا للدخل.
- هناك قابلية إحلال بين الواردات وبين المنتجات والخدمات المحلية، ما يعني أنه يتم استيراد السلع الاستهلاكية فقط ويعتمد في إنجاز الاستثمار على السلع المحلية.

إذن يتكون الناتج الوطني من الاستثمار المحلي Id والاستهلاك المحلي Cd والسلع الموجهة للتصدير (X) على النحو التالي:

$$Y = Cd + Id + X \quad \text{———} \quad (1)$$

وإذا تم التعبير على الناتج الوطني من وجهة دخلية فإن الدخل الوطني يتكون من استهلاك السلع المحلية Cd، استهلاك السلع المستوردة Mc والادخار S كما يلي:

$$Y = Cd + Mc + S \quad \text{———} \quad (2)$$

ولاعتبار: m : الميل الحدي للاستيراد ، S : الميل الحدي للادخار

c_d : الميل الحدي لاستهلاك السلع المحلية

يمكن كتابة المعادلة (1) في صورة التغير على النحو الموالي:

$$\Delta Y = \Delta Cd + \Delta Id + \Delta X \qquad \text{أو أيضا:} \qquad \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta Cd}{\Delta Y} + \frac{\Delta Id}{\Delta Y} + \frac{\Delta X}{\Delta Y}$$

$$\text{ومنه:} \quad 1 = c_d + \frac{(\Delta Id + \Delta X)}{\Delta Y} \qquad \text{إذن:} \qquad \Delta Y(1 - c_d) = \Delta Id + \Delta X$$

يمكن استخراج قيمة التغير في: Y

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c_d}(\Delta Id + \Delta X)$$

بالموازاة يمكن كتابة المعادلة (2) في صورة التغير على النحو الموالي:

$$\Delta Y = \Delta Cd + \Delta M + \Delta S \qquad \text{أو أيضا:} \qquad \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta Cd}{\Delta Y} + \frac{\Delta Mc}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

يستلزم: $1 = c_d + m + s$ ومنه: $1 - c_d = s + m$

إذن يمكن كتابة: $\Delta Y = \frac{1}{s+m}\left(\Delta Id + \Delta X\right)$

وتكون صيغة المضاعف الخارجي K_E كمايلي[1]: $K_E = \frac{1}{1-c_d} = \frac{1}{s+m}$

وهو مقلوب لمجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد، أو مقلوب للفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك.

يجري عمل المضاعف صعودا وهبوطا، حيث أن الزيادة المستقلة في الإنفاق الأجنبي الصافي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني والعكس صحيح. ويتوقف أثر المضاعفة (la multiplication) عندما يساوي مجموع الإضافات (الحقن) $X + I$ مجموع التسربات $M + S$.

ترتبط قيمة المضاعف عكسيا بالميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للاستثمار الوطني في الخارج والميل الحدي لتحويل الدخول الخاصة بعوامل الإنتاج الأجنبية، كما تزداد كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك. يعني ذلك أن عناصر التسرب لا تخلق دخلا وإنما تقلل من قوة المضاعف حيث تُخفض من أثر الإنفاق الأجنبي عما يمكن أن يحدث فيما لو أنفقت جميع الدخول المتولدة عن الصادرات وعن رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على السلع والخدمات المنتجة محليا.

لتلخيص ما سبق في فكرة أساسية يمكن القول أن التغير المستقل في الإنفاق الأجنبي يؤدي إلى تغير مضاعف في الدخل الوطني، ويتحقق المستوى التوازني للدخل في كل مرة يكون فيها تغير الدخل (DY) مضروبا بمجموع الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار مساويا للتغير الأصلي في الاستثمار ΔI والصادرات ΔX.

[1]– يتم التمييز بين المضاعف الأفقي والمضاعف العمودي تبعا لطبيعة التغير في الإنفاق الأجنبي نهائية كانت أم متسلسلة.

تجدر الإشارة إلى أن صياغة المضاعف العامة التي تم عرضها لا تأخذ بعين الاعتبار رد الفعل الخارجي. وإذ تبين علاقات الاعتماد المتبادلة بين أطراف التبادل الدولي أن كل عملية بيع لبلد ما تمثل عملية شراء لبلد آخر والعكس صحيح، فإن زيادة صادرات البلد الأول تمثل زيادة في واردات البلد الثاني مما يترتب عنه حدوث سلسلة من الآثار المتداخلة لـ La propagation des flux في البلدين. إن زيادة صادرات البلد الأول تؤدي إلى زيادة دخله، وبالتالي وارداته التي تمثل زيادة في صادرات البلد الثاني ومن زيادة دخل هذا البلد الأخير. كما أن زيادة واردات البلد الثاني – التي تعكس زيادة صادرات البلد الأول – ستؤدي إلى انخفاض دخله وبالتالي انخفاض وارداته، وهو ما يمثل انخفاض في صادرات البلد الأول وبالتالي انخفاض دخله. والتمثيل الموالي يوضح ما سبق[1]:

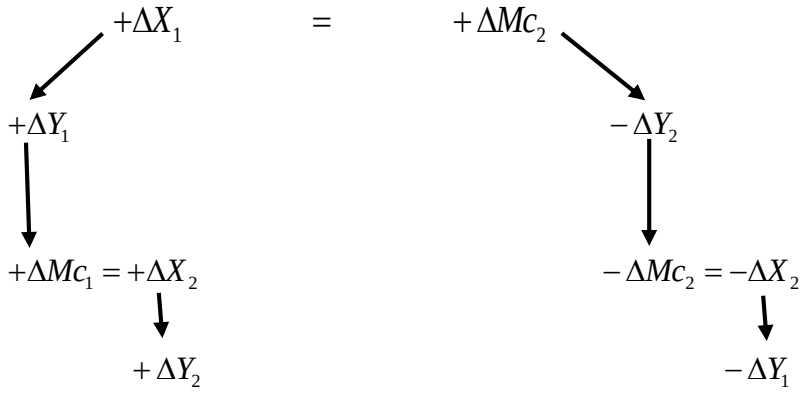

إن أخذ هذه الآثار المتداخلة بعين الاعتبار يفضي إلى تحديد الأثر الحقيقي للمضاعف الخارجي وإلى صياغته من جديد وفقا لما يسمى بالمضاعف الخارجي بأثر رد الفعل أو المضاعف الخارجي المزدوج التي يعبر عنها بالصياغة الكسرية التالية[2]: $\frac{1}{s_1 + mc_1 + mc_2 \frac{s_1}{s_2}}$ وهي تسمح باستنتاج مايلي:

– قيمة المضاعف الخارجي البسيط أكبر من قيمة المضاعف الخارجي المزدوج.

1 – A.Ondo Ossa, op.cit., p.123.

2 – Ibid, pp. 124-127.

– كلما كانت تسربات الادخار والاستيراد ضعيفة كلما كان أثر المضاعف أكبر، فميل الاستيراد الضعيف في البلد الثاني يحد الانخفاض الرجعي le déclin en retour لصادرات ودخل البلد الأول، من جهة أخرى كلما كان تسرب الادخار معتبرا في البلد الثاني كلما كان انخفاض دخله أضعف، وبالتالي كان أيضا الانخفاض الرجعي La réduction en retour لصادرات ودخل البلد الأول أضعف.

المطلب الرابع: تأثير مستوى النمو الاقتصادي في ميزان المدفوعات.

يتأثر طابع ميزان المدفوعات وخاصة فيما يتعلق بالحساب التجاري وحساب الدخول وحساب رأس المال طويل الأجل بمستوى النمو الاقتصادي الذي بلغه البلد. حيث يرى بعض الاقتصاديين[1] وجود علاقة ارتباط بين مستوى كل من التطور الاقتصادي وميزان المدفوعات.[2]

وهكذا ستتناسب مع كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للبلد صورة خاصة لميزان المدفوعات تعكس مستوى النمو الذي وصل إليه. وعادة يتم التمييز بين مراحل أربع هي:[3]

- **مرحلة البلد حديث العهد بالاقتراض:** توافق هذه المرحلة بداية العملية التنموية المستدعية للاقتراض من الخارج من أجل بناء وتطوير الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، الذي يتميز بضعف الجهاز الإنتاجي وبادخار محلي أقل من الاستثمار الداخلي وبمحدودية الموارد من النقد الأجنبي. وعليه سيستورد البلد السلع الإنتاجية اللازمة دون أن تتمكن حصيلة صادراته من تسديد قيمتها. كما يسدد فوائدا وأرباحا عن القروض التي عقدها ويتم تحويل دخول الاستثمارات للخارج. وبالنتيجة يسجل ميزان مدفوعاته:

1– نذكر من بينهم: Cairnes, Cairncross, Boggs, Rist, Kindleberger

2 – A.Ondo Ossa, op.cit., pp. 32-33.

3 – Maurice Byé , op.cit., pp. 201-204.

– عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 125–128.

– محمد خالد الحريري، (2002–2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الحادية عشر، منشورات جامعة دمشق دمشق، سوريا، ص ص 87–90.

عجزا في الميزان الجاري وفائضا في ميزان رؤوس الأموال بسبب تدفق رؤوس الأموال المقترضة من الخارج. وهكذا يكون البلد مدينا ومقترضا في نفس الوقت.

- **مرحلة البلد سابق العهد بالاقتراض:** في هذه المرحلة تستمر عملية التنمية، ويكون الادخار المحلي أكبر من الاستثمار الداخلي، ويتم استغلال فائض هذا الادخار في تسديد جزء من الفوائد والأرباح المستحقة. وإذا يتمكن البلد من بناء طاقة إنتاجية تسمح له بالتصدير أكثر وبالتخفيض من استيراد السلع الإنتاجية فإنه يحقق فائض في الميزان التجاري. لكن نظرا لاستمرار البلد في سداد مبالغ وفوائد وأرباح رؤوس الأموال التي سبق وأن حصل عليها، وهي مبالغ لا يكفي لسدادها ما يتحقق من فائض في الميزان التجاري، فإنه يضطر إلى الاستمرار في الافتراض للوفاء بالجزء الباقي من هذه المبالغ ويكون ذلك غالبا بمقار أقل من افتراضه في المرحلة الأولى.

هكذا سيجل ميزان المدفوعات فائضا في الميزان التجاري وعجزا في بند دخول الاستثمارات وفائضا في حساب رؤوس الأموال الطويلة. ويبقى البلد مدينا للخارج ومقترضا منه، ولكن بشكل أخف من المرحلة السابقة.

- **مرحلة البلد حديث العهد بالإقراض:** وهنا يبلغ نمو الاقتصاد الوطني حدا يمكن فيه للبلد أن يستغني عن الاقتراض من الخارج، وتزيد الصادرات عن الواردات، ففي هذه المرحلة يكون تطور الادخار المحلي أسرع من الاستثمار الداخلي. ويتمكن الادخار تدريجيا من ضمان تمويل الاستثمار الداخلي الجديد وتغطية ما ينبغي على البلد سداده من دخل الاستثمارات لديه وسداد القروض التي تلقاها. كما يستغل فائض الادخار في إقراض بلدان أخرى، على الرغم من إمكانية استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في قطاعات معينة. ما يعني أن البلد يصبح في مركز يتيح له تصدير رؤوس الأموال أي مقرضا للخارج ومدينا له. ولكنه لن يكون مقرضا صافيا إلا إذا فاق خروج رؤوس أمواله دخول رؤوس الأموال الأجنبية، كما يبقى البلد مدينا في حساب دخل الاستثمارات حتى يتمكن من

الحصول على دخل من استثماراته الخارجية يفوق التحويلات الخاصة بفوائد وأرباح الاستثمارات الأجنبية لديه. وتوافق هذه المرحلة زيادة الصادرات عن الواردات حيث يتمكن الفائض التجاري من تعويض الخروج الصافي لرؤوس الأموال.

وبذلك سيشهد ميزان المدفوعات:

- رصيد إيجابيا في الميزان التجاري.
- رصيد سلبيا في حساب دخل الاستثمارات يتحول إلى رصيد إيجابي.
- رصيد سلبيا في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

➢ **مرحلة البلد سابق العهد بالإقراض:** في هذه المرحلة تكتمل عملية النمو، ويكون الادخار المحلي أقل من الاستثمار الداخلي الذي يموّل جزءا منه بدخول رؤوس الأموال المحولة من الخارج، حيث تزداد المبالغ التي يحصل عليها البلد من استثماراته في الخارج، الأمر الذي يتيح له زيادة وارداته من جهة وإقراض الدول الأخرى في الوقت نفسه. وهكذا يصبح البلد دائنا للخارج ومقرضا له.

ويعرف ميزان المدفوعات:

- رصيد سلبيا في الميزان التجاري.
- رصيدا إيجابيا في حساب دخل رؤوس الأموال.
- رصيدا سلبيا في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ملاحظة: يشار هنا إلى أن المراحل السابقة تعبر عن اتجاه عام للمراحل التي يمكن أن يمر بها البلد في تطوره، لكنها لا تمثل مسلكا ضروريا وحتميا لها، لاسيما بالنسبة للبلدان التي لا تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دورا كبيرا في تنميتها الاقتصادية والتي تعتمد في ذلك على ادخارها المحلي.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي تخطيطا وتحقيقا.

يتم في هذا المبحث دراسة المطالب الأربع الموالية: التخطيط الاقتصادي، الدولة والتخطيط الاقتصادي، النمو الاقتصادي بين التخطيط والتطبيق، قيد وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التخطيط الاقتصادي.

يتم في هذا المطلب التعرف على جوهر وأساسيات التخطيط الاقتصادي، من خلال التطرق إلى العناصر التالية: التعريف والأهمية، المبادئ والأنواع، المراحل والأهداف، مقومات النجاح ومعيقاته.

1- عموميات عن التخطيط الاقتصادي:

1-1- التعريف والأهمية:

أ- **التعريف:** تناول الكثير من الاقتصاديين موضوع التخطيط الاقتصادي والتعريف به كل وفقا لمنظور معين، ورغبة في استنتاج لتعريف خاص بالتخطيط ستتم الاستعانة ببعض التعاريف المختارة على النحو الموالي:[1]

- **تعريف ديكنسون (Dickinson):** "التخطيط هو عبارة عن وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا، وكم ينتج؟ وكيف، ومتى، وأين؟ ولمن يوزّع وذلك على أساس تقرير واعٍ من سلطة حازمة وعلى أساس شامل للنظام الاقتصادي".
- **تعريف بالدوين (Baldwin):** "التخطيط هو أسلوب لاستخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى اشباع ممكن".
- **تعريف برلوف وسائيز (Perlogg, Sacs):** "التخطيط هو أي فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي يتحقق لو لم تقم بهذا الفعل".

[1] - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 215، 241.

كما يمكن اعتبار التخطيط وفقا لما جاء في كتاب اقتصاديات التخطيط لـ: **عبد الفتاح قنديل** على أنه: "نوعا من تدخل الدول لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية العامة".

بناء على ما سبق فإنه يمكن تقديم التعريف التالي: التخطيط الاقتصادي هو تدخل حكومي مباشر أو غير مباشر في الحياة الاقتصادية ينطوي على تصميم وتنفيذ خطة شاملة أو جزئية محددة زمنيا ماديا وماليا، تتضمن توجيه موارد المجتمع المتاحة لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، عادة ما يتقدمها رفع معدل النمو الاقتصادي. ويشير هذا التعريف إلى أربع عناصر أساسية:

- وجود جهة (هيئة) رسمية تتولى مهمة التخطيط لفترة مستقبلية محددة.
- حصر مختلف الموارد والإمكانيات المتوفرة.
- تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
- رسم الخطوات واختيار الإجراءات والوسائل اللازمة لاستخدام الموارد بما يحقق الأهداف.

ب- الأهمية: تتمثل أهمية التخطيط في قدرته على منهجة الاقتصاد وتوجيهه بشكل فعال في إطار الأولويات المعلنة، من خلال وضع خطط لإدارة استخدام الموارد المتوفرة بما يحقق الأهداف المسطرة. وإدراكا لهذه الأهمية سيتم فيما يلي إبراز الفوائد أو النتائج الإيجابية التي يمكن أن يحققها التخطيط الاقتصادي على عدة مستويات منها:

- **المستوى التوجيهي:** يسمح التخطيط بتحديد الأهداف العامة والخاصة وتوجيه مختلف الموارد نحو تحقيقها، من خلال تحفيز القطاعات الحيوية وتعزيز التنافسية وكذا تعبئة الطاقات وتنسيق الجهود. كما يوفر على صعيد آخر أرضية من المعلومات يستفاد منها في توجيه العمل التخطيطي المستقبلي وتحسين القرارات.

- **المستوى التنظيمي:** يتيح التخطيط وضع منهاج عملي، زمني وإجرائي يتضمن تحديد الخطوات والمراحل الزمنية لتحقيق الأهداف في إطار الاستخدام الأمثلي لما هو متوفر من الإمكانيات البشرية والمادية والمالية.
- **المستوى الأدائي:** يعمل التخطيط على تحسين آداء الاقتصاد من خلال المساهمة في تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية والفاعلية، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الثروة كما يعمل أيضا على توزيعها بشكل أفضل بمساهمته في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين شرائح المجتمع.
- **المستوى التحوطي:** في ظل عدم التأكد وتعقد البيئة الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية، يسمح التخطيط بتقليل المخاطر من خلال قدرته على التنبؤ بالمشكلات المحتملة والإعداد لمواجهتها أو تجنبها.

1-2- الأنواع: يمكن التمييز بين أنواع متعددة في التخطيط تبعا لتمايز المعايير المعتمدة في ذلك وسيتم التعرض إلى أبرز هذه الأنواع على النحو الموالي:[1]

- **التخطيط التأشيري والإجباري:** يسود التخطيط التأشيري في الاقتصاد الرأسمالي حيث تقوم الهيئة المختصة بوضع خطة معينة يتم تنفيذها بواسطة بعض الأدوات والسياسات الاقتصادية، من خلال آليات السوق وبالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتحقيق الأهداف المسطرة، مع ترك حرية التصرف للمؤسسات في ممارسة نشاطها ودون المساس بعلاقات الإنتاج. يرتبط أيضا بهذا النوع من التخطيط ما يسمى بالتخطيط التحفيزي الذي يعتمد على بعض المحفزات التي تفصلها الخطة كالإعفاء من الضريبة لفترة محددة، أو تخفيض أسعار الفائدة للمنظمين للوصول إلى الأهداف

[1] - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-247.
- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-107.

المرجوة. أما فيما يخص التخطيط الإجباري فهو مرتبط بالنظام الاشتراكي ويقوم على وجود قطاع عام يشمل مجمل الاقتصاد، ويتصف بالأسلوب المباشر والموجب في تطبيق الخطة، التي تعتبر مُؤطِرة وملزمة لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

- **التخطيط الجزئي والشامل:** التخطيط الجزئي يختص بقطاعات وأنشطة دون غيرها، إما اختياريا نظرا لأهميتها أو لضرورة تمليها محدودية الإمكانيات على مستوى الإدارة، التنظيم أو البيانات. وهو بذلك يركز على جانب محدد من الإمكانيات والأهداف الموافقة لها. أما التخطيط الشامل فهو يسمح بمعالجة متزامنة وكلية للإمكانيات والأهداف جراء اهتمامه بكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية وعادة ما يتم فيه استهداف معدل معين لنمو الدخل أو الإنتاج ثم التخطيط للقطاعات والأنشطة الاقتصادية لبلوغه.
- **التخطيط المركزي وللامركزي:** ارتبط التخطيط المركزي بالنظام الاشتراكي الذي دافع عن ضرورته لتحقيق التنمية لاسيما في مراحلها الأولى. وفيه تضطلع الحكومة بمهمة توجيه الاقتصاد واتخاذ القرارات الرئيسية بشأن تحديد الأولويات وتوزيع الموارد، وذلك من خلال جهاز التخطيط أو سلطة مركزية عامة تتولى وضع وتنفيذ خطة تفصيلية وشاملة لتنظيم القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مع تحديد المستويات المرغوبة من المتغيرات الاقتصادية بما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق أحسن استخدام وتوزيع لموارد المجتمع. وعلى الرغم من ضخامة العمل التخطيطي وأثره المقيد للحرية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا يعني عدم استطلاع رأي الوحدات الإنتاجية أو الجهات المعنية في ذلك. بالنسبة للتخطيط اللامركزي السائد في الدول الرأسمالية فلا وجود لتدخل مباشر حكومي أو مركزي في التوجيهات الاقتصادية، حيث تقتصر الخطة على تحديد عدد من الأهداف التي يسمح تحقيقها بلوغ الغايات العامة، وتترك القرارات الاقتصادية للأفراد والشركات لتتحكم قوى السوق في تحديد الأسعار والكميات. وعلى الرغم من تشجيع التخطيط

اللامركزي للابتكار ومرونته في التكيف مع التحولات مقارنة بالتخطيط المركزي، فإنه يعد أقل منه ضمانا للمساواة الاقتصادية والاجتماعية وأدنى منه حرصا في الحفاظ على الموارد المجتمعية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإطلاق في المركزية واللامركزية قلّما يتحقق في الواقع، لتبقى النسبية في تطبيقهما الأكثر ملائمة وواقعية. وهو فعلا ما يبرر وجود صنف وسطي من التخطيط يجمع بين النوعين بترجيح لأحدهما عن الآخر، وفقا لما تقتضيه الأيديولوجية السياسية والظروف الاقتصادية السائدة.

- **التخطيط المادي والمالي:** يخص التخطيط المادي الجانب الحقيقي من الخطة، حيث يتعلق بتقدير الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة فيها. بينما يرتبط التخطيط المالي بتقدير الموارد المالية من مصادرها المحلية والأجنبية الكافية لتغطية الاحتياجات المادية والبشرية التي يقتضيها تنفيذ الخطة. ومن الضروري أن تجمع الخطة السليمة بين التخطيط المادي والمالي لضمان تحقيق التوافق بين الإمكانيات المادية والبشرية من جهة والموارد التمويلية من جهة أخرى. لكن ذلك لا ينفي إمكانية إعطاء الأولوية لأحدهما على الآخر لاسيما التخطيط المالي، وعندها تصبح كفاية الموارد التمويلية قيدا على الخطة ويتم تعيين حد أقصى من التمويل لا يمكن للاستثمار تجاوزه، وبالتالي إجراء تكييف للاحتياجات المادية وفقا لما هو متوفر من الأموال.
- **التخطيط القومي والإقليمي:** يعتبر التخطيط القومي تخطيطا كليا وشاملا لجميع الأقاليم والمناطق التي تضمنها حدود الدولة، ويجتهد في تحقيق التوازن والانسجام في نموها. بينما يركز التخطيط الإقليمي على حيز جغرافي محدد أو منطقة معينة، ويكون ذلك في الغالب نظرا لاختلافها وتحديدا تخلفها من حيث درجة نموها الاقتصادي عن باقي المناطق.

➢ **التخطيط قصير، متوسط وطويل المدى:** بداية يجدر التنويه إلى ثلاث نقاط أساسية، تتعلق الأولى بعدم وجود اتفاق عام حول عدد السنوات المحددة لطبيعة فترة الخطة،[1] أما الثانية فهي تخص اختلاف فترة التخطيط من دولة إلى أخرى بسبب خصوصية المعايير المعتمدة والأهداف المسطرة والظروف السائدة، ومع ذلك تبقى الفترة التخطيطة الشائعة في معظم دول العالم هي خمسة سنوات والثالثة هي وجود ترابط بين الخطط رغم اختلاف مدتها. فيما يخص الخطة الطويلة فإن فترتها غالبا ما تتحدد بعشر سنوات فما أكثر، وقد تصل إلى عشرين سنة وحتى إلى ثلاثين سنة أحيانا. وهي تتضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى لتطوير الاقتصاد والقطاعات الرئيسية، وإطارا عاما للاستراتيجيات والسياسات التي يسير عليها والأهداف التي يسعى لبلوغها بغية إحداث تغيير أساسي في الهيكل الإنتاجي وإحراز التقدم التكنولوجي لتحقيق النمو المستدام ورفع مستوى الدخل والقضاء على البطالة أي أنها ترسم الاتجاهات العريضة للاقتصاد وترتب الأولويات وتضبط الأهداف الأساسية، وتوجه الجهود نحو تحقيق النتائج المرجوة لكن دون الدخول في تفاصيل تنفيذها. ويعتبر وضع هذا النوع من الخطط أمرا شاقا نظرا لصعوبة التنبؤ على المدى الطويل بالتغيرات والأحداث المستقبلية وردود الأفعال اتجاهها، وهو ما يحوجها أكثر إلى المرونة والتعديل حتى لا تبتعد عن الواقع والمستجدات. أما بالنسبة للتخطيط الاقتصادي متوسط المدى فهو يتعلق بوضع خطط لفترة تتراوح في الغالب من ثلاثة إلى عشر سنوات. وعادة ما يمثل وسيلة لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في التخطيط طويل المدى، من خلال احتوائها على التفاصيل والخطوات اللازمة للتنفيذ. وهي بذلك تسترشد في تحديد أهدافها بالخطة الطويلة لكنها تأخذ بعين الاعتبار الظروف السائدة مما يجعلها أكثر واقعية من جهة

[1] – هناك رأي يعتدّ بسنة فما أقل للمدى القصير، ومن سنة إلى خمس سنوات للمدى المتوسط، وأكثر من خمس سنوات للمدى الطويل. بينما يعتبر رأي آخر أن الفترة القصيرة تكون أقل من ثلاثة سنوات، والمتوسطة من أربع إلى سبع سنوات والطويلة ما تجاوز السبع سنوات، وفي المتن رأي آخر.

وأكثر عملية من جهة أخرى، لتميزها بالدقة في التطبيق والتدرج في التفصيل الذي يصل إلى مستوى الفرع والوحدة. وبذلك يمثل التخطيط الاقتصادي متوسط الأجل الترجمة العملية للإطار الاستراتيجي العام للتوجه الاقتصادي طويل الأجل. ويمثل التخطيط قصير المدى هو أيضا تحويلا عمليا لمضمون الخطة المتوسطة إلى إجراءات ملموسة في المدى القريب الذي لا يتجاوز عادة السنة الواحدة، من خلال تحليل وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وتنفيذ السياسات والأهداف الواجب اتخاذها بالتوافق مع تلك الخاصة بالمدى المتوسط. ويطلق على الخطة القصيرة الخطة التنفيذية أو السنوية، وتتجلى أهميتها في الإمكانية التي توفرها للترشيد والتصحيح وبالتالي توفير ظروف أفضل لتطبيق التخطيط.

- **التخطيط لمعالجة الدوارات الاقتصادية وللتنمية الاقتصادية:** تحدث الدوارات الاقتصادية عادة في الدول المتقدمة التي يوجد بها قطاع خاص كبير، ويأتي التخطيط لمعالجة الدوارات الاقتصادية من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تخلفها. أما التخطيط للتنمية الاقتصادية فيهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة الذي يضمن زيادة الدخل والقضاء على البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي: يركز التخطيط الاقتصادي على الجوانب الاقتصادية والإنتاجية مستهدفا ترقية الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتوجيهها نحوى بلوغ أهداف اقتصادية مرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل والإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ الحكومات أو الهيئات المختصة بالتخطيط لخطط توجيهية محددة زمنيا، تعمل على التوفيق بين الاحتياجات المطلوبة والإمكانيات المتاحة في إطار الأولويات المحددة في مجالات الاستثمار والإنتاج والتوزيع، شاملةً السلع والخدمات المرتبطة بإنتاجها كالخدمات المالية والتجارية وخدمات النقل والتخزين. أما التخطيط الاجتماعي فهو يركز على الجوانب الاجتماعية، حيث يعمل على دراسة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لتوجيه الموارد المتاحة نحو تحسين جودة الحياة العامة وبلوغ الرفاهية والتوازن

الاجتماعي، من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية المرتبطة بتأمين وترقية الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والخدمات الثقافية والترفيهية والبيئية وكل ما يتعلق بتحقيق الرفاه الشامل والمستدام. وعلى الرغم من إمكانية الفصل بين هذين النوعين من التخطيط، إلا أن التخطيط عادة ما يكون اقتصاديا واجتماعيا في ذات الوقت. وهو فعلا ما تجسده غالبا خطط التنمية الاقتصادية التي تجمع بين النوعين معا دون أن تحمل في تسميتها ما يدل على ذلك، ولا يعد الأمر غريبا لأن البعد الاقتصادي يرتبط ويمتد أثره إلى البعد الاجتماعي، ويبقى عاتق المخططين مثقلا بضرورة الموازنة والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1-3- المبادئ: يقوم التخطيط على مجموعة من المبادئ، يتم ذكر الأهم منها فيمايلي:[1]

- **المركزية:** يتمثل مبدأ المركزية في تمركز اتخاذ القرارات التخطيطية على مستوى السلطة المركزية للتخطيط نظرا لامتلاكها لصورة أعم وأشمل عن الوضع الاقتصادي ولنظرة أوضح عن مجريات الأحداث، حيث لا يتعلق الأمر بتاتا باحتكار القرار وإنما بالحرص على سلامته وفعاليته. وهو ما يؤكده إشراك المؤسسات المشمولة بالتخطيط في صياغة القرارات قبل اتخاذها.
- **الشمول:** يعني أن تغطي الخطة كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية وكل المتغيرات الأساسية وكذلك كل مناطق الدولة.
- **الواقعية:** يقصد بها أن تبنى الخطة على أساسا بيانات واقعية للموارد والأهداف والوسائل، أي أن تقوم على تحليل الوضع السائد ومعرفة الموارد المتاحة والتحديد الواضح للأهداف، لتعكس بطريقة عقلانية وعلمية الحقائق الاقتصادية القائمة والإمكانيات المتوفرة والأهداف القابلة للتحقيق والوسائل التي يمكن اعتمادها في التنفيذ.

[1] – غني ناصر حسين، محاضرات مادة تخطيط وتنمية، تاريخ الاسترداد: 2023/10/25، من:
https://uomustansiriyah.edu.iq/e-learn/profile.php?id=4645

- **الإلزام:** يتجسد هذا المبدأ في ضرورة التقيد بتطبيق ما تنص عليه الخطة من طرف كل الجهات المعنية بالتخطيط والتي توفر لها الخطة برنامج عمل واجب التنفيذ، استنادا إلى ما تتمتع به من شرعية وصبغة قانونية.[1]
- **التنسيق والتناسق:** يتمثلان في تحقيق كل من الانسجام والتكامل بين مكونات الخطة سواء بالنسبة للإمكانيات أو الأهداف أو الوسائل، وذلك تفاديا للتعارض والتداخل فيما بينها وتجنبا لبعثرة الجهود أو هدر الموارد. وهو ما يتطلب التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية بالتخطيط.
- **المرونة:** تتجسد في ضرورة تجاوب الخطة مع الظروف غير المتوقعة لاستيعاب المعطيات الجديدة بغية ضمان الاستمرار في السير نحو تحقيق الأهداف المحددة. وهو ما يعني قابلية تعديل الخطة بما يتناسب مع تغير الظروف ومواكبة المستجدات.
- **الاستمرارية:** يقصد بالاستمرارية تواصل عملية التخطيط بصفة دائمة غاية تحقيق الأهداف الاقتصادية، لاسيما تلك التي تتطلب جهدا مستمرا للحفاظ عليها كالنمو الاقتصادي.

وقد تأخذ الاستمرارية عدة صور منها: تواصل سيرورة العمل التخطيطي من تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم ومن ثم إعادة تصميم وهكذا دواليك، أو التعديل المتوالي في الخطة لاستيعاب المعطيات الجديدة والتغيرات غير المتوقعة، أيضا الارتباط التكاملي للخطط فيما بينها وفقا لتسلسلها الزمني من الطويلة إلى المتوسطة فالقصيرة، كذلك التتابع في وضع الخطط حتى بلوغ الأهداف المسطرة ويدخل في هذا الإطار التمديد في فترة الخطة والعمل بما يسمى الخطط المتحركة. وتبقى الفكرة الأساسية في هذا المبدأ هي استجابة التخطيط لتغير الزمن والظروف.

1-4- الأهداف: قبل التطرق إلى مضمون هذه الأهداف تجب الإشارة إلى نقطتين ضروريتين، تتعلق الأولى بتوافق أهداف التخطيط مع طبيعة النظام الاقتصادي للبلد، وكذا استجابتها لخصوصية الظروف

[1] – يستثنى من ذلك الخطط التأشيرية التي لا تعتمد أسلوب الإلزام والتوجيه المباشر في تحقيق الأهداف.

الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه. أما الثانية فهي تُذكّر بوجود نوعين أساسيين منها هما: الأهداف العامة والأهداف المحددة.[1] وتعرف الأهداف العامة كأهداف رئيسية وشاملة، تركز على تحقيق التطور المستديم للاقتصاد والرفاهية المضطردة للمجتمع، وتمثل الإطار العام الذي يوجه الجهود والسياسات الاقتصادية. بينما تُعتبر الأهداف المحددة أهدافا فرعية أكثر تحديدا وأقل شمولا وأدق تفصيلا، فهي تركز على جوانب ومجالات معينة من الأهداف العامة، وتستخدم لتحديد الخطوات اللازمة لبلوغها. وسيتم استعراض أبرز الأهداف الرئيسية للتخطيط بصفة عامة[2] فيمايلي: – تحقيق النمو الاقتصادي المستديم – المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بما فيه التوازن الخارجي – التوفيق بين العرض والطلب – تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – تحقيق الاستدامة البيئية – تحسين جودة ومستوى حياة المواطنين – تعزيز العدالة الاجتماعية.

2– سيرورة عملية التخطيط الاقتصادي:

تشمل سيرورة عملية التخطيط قيام الأجهزة المعنية في مختلف المستويات التخطيطية بإعداد الخطة في مراحلها المتتابعة، وهو تحديدا ما سيتم التطرق إليه في العناصر الموالية:

2–1– أجهزة التخطيط الاقتصادي: فيما يخص أجهزة التخطيط فإنه يميز فيها عموما بين[3]:

---

[1] – إبرازا للفرق والعلاقة بينهما يمكن تشبيه الأهداف العامة بالمحطة النهائية لقطار هو التخطيط، والأهداف المحددة بالمحطات القبلية التي يجب المرور عليها وتجاوزها من أجل بلوغ المحطة النهائية.

[2] – سيتم التعرض إلى خصوصية هذه الأهداف وفقا لطبيعة النظام الاقتصاد في المطلب الثاني من هذا المبحث.

[3] – محمد يونس محمد ومبارك عبد المنعم محمد، (1985): في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 245.

– بشار يزيد الوليد، (2008): التخطيط والتطوير الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 67–73.

- **الأجهزة الرئيسية:** يستند تصنيف هذه الأجهزة إلى هدف إقامة نظام متكامل للتخطيط الاقتصادي وإلى تجسيد مشاركتها في مختلف مستويات الاقتصاد الوطني، ولذلك فهي تشمل عموما: السلطة السياسية العليا التي تحدد أهداف التخطيط نيابة عن المجتمع، وتقوم بإصدار الموافقة النهائية على الخطة قبل عرضها على الهيئة التشريعية – الهيئة العليا للتخطيط ويوكل إليها إعداد الخطة من الناحية الفنية، وكذلك الإشراف على تنفيذها وهي تحت إشراف رئيس الحكومة – التنظيم الإداري على مستوى القطاع وغالبا ما تكون الوزارة المسؤولة عن القطاع، وهو مسؤول عن إعداد ومراقبة تنفيذ الخطة على مستوى القطاع الذي يمثله – المؤسسات أو الهيئات الإدارية المسؤولة عن فروع الأنشطة المختلفة داخل القطاع، ويكون هذا المستوى مسؤولا أمام المستوى الأعلى منه عن إعداد ومراقبة تنفيذ الخطة والتنسيق بين خطط الوحدات التابعة له – أجهزة التخطيط في المشروع أو الوحدات الإنتاجية وهي الوحدات التابعة للمؤسسات ويهدف التخطيط في هذا المستوى إلى رسم سياسة الإنتاج في المؤسسة وتطويرها في إطار النشاط التخطيطي للقطاع الذي تعمل فيه.
- **الأجهزة المساعدة:** وهي تلك الأجهزة التي تشارك في إعداد الدراسات وتوفير البيانات التي تطلبها أجهزة التخطيط الرئيسية مثل الجهاز المركزي للإحصاء والجهاز المركزي للأسعار.

2-2- مستويات التخطيط الاقتصادي: يمكن التمييز في مستويات التخطيط بين ثلاث مستويات متدرجة من حيث الشمولية من المستوى الكلي إلى القطاعي وصولا إلى مستوى المشروع.

أ- **التخطيط على المستوى الكلي:** يخص التخطيط في هذا المستوى مجموع الاقتصاد الوطني من خلال دراسته الكمية والنوعية لسلوك عناصر الاقتصاد الكلية (الدخل القومي، الادخار، الاستثمار، الاستهلاك الصادرات، الواردات، القوى العاملة...إلخ) وكذا تقديره للموارد القومية المتاحة وتوجيهها بفعالية وقت إعداد الخطة وحتى وقت تنفيذها. وهو ما يسمح بالتعرف على قدرة الاقتصاد على النمو، وعلى تحقيق

التوازنات الكلية من خلال وضع الإطار العام لخطة إنمائية شاملة ورسم السياسات الاقتصادية لاسيما النقدية والمالية الموافقة لإحداث التوازن الشامل وبلوغ معدل النمو المستهدف.

ب- التخطيط على المستوى القطاعي: يتم التدرج في هذا المستوى من تخطيط نمو الاقتصاد ككل إلى تخطيط نمو الاقتصاد كأجزاء. وطبعا يجري تقسيم الاقتصاد إلى أجزاء أو بالأحرى إلى قطاعات تحليلا لأداء كل قطاع، وتحديدا لمساهمته النسبية في الاقتصاد الوطني استنادا إلى عدة معايير، لكن في هذا السياق غالبا ما يعتمد معيار النشاط الاقتصادي لتجزئة الاقتصاد إلى قطاعات رئيسية بناء على نوع الأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها الأفراد والشركات، مثل: قطاع الزراعة – قطاع الصناعة – قطاع التجارة – قطاع الخدمات، ومن ثمة يتم تناول أولا تفاصيل كل قطاع منفردا وثانيا تشابكه مع باقي القطاعات، أي تحليل العلاقة التفاعلية فيما بين القطاعات.

ومن بين العناصر الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة القطاعية: حجم إنتاج القطاع، الطلب على منتجات القطاع محليا وخارجيا، معامل رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة، حجم العمالة وإنتاجها، إلى غير ذلك من العناصر المساهمة في فهم توزيع النشاط الاقتصادي وتأثير التغيرات في أحد القطاعات على باقي القطاعات وعلى مجمل الاقتصاد، وكذلك في تحديد قدرة القطاع على النمو وهو ما يسمح بتخطيط معدل نمو كل قطاع على حدى.

ج- التخطيط على مستوى المشروع: ينتقل التخطيط في هذا المستوى من التقسيم القطاعي للاقتصاد إلى تقسيم القطاعات إلى مشاريع، وهو بذلك يهتم بأصغر وحدة في القطاع بصفة خاصة وفي الاقتصاد بصفة عامة.

تتم دراسة المشاريع بطريقة تفصيلية مناسبة لطبيعة نشاطها وذلك من خلال التركيز على مختلف الجوانب التحليلية لاسيما من حيث التكاليف والإيرادات، المرتبطة أساسا بالمواد اللازمة لتمويل الخطة وتحقيق

أهدافها، وبعد اختيار المشاريع يجرى تقرير معدل نموها بعناية، لأن معدل نمو القطاع المعني بتحديد مجموع نمو المشروعات التابعة له. وهو أيضا يستدعي التنسيق فيما بين المشاريع داخل الإطار العام للخطة التنموية وفي حدود الإمكانات المتاحة نظرا لارتباط معدل النمو للمستويات الثلاث، فمجموع نمو المشاريع يساوي مجموع نمو القطاعات ويساوي نمو مجموع الاقتصاد.

يستنتج مما سبق أن نجاح عملية التخطيط يرتبط بنوعية العلاقة بين مستويات التخطيط وأجهزته والتي يجب أن تتصف بالتنسيق والتكامل وكذا بالمرونة في إجراء التعديلات الضرورية لتحقيق الأهداف العامة والنسب المستهدفة للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تحددها توجهات السلطة السياسية والهيئة العليا للتخطيط.

2-3- مراحل التخطيط الاقتصادي: عادة ما تجزأ عملية التخطيط إلى مراحل متسلسلة ومرتبطة فيما بينها قد تختلف شكليا في تعدادها وتسميتها، لكنها جوهريا تتفق حول الإعداد والتصميم، التنفيذ، المتابعة والتقييم، وهو ما سيتم توضيحه في المراحل الثلاث التالية:

أ- **مرحلة الإعداد والتصميم:** تربط الخطة بين الحاضر والمستقبل وتمثل أهدافها دعامة هذا الربط لأنها هي التي تسمح بتوجيه الجهود نحو تحقيق الرؤية المستقبلية للواقع المرغوب. ويوحي ذلك بأن إعداد الخطة سيتمحور حول عملية تحديد أهدافها، وما تتوقف عليه وما يترتب عنها. وهو ما يعني أن إعداد الخطة مرورا من تصميمها المبدئي حتى إخراجها في صورتها النهائية سينقسم بدوره إلى ثلاث مراحل جزئية هي:

- **المرحلة السابقة لوضع الأهداف:** يقصد بما تتوقف عليه عملية تحديد الأهداف تلك الخطوات الضرورية التي تسبق وتُحضّر لوضعها، والتي تتمثل بصفة أساسية في:

– حصر مختلف الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة المادية، المالية والبشرية، وجمع كل البيانات المتعلقة بها والتي يوفرها عادة الجهاز الإحصائي في شكل جداول إحصائية ومحاسبية، وذلك للقيام بتحليلها باستخراج العلاقات المناسبة وحساب النسب والمؤشرات اللازمة لتقديرها بشكل دقيق.

– فحص مختلف العوامل الرئيسية في الاقتصاد والمجتمع، والتي يأتي في مقدمتها تحليل منحى ومعدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى عناصر أخرى كوضعية ميزان المدفوعات، معدل التضخم ديون القطاعين العام والخاص، ومعدل البطالة. ولا تقتصر عملية التحليل على العوامل الاقتصادية فقط بل أيضا على تحليل العوامل الاجتماعية كالمؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم.

– التواصل والتشاور مع مختلف الفئات والفاعلين لتقدير احتياجاتهم وفهم تطلعاتهم، من أجل تحديد المجالات التي تستدعي أسبقية الاهتمام وأحقية التركيز.

تسمح الخطوات السابقة بتحليل الوضع الاقتصادي القائم وكشف مكامن قوة الاقتصاد وضعفه وكذا إدراك الفرص التي يحوز عليها والتحديات التي يواجهها، وهو ما يسهم في توضيح اتجاهات التخطيط ويمهد الأرضية لوضع الأهداف المناسبة لها.

- **مرحلة وضع الأهداف:** بناء على نتائج المرحلة التحضيرية السابقة من جهة وتوجيهات السلطة السياسية من جهة أخرى، يتم وضع الأهداف العامة للخطة بعد إجراء مفاضلة بين تكلفة وفوائد كل هدف، واختيار تلك التي تحقق أقصى فائدة وتعكس النتائج المرجوة منها، مع الترجيح فيما بينها وفقا للأولويات المحددة. وتخضع عملية تحديد الأهداف إلى ضرورة توفر مجموعة من المواصفات فيها كأن تكون: واضحة – محددة – دقيقة – واقعية – قابلة للتحقق – قابلة للقياس – محددة زمنيا.
- **المرحلة اللاحقة لوضع الأهداف:** عقب الانتهاء من عملية تحديد الأهداف يتم اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيقها وللتوفيق بين الاقتصاد والاستدامة الجماعية، ثم يتم تخصيص الموارد اللازمة لذلك مما يسمح بوضع التصميم المبدئي للخطة. تترجم السياسات الاقتصادية الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية العامة إلى أهداف تفصيلية، وفقا لخطط تنفيذية توضح المراحل والمسؤوليات المتعلقة بذلك حسب جدول زمني محدد. وهو ما يشير إلى ترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى مؤشرات تشمل كافة المتغيرات المعنية على مستوى الاقتصاد الوطني بالنمو الاقتصادي كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك، الصادرات، الواردات... ومثال عن ذلك يتم ترجمة الأهداف المتعلقة بنمو الدخل إلى كميات مادية من السلع الرئيسية، وكذلك ترجمة الأهداف العامة المتعلقة بالاستثمار إلى أهداف تفصيلة على مستوى القطاعات الرئيسية.

ويتطلب تخصيص الموارد اتخاذ قرارات دقيقة لضمان استخدامها بكفاءة، وأيضا إنشاء الآليات المناسبة لمراقبة استخدامها، وهو يمر عبر تحديد الأولويات التي تحتاج إلى التخصيص وفقا للأهداف المحددة والقيام بتحليل الاحتياجات من الموارد ويتم التركيز هنا على المالية منها، حيث يجري تقدير التكاليف المتوقعة لتنفيذ السياسات والمشاريع، ثم دراسة وتحليل المصادر التمويلية للتأكد من توفر الإمكانيات المالية اللازمة، وفي الأخير توجيه الموارد نحو المجالات التي تحقق أهداف الخطة بشكل يحترم الأولويات ويضمن التوازن في توزيع الموارد بين مختلف القطاعات.

وطبعا ستجري مناقشة للمتغيرات الكلية والأهداف التفصيلية للقطاعات مع القيام بالتعديلات اللازمة عليها، إذا استدعت الحاجة إليها ضمانا لتحقيق توازن واتساق الخطة الكلية والخطط القطاعية ويستخدم في ذلك بعض الأساليب الفنية كالموازين السلعية وتحليل المدخلات والمخرجات والبرامج الخطية. وبعد الانتهاء من إعداد التصميم المبدئي للخطة يتم إرسالها إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية لوضع المقترحات والتعديلات التي تراها ضرورية، حيث تقوم بوضع خطط أكثر تفصيلا وملائمة على المستوى القطاعي، ثم تعاود إرسالها إلى هيئة التخطيط التي تجتهد في التنسيق بين خطط مختلف

القطاعات أو الوزارات في إطار الخطة العامة لتضع التعديلات الأخيرة عليها. وبعد اكتمال إعداد الخطة في صورتها النهائية سيتم إرسالها إلى السلطة السياسية العلية للموافقة عليها.[1]

ب- مرحلة التنفيذ: بعد المصادقة على الخطة وإقرارها، تجري عملية تنفيذها بأسلوب مباشر أو غير مباشر. وتعني هذه العملية وضع الخطة في إطارها الفعلي وتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال التجسيد العملي والتطبيق الميداني لما جاء فيها من طرف مختلف الأطراف المعنية بالتنفيذ من جهاز حكومي وهيئات عامة ومؤسسات إنتاجية في مختلف القطاعات.

في حالة الاعتماد على الأسلوب المباشر وبعد الانتهاء من التجزئة السنوية للخطط من طرف الهيئة العليا، فإنه يتم إرسالها للأطراف المعنية وتكون في صورة أوامر إدارية مركزية. يتطلب تنفيذ هذه الأوامر فهم واستيعاب إجراءات وأساليب الإنجاز واحترام الأولويات المنصوص عليها، لضمان تطبيقها وفق الشكل المحدد وفي حدود التكلفة المقررة والفترة الزمنية المختارة.

ويتم ذلك عن طريق: تحديد موضوع الإنتاج، كميته وكيفيته - تنظيم هياكل وآليات التنفيذ - تقسيم الاختصاصات والمشروعات - توزيع المهام وتحديد المسؤوليات - توجيه مختلف الموارد - الحرص على تهيئة الظروف المواتية للعمل - تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف الجهات والمستويات.

أما في حالة الاعتماد على الأسلوب غير المباشر، فإنه يتم استخدام وسائل غير مباشرة للتأثير على نشاط الوحدات الاقتصادية وقراراتها، مثل أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية ونظام الحوافز الاقتصادية وذلك بما يوافق تحقيق أهداف الخطة.

ويستدعي تنفيذ الخطة بفعالية وجود أجهزة تنفيذية كفأة تحرص على: استخدام الأدوات السليمة - مراعاة مؤشرات التنفيذ - احترام الاختصاصات - تحمل المسؤولية - تعزيز التواصل والتفاعل فيما بينها

[1] - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 251-252.

– نشر التوعية بجدوى السياسات المسطرة وخلق التوافق حولها. وكل ذلك تعبئة للجهود وضمانا للتنسيق الكامل في جميع المراحل التنفيذية وبين مختلف مستويات السلم التنفيذي.

ج– مرحلة المتابعة والتقييم: ترتبط عملية المتابعة والتقييم بمفهوم الرقابة على تنفيذ الخطة، ورغم تنوع طبيعتها وتعدد الجهات التي تُعنى بها على المستوى التخطيطي، الإحصائي، المالي، وحتى السياسي فإنها تركز على التوجيه التصحيحي للعمل التنفيذي والترشيد التصميمي للمجهود التخطيطي.

وابتداء بتوضيح مضمون المتابعة التي تشير إلى الجهود المستمرة والجارية على مدار فترة التنفيذ لتفقد الإنجاز، تتبع سيرورته وتحديد اتجاهاته، فإنها تهتم بالتحقق عن كثب من تطبيق الإجراءات والسياسات، ومعاينة التقدم السليم في تحقيق الأهداف اعتمادا على مؤشرات التنفيذ، بغية رصد الأخطاء والتنبيه لمعالجة المشاكل التنفيذية في وقتها. وهو ما يوضح أن عملية المتابعة تسهر على مراقبة الالتزام بالتنفيذ وفقا لما هو مسطر في الخطة، وتعمل على كشف مواطن الخلل واقتراح التدابير التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب، محققة تفاعلا إيجابيا مع مجريات وحيثيات التنفيذ رغم عدم تدخلها فيه. ويتم ذلك من خلال إعداد تقارير دورية حول الآداء والتنفيذ الفعلي للسياسات في مختلف المجالات كالاستثمارية، الإنتاجية، الاستيرادية، التصديرية... وعلى جميع المستويات سواء الوحدوية، القطاعية أو الكلية، سواء من طرف الأجهزة المتخصصة في المتابعة أو من طرف الأجهزة التنفيذية ذاتها.

أما عملية التقييم فهي تسمح بقياس مدى نجاح الخطة في بلوغ أهدافها، وتتم بمقارنة النتائج المحققة مع النتائج المخطط لها، بمعنى مقارنة الأهداف المنفذة مع الأهداف المسطرة تحديدا لمدى التطابق أو الانحراف فيما بينها. وهي بذلك تفيد في تقييم كلّا من العمل التنفيذي والتخطيطي، خاصة وأنها لا تكتفي بقياس الانحراف وإنما تبحث في مصادره وأسبابه، سواء ما تعلق منها بقصور في التنفيذ أو مبالغة وسوء تقدير في التخطيط، كما تحرص على تحديد المسؤوليات في ذلك وتراقب تصحيح الأخطاء وتدارك النقائص في الأعمال المستقبلية.

ومما سبق تتبين أهمية المتابعة والتقييم في تصحيح كل من العمل التنفيذي والمجهود التخطيطي سواء أثناء التنفيذ بالكشف المبكر عن الانحرافات والترشيد لمعالجتها، أو بعد الانتهاء منه بتلافي مسببات الانحرافات والحرص على صحة التقديرات عند وضع الخطط اللاحقة.

3- مقوّمات نجاح التخطيط الاقتصادي ومعيقاته:

يتم التطرق لكل منهما على حدى في العنصرين التاليين:

3-1- مقوّمات نجاح التخطيط الاقتصادي: يحتاج نجاح التخطيط في بلوغ أهدافه مساهمة مجموعة مختلفة من العناصر من بينها:

- كفاءة العنصر البشري سواء المؤهل للتنبؤ والتخطيط أو القادر على المتابعة والتنفيذ.
- واقعية الأهداف وتوفر مختلف الموارد اللازمة لتحقيقها، مع مراعاة المدة الزمنية المناسبة لذلك.
- الإدارة الفعالة والتخصيص الأمثل للموارد بما يوافق تحقيق الأهداف.
- دقة ومصداقية الإحصائيات اللازمة للتخطيط.
- استخدام الأساليب الإحصائية والوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة.
- وجود شراكة فعالة وحقيقية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- التنسيق والتكامل بين مختلف المستويات التخطيطية والتنفيذية.
- توفر الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة التنظيمية والمؤسسية الضرورية للتنفيذ ولتشجيع الاستثمار الخاص.

3-2- معيقات نجاح التخطيط الاقتصادي: من أهم العناصر المثبطة والمعيقة لنجاح التخطيط والتي تعمل على خلق وتعميق الفجوة بين صياغة الخطة وتنفيذها مايلي:

- ضعف مستوى العمل التخطيطي يسبب تدني أداء العنصر البشري الراجع بالأساس إلى نقص في التخصص والمهنية وعدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات المحتملة وكذلك العجز عن التعامل مع الأحداث غير المتوقعة لإجراء التعديلات الضرورية.
- الطبيعة المعقدة للعمل التخطيطي المرتبط بالمستقبل المتصف بعدم اليقين والتقلبات السريعة لاسيما إذا تعلق الأمر بفترة طويلة.
- عدم توفر الإحصائيات اللازمة كما وكيفا، سواء لعدم شمولها لكل المتغيرات أو افتقارها للدقة والموثوقية.
- وضع أهداف متضاربة أو مبالغ فيها، أو غير متناسبة مع الإمكانيات المتوفرة أو من حيث المدة الزمنية المقدرة لتنفيذها.
- عدم الالتزام بتنفيذ الخطة، إما لعدم كفاءة الأجهزة التنفيذية أو لعدم التنسيق فيما بينها أو لغياب التواصل الفعال بينها وبين الأجهزة التخطيطية.
- عدم الاستقرار الأمني، السياسي والمجتمعي.
- الفشل في نشر الوعي بأهمية التخطيط بين أفراد المجتمع مما يحد من استجابتهم وفاعلية مشاركتهم في إنجاحه.

المطلب الثاني: الدولة والتخطيط الاقتصادي.

سيتم في هذا المطلب بحث علاقة الدولة بالتخطيط الاقتصادي من خلال التطرق إلى جوانب ثلاث هي: دور الدولة في النشاط الاقتصادي، التخطيط وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي.

1- دور الدولة في النشاط الاقتصادي[1]:

شهد مفهوم دور الدولة في النشاط الاقتصادي مقاربات مختلفة، تغيرت تاريخيا بالتماشي مع التيارات الفكرية الاقتصادية الرئيسية حتى ارتسمت معالمها في الوقت المعاصر.

بداية بالليبراليين، فقد تلخص هذا الدور في الدولة الحكم L'état arbitre أو الدولة الحارسة L'état gendarme، وكان أبرز مؤيديه من الكلاسيك: سميث، ريكاردو وساي، ومن النيوكلاسك: والراس فريدمان وهايك. اتفق هؤلاء الاقتصاديين على مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وضرورة حيادية الدولة لاقتناعهم بسلبية دورها في النشاط الاقتصادي وضرر تدخلها فيه، سواء من حيث عدم فعاليته لتعارضه مع آليات السوق مما يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، أو من حيث عدم ملائمته للطبيعة التوازنية والأمثلية لميكانيزم السوق. وبذلك حصروا دورها في: ضمان حرية وأمن الفرد والمجتمع – تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي بتوفير بيئة تنافسية حرة للأسواق، مع تقديم الخدمات الضرورية لتنمية المبادرة الفردية وإنشاء وصيانة المرافق والتجهيزات الجماعية – تصحيح إخفاقات السوق عن طريق استعادة شروط المنافسة لاسيما مكافحة الاحتكارات ووضع سياسة اجتماعية لتعديل توزيع الدخل، باعتباره ناتجا عن السير التلقائي لاقتصاد السوق برعاية اليد الخفية.

أما بالنسبة لماركس وأتباعه فالدولة ليست حكما محايدا، بل هي وليدة الرأسمالية التي أنشأتها لرعاية مصالحها، والاستناد عليها في التأثير على الأجور والعمل، وحل النزاعات لصالحها للمحافظة على النظام الاجتماعي القائم وعلاقات الإنتاج بما يخدم تنمية ربح القطاع الخاص. وهو الأمر الذي يغذي الصراعات الطبقية ويعزز استمرار النظام الرأسمالي، ويضفي على دور الدولة صفة الدولة المنحازة L'état partisan. ورفضا لذلك فقد نادى الاشتراكيون بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وبتوسيع دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لتوزيع الثروة بشكل منصف وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[1]- Michel Bialès et autres, op.cit., p.p 88-91.

وببروز التيار الكينزي ظهر دور الدولة الإدارية أو المتدخلة L'état gestionnaire، الذي يعتبر الدولة عميلا اقتصاديا يتعدى دورها ضمان الأمن الداخلي والخارجي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسهر على ضمان التوازن الاقتصادي الكلي من خلال ما تحدثه تدخلاتها من آثار مفيدة للاقتصاد بأكمله. وأيضا من خلال اضطلاعها بمهمة حماية النظام الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي بواسطة استخدامها للضرائب والتحويلات الاجتماعية.

وفي ذات السياق، قدم الاقتصادي أمريكي الجنسية موسغريف Richard Abel Musgrave (1910-2007) عملا مميزا عن وظائف الدولة سنة 1959 عنونه بنظرية المالية العامة، وميز فيه بين ثلاث وظائف أساسية لها هي:

- **وظيفة تخصيص الموارد:** ومن خلالها تعمل الدولة على تلبية الاحتياجات العامة، بتدخلها في النشاط الاقتصادي كمنتج للسلع والخدمات بدلا عن القطاع الخاص.
- **وظيفة إعادة توزيع الثروة:** تعتبر اللامساواة في توزيع الثروة نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي، ولإبقائها في الحدود المقبولة والحد من استشرائها تقوم الدولة بدور شفط وضخ، حيث تستعيد جزء من الثروة المنتجة عن طريق الضرائب لتعيد توزيعه عن طريق التحويلات سواء الاقتصادية التي تقدم كإعانات للمؤسسات الوطنية في سبيل تعزيز وضعها المالي، أو الاجتماعية التي تجسد تضامن الأغنياء مع الفقراء.
- **وظيفة الاستقرار الاقتصادي:** وتمارسها الدولة عن طريق مختلف سياساتها النقدية، المالية، التجارية التخطيطية ... والتي تجتهد من خلالها على استعادة الوضع التوازني للاقتصاد والحفاظ على الطلب الإجمالي عند المستوى المرغوب، سواء في فترات التدهور أو الازدهار. وفي هذا الإطار هي تسعى أيضا لضمان النمو الاقتصادي المتوازن الذي يضمن التوظيف الكامل دون الوقوع في فخ التضخم

والعجز الخارجي، ويلخص دور الدولة هنا في دولة الرفاه L'état providence، نظرا لتدخلاتها الاقتصادية وكذا الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الرفاهية للسكان.

أما في العقدين الأخيرين من القرن العشرين فقد تعالت الأصوات النيوليبرالية المنادية بتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وخوصصة القطاع العام والاقتصاد في النفقات العامة وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية، لكن مع توالي الأزمات الاقتصادية في تلك الفترة وامتدادها إلى بداية القرن الواحد والعشرين خفتت تلك الأصوات، لاسيما مع أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي أثبتت ضرر غياب دور الدولة الرقابي والتنظيمي للسوق، وأعادت الاعتبار من جديد لأهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغض النظر عن الاختلاف حول حدود وأدوات ذلك التدخل.

2- التخطيط وطبيعة النظام الاقتصادي:

ترجع بداية استخدام الدول للتخطيط كأسلوب لتنظيم وتوزيع مواردها في القرن العشرين إلى العقد الثاني منه، وتحديدا إبان الحرب العالمية الأولى، حيث تم اعتماده بدرجات متفاوتة كوسيلة مؤقتة للتعامل مع التحول الاقتصادي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب، والتي اقتضت تعبئة الموارد الاقتصادية وتخصيصها وفقا لمتطلبات تجهيز الجيوش وإدارة المعارك. أما في الاتحاد السوفياتي فقد تم استخدام التخطيط الاقتصادي في إطار الإصلاحات التي طبقها البلاشفة بعد انتصارهم على الحكم القيصري في روسيا سنة 1917، ثم تعزز استخدامه كأسلوب مركزي وشامل لاسيما ابتداء من سنة 1928 بانتهاج الاتحاد سلسلة متوالية من المخططات التنموية كسياسة لمتابعة مراحل التطور السوفياتي. كما مثلت تبعات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 مدعاة ملحة لاستخدام التخطيط الاقتصادي في سياق تنفيذ مقترحات وحلول كينز، والتي نصت على زيادة حجم الطلب الفعال عن طريقة زياد الإنفاق العام وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أيضا عاودت الدول في مرات أخرى اللجوء إلى استخدام التخطيط الاقتصادي في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي، سواء أثناء الحرب العالمية الثانية لمتابعتها وحتى

بعد انتهائها لإعادة إعمار البلدان الأوروبية[1] من خلال خطة مارشال التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947. وبعدها جاء دور دول العالم الثالث ابتداء من الخمسينات لاتباع التخطيط الاقتصادي كأسلوب تنموي لرفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف.

وإذ يوضح ما سبق تطور تطبيق التخطيط عبر محطات مختلفة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي أسست لمكانته في علم الاقتصاد وأبرزت أهميته من الناحية العملية[2]، فإنه يشير إلى اتباعه في مختلف الدول بدء بالرأسمالية ثم الاشتراكية والنامية، ويبعث على التطرق إلى السمات الرئيسية لمضمون التخطيط وفقا لخصوصية النظام الاقتصادي المتبع في كل مجموعة من هذه الدول.

2-1- التخطيط في البلدان الرأسمالية: يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتحكم السوق في معظم جوانب الاقتصاد بتحديده للأسعار وتوجيهه لقرارات الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك من خلال قانون العرض والطلب، لتكون بذلك أغلب القرارات الاقتصادية في أيدي الأفراد والشركات في إطار تنافسي يلعب دورا مهما في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

يستهدف هذا النظام بالدرجة الأولى تحقيق الأرباح على حساب المصلحة الاجتماعية، ويسعى إلى تحفيز الابتكار والاستثمار لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. وغالبا ما يكون فيه التخطيط منفصلا عن الدولة ومرتبطا بالأهداف الخاصة وبالقوى السوقية، لتحدد الأسعار وأولويات الاستثمار والإنتاج وفقا لما يتمتع به الأفراد والشركات من حرية في اتخاذ القرارات بناء على رغباتهم وإمكانياتهم المالية ومصالحهم الشخصية واستراتيجياتهم الربحية. لكن ذلك سيعرض الاقتصاد للتمايز في تطور قطاعاته وإلى التقلبات في الأداء خاصة وأن التوازن التلقائي غير مضمون

[1] – رفض الاتحاد السوفياتي الانضمام لخطة الإعمار كما حرم الدول الواقعة تحت تأثيره من ذلك.

[2] – سبقت الإشارة إلى أهمية التخطيط الاقتصادي من الناحية النظرية اللجوء العملي إليها، وكان ذلك سنة 1910 في مقال عن النشاط الاقتصادي قام بنشره الاقتصادي النمساوي كريستيان شويندر.

كما يضر بالقدرة اللازمة لتحقيق النمو المضطرد. وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتصحيح إخفاقات السوق ولدعم تحقيق النمو والتوظيف الكامل لمختلف الموارد بالاعتماد على مؤشرات محددة. وطبعا يتم ذلك بالحرص على عدم الإخلال بالحرية الاقتصادية.

يسمى هذا التدخل بالتخطيط التأشيري وفيه تقوم الدولة بالإشراف على السوق بأسلوب غير مباشر للتأثير في قرارات الأفراد والشركات، سواء بالتشجيع أو التثبيط عبر استخدامها لمختلف أدوات السياسة الاقتصادية (سعر الفائدة، الضرائب ...) كأسلوب لتحقيق أهدافها دون تدخل مباشر منها في تحديد الإنتاج أو توزيع الموارد. ويبقى في النهاية تنفيذ تلك الأهداف مرتهنا بقوة تأثير هذه الأدوات في توجيه مختلف القرارات وتحقيق استجابتها وبمدى توافق أو تعارض مصالح الأفراد والشركات مع النتائج المرجوة.

2-2- التخطيط في البلدان الاشتراكية: يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وفيه تتحكم الدولة في معظم جوانب الاقتصاد سواء ما تعلق بتحديد الأسعار أو توجيه الإنتاج أو توزيع الثروة. وهو يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق المصلحة العامة وإشباع الحاجات العامة على حساب تحقيق الربح.

يعتبر التخطيط ركيزة أساسية لهذا النظام ووسيلة الدولة في تجسيد أهدافها. وهو ما يشير من جهة إلى ارتباط التخطيط بالدولة وبالأهداف التي ترمي لتحقيقها من خلاله، ومن جهة أخرى إلى طبيعة وصفات التخطيط التي يستمدها من هذا الارتباط.

إن أهم ما يتميز به التخطيط في هذا النظام هو المركزية والشمول والإلزام، لأنه يتم من خلال تدخل السلطة العامة بوضع خطة شاملة لتوجيه الاقتصاد وتخصيص الموارد بما يحقق تنفيذ الأهداف المسطرة. وذلك بأسلوب مباشر وملزم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفقا للتوجهات المبرمجة.

أما عن أهم الأهداف التي يناط بها التخطيط في البلدان الاشتراكية فيمكن إجمالها في:

- إرساء المبادئ الاشتراكية كدعامة للحياة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية.

- النهوض بقطاع الصناعة لدعم الجهاز الإنتاجي مع الحرص على تحديث الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية.

- توفير الخدمات العامة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية.

2-3- التخطيط في البلدان النامية: تأثرت البلدان النامية في اختيار أنظمتها الاقتصادية بخصوصيتها التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية وبحجم وطبيعة التحديات التي تواجهها أي بظروفها المحلية وبأهدافها التنموية، وبعدم خروجها بصفة إجمالية عن السياق الاشتراكي والرأسمالي، فقد تراوح اختيارها بين النمط الاشتراكي لتحسين توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاجتماعي،. والنمط الرأسمالي لتشجيع الاستثمار وتحفيز المبادرة الفردية والنمط المختلط الذي يجمع بينهما، مع الملاحظة هنا أنه في بعض الأحيان يصعب تصنيف هذه الأنظمة بالاشتراكية أو الرأسمالية بشكل قطعي نظرا لعدم التزامها الكامل بنمط واحد منهما.

لقد اشتركت هذه الدول في مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أبرزها تلك المتعلقة بالفقر وانخفاض المستوى المعيشي وتدني الدخل الفردي والوطني وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي وسوء تخصيص الموارد وتوزيع الثروة، وتردي البنى التحتية ... إلى غيرها من المشاكل التي تبين تخلفها عن الدول الرأسمالية وحتى الاشتراكية التي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة باعتمادها على التخطيط.

وتأسيا بتجارب التخطيط الناجحة، ومعالجة لتلك المشاكل وتخلصا من التخلف والتبعية لجأت أغلب الدول النامية إلى استخدام أسلوب التخطيط لتحقيق التنمية وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي. وطبعا تتوقف أهمية وطبيعة التخطيط على طبيعة النظام الاقتصادي المتبع في هذه الدول وعلى خصوصية ظروفها. وسيتم التركيز هنا على التخطيط في النمط الاقتصادي المختلط، الذي يهدف إلى

تحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية للتنظيم والتحفيز للمبادرة الفردية، حيث تلعب الحكومة والقطاع الخاص دورا مشترك في توجيه الاقتصاد. إذ تتدخل الحكومة في بعض القطاعات وتنظم الأسواق وتسمح للقطاع الخاص بتحمل مسؤولية الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي سيتصف التخطيط في هذا النمط بكونه إجباريا وتأشيريا. بغض النظر عن نمط النظام الاقتصادي المتبع وطبيعة التخطيط المتعلقة به، فإن أهداف التخطيط في البلدان النامية تتشابه بتركيزها على حل المشاكل التي تعاني منها والخروج من دائرة التخلف والفقر والتبعية، وهي تتعلق بتحقيق مجموعة من الأهداف التي يذكر منها:

- تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنوع الاقتصادي بتفعيل القطاعات الزراعية والصناعية وخلق فرص العمل، والسعي إلى إيجاد توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق الاستدامة.
- تطوير البنى التحتية لتحسين الإنتاجية وجذب الاستثمارات.
- تحسين مستوى التعليم والصحة العامة.
- تحسين مستوى المعيشة وضمان الخدمات العامة.
- تحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي وتنويع مصادر الدخل.
- تحسين توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3- السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي:

3-1- تعريف السياسة الاقتصادية: السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات العامة خلال فترة معينة، باستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق أهداف محددة.

وتبعا لطبيعة هذه الأهداف والفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها يتم التمييز فيها بين: السياسة الظرفية التي تستهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية الرئيسية، أو استعادتها في الأمل القريب كالتوازن في سوق السلع والخدمات، التوازن في سوق العمل والتوازن الخارجي، وتكون قصيرة الأجل. والسياسة الهيكلية التي تهدف إلى تعديل وتكييف الاقتصاد وتحسين أدائه وتكون طويلة الأجل.

وبغض النظر عن نوع السياسة الاقتصادية، فإن نجاحها يستدعي تحقيق الأمثلية، الكفاءة والمصداقية. ويقصد بالأمثلية تخصيص الموارد بأكثر الطرق إنتاجية ممكنة، أما الكفاءة فتعني تحقيق أقصى كفاءة ممكنة باستخدام الموارد المتاحة، أو استخدام أقل حجم من الموارد للوصول إلى أكبر عدد من الأهداف. وتدل المصداقية على مدى التزام السلطات العامة وجديتها في الاضطلاع بمهامها وموثوقية الأعوان الاقتصادية في أدائها.

وإذ ترتبط السياسة الاقتصادية وأهدافها بطبيعة النظام الاقتصادي، فإنها تسعى بصفة عامة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تأثيرها في مجريات النشاط الاقتصادي ومساهمتها في حل مختلف المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المعني، بتركيزها على بلوغ أهداف مفتاحية يأتي في مقدمتها تحسين مستوى معيشة الفرد، المحافظة على التوازن الخارجي، تحقيق استقرار الأسعار والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للعمالة.

وبلوغا لهذه الأهداف، فإن الدولة تجتهد في اتخاذ القرارات السليمة لتوجيه الأعمال كما تحرص على تهيئة البيئة الاستثمارية المستقرة وسن المنظومة الإدارية والتشريعية المحفزة لممارسة النشاط الاقتصادي، مستندة في ذلك إلى استخدام مجموعة من الأدوات المختلفة. وعلى أساس هذا الاختلاف يمكن التمييز في السياسة الاقتصادية بين السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

وفي تذكير موجز بمضامين هذه السياسات تكون البداية بالبنك المركزي كسلطة نقدية عليا تتولى وضع وتنفيذ إطار متكامل للسياسة النقدية بالتعاون مع القطاع المصرفي، وبالاعتماد على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية كسعر إعادة الخصم، سعر الفائدة، سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، تأطير القروض ... إلخ والتي من خلالها يستهدف بصفة رئيسية التحكم في العرض النقدي وإدارة السيولة، لمحاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيس. وتتحدد طبيعة السياسة النقدية

المتبعة بالتوسعية أو الانكماشية تبعا لطبيعة الظرف القائم ومنه تبعا لمستوى العرض النقدي المسجل ومستواه المستهدف.

وفيما يخص السياسة المالية القائمة على إدارة شؤون المال العام بما فيها جمع الإيرادات وتوجيه النفقات التي تتم عادة تحت إشراف السلطة المالية، فهي تسعى إلى بلوغ التوازنات الاقتصادية، المالية والاجتماعية، كما تلعب دورا حاسما في تحفيز الاقتصاد وتحقيق رفاهية المجتمع بتركيزها على دعم النمو ومحاربة البطالة والتأثير على توزيع الدخل، معتمدة في ذلك بصفة رئيسية على الإنفاق العام والضرائب للتأثير على مستوى الطلب الكلي ومنه النشاط الاقتصادي. وهي بدورها قد تكون سياسة مالية توسعية أو انكماشية وفقا للظروف السائدة والأهداف المسطرة.

وبالنسبة للسياسة التجارية فهي تتمثل في مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف تنظيم وتوجيه المبادلات التجارية الخارجية من خلال التأثير في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الداخل والخارج، بالاعتماد على مجموعة من الوسائل الكمية، السعرية والتنظيمية التي ترتبط اختيارها بطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد والظروف السائدة والأهداف المرجوة. وهي أيضا يمكن التمييز فيها بين سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية التجارية. ورغم تعدد أهدافها بين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن هدفها الرئيس يبقى تحقيق التوازن في المبادلات التجارية وميزان المدفوعات الدولية.

أما عن سياسة سعر الصرف فهي تشير إلى القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لتحديد قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى سواء بشكل ثابت أو متغير. وهي تتضمن التدخل في سوق الصرف واتخاذ جملة من التدبير الأخرى للتأثير على قيمة العملة الوطنية.

تؤثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية بصة خاصة وعلى الاقتصاد بشكل عام، وتعتبر عنصرا مهم من عناصر إدارة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المفتوحة.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن نجاح الدولة في تحقيق أهدافها مرتهن بنجاحها في اختيار الأدوات المناسبة لها وبمدى التزامها باستخدامها، وكذلك بقدرتها على التنسيق بين مختلف هذه السياسات والتي تستطيع من خلالها أن تحقق المراقبة الكمية والنوعية للتسيير المخطط لمجمل النشاط الاقتصادي. أما عن قياس نجاح السياسة الاقتصادية لاسيما الظرفية في بلوغ أهدافها الرئيسية، فيشيع استخدام مربع كالدور السحري كوسيلة لتقييم أدائها ومن ثمة تعزيز مسارها أو تصحيحه.

3-2- مربع كالدور السحري وتقييم السياسة الاقتصادية: يمكن استخدام مربع كالدور في تقييم تطور أداء السياسة الاقتصادية زمنيا من فترة إلى أخرى، أو جغرافيا بمقارنة وضع الاقتصاد المعني مع اقتصادات مغايرة. وتتضمن النقاط الموالية شرحا لمربع كالدور وتبيانا لاستخدامه على النحو الموالي:

- مربع كالدور عبارة عن مفهوم اقتصادي يترجم ارتباط الأهداف الأربعة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الظرفية، تم استخدامه لأول مرة سنة 1971 من طرف الاقتصادي نيكولا كالدور (1908-1986).
- تحكم طبيعة العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية تيسير وتوافق تحقيقها معا أو صعوبة أو تعارض ذلك، حيث قد ترتبط فيما بينها بعلاقة إيجابية أو سلبية، ومثالا عن ذلك النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى تدهور الحساب التجاري، كما قد يؤدي تحسن الميزان التجاري إلى تحفيز النمو.
- يمثل مربع كالدور السحري الوضعية المثلى لأداء الاقتصاد تجسد من خلال رسم تخطيطي على شكل رباعي، يصور التزامن في تحقيق القيم المثلوية للأهداف الأربعة التي يصعب تحقيقها معا ومن هنا جاء وصفه بالسحري.
- يتم رسم مربع كالدور السحري بالتوصيل بين رؤوس الرباعي التي تمثل القيم المستهدفة للأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، والتي تتموضع على أطراف محوريه المتعامدين بصورة متعاكسة مثنى مثنى، حيث يحد النمو الاقتصادي الجهة العليا لمحور التراتيب متعاكسا مع معدل التضخم بينما يقع التشغيل الكامل على الجهة اليسرى لمحور الفواصل في اتجاه متضاد مع التوازن الخارجي.

- يُعبّر عن القيم المستهدفة في مربع كالدور السحري بنسب مئوية مثلوية، تتراوح فيما يخص معدل النمو الاقتصادي من 5% إلى 6% وتساوي الصفر بالنسبة لمعدل التضخم ومعدل البطالة، وذلك حفاظا على استقرار الأسعار وتحقيقا للتشغيل الكامل للعمالة. أما فيما يخص ضمان التوازن الخارجي فيستهدف تحقيق رصيد موجب في حساب العمليات الجارية بصفة عامة وحساب العمليات التجارية بصفة خاصة يقدر بـ 2% من النتاج الداخلي الخام.
- يتم تقييم السياسة الاقتصادية المتبعة أو الحكم على أداء الاقتصاد باتباع الخطوات التالية:

- رسم مربع كالدور للأداء الفعلي للاقتصاد المعني اعتمادا على القيم المحققة أي الفعلية للمؤشرات الرئيسية بتعليمها على المحورين المتعامدين ثم التوصيل فيما بينها.
- مقارنة مساحة المربع المتحصل عليه مع مساحة المربع السحري، كلما قل الفرق بين المساحتين كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية والعكس صحيح.
- عند مقارنة أداء اقتصاد ما بين فترتين أو المقارنة بين اقتصادين فإنه كلما كانت المساحة أكبر كلما كان الأداء أفضل.

- يكن استخدام مربع كالدور في تقييم نتائج الخطة الاقتصادية لاسيما القصيرة وحتى المتوسطة.
- يمثل الشكل التالي تمثيلا بيانيا لمربع كالدور السحري:

الشكل رقم 06: المربع السحري لكالدور

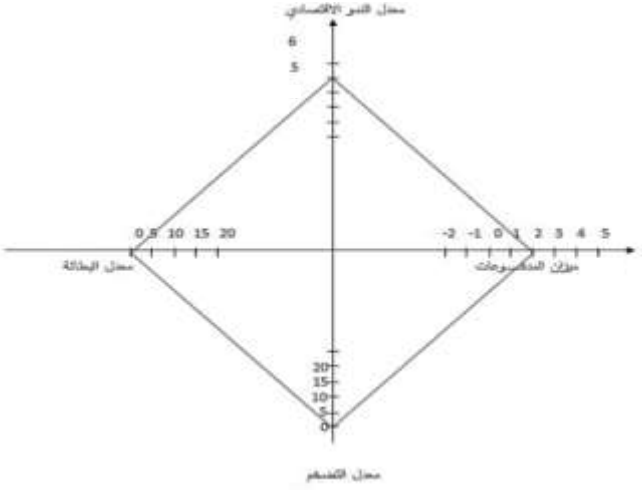

➢ نظرا لصعوبة بلوغ الأهداف الأربعة بصورة متزامنة، فإنه في أغلب الحالات تتم المفاضلة بينها وفقا لمتطلبات الظرف السائد ورؤية صانعي القرار، وذلك بتحديد أولوية تحقيق واحد أو إثنين منها مقارنة بالبقية. وفي هذا الاختيار يظهر الاختلاف بين التيار الكينزي والليبرالي، حيث يعطي الكينزيون الأولوية للنمو وتخفيض البطالة بالاعتماد على السياسة المالية، بينما يجنح الليبراليون إلى اختيار هدف محاربة التضخم والمحافظة على التوازن الخارجي بالاعتماد على السياسة النقدية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه في ظل التناقضات المحتملة بين الأهداف، يصبح البحث عن المزيج الأمثل بين هذه السياسات هدفا في حد ذاته، لأن تأثير السياسة الاقتصادية يتعدى تحقيق المؤشرات الاقتصادية المستهدفة إلى تحقيق المكاسب والخسائر لمختلف طبقات وفئات المجتمع ومنه التأثير على حياة الفرد، وهو ما يكسب التخطيط الاقتصادي أهمية إضافية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي بين التخطيط والتطبيق.

يتناول العناصر الآتية:

1- نمط النمو والاستراتيجية التنموية[1]:

تمثل الاستراتيجية التنموية تحديدا لمسار التنمية المنتهج لتحقيق الأهداف المرجوة ورسما لخطوطه العريضة التي تسمح للاقتصاد بالانتقال من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي، ويجسد نمط النمو المتوازن وغير المتوازن منطلقا فارقا في توجه هذا المسار وفي توضيح معالمه.

1-1- استراتيجية النمو المتوازن: تعتبر أعمال روزنشتاين (1943) ونركس (1953) الإطار المرجعي لهذا التوجه في أسلوب تحقيق التنمية، والذي استهله روزنشتاين بنظريته عن الدفعة القوية التي

[1] - واين نافزيجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 191 – 196.

- عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 – 16.

- Brasseul J et Lavard C Meyer, op.cit., pp. 164 - 171

بيّن من خلالها حاجة الإقلاع الاقتصادي إلى حد أدنى من الدفع يوفره حجم كبير من الاستثمار في مجال التصنيع، والذي يشمل العديد من القطاعات الرئيسية للاقتصاد على نحو يستطيع زحزحة الاقتصاد الراكد وتدوير عجلة نشاطه، بما يضمن استمراريته وتحقيق نموه الذاتي. رابطا بذلك تحقيق التنمية ببلوغ عتبة معينة من النمو المتوازن، ومعارضا لأسلوب التدرج الذي تتمكن فيه عوامل المقاومة الداخلية للاقتصاد المتخلف من إبطال مفعول الدفعات الاستثمارية الضئيلة معيدة إياه إلى وضعه الابتدائي.

استعان روزنشتاين في توضيح مضمون نظريته بمثال الطائرة، التي تحتاج إلى تجاوز حد معين من السرعة وهي تسير على الأرض حتى تستطيع أن تحلق في الجو. وقد استند إلى عدم قدرة السوق على تنسيق قرارات الاستثمار المتزامنة، المطلوبة لتحقيق التصنيع وعجز القطاع الخاص عن توفير الادخار الكافي، والتنظيم المناسب لتبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المتزامن للعديد من الصناعات، لتنفيذ برامج استثمارية في البنى التحتية بالاعتماد على التمويل الخارجي. وذلك في ظل ثلاثية من عدم القابلية للتجزئة في دالة الإنتاج، الطلب وعرض الادخار[1]، معللا أولوية الاستثمار في الهياكل القاعدية بضرورة تأهيلها لربط الأسواق ببعضها، وتسهيل حركة وانسيابية النشاط الاقتصادي، وبالدرجة الأولى إلى تحقيق الوفورات الخارجية التي تفيد الاستثمارات الإنتاجية التي ستقام على إثرها أو حتى بالتزامن معها. وحسب روزنشتاين سيتيح البرنامج الاستثماري المخطط له إيجاد المنافذ السوقية من خلال الاعتماد المتبادل في الطلب القائم بين الصناعات المستحدثة[2]، كما سيسمح

---

[1] – تتمثل عدم القابلية للتجزئة في دالة الإنتاج في عدم التجزئة في المستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية وأهم مثال عنها رأس المال الاجتماعي، وهي تظهر في دالة الطلب في إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها البعض مما يساعد على تأمين الطلب المتبادل لكل هذه الصناعات، أما عدم التجزئة في دالة الادخار فتتجلى في حاجة الحجم الكبير من الاستمارات إلى قدر مناسب من المدخرات لا تستطيع الدخول الفردية توفيره.

[2] – يستشهد روزنشاين على ذلك للمقارنة بين إنشاء مصنع أحذية يشغل 100 عامل لكنه يضطر إلى الإغلاق لأن العمال لن ينفقوا دخولهم على شراء إنتاجه، وبين إنشاء 100 مصنع لإنتاج السلع الاستهلاكية اليومية يشتغل بها 10000 عامل، مما يؤدي إلى ظهور سوق جديدة تضمنها الطلبات المكملة لبعضها البعض.

بالتغلب على انخفاض القدرة الادخارية لأنه سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي ارتفاع معدلات الادخار وهو ما يساهم في رفع إمكانية التمويل الذاتي.

بالنسبة إلى ناركس الذي أعاد صياغة الأفكار الرئيسية لروزنشتاين فيما تمت تسميته باستراتيجية النمو المتوازن مستغلا تحليلها في كسر الحلقة المفرغة للتخلف [1]، والتي وضح من خلالها أسباب استدامة الفقر في البلدان المتخلفة، وزيادة الصعوبات التي تواجهها باستمرار دورانها فيها، فقد توصل إلى أن كسر هذه الحلقة يكون بالقضاء على ضيق السوق بإقامة استثمارات كبيرة ومتزامنة في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية، التي تحقق زيادة الإنتاج وإشباع السوق المحلية[2]، ويجنب اصطدام التوسع في المقدرة الإنتاجية بخطر محدودية الطلب على الإنتاج. وطبعا يتم ذلك بالاعتماد على التمويل الخارجي على الأقل في مرحلة الإقلاع.

اعتبر ناركس أن مفتاح النمو يكمن في تحقيق تزامن الأنشطة الاستثمارية دون اشتراط تساوي معدلاتها وأنها ستنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة. إذن الأمر يتعلق بإقامة شبكة واسعة من الاستثمارات في مختلف الصناعات الداعمة لبعضها البعض، أين يتناوب المنتجون والمستهلكون الأدوار، مشكلين نظاما متكاملا للعرض والطلب من خلال الأسواق الإضافية والدخول المتزايدة. وهو ما يبين أن الطلب المتكامل يقلل من مخاطرة عدم إيجاد السوق ويحفز على الاستثمار. من ناحية أخرى تستفيد الأنشطة الاقتصادية المتشابكة من مكاسب إضافية، نتيجة تحقيق

---

[1] – يمكن تلخيص عدة صور للحلقة المفرغة على النحو الموالي:

– الفقر← تدني الدخل← انخفاض الادخار← قلة تكوين رأس المال← انخفاض الإنتاجية← تدني الدخل وهكذا ...

– تدني الدخل← تغذية غير كافية← انخفاض الانتاجية← انخفاض الإنتاجية← تدني الدخل ودواليك.

– تدني الدخل← انخفاض الادخار← ضيق الأسواق← قلة الاستثمار← انخفاض الإنتاجية← تدني الدخل وهكذا...

[2] – يؤكد ناركس أن حجم السوق يرتبط بالمستوى العام للإنتاج الاقتصادي وليس بالمساحة الجغرافية أو عدد السكان.

الوفورات الخارجية المرتبطة ببرنامج نمو متوازن للبنية التحتية والشركات الإنتاجية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف والزيادة في الأرباح والدخول وبالتالي الزيادة في الإنتاج.

لقد نادى ناركس بضرورة توجه الدول المتخلفة نحو توسعة السوق الداخلي، وحماية الصناعات الناشئة في ظل تدهور معدلات تبادلها الدولي والعقبات التي تواجهها في سبيل التصدير، ولقد أيد لجوئها إلى التخطيط في ظل عدم فاعلية السوق، لكنه رفض التدخل الواسع للدولة وهيمنة القطاع العام، موليا أهمية للسياسة المالية ولفكرة المدخرات القسرية وزيادة الضرائب على أصحاب الدخل الأعلى، لتعويض النقص في الادخار العام ومن تمة تخصيص الأموال لتشجيع التصنيع في القطاع الخاص، إما عن طريق بنوك التنمية التي تديرها الحكومة أو عبر بنوك القطاع الخاص، كما أشار إلى إمكانية توسيع السوق عن طريق جملة من العوامل الأخرى منها توسيع عرض النقد.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن ناركس تبنى فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن للصناعات الخفيفة على حساب الصناعات الثقيلة، التي تتجاوز قدرات الدول المتخلفة بكثير، خاصة في المراحل الأولى للتنمية. لكن أنصار هذه الاستراتيجية كانت لهم آراء متباينة حول موضوع التوازن، فمنهم من اعتبر أنه يخص صناعات المراحل الأخيرة لترقيتها إلى مستوى الصناعات الأخرى، ومنهم من اعتبر أن التوازن ينشد بين الصناعات الخفيفة والثقيلة، وركز البعض الآخر على التوازن بين القطاع المحلي وقطاع التصدير لعدم إمكانية البلد توسيع تجارته المحلية على حساب تجارته الخارجية. كما نادى آخرون بتحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة، والذي لم يكن ناركس معارضا له رغم عدم تركيزه عليه. ومن

[1] – أمين حواس، (2021/2020): (نظريات التنمية) مطبوعة في اقتصاد التنمية، السنة الثالثة (LMD)، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص ص 10، تاريخ الاسترداد: 2024/02/10، من:
https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/a_haous_theorie_de_developpement.pdf

المنطقي أن تتطلب زيادة الإنتاج الصناعي زيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية زيادة الطلب على المنتجات الغذائية وتفادي التضخم.

تعرضت هذه الاستراتيجية إلى انتقادات عديدة من أهمها:

- حصر اهتمامها بالسوق الداخلي وميلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مع إهمالها لمكاسب التخصص في التجارة الدولية التي يمكن أن يجنيها البلد المتخلف تبعا للميزة النسبية التي يتمتع بها.
- إمكانية عدم الاستفادة من وفورات الحجم بسبب احتمالية الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل.
- عدم الاهتمام بتحسين إنتاجية القطاع الزراعي أو تطوير الأنشطة الأولية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الثنائية لصالح القطاع الصناعي.
- الافتقار إلى الواقعية فيما يخص امتلاك الموارد المالية الكافية ومرونة الجهاز الإنتاجي العالية لتحقيق مثل هذه البرامج الاستثمارية الواسعة.

رغم كل هاته الانتقادات شهدت أفكار روزنشاين وناركس تجديدا في الطرح، خاصة ذلك الذي قدمهُ كل من Murphy, Shleifer et vishny في سنة 1989 و Paul Krugman سنة 1991، مما أعاد تثمينها مشكلة نواة لنظرية فشل التنسيق في تسعينات القرن الماضي، والتي تناولت النمو الاقتصادي والتغير كمحددان أساسيان لعملية التنمية، والتي تناولتها بوصفها عملية تغيير تنظيمي أكثر من كونها عملية تراكم رأسمالي، بتسليطها الضوء على فشل السوق في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية كانعكاس لفشل الأفراد في تحقيق التنسيق بين التوازنات المتعددة للآخرين، وإلى غياب التواصل وضعف التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى، منادية بضرورة التدخل الحكومي بسياسات فعالة لتنسيق الاقتصاد وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات. واعتدادا بمضمون هذه النظرية فقد

أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2005-2015 الدول النامية، بضرورة القيام بدفعة استثمارية قوية في رأس المال البشري والبنية التحتية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

1-2- استراتيجية النمو غير المتوازن[(2)]: ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي هيرشمان الذي استخدم مصطلح النمو غير المتوازن سنة 1958، في عمل قدمه عن استراتيجية التنمية الاقتصادي والذي تأثر فيه بأفكار كل من روزنشاين، ناركس وبيرو، هذا الأخير هو الذي سبقه في تقديم نظرية أقطاب النمو المتمثلة في تمركز نشأة النمو في صناعة رئيسية محفِزة في مرحلة أولى وانتقاله إلى باقي الصناعات المحفَزة في المناطق الأخرى في مرحلة ثانية، أما فيما يخص روزنشاين وناركس فقد اعتبر هيرشمان عمله منبثقا عن إطار عمليهما، حيث أيدهما في أسلوب التصنيع والدفعة القوية، لكنه اشترط توجيهها لتطوير عدد محدود من القطاعات الصناعية ذات الأولوية، والتي تسمح بانتقال النمو من قطاع إلى آخر حتى يتم تعميمه. وذلك لاقتناعه باستحالة قيام الدول الفقيرة بالاستثمار في جميع الصناعات في نفس الوقت لمحدودية الأموال الاستثمارية ومهارة اليد العاملة فيها.

مثلت نظرية هيرشمان للنمو الاقتصادي كعملية ديناميكية غير متوازنة ناتجة عن قرارات استثمارية متتابعة، تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل سببا لاعتباره أن العائق الأساسي للتنمية هو ضعف القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاعين العام والخاص. وبذلك هي تستهدف القضاء على حافز الاستثمار من جانب العرض.

يرى هيرشمان أن كل اختلال في التوازن يصحح نفسه، لأنه يولد الحاجة إلى مشروعات عامة تكميلية وأن خلق اللاتوازن بين القطاعات يؤدي إلى التغيير الإيجابي، لأنه يخلق طاقة فائضة في

[1] - عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

[2] - أمين حواس، (2021/2020): مرجع سبق ذكره، ص ص 35-41.

- عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-171.

- واين نافزيجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-197.

البعض منها على حساب الآخر، الذي سيعاني من الاختناقات والنقص في العرض مما يوفر فرصا للأرباح ويستقطب تدفق الاستثمارات. وبالتالي سيتوقف نجاح السياسة الإنمائية على محافظتها على اختلال التوازن، الذي يسمح بتحقيق تأثير إيجابي على الاقتصاد دافعا إياه إلى الأمام. ويدعم هيرشمان وجهة نظره هذه بالتاريخ الاقتصادي كشاهد على تقدم ونمو بعض القطاعات وقيادتها لعملية النمو في القطاعات الأخرى.

آمن هيرشمان بأنه في عدم اتزان النمو إمكانية استكمال الأجزاء غير المتزنة، حيث تحقق المشاريع الاستثمارية القائمة في المدن الكبرى وفورات خارجية وتخلق الظروف لنماء مشاريع استثمارية جديدة تستفيد من وفوراتها.

وبدورها فإن المشاريع الجديدة تولد وفورات خارجية تفيد بها المشروعات اللاحقة وهكذا دواليك. كما حدد الاختلال في التوازن بمسارين، يمثل الأول اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، مما يعني أنه سيكون لصالح أحدهما على حساب الآخر. بينما يمثل الثاني اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، وتكون المفاضلة بين أنشطة هاته القطاعات وفقا لما تُحدثه من آثار دفع للأمام وآثار دفع للخلف. بين هيرشمان أن إنتاج شركة في صناعة ما سيخلق روابط تحفيزية خلفية، بما تمثله مستلزماتها الإنتاجية من مخرجات غيرها من الصناعات، وروابط أمامية تمثل استخدام الصناعات الأخرى لمخرجاتها كمدخلات لها. واعتبر أن أولوية الاستثمار في صناعة ما، أي تحديد القطاع القائد (الرائد) يتعلق بتعظيم تحفيزها لهذه الروابط التي تسمح بإنشاء صناعات جديدة بالكامل، وتعمل على تشغيل اليد العاملة وزيادة الإنتاج التي تؤدي إلى انخفاض التكاليف والأسعار، وهو ما يحقق الاستفادة من وفورات الحجم. وعادة ما تفضل الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج لما لها من آثار دفع مهمة سواء للخلف أو للأمام، ثم تليها الصناعات التي تعمل على تحقيق الروابط الخلفية.

بدورها لم تسلم هاته الاستراتيجية من الانتقادات لاسيما فيما يتعلق بـ:

- عدم اهتمام هيرشان بالاستثمارات الزراعية واعتقاده أن الزراعة لا تمتلك القدرة على تحفيز الصناعات الأخرى.
- تركيزها على عدم الاتزان دون تفصيلها في حجمه، شروطه وتوقيته.
- احتمالية تأثيرها السلبي على التوازنات الداخلية والخارجية في الدول النامية، لما قد تسببه من ضغوط تضخمية ومشاكل في ميزان المدفوعات.
- اعتمادها الأساسي على المبادرة الفردية في ظل قيام القطاع الخاص بمفرده بتحقيق التنمية.
- إهمالها للتخطيط وهو ما يتعارض مع ظروف البلدان النامية التي تستدعي التوفيق بين إمكانياتها وأهدافها.

1-3- حوصلة: حوصلة لما سبق يمكن القول أن كلتا الاستراتيجيتين تعتبران أن رأس المال هو المحرك الأساسي لتحقيق النمو والتنمية، لكنهما تختلفان في كيفية تخصيصها له تبعا لاختلافهما في تفسير معيقات تحقيقهما، وفي اختيار النمط المناسب للتغلب على هذه المعيقات. أيضا فيما يخص نظرتهما إلى أسلوب التصنيع، فإن النمو المتوازن يتعامل مع العلاقات الأفقية بين صناعات السلع الاستهلاكية المختلفة، على خلاف النمو غير المتوازن الذي يركز على العلاقات الرأسية في الصناعة (المنبع والمصب).

وعلى الرغم من شيوع فكرة تضاد وتعارض هاتين الاستراتيجيتين، فإنه يمكن تطبيقهما بطريقة تكاملية إذا اعتمد التنسيق في استخدامهما، كأن ينتهج النمو غير المتوازن لتحقيق التنمية المتوازنة، كما قد يتم انتهاجهما تتابعيا كلا على حدى في فترات زمنية ومراحل تنموية مختلفة ومتعاقبة. أما عن نجاح الاختيار بين الاستراتيجيتين، فإنه يتوقف على مدى ملائمتهما لخصوصية الاقتصاد المعني وحدود إمكانياته. وعلى العموم تعتبر استراتيجية النمو المتوازن أكثر ملائمة للاقتصاد المتنوع ذو الحجم الكبير

بينما توافق استراتيجية النمو غير المتوازن الاقتصاد الذي يقبل بالتخصص الدولي وتكون درجة إنتاجه كبيرة. ويلاحظ من الناحية العملية ميل العديد من البلدان إلى تشكيل مزيج أمثلي من العلاقات الرأسية والأفقية بانتهاجها لاستراتيجية تجمع بين نمطي النمو، حيث تركز على عدد قليل من القطاعات ذات الأولوية، سواء كانت قطاعات إنتاجية مباشرة (كالزراعة، التعدين، السياحة ...) أو قطاعات البنية الاقتصادية والاجتماعية (الطاقة، النقل، ...)

2- سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

مواكبة لتوسع مهام الدولة نتيجة تغير دورها في النشاط الاقتصادي، ازداد حجم الإنفاق العام في مختلف الدول بصرف النظر عن مستوى تطورها وطبيعة نظامها، لكن مع تسجيل الاختلاف فيما بينها من حيث زيادة حجم زيادة الإنفاق، كيفية تخصيصه والهدف من استخدامه.

مما لا شك فيه أن دور الإنفاق العام قد اكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للعديد من البلدان النامية بحاجتها الضرورية إليه في بلوغ جملة من أهدافها، لاسيما في استكمال بُناها التحتية المادية والاجتماعية ولتحفيز إنتاجية اقتصاداتها وتحقيق إقلاعها ونموها. ومع اعتبار أن الإيرادات العامة هي أموال للدولة وأن من صلاحيات هذه الأخيرة التخطيط للسياسة التنموية، فهي من يتولى مهمة توجيه تلك الأموال للإنفاق العام على ضوء الخطة المرسومة وفقا لما تتضمنه من أهداف ومراحل ووسائل. وهو الأمر الذي يوضح تحمل الدولة لجانب مهم من التخطيط والتطبيق للنمو في هذه البلدان، ويصور الإنفاق فيها كسياسة تجمع بين التخطيط للنمو وتنفيذه.

وإذ حظي تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية، خاصة فيما يتعلق بتحديد اتجاه سببيتها، إلا أن الاهتمام في هذا البحث سينصب في تبيان نتيجة اعتماد الإنفاق العام كوسيلة لإنعاش النمو ودعمه، سواء في إطار الطرح الكينزي القائم على نظرية الطلب الفعال وآلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق العام الاستثماري على

زيادة الدخل الوطني، أو في إطار نظرية النمو الداخلي القائم على الآثار الخارجية الإيجابية للإنفاق العام على الاستثمار في البنى التحتية، والذي ربط فيه Barro (1990) بين الحد الأمثل للإنفاق العام وإنتاجيته الحدية.

أما عن توضيح كيفية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فيمكن حوصلة ذلك في تأثيره على الاستهلاك والإنتاج، حيث يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك العام الذي تقوم به الدولة لاقتناء السلع والخدمات اللازمة لسير المرافق العامة وتشغيل الجهاز الحكومي، بما يتضمنه من مؤسسات وأجهزة عامة إضافة إلى موظفي القطاع العام. وأيضا من خلال نفقات الاستهلاك الخاص المتعلقة بإنفاق الأجور والمعاشات والمنح والإعانات والتعويضات التي توزعها الدولة على مستحقيها.

أما تأثيره على الإنتاج فيكون من خلال إما الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى تكوين إضافي لرأس المال المادي، وبالتالي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص جديدة للعمل والطلب وزيادة الإنتاج، أو الإنفاق العام الاستثماري على البنى التحتية الذي يخلق آثار خارجية إيجابية مثل انخفاض مدة وتكاليف النقل وانفتاح الأسواق مما يؤدي إلى تطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد، ويعود بالإيجاب على العملية الإنتاجية ككل بما فيها إنتاجية رأس المال الخاص. أيضا قد يكون ذلك من خلال المساهمة في تحسين إنتاجية رأس المال البشري بالإنفاق العام الاجتماعي المخصص لتمويل ودعم المؤسسات الحكومية الناشطة في مجال التعليم والتكوين والصحة، أو من خلال توفير مناخ ملائم من الاستقرار الأمني والسياسي مشجع للعملية الإنتاجية وذلك بالإنفاق العام الجاري على الدفاع، الأمن والعدالة.

3- أساليب التخطيط الاقتصادي:

تتمثل أساليب التخطيط الاقتصادي في الأدوات الفنية والتقنيات الكمية لتحليل وتنظيم البيانات الاقتصادية التي تحتاجها الهيئات التخطيطية لوضع خطة متناسقة قابلة للتنفيذ وقادرة على تحقيق

الأهداف على كل المستويات الكلية، القطاعية أو الوحدوية. وأمثلة عن هذه الأساليب سيتم التعرض إلى: الموازين التخطيطية، نماذج النمو الكلي، جداول المدخلات والمخرجات، وتقييم المشروع وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية.[1]

3-1- أسلوب الموازين التخطيطية: يستهدف هذا الأسلوب ضمان التوازن في الاقتصاد العام عن طريق محاولة تحقيق التوازن في عدد من الموازين التي يتم وضعها للموارد والسلع الهامة والاستراتيجية اعتمادا على الروابط الاقتصادية لها (التشابك العام)، وعلى أسلوب التجربة والخطأ للوصول إلى خطة منسقة. ويتمثل الميزان التخطيطي في حساب اقتصادي يسجل في جانبه الأيمن الموارد المتوقعة، وفي جانبه الأيسر استخداماتها المحتملة وذلك لفترة زمنية محدودة تقدر عادة بسنة واحدة. ويمكن إعداده لسلعة أو عامل إنتاجي أو قطاع اقتصادي أو متغير اقتصادي كلي.

عموما يمكن التمييز في الموازن التخطيطية بين الموازين المركبة والموازين السلعية. وتخص هذه الأخيرة مختلف السلع الرئيسية والاستراتيجية وسلع الاستهلاك النهائي الهامة. وهي تكون إما بصورة كمية (عينية) أو بصورة قيمية (نقدية) أو بمزيج منهما وتسمى حينها بالموازين السلعية – النقدية. أما الموازين المركبة فتبين توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية أو مكوناتها مثل: ميزان المدفوعات الدولية، ميزان الاستثمار ميزان القوى العاملة، ميزان نفقات الدولة وإراداتها وميزان الناتج القومي الإجمالي والإنفاق عليه، والذي يحدد في طرف إنتاج الأنشطة المختلفة في الاقتصاد ممثلة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) وصافي عوائد عناصر الإنتاج مع العالم الخارجي والضرائب غير المباشرة مطروح منه إعانات الإنتاج، بينما يحدد في الطرف الآخر كيفية توزيعه بين مكونات الطلب

[1] – ماجد حسني صبيح، التخطيط الاقتصادي للتنمية، الوحدة السادسة، تاريخ الاسترداد: 2023/10/26، من: https://dspace.qou.edu/contents/unit6-4325/6.pdf ، ص ص 329- 359.

النهائي والاستخدام الوسيط ممثلة في مجموع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام والخاص والاستثمار الثابت المحلي الإجمالي والتغير في المخزون وصافي الصادرات من السلع والخدمات.

3-2- النماذج الكلية للنمو: تقدم هذه النماذج صورة تقريبية للاتجاهات العامة التي قد يأخذها الاقتصاد القومي فيما يتعلق بمتغيراته الأساسية كالناتج الداخلي الخام ومكوناته مثل: الاستثمار، الاستهلاك الصادرات، الواردات ....، وهي بذلك تتعامل مع متغيرات اقتصادية كلية ذات أهمية بالغة، لكن يؤخذ على فعاليتها عدم اهتمامها بعلاقات التداخل المتبادل بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية علاوة على استنادها إلى المعاملات المتوسطة لرأس المال الناتج، وهي صعبة التقدير وأقل دقة من المعاملات الحدية التي عادة ما يتم اعتمادها في التنبؤ والتخطيط.

يعتبر نموذج هارود – دومار الحجر الأساس لهذه النماذج، وهو يستخدم في تقدير معدل النمو السنوي الذي يحققه الاقتصاد خلال فترة الخطة وفق الصيغة التالية:

$$g = \frac{s}{k} \quad \text{———————} \quad (1)$$

حيث أن: g : نسبة النمو في الدخل القومي.

s : معدل الادخار (استثمار)، وهو نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي.

k : معامل رأس المال، يعبر عن العلاقة بين رأس المال والناتج أي كمية رأس المال التي تستخدم لتكوين وحدة من الناتج.

وبطرح معدل الزيادة السنوية للسكان *(n)* من المعادلة (1)، يتم الحصول على نسبة الزيادة السنوية في الدخل الفردي.

أيضا يستخدم هذا النموذج لتقدير الادخار المحلي اللازم لتحقيق معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المقدر في الخطة. وهو يؤكد على أن العائق الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في القيد التمويلي الذي يستلزم فكه البحث عن ادخار محلي إضافي أو الحصول على مساعدات أجنبية. وهو يسمح بصياغة

المعادلة المستخدمة في التأكد من كفاية المدخرات المحلية الجارية، سواء كانت متعلقة بدخل الأجور أو بدخل الأرباح لبلوغ معدل النمو المستهدف على النحو الآتي:

$$k(g+\delta)=(s_\pi - s_w)\left(\frac{\pi}{y}\right)+s_w \quad \text{———————} (2)$$

حيث: k : معامل رأس المال g : معدل النمو

s_π : الميل للادخار من الأرباح s_w : الميل للادخار من الأجور

y : الدخل القومي π : الأرباح w : الأجور

δ : نسبة مخزون رأس المال المستهلك في عملية الإنتاج في فترة معينة.

وفي حال عدم كفاية معدل الادخار، فإنه يتعين على الحكومة العمل على سد الفجوة التمويلية، عن طريق سياسات محفزة لرفع مستوى الادخار المحلي أو بالبحث عن مصدر تمويلي خارجي.

3-3- أسلوب تحليل المدخلات - المخرجات: يرجع استخدام جدول المدخلات والمخرجات إلى الاقتصادي واسيلي ليونتييف (1909-1999) الذي طبقه سنة 1941 على هيكل الاقتصاد الأمريكي للفترة (1919-1939)[1]، ومنذ ذلك الحين لم يفقد هذا الجدول أهمية استخدامه التحليلية بالنسبة لمختلف الدول المتقدمة وحتى النامية لاسيما فيما يخص تخطيطها القطاعي.[2]

[1] - قام ليونتييف بتطوير فكرة فرنسوا كيني عن الجدول الاقتصادي، واستخدم أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لاختبار نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لهكشر-أولين على الاقتصاد الأمريكي للفترة الممتدة من 1919 إلى 1939 متوصلا إلى نتيجة متناقضة مع منطق النظرية، ما جعل عمله هذا يسمى بلغز ليونتييف، والذي تم حله لاحقا من طرف ليونتييف نفسه ومن طرف اقتصاديين آخرين.

[2] - حتى دوليا، هناك اجتهاد في تطوير المعرفة في مجال المدخلات والمخرجات وتقوم به جمعية المدخلات - المخرجات التي مقرها بفينا، من خلال اهتمامها بالتحسينات في البيانات الأساسية والنمدجة النظرية وتطبيقات تقنيات المدخلات - المخرجات، وكذا بعقدها لمؤتمرات تعرض فيها أحدث المساهمات النظرية والتطبيقية في أساليب هذه الجداول.

وإذ تتنوع جداول المدخلات والمخرجات فمنها مثلا الساكن والمتحرك، فإنه يتم التطرق فيما يلي إلى النموذج الساكن المفتوح، لما وجده من مجالات واسعة في التطبيق العملي. إن إعداد هذه الجداول يخضع لمجموعة من القواعد المتعلقة بالصفوف والأعمدة، كما تحكمه مجموعة من القوانين التوازنية الفنية والسلوكية. وهو يبين كيفية ارتباط القطاعات المختلفة للاقتصاد وكيفية مساهمتها في النشاط الاقتصادي، من خلال مصفوفة توضح مقدار المنتج أو الخدمة التي ينتجها كل قطاع كمخرج ومقدار ما يستخدمه كل قطاع كمدخل. مما يسمح بتحليل تأثير التغيرات في الطلب أو العرض وتقييم أداء الاقتصاد، كما يوفر أداة معلومات أساسية لواضعي السياسات لاتخاذ قراراتهم، من خلال فهم وتحليل العلاقات بين القطاعات المختلفة وتحديد فرص النمو الممكنة. ومما يفيده في التخطيط الاقتصادي: بحث أثر السياسات المختلفة للتنمية وفقا لأثر تغير التركيب الداخلي للطلب النهائي على الإنتاج – تقدير الإنتاج الكلي اللازم لإشباع طلب نهائي مخطط – تقدير المطلوب من العوامل الأولية اللازمة لتحقيق طلب نهائي معين.

وفي هذا السياق سيرد عرض الخطوات المُلخِصة لكيفية تقدير مستويات الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة في فترة مقبلة، الموافقة لمقدار الطلب النهائي في كل قطاع وذلك طبعا في ظل فرضية ثبات المعاملات الفنية:

- تقسيم الاقتصاد إلى عدد من القطاعات الاقتصادية وتمثيلها في صورة مصفوفة مبادلات أو معاملات بين القطاعات الاقتصادية، وتظهر فيها القطاعات كمنتجة في الصفوف وكمستهلكة في الأعمدة.
- استخراج مصفوفة المعاملات الفنية بقسمة الاستخدامات الوسيطية لكل قطاع على الناتج الإجمالي للقطاع المعني.
- استخراج مصفوفة ليونتييف من خلال طرح مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من مصفوفة الوحدة.
- إيجاد معكوس (مقلوب) مصفوفة ليونتييف.

– ضرب معكوس مصفوفة ليونتييف في متجه عمود الطلب النهائي المخطط من أجل حصول على مستويات الإنتاج اللازمة.

إن أهمية استخدام هذه الجداول بصفة عامة في التنبؤ الاقتصادي وفي عرض وتحليل هيكل الاقتصاد وفهم تشابكات مختلف السلع والصناعات والقطاعات، لا يمنع وجود قيود تحد من فعاليتها في التخطيط الاقتصادي بصفة خاصة، لاسيما تلك المتعلقة بثبات المعاملات الفنية خصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى تغيير هيكلها الإنتاجي.[1]

3-4- أسلوب تقييم المشروع وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية: إن الهدف من تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية عند تقييم المشاريع العامة داخل كل قطاع، هو تأسيس لسلامة اختيار صانعي القرار للمشروع الذي يحقق أكبر عائد للمجتمع ويزيد من رفاهيته. ويتم ذلك من خلال تحليل الربحية الاجتماعية، ودراسة آثار تنفيذه المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومي، وكذلك اعتمادا على أسعار الظل ومعدل الخصم الاجتماعي.

ويقوم حساب الربحية الاجتماعية على ثلاث خطوات هي: تحديد دالة الهدف المراد تحقيقها – تقدير أسعار الظل ومعدل الخصم الاجتماعي – المفاضلة بين المشاريع باستخدام معايير محددة لقبولها أو رفضها.

تتعلق الخطوة الأولى بقياس أثر المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المحددة مسبقا مثل: زيادة الدخل القومي – تحسين وضعية ميزان المدفوعات – التوظيف الكامل – التوزيع العادل للدخل... ويتم ذلك اعتمادا على مجموعة من المعايير التي تسمح بمعرفة مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق تلك الأهداف، ومن بينها يُذكر معيار القيمة المضافة، معيار التوظيف، معيار ميزان

[1] – يتم التعامل مع هذا القيد من خلال تقليص الفترة الزمنية التي يستخدم فيها التحليل، أو عن طريق الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

المدفوعات... إلخ، مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء أوزان نسبية للأهداف والمعايير حتى يتم ترجيحها وفقا للأولوية المعطاة لها.

أما الخطوة الثانية فتبين احتياج الهيئة التخطيطية إلى تحديد كل من أسعار الظل ومعدل الخصم الاجتماعي، لحصر المنافع والتكاليف الاجتماعية وتقيمها بطريقة مناسبة، فأسعار الظل تستخدم عند انحراف أسعار السوق عن القيم الحقيقية للمنافع والتكاليف الاجتماعية وتسمح بتحديد تكلفة المشروع الحقيقية التي يتحملها المجتمع، في حين أن معدل الخصم الاجتماعي يمثل التقدير الكمي الذي يعطيه المجتمع لتكاليف ومنافع المشروع المتوقعة، وهو ما يساعد في تخصيص الاعتمادات الاستثمارية الحكومية نحو أفضل استخداماتها من وجهة نظر الاقتصاد أو المجتمع.

بعد الانتهاء من تقييم المنافع والتكاليف الاجتماعية على أساس أسعار الظل واختيار معدل الخصم الاجتماعي المناسب، تتضمن الخطوة الأخيرة اتخاذ القرارات الاستثمارية استنادا إلى تطبيق المعايير المعتمدة في توجيه قرارات الاستثمار كصافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي.

يجدر التنويه هنا إلى أن مغزى هذه الخطوات هو تأكيد تقييم واختيار المشاريع العامة على أساس الربحية الاجتماعية، بعيدا عن الربحية التجارية التي توجه القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص.

المطلب الرابع: قيد وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

يتطرق هذا المطلب إلى بحث كل من العناصر الموالية:

1- قيد وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق النمو:

إن المقصود بقيد ميزان المدفوعات أو القيد الخارجي هو تلك الظاهرة التي يؤدي فيها ارتفاع الناتج الداخلي الخام (PIB) إلى تدهور وضعية ميزان المدفوعات أو الحسابات الخارجية، خاصة عندما يتميز البلد بتبعية قوية للواردات ويكون ذا تنافسية خارجية ضعيفة.

وتقيس مرونة الواردات بالنسبة لـ PIB تبعية الاقتصاد الوطني اتجاه بقية العالم، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة أي: $\frac{\text{معدل نمو الواردات}}{\text{معدل نمو PIB}} \times 100$

كلما كان نمو الاقتصاد مقيدا بوضعية ميزان المدفوعات وأدى ارتفاع PIB إلى تدهور معدل التغطية. وبالتالي فإنه يتوجب على البلد الذي يعاني اقتصاده من هذه الظاهرة أن يجتهد في التوفيق بين هدف تحقيق النمو وهدف المحافظة على التوازن الخارجي.

2- قيد وضعية ميزان المدفوعات وتمويل النمو:

يتم التعرف عليه من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

2-1- مصادر تمويل النمو: يحتاج النمو الاقتصادي إلى توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات العملية الإنتاجية ورفع معدل التراكم الرأسمالي لخلق الزيادة في الناتج الوطني. ومما لا شك فيه أن تمويل النمو بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة يعتبر قيدا أساسيا في البلدان النامية التي تجتهد في تأمين احتياجاتها التمويلية من مصادر محلية وأجنبية.

وتتمثل مصادر التمويل المحلية في: - الادخار المحلي المكون من ادخار القطاع العائلي وهو فائض الاستهلاك الفردي أو العائلي، ادخار قطاع الأعمال العام والخاص ويطلق عليه فائض المشروعات العامة والخاصة والادخار الحكومي المتمثل في فائض الميزانية العامة للدولة،[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية فائض حصيلة التجارة الخارجية في تعزيز إرادات الدولة ودعم الادخار المحلي - الاقتراض الداخلي بما فيه التمويل المصرفي.

[1]- غالبا ما تكون معدلات الادخار الحكومي في الدول النامية منخفضة وغير كافية لتلبية احتياجاتها التنموية، ولذلك هي تسعى إلى زيادة قدرتها الانفاقية بطرق عدة أهمها التمويل بالعجز.

أما مصادر التمويل الخارجية التي عادة ما يتم اللجوء إليها في حال قصور الإدخار المحلي عن تأمين التمويل المحلي أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، فيمكن إجمالها في: – المنح والإعانات المتمثلة في التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية لاعتبارات عديدة – القروض الخارجية وهي الاعتمادات المالية التي تضعها الجهات المقرضة تحت تصرف بلدان المقترضة وفقا لشروط معينة، وهي تنقسم إلى قروض رسمية: حكومية أو متعددة الأطراف وقروض خاصة – الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر، ويقصد بهذا الأخير كل استثمار في الأصول أو الأوراق أو أسواق المال، وهو يشمل المشاركة في الأعمال والشركات بدون الحصول على تحكم مباشر، مما يسمح بتوفير النقد الأجنبي وتمويل التوسع في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات الاستثمار، لكنه في ذات الوقت يستدعي رقابة حذرة خاصة في البلدان النامية لتفادي الآثار السلبية لدخولها وخروجها المفاجئ لاعتبارات مضاربية. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يمثل وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي في إحصائيات ميزان المدفوعات 2009[1]: تلك التدفقات الاستثمارية طويلة الأجل للمستثمرين الأجانب التي تمثل نسبتها حوالي 10% أو أكثر من رأس مال الشركة والتي تخول لهم حق الإدارة الجزئية أو الكلية لها وفقا لنسبة مساهمتهم فيها. وطبعا يُقصد هنا الاستثمار الأجنبي الوارد لأنه هو المعني بجلب رأس المال.

[1]– محمد إسماعيل وآخرون، (2022): الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 41، صندوق النقد العربي، من:

https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alastthmar-alajnby-almbashr

2-2- وضعية ميزان المدفوعات وتمويل النمو (فجوة الصرف الأجنبي)[1]: تظهر الفجوة بين الصادرات والواردات أو فجوة التجارة الخارجية عندما تكون قيمة الواردات خلال مدة محددة تزيد عما يمكن الحصول عليه من الصرف الأجنبي المتأتي من الصادرات خلال المدة ذاتها، ولذلك تسمى فجوة الصرف الأجنبي أو فجوة الموارد الخارجية، لأنها تحدد مقدار العجز في الميزان التجاري الذي يجب أن يمول من الخارج. وهي تظهر خاصة في البلدان النامية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية وتعتمد على مداخيل صادراتها في استيراد مستلزمات العملية الإنتاجية لاسيما من السلع الرأسمالية والوسيطة. وحيث أن صادرات هذه البلدان تتصف عموما بعدم التنوع وتحكم الأسواق الخارجية في أسعارها، فإنها لا تكون كافية لتمويل الواردات المطلوبة ناهيك عن تحقيقها للفائض. طبعا يمثل هذا الفائض في حال تحقيقه موردا أساسيا للنقد الأجنبي يستخدم في تمويل المستلزمات من السلع الإنتاجية اللازمة للتوسع في التكوين الرأسمالي وتسريع عملية النمو.

يتبين مما سبق أن الاختلال الخارجي يعكس التباين بين العرض الكلي والطلب الكلي ويتمثل في فجوة الموارد الخارجية، وأن هذه الأخيرة تعتبر قيدا على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ومؤشرا في ذات الوقت عن حجم التمويل الأجنبي المطلوب للنمو ولتصحيح الاختلال.

إن الحاجة للتمويل الخارجي لا تتعلق بفجوة الصرف الأجنبي فقط وإنما بفجوة الموارد الداخلية الناتجة عن الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل استثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف. وهو ما يعبر عنه نموذج الفجوتين الذي قام بتطويره تشينري وآخرون، والذي يعتبر امتدادا لنموذج هارود-دومار

---

[1]- ماجد حسني صبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-335.

- أمين حواس، (2021/2020): مرجع سبق ذكره، ص ص 50 - 52.

- أحمد هادي سلمان، نماذج حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، المحاضرة الإلكترونية الرابعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، تاريخ الاسترداد: 2024/02/10، من:
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_31!12_27_54_PM.pdf

الذي يستهدف بيان مدى الترابط بين الناتج الوطني ومعدل استثمار رأس المال، ومرجعا لتوضيح أهمية مصادر التمويل في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

يربط تحليل الفجوتين بين فجوة الموارد الداخلية وفجوة الموارد الخارجية، ويعتبر النمو مقيدا بالفجوة الأكبر منهما، وأنه لتحقيق معدل النمو المستهدف لابد وأن تتسع الفجوة الأصغر لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وهنا تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي للتغلب على الفجوة الرئيسية بين هتين الفجوتين.

ويبين تحليل هذا النموذج التناظر بين الفجوتين انطلاقا من معادلة الناتج المحلي الإجمالي على النحو الموالي: $Y = C + I + X$ ——————— (1)

حيث: Y: الناتج المحلي الإجمالي، C: إجمالي الاستهلاك، I: إجمالي الاستثمار، X: الصادرات.

واعتمادا على المساواة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل الذي يولده والذي يتوزع بين الاستهلاك والاستيراد والباقي يتم ادخاره، فإنه يكتب كمايلي:

$$Y = C + S + M \quad \text{——————} \quad (2)$$

وبتعويض Y في المعادلة (1) بما يساويها في المعادلة (2) يتم الحصول على:

$$C + I + X = C + S + M \qquad \text{ومنه:} \qquad I + X = S + M$$

إذا: $M - X = I - S$ ——————— (3)

توازن خارجي توازن داخلي

تبين المعادلة (3) أن هناك تناظر بين الفجوتين وأن الاختلال الحاصل في أي منهما سينعكس على التوازن الآخر، وأنه في حال زيادة الواردات عن الصادرات تظهر فجوة الموارد الخارجية معبرة عن العجز في الميزان التجاري الذي يتم التمويل عن طريق تدفقات رأس مالية خارجية F_C كما تبينه المعادلة (4):

$$M - X = I - S = F_C \quad \text{——————} \quad (4)$$

أيضا إذا تجاوزت الاستثمارات إجمالي المدخرات تظهر فجوة الموارد الداخلية وتمول عن طريق تدفقات رأس المال الأجنبي التي تستخدم في تمويل الواردات اللازمة لتحقيق النمو ودعم العملية التنموية

لأن الحاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل الواردات خلال مدة محددة والتي تزيد عن المتاح من النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات خلال المدة ذاتها تعكس العجز في الادخار المحلي خلال المدد السابقة.

وهو ما يقود إلى استنتاج أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة الموارد الخارجية، وأن كل اختلال خارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي، وأن الاحتياج لرأس المال الأجنبي سيكون لغرض دعم الادخار المحلي وتكوين رأس المال من خلال الاستيراد. ولذلك يتم التأكيد على تساوي الفجوتين في الفترة السابقة دون المستقبلية التي قد لا يتحقق فيها التساوي على اعتبار الاختلاف في الجهات والقرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار وبالصادرات والواردات من جهة، ولاختلاف العوامل المحددة للفجوتين والظروف الاقتصادية السائدة محليا وخارجيا من جهة أخرى.[1]

يساعد تحليل الفجوتين على فهم وتقدير الحاجة إلى التمويل الخارجي اللازمة لتغطية فجوة الصرف الأجنبي وفجوة الموارد الداخلية، حتى يتسنى الاستمرار في العملية التنموية وهو يتوقع انحسار الفجوتين في المدى الطويل في حال تحقق النمو الاقتصادي المستدام بفضل نجاح برامج الاستثمار وزيادة مستوى الناتج وبالتالي الدخل، حيث تقل الحاجة إلى التمويل الخارجي إلى أن يتم سد الفجوتين طبعا يرجع ذلك إلى زيادة المدخرات نتيجة زيادة الدخل من جهة وتمكن الاقتصاد من إنتاج السلع الإنتاجية التي يحتاجها عوض استيرادها من جهة أخرى.

[1] – يعتمد تقدير فجوة الصرف الأجنبي على تقدير الصادرات والواردات، ويعتبر الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد محددين أساسيين لتقدير قيمة الواردات في فترة مقبلة، بينما يعتمد تقدير الصادرات أساسا على التنبؤ بالطلب العالمي للسلع المصدرة واتجاهات حركة الدورة الاقتصادية في الدول التي تستوردها. أما تقدير فجوة الموارد الداخلية فيقوم على تقدير حجم الاستثمار المطلوب الذي يتوقف على حجم معدل النمو المستهدف وحجم معامل رأس المال الحدي، وأيضا على تقدير المدخرات المحلية التي تعتبر تابعة لمستوى الدخل الوطني ويعتمد على الميل الحدي للادخار.

3- هيكل ميزان المدفوعات والخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي:

توضح هيكلة ميزان المدفوعات من جهة التقسيم الرئيسي والفرعي للحسابات التي يتألف منها الميزان، ومن جهة أخرى هي تعطي صورة شاملة عن بنية الاقتصاد المعني. وبالربط بين الصورتين يمكن أن تُستغل هذه الهيكلة في تحديد أنجع الخيارات الممكنة المناسبة لتعامل الدولة مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الصغير والمفتوح، وذلك بفحص التقسيمات الفرعية لأعلى الميزان (الحساب الجاري) وأسفله (حساب رأس المال والعمليات المالية).

3-1- خيارات أعلى الميزان: يتم التركيز فيها على حسابات كل من الصادرات، الواردات والتحويلات الجارية.

أولا- حساب الصادرات: إن اختيار حساب الصادرات كأساس لاستراتيجية الدولة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، يقوم على رفع حصيلة إيرادات العملة الأجنبية المتأتية من التصدير والمحافظة على استدامتها بتوجيه الإنتاج لتلبية الطلب الأجنبي بالدرجة الأولى، من خلال سياسة لتشجيع الصادرات تتمحور حول ضمان جودتها وترقية مستوى تنافسيتها، مرتكزة في ذلك من جهة على تقديم الدعم الكافي لتحفيزها (إعانات، إعفاءات ضريبية، تسهيلات ائتمانية، تيسير وصولها إلى الأسواق الدولية، توفير الهياكل الأساسية التي تساعد على تطويرها...)، ومن جهة أخرى على وضع الآليات الكفيلة بتجاوز مختلف العراقيل التي تعترضها.

تسمح التدفقات الداخلة من العملات الأجنبية بدفع تكلفة الواردات، وتأمين الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة الإنمائية وخدمة القروض الخارجية التي عادة ما يتم اللجوء إليها في بداية العملية التنموية

علما أنه كلما زاد الإنتاج كلما تمت الاستفادة من وفورات الحجم الكبير[1]، وزادت الأرباح من وراء تصريف المنتجات في الأسواق الخارجية.

ترتكز السياسة على بناء هيكل صناعي لإقامة صناعات تصديرية قادرة على إنتاج منتجات تتمتع بقيمة مضافة عالية وميزة تنافسية مرتفعة ضمانا لنمو واستدامة مداخيلها. وهي تستدعي الانتباه من جهة إلى ارتباط تسويقها بالأوضاع السائدة في الأسواق الخارجية، وإلى ضرورة احترام المقاييس الدولية للإنتاج لتحقيق المواصفات المطلوبة لتمكينها من دخول الأسواق الخارجية والمحافظة على حصتها السوقية فيها. أما من جهة أخرى، فهي تستلزم التعامل بحذر ويقظة مع تبعات الاعتماد على العالم الخارجي في إنشاء المشاريع الصناعية وتشغيلها وصيانتها، لما يخلقه ذلك من سيطرة خارجية متعددة الأوجه.

وإذ يتوقف نجاح هذه السياسة على قابلية تطبيقها وفعالية دور الدولة في ذلك، والموازنة بين ايجابياتها وسلبياتها، فإنه مرتبط أساسا بالإجابة الموفقة على سؤالين جوهريين عن موضوع التصدير ووجهته.[2]

ثانيا- حساب الواردات: إن استراتيجية التعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي باختيار الدولة لحساب الواردات يقوم على تقليص مدفوعاتها، أي على خفض الاحتياج للعملة الأجنبية وتقليل الطلب عليها بتبني سياسة لإحلال الواردات[3]، تستهدف تحولا هيكليا للاقتصاد اعتمادا على توجيه الإنتاج نحو السوق الداخلية تلبية للطلب المحلي على الواردات بمنتجات محلية تنوب عن المنتجات التي كان من الممكن استيرادها.

---

[1] – بسبب انخفاض متوسط تكلفة إنتاج السلعة الواحدة.

[2] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[3] – نظريا تستند هذه السياسة إلى حجج تطوير الصناعة الناشئة وإلى فرضية بريبش – سينغر وإلى الاقتصاد الكينزي.

عادة ما تخص عملية الإحلال في مرحلة أولى السلع الاستهلاكية، وهي تستلزم توفير الحماية الكافية للإنتاج المحلي عن طريق منع استيراد السلع المراد إحلالها، واللجوء إلى استخدام إجراءات الصرف والحماية التجارية كالتعاريف الجمركية والقيود الاستيرادية والإعفاءات الضريبية، بغرض إكساب المنتجات المحلية ميزة تنافسية سعرية مقارنة بالسلع المستوردة، كذلك لتحفير الموارد المحلية على الاستثمار فيها بخلق فائض في الطلب المحلي عليها، والذي سيؤدي إلى رفع أسعارها وربحية الاستثمار فيها.[1]

وبذلك سيتم تدريجيا إشباع السوق الداخلية بالمنتجات من الحماية ومن سعر الصرف المغالى فيه، وهو ما سيساهم من جهة في انخفاض واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير العملات الأجنبية وتخفيف العبئ على ميزان المدفوعات. ومن جهة أخرى فإنه سوف يتم توجيه الموارد الموفرة إلى استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة لرفع معدل الاستثمار وبلوغ معدلات النمو المستهدفة في الخطط الإنمائية.

ما يستوجب الانتباه إليه في هذا الصدد هو أن عدم التعرض للمنافسة والتمتع بالحماية التجارية سيقلل من كفاءة هذه الصناعات، ويؤدي إلى تشوه الأسعار النسبية ويضر بعملية الإنتاج والتصدير لاحقا ولذلك فإن نجاح هذه السياسة يتطلب معدلات معقولة من الحماية، وفترة محددة لتطبيقها وكذلك مراقبة الأطراف المستفيدة منها، إضافة إلى توفير الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمار نحو السوق المحلية، مع الحرص على إقامة نمط متوازن للتصنيع الاستهلاكي وتجنب خلق هيكل صناعي غير متوازن بين مختلف الصناعات.

[1] – محمد سلطان أبو علي، (2007): نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها. في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الرابع، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكادمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان ص ص 35–55.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للدولة أن تتبع سياسة ظرفية لتقليل الطلب على العملات الأجنبية وفقا لاستعجالية معالجة القيد والمدى المتاح لتدخلها، وذلك من خلال سياسة لكبح الواردات، يتم الاعتماد فيها على مجموعة من الأدوات والإجراءات المقيدة لدخولها والمقلصة لحجمها، والتي يذكر منها:

- الأدوات السعرية التي تشمل فرض رسوم جمركية (نوعية أو قيمية) على الواردات، وفقا للقانون التعريفي وشروط التشريع الجمركي، وهو ما يؤثر على تنافسيتها السعرية.
- الأدوات الكمية ومن أهمها: – نظام الحصص الذي يتمثل في تسقيف الاستيراد بتحديد حصة معينة كمية أو قيمية من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة وحظر استيراد ما يفوقها – تراخيص الاستيراد وتعني منح أذونات مسبقة من الجهة المختصة للسماح باستيراد السلعة المعنية – الحظر (المنع) ويقصد به قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، وغالبا ما يكون جزئيا واستثنائيا متعلقا بسلع معينة ودول محددة.
- إجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي: من خلالها تتدخل الدولة في تقييد حرية الأفراد فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية أو فيما يحتفظون منها، وتسمح بتوجيه الواردات وترشيدها.
- إجراءات إدارية: تتمثل في قيام السلطات بإجراءات معيقة لحركة الاستيراد، سواء ما تعلق منها بتكلفة إضافية لمعاملات الاستيراد، أو تعمد تأخير إنجازها أو اختلاق تعقيدات في إتمامها، أو بفرض قيود صحية وفنية تتعلق باشتراط خصائص ومواصفات معينة في المنتجات المستوردة، ترتبط بالتدابير الصحية والمعايير البيئية.

ثالثا– حساب التحويلات الجارية: تتميز التحويلات الجارية بكونها أحادية الجانب، لأنها تمثل تدفقات العمليات الاقتصادية غير التبادلية، وكما سبق عرضه في هيكل ميزان المدفوعات فهي تنقسم إلى التحويلات الخاصة بالأجور والتحويلات الخاصة بالمساعدات الاقتصادية والمالية. وإذ تعتبر هذه الأخيرة بمنأى عن تخطيط الدولة المستقبلة فإن المقصود في حساب التحويلات هو النوع الأول أي الأجور

المحولة من طرف العمال المهاجرين لأكثر من سنة لفائدة عوائلهم في بلدانهم الأصلية، والتي تمثل دخلا بالغ الأهمية لملايين الأشخاص في البلدان النامية.

تعتبر الروابط الأسرية الدافع الأول لحركة هاته التدفقات، التي توفر لمتلقيها فرصا للحد من الفقر والجوع والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، ورفع مستوى الاستهلاك من خلال إنفاقها على تلبية مختلف احتياجاتهم من مأكل، ملبس، تعليم، صحة، إيجارات، مسكن...). وهو ما يوحي بالدور الحيوي الذي تلعبه التحويلات المالية في رفع مستوى الاستهلاك وتحسين هيكل توزيع الدخل وتحقيق الأمان والاستقرار الاجتماعي، وأيضا إنعاش الاقتصاد بالنظر إلى أهمية الإنفاق الاستهلاكي في تحريك النمو الاقتصادي ومايلي ذلك من استجابة في العرض لمواكبة ارتفاع الطلب. كذلك يمتد دورها إلى تدعيم تكوين المهارات والفرص من خلال مساهمتها في تحسين تمويل الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وتعزيز ريادة الأعمال بتمويلها الانطلاق في مشروعات جديدة أو التوسع فيها.

وفي سياق الاستشهاد بالوقائع والأرقام عن الآثار الإيجابية للتحويلات المالية تُذكر هنا آخر إحصائيات البنك الدولي في تقريره لسنة 2023 عن الهجرة والتنمية[1]، والتي أشارت إلى أهمية قيمة التحويلات المالية العالمية بتسجيلها لـ 699 مليار$[2]، وإلى تصدر الهند قائمة البلدان المتلقية لها باستفادتها من 125 مليار$ من الشتات الهندي. وفي هذا التقرير كشف ديليب راثا كبير مؤلفيه تفوق تدفقات التحويلات الأسرية إلى البلدان النامية مجموع الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، متوقعا استمرار نموها خلال السنوات العشر المقبلة بالاستناد إلى الاحتمالية الكبيرة

[1] – تقرير البنك الدولي، (2023): استمرار نمو تحويلات المغتربين في عام 2023 ولكن بوتيرة أبط / موجز عن الهجرة والتنمية 39، تاريخ الاسترداد: 2023/12/28، من:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/12/18/remittance-flows-grow-2023-slower-pace-migration-development-brief

[2] – يرسل الكثير من الأشخاص الأموال عن طريق القنوات غير الرسمية، ولذلك من المؤكد أن تتجاوز قيمة التحويلات هذا المبلغ.

لتزايد عدد المهاجرين لاسيما في ظل تزايد فجوة الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة، مؤكدا في ذات التقرير على وجوب الاستفادة منها لتعبئة رأس المال الخاص لدعم تمويل التنمية خاصة من خلال السندات التي تصدر للمغتربين.[1] وإقرارا بالأهمية البالغة للتحويلات المالية بالنسبة للفرد والاقتصاد، وللعالم النامي والعالم ككل، واعترافا بتضحيات المهاجرين والتزاماتهم نحو عوائلهم وأوطانهم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال باليوم العالمي للتحويلات الأسرية في التاريخ المصادف لـ السادس عشر جوان من كل عام.

إن التحويلات المالية رغم صغر قيمتها النسبي منفردة[2]، فهي تمثل مجتمعة مصدرا لا يستهان به في تمويل كل من عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة ومتطلبات العملية التنموية، وذلك وفقا لما تمثله أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وفي حصيلة المقبوضات من النقد الأجنبي، كما تمثل وسيلة هامة ومستقرة لمواجهة التقلبات الدورية والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا ليست عن هذا ببعيد، حيث شهدت استمرار تدفق تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرقمية[3]، رغم إغلاق شركات تحويل الأموال في المراحل الأولى من الجائحة مسجلة سنة 2020 انخفاضا بـ 1,1% مقابل انخفاض الدخل العالمي بنسبة 3%، لتتعافى بقوة في 2021-2022 محققة نموا بنحو 20%.[4] علاوة على ذلك، فإن هذه التحويلات تمثل وسيلة هامة لرفع قدرة البلد على تسديد ديونه والوفاء بالتزاماته وبالتالي تحسين تصنيفاته السيادية.

---

[1] – تشير التقديرات إلى أن المهاجرين سيحولون 8,5 ترليون دولار أمريكي إلى مجتمعاتهم الأصلية في البلدان النامية وذلك في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2030، وأنه سيتم استثمار أكثر من 2 مليار $ من هذا المبلغ.

[2] – يبلغ متوسط ما يرسله المهاجرون إلى أوطانهم 200 أو 300 دولار أمريكي كل شهر أو شهرين.

[3] – كشفت رابطة النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة في 2021 زيادة التحويلات المالية عن طريق الهاتف المحمول بنسبة 65%.

[4] – ديليب راثا، (2023): تحويلات المغتربين وقدرتها على الاستمرار، مجلة التمويل والتنمية، تاريخ الاسترداد: 2023/12/28، من:
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/B2B-resilient-remittances-dilip-ratha

يتضح مما سبق ضرورة إيلاء الحكومات هذه التحويلات الأهمية الموافقة لدورها الحيوي، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها وتعثر في تحقيق خططها التنموية باعتبارها مصدرا تمويليا خارجيا مستقرا وغير مكلف. وذلك من خلال إعداد استراتيجيات وطنية وسياسات عامة واقعية، متماسكة وواضحة المعالم لاستقطاب أكبر لهذه التدفقات، وضمان تسهيل تحويلها وتحسين استخدامها.

يحتاج تصميم هذه السياسات جمع بيانات دقيقة عن قيمة التحويلات الواردة، ومد جسر من التواصل المثمر مع المغتربين لتوعيتهم بأهمية الآثار الإنمائية لتحويلاتهم، وإشراكهم بدرجة أكبر في سد العجوزات التمويلية والعمل سويا على تخطي الحدود المالية لدورها المالي بالاستفادة من نقل معارفهم مهاراتهم وخبراتهم والانتفاع من علاقاتهم وشبكاتهم المهنية.

يجب أن تستهدف هذه السياسات تعبئة وحشد مدخرات الجاليات بمختلف الطرق الممكنة، والتي من بينها إصدار سندات للمغتربين تسمح بالاستفادة من مدخراتهم في الخارج بشكل مباشر، وإتاحة برامج ودائع لاجتذاب أموالهم، وتوسيع نطاق حصولهم على حسابات بنكية وتيسير تمكينهم من خدمات الادخار ومنتجات التأمين... وعليها أن تحرص في ذلك على توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لعملية التحويل مع دعم وتقوية البنية التحتية المالية والمؤسساتية واستخدام الرقمنة والابتكارات التكنولوجية التي تلعب دورا هاما في تحسين الإدماج المالي للمهاجرين وعوائلهم، وتسمح بإنجاز التحويلات بصورة أسرع وأرخص وأكثر أمانا. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تخفيض تكاليف التحويل[1]، لأن ارتفاعها يعتبر من أهم مثبطات التحويلات الأسرية، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وضعف النمو العالمي.

[1] – تم تقدير تكلفة إرسال 200 دولار أمريكي حتى الربع الثاني من 2023 بـ 6,2% في المتوسط، وحسب بيانات البنك الدولي تعتبر البنوك بالقناة الأكثر تكلفة لإرسال التحويلات، وتبقى إفريقيا أكثر الأماكن تكلفة لعمليات التحويل.

3-2- خيارات أسفل الميزان: سينحصر التركيز في حساب رأس المال والعمليات المالية على الاستثمارات المباشرة، لما لهذا الحساب الفرعي من أهمية استراتيجية في التعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي.

أولا- حساب الاستثمارات المباشرة: إن استراتيجية التعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي بالتركيز على حساب الاستثمارات المباشرة، تقوم على استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية طويلة الأجل التي لا تقل نسبتها عن 10% في رأس مال الشركة المستثمر فيها، والتي تخول للأجانب الحق في إدارتها الجزئية أو الكلية بما يتناسب مع مساهمتهم فيها.

وطبعا تلعب الشركات متعددة الجنسيات[1] الدور الرئيسي في هاته التدفقات الاستثمارية المباشرة[2] التي تختلف عن تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار غير المباشر. ووفقا لتحليلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ أشكالا عديدة مثل: الاستثمار الجديد أو التأسيسي المتمثل في إنشاء شركة تابعة جديدة بالكامل – الاستثمار في شركة قائمة بالاندماج والاستحواذ الذي يشير إلى توحيد الشركات أو الأصول من خلال أنواع مختلفة من المعاملات التي تقوم بها شركة أو أكثر[3] – استثمار التوسع ويكون لزيادة القدرات الإنتاجية لشركة قائمة عن طريق المساهمة بالأموال – استثمار إعادة الهيكلة المالية ويخص ضخ أموال لدعم نشاط شركة تواجه صعوبات مالية.

---

[1] – تعتبر هذه الشركات التي تسمى أيضا بالشركات العابرة للقارات مسؤولة على أكثر من 80% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، وهي تنشئ عملياتها في العديد من البلدان المختلفة مستفيدة من انخفاض مستوى الأجور ومعدلات الضرائب، لتنتج سلعا بجودة عالية وبتكلفة أقل مما يزيد في كفاءة رأس مالها وإيراداتها المتوقعة من جهة، وفي تنوع السلع والقوة الشرائية للمستهلكين وفرص العمل في الاقتصادات المحلية من جهة أخرى.

[2] – DH.Perkins et autres, op, cit, pp. 478-492.

– Encyclopédie économique, op, cit, pp. 436-438.

[3] – يكمن الفرق الأساسي بين الاندماج والاستحواذ في زوال الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة في حالة الاندماج على خلاف حالة الاستحواذ التي تحافظ فيها الشركة المُستحوذ عليها على شخصيتها القانونية مع عملها تحت ظل الشركة المُستحوِذة، يمكن الرجوع في ذلك إلى: محمد إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وتختلف تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لاختلاف المعايير المعتمدة في ذلك خاصة من حيث[1]:

- الدوافع والأسباب[2]: – الاستثمار الباحث عن الموارد – الاستثمار الباحث عن الأسواق – الاستثمار الباحث عن الكفاءة – الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية.
- الاستراتيجية:

بالنسبة للمستثمر الأجنبي[3]: – الاستثمار الأفقي – الاستثمار العمودي – الاستثمار المختلط.

بالنسبة للبلد المضيف: – الاستثمار الهادف إلى إخلال الواردات – الاستثمار الهادف إلى زيادة الصادرات – الاستثمارات بمبادرة حكومية.[4]

---

[1] – حسان خضر، (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، إصدارات جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، تاريخ الاسترداد: 2024/01/01 من:
https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=84

[2] – الباحث عن الموارد: دافع هذا الاستثمار هو استغلال الميزة النسبية للبلد المضيف سواء من حيث توفر المواد الأولية الخام كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية أو وجود وفرة في عنصر العمل أو وجود عمالة ماهرة.

- الباحث عن الأسواق: يهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق البلدان المضيفة بدلا من التصدير إليها بالاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، ومن العناصر المحددة له: حجم السوق وهيكله، مستوى الدخل الفردي تفضيلات المستهلكين، القدرة على الوصول للأسواق المحلية.
- الباحث عن الكفاءة: وهو ذلك النوع الذي يسعى لزيادة كفاءته الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج إلى دول مضيفة تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج (تكاليف المدخلات، تكاليف النقل والاتصالات مع البلد المضيف وداخله، المشاركة في اتفاق إقليمي يفضي إلى إنشاء شبكات نشاط إقليمية...) يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مكملا للتبادل التجاري بين بلد الشركة الأم والبلد المضيف.
- الباحث عن أصول استراتيجية: يتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة ذات أهمية على المدى الطويل لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

[3] – الأفقي: يهدف إلى إنتاج سلع مماثلة لسلع الشركة الأم لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية.

- العمودي: يقوم على تجزئة المراحل المختلفة لتصميم وإنتاج وتسويق المنتجات من خلال إنشاء شركات تابعة في بلدان مختلفة، وهو يهدف إلى استغلال الاختلافات في تكلفة عوامل الإنتاج أو للاقتراب أكثر من المستهلكين.
- المختلط: في بعض الأحيان تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى استراتيجيات مركبة تجمع بين الأفقي والعمودي معا.

[4] – الاستثمارات بمبادرة حكومية: وهي التي يتم تحفيزها من قبل حكومات البلدان المضيفة (من خلال الدعوة للمناقصات الدولية) وتتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي هنا في مدى الاستفادة من دمجه في خطة التنمية للبلد المضيف.

➢ الملكية[1]:- المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي – الاستثمار المشترك – استثمار الاندماج والاستحواذ.

أما عن العوامل الرئيسية التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في المفاضلة بين الدول المضيفة، فيمكن جمعها في ثلاث محددات رئيسية (الرجوع في تفصيلها إلى الملحق رقم 2) هي: سياسات الدول المضيفة – إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير أعمالها – المحددات الاقتصادية للدول المضيفة.[2] وبالتأكيد ستختلف سياسات البلدان المستقبلة للاستثمارات وفقا لتوجهاتها ولمدى ملائمة بنيتها الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

لقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي منعطفا في منظومة الاقتصاد العالمي، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، مما أعطى تثمينا لدور الاستثمار الأجنبي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي وبديل للقروض الخارجية، لاسيما في أعقاب ما عانته الدول المدينة من اختناقات مالية، والدول الدائنة من صعوبات في استرداد أموالها، ليكتسب هذا الدور زخما بتوجه العديد من الدول النامية نحو تحرير معاملاتها الدولية وتبني نظام اقتصاد السوق. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز بصفة خاصة على كيفية تأثير صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي في البلد المضيف.

❖ **التأثير على ميزان المدفوعات:** مما لا شك فيه أن تأثير هذه التدفقات الاستثمارية على ميزان المدفوعات سيظهر بطريقة مباشرة وأولية على الحساب المالي، وبطريقة غير مباشرة ولاحقة على الحساب الجاري، وفيما يأتي تلخيص لمختلف أثارها مرتبة كمايلي:

➢ الأثر على الحساب المالي: وتؤثر فيه التدفقات الاستثمارية على:

[1] – تكون الملكية والإدارة مطلقة في النوع الأول ومشتركة وغير متمركزة في النوع الثاني ولصالح الشركة المُستحوِذة في الثالث.

[2] – حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

– الاستثمارات المباشرة: يتأثر هذا الحساب إيجابا بالتدفقات الواردة من العملات الأجنبية اللازمة لإنجاز الاستثمار حيث يستغل كإضافة، لكنه لا يتأثر في حال اللجوء إلى تمويل الاستثمار بالافتراض من السوق المحلي. أما في حالة التمويل بالقروض الخارجية فإن التأثير الأولي لدخول الأموال المقرضة سيكون إيجابيا ثم يتحول إلى تأثير سلبي عند سداد الفوائد والأصل.

– الموجودات الاحتياطية: يؤثر دخول الاستثمار الأجنبي إيجابا على الموجودات الاحتياطية التي يتعزز رصيدها بالتدفقات المعروضة لطلب العملة المحلية، كما قد تتأثر سلبا في حال إعادة ترحيل (Rappatriement) الأجانب لأموالهم.

➢ الأثر على الحساب الجاري: يظهر هذا الأثر كمحصلة لتأثير الاستثمار الأجنبي على مختلف مكوناته التالية:

- الأثر على الحساب التجاري: يقصد به الحساب السلعي وتحديدا الصادرات والواردات السلعية التي تتأثر بطريقتين:

– إيجابيا من خلال: – زيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع الإيرادات من النقد الأجنبي، ويعتبر الاستثمار الباحث عن الموارد ذو تأثير إيجابي كبير عليها، يليه الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة شريطة عدم اعتماده على المدخلات المستوردة أو على الأقل التقليل منها حتى لا تنقص مدفوعاتها من حصيلة الصادرات – التقليل من الواردات وبالتالي التوفير في النقد الأجنبي بمقدار عدم الاحتياج له في دفع مستحقاتها ويتحقق ذلك في حالة الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق لقيامه بتلبية احتياجات السوق المحلي.

– سلبيا: عن طريق زيادة الواردات وبالتالي مدفوعات النقد الأجنبي سواء بطريقة فعلية في حالة اعتماد الاستثمار الأجنبي على مدخلاته الإنتاجية من الخارج، أو بطريقة وهمية من خلال تضخيمه لفواتيرها.

- الأثر على الحساب الخدمي: تتعدد البنود التي يضمها هذا الحساب، لكن البعض منها فقط معني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليها والذي يكون:

- إيجابيا: من خلال الاستثمار في تقديم الخدمات للخارج، وتجدر الإشارة هنا إلى التأثير غير المباشر الإيجابي والآجل للاستثمار الأجنبي في بعض الخدمات غير القابلة للتبادل التجاري كالفنادق مثلا والذي سيحقق لاحقا من خلال توفير الهياكل الأساسية الجاذبة للسياح.
- سلبيا: – عند لجوء المستثمر الأجنبي إلى استيراد الخدمات خاصة التكنولوجية والفنية سواء لحاجته الفعلية إليها أو لتعمده ذلك – عند دفع مستحقات حقوق شهادة الاختراع والابتكار والرسوم الإدارية المتعلقة بحق استخدام اسم وشعار ونظام عمل شركة الأم.

- الأثر على حساب الدخول: يتعلق هذا الحساب بدخول عنصري العمل ورأس المال وهو يتأثر سلبا بالتدفقات الخارجية منها والخاصة بتحويل الأرباح المحققة وأجور العمال الأجانب المحولة، أما في حالة إعادة استثمار الأرباح فلن يترتب عن ذلك بديهيا دخول فعلي للنقد الأجنبي لكنه سيمثل وفرا فيه بمقدار قيمته المستثمرة. وعلى الرغم من عدم حدوث المعاملة المالية في الواقع بين البلدين فإن احتساب الأرباح المحتجزة يبدو غريبا من الناحية المحاسبية المؤطرة لمعايير المحاسبة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات بالنظر إلى جميع الأرباح التي أبلغت عنها الشركة التابعة، سواء احتفظت بها أو أعيدت للشركة الأم على أنها تم تحويلها إلى المستثمرين في البلد الأم. بعد ذلك يتم تصنيف جزء من هذه الأرباح المحتفظ بها في الشركة التابعة على أنه تدفق رأس مال طويل الأجل يعود إلى البلد المضيف.[1]

❖ **التأثير على النمو الاقتصادي:** فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي على تحقيق النمو الاقتصادي فإنه يظهر من خلال مساهمته في زيادة تكوين رأس المال وزيادة الإنتاج، الذي يتعزز بإعادة توظيف

[1]– محمد إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 16–17.

الأرباح المحققة في البلد المضيف في توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة، سواء ما تعلق منها بتعزيز البنية التحتية وبناء الهياكل القاعدية أو لزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي أو للتصدير خاصة بالنظر، لما تمتلكه الشركات الأجنبية من إمكانيات ومهارات تسمح بتنفيذ المشاريع الكبرى والارتقاء بالإنتاج إلى مستوى الجودة العالية واحترام المقاييس العالمية، مما يتيح من جهة تحسين مستوى الاستهلاك المحلي كما وكيفا، ومن جهة أخرى تصريفه في الأسواق الخارجية بسهولة لاسيما في ظل الاستفادة من العلاقات النافذة والمهارات التسويقية لهذه الشركات.

أيضا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للمعارف والخبرات والتقدم التقني، حيث يسمح بنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف معززة بالمهارات التنظيمية والإدارية والفنية، مساهما في دعم عمليات الأبحاث والتطوير وتدريب العنصر البشري وتحسين كفاءة القوى المنتجة وتشغيل الموارد العاطلة، بتوفير فرص الاستثمار والعمل والحد من البطالة، إما بطريقة مباشرة في المؤسسات الأجنبية أو غير مباشرة في الصناعات المحلية التكميلية. وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى الأجور وزيادة الدخل والاستهلاك كما يسمح على صعيد آخر بتحقيق مداخيل لخزينة الدولة بزيادة الإيرادات الحكومية سواء الجبائية، أو عن طريق المشاركة في الأرباح باعتبارها عميلا اقتصاديا (المشاريع المختلطة)، وطبعا سيتشارك كل ما سبق في رفع معدلات الناتج الداخلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

- **منافع الاستثمار الأجنبي بين النظرية والتطبيق:** على الرغم من الموضوعية النظرية لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعود على الدولة المضيفة، إلا أن ذلك لا يضمن تحققها في جميع الأحوال لأن تأثيرها يرتبط بنوع الاستثمار ودوافعه ومدى ملائمته لبنيتها وسياساتها الاقتصادية، وبيئتها السياسية والقانونية والمؤسسية. وقد يتأثر ميزان مدفوعات البلد سلبا بسياسة تسعير الواردات والصادرات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها، كما قد تؤثر التدفقات الكبيرة لهذه الاستثمارات على طلب العملة المحلية وبالتالي على سعر صرفها مما قد يضر

بقدرتها التنافسية السعرية. كذلك في حال ترحيل الأرباح المحققة أو أصل الاستثمار، ولجوئها إلى أساليب ملتوية لتسريب العوائد الاستثمارية، وعدم استغلالها لعناصر الإنتاج المحلية مع تعمدها استيراد مستلزمات العملية الإنتاجية من مواد أولية وسلع وسيطة وخدمات فنية وتنظيمية، وهو ما يحدث تحويلا عكسيا لتدفقات رؤوس الأموال ويؤثر سلبا على مختلف مكونات ميزان المدفوعات وبالنتيجة على وضعيته. ناهيك طبعا عن تعمد الشركة الأم (محافظة على مصالحها وخدمة لاستراتيجيتها) استخدام التكنولوجيا الجاهزة والعمالة النوعية في شركاتها الفرعية، وهو ما يفوت على البلد المضيف فرصة تنمية قاعدة تكنولوجية محلية ويؤسس تبعية إنتاجه للتكنولوجيا المستوردة والخدمات الملحقة بها. أيضا قد تضر هذه الشركات بالإنتاج المحلي لأن قدرتها الاحتكارية وانخفاض تكاليفها ومهارتها التسويقية يمنع المنتجات المحلية عن منافستها والصمود أمامها، وذلك عندما تلجأ إلى توليد طلب جديد أو إحلال طلب قديم بمنتجات بديلة للإنتاج الوطني.

بناء على ما سبق تتبين أهمية بناء استراتيجية ناجحة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي باستهداف حساب الاستثمارات المباشرة، وذلك لتحقيق الدور المنوط بها من حيث تحسين وضعية ميزان المدفوعات بسد كل من فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج والخبرات الفنية التي تحتاجها الخطط التنموية، وفجوة الادخار المحلي لتمويل البرامج الاستثمارية بما فيها عجز الادخار الخاص والادخار العام (الفرق بين الإرادات العامة والنفقات العامة)، أو من حيث المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بالتأثير الإيجابي على محدداته الأساسية المتمثلة في عوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية لها، من خلال زيادة تكوين رأس المال المادي والبشري وتوفير فرصة لتوطين التكنولوجيا وتعزيز استخدامها وتحسين كفاءة عناصر الإنتاج والاستفادة من كل ذلك في تغيير هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية ورفع مستوى المعيشة والرفاهية. إن رسم هذه الاستراتيجية وإعداد السياسات المناسبة لتحقيقها يحتاج إلى إحاطتها بعناصر معينة وتحقيقها لشروط محددة، سيتم التعرض لأهمها فيما يلي:

- التعرف على دوافع وأهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، ودراسة توافقها مع الأهداف العامة للدولة وتوجهاتها التنموية والعمل على خلق الانسجام بينها.

- التخطيط للقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية الاستثمارية، وتحفيز الأجانب للاستثمار فيها مع تحديد القيمة المضافة المرجوة من تدفقها.
- تهيئة المناخ الاستثماري المحفز والظروف والسياسات المشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية وإزالة كل العوائق التي تحول دون تدفقها مع تقديم مختلف الحوافز المغرية لاستقطابها.
- احترام تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وعدم استنزاف الثروات المحلية خاصة الموارد الطبيعية غير المتجددة.
- المحافظة على استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي للدولة وعدم السماح بالتدخل في شؤونها.
- التخطيط لبناء نسيج اقتصادي متكامل بتقوية الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع تجنب الوقوع في فخ الازدواجية الاقتصادية بين قطاع أجنبي متطور وأجور مرتفعة وقطاع محلي تقليدي وأجور منخفضة.
- الحرص على مساهمة الاستثمار الأجنبي في نماء الإيرادات من النقد الأجنبي وتنمية القدرات الإنتاجية مع استخدام الموارد المحلية وتحسين كفاءة العنصر البشري.
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في التقليص من الفجوة التكنولوجية بتحقيق نقلها للمعرفة والخبرات الإدارية ودعمها للأبحاث والتطوير وتوظيف التكنولوجيا.
- متابعة تنفيذ الاستثمارات الأجنبية وتقييم أدائها، بالتركيز على تحديد محصلة صافي أثرها على ميزان المدفوعات من جهة وعلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.
- التفعيل الإيجابي لرقابة الدولة على النشاطات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ومعاملاتها المالية.

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تمت دراسته في هذا الفصل، يتبين جليا أن ميزان المدفوعات يتعدى كونه وثيقة محاسبية تسجل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية العالم، فهو يعكس هيكل الإنتاج والتصدير والبنيان الاقتصادي للبلد ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي مما يجعله المرآة العاكسة للاختلالات الداخلية والخارجية. وإذ يتداخل تأثير ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادين في الاتجاهين، فإن الوضعية السلبية لميزان المدفوعات قد تعيق تحقيق النمو لتندرج في إطار القيود عليه وتحديدا التمويلية منها.

وهنا تقدم هيكلة ميزان المدفوعات مجموعة من الخيارات للتعامل مع القيد وتحقيق النمو، سواء فيما تعلق منها بأعلى الميزان أو أسفله، لكن نجاحها في ذلك يبقى مرتبطا بقدرة السلطات المعنية على استخدامها والتوفيق فيما بينها، لاسيما في البلدان النامية التي يمثل التخطيط الاقتصادي فيها وسيلة ضرورية لتنسيق مختلف موارد المجتمع وأداة علمية لتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتغلب على المشاكل والمعيقات والقيود التي تعترض سبيل ذلك. وتعتبر الخطة الحلقة الأساسية في هذا العمل الممنهج والمتسلسل حيث تشمل على المؤشرات الرئيسية التي تستند إليها الجهات المعنية في ترشيد توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة خلال فترة محددة تبعا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية ومكان مزاولتها، مع تحديد للسياسات الاقتصادية المناسبة والإجراءات اللازمة لمتابعة عملية التنفيذ والرقابة في ظل وضوح طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة وبالاعتماد على التكامل والتنسيق بين مختلف المستويات والأجهزة التخطيطية.

الفصل الثالث: قيد ميزان المدفوعات ومسار النمو في الجزائر(2001-2021)

تمهيد:

بدخول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية العامة للجزائر، وتم تجميع موارد تمويلية معتبرة سمحت بانتهاج سياسة للإنفاق العام، تسعى إلى دعم النمو الاقتصادي وإلى زيادة مستوى التشغيل وتحقيق تنويع الاقتصاد، وتحسين الظروف المعيشية للمواطن من خلال القيام ببرامج استثمارية عمومية ضخمة امتدت من 2001 إلى 2019، تم تدعيمها بنموذج جديد للنمو يمتد إلى 2030، وبمخطط للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024).

ويتطرق هذا الفصل إلى مضامين وأهداف برامج الإنفاق ومخططات النمو المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2030) مع أبرز نتائجها، وكذلك إلى تطور حسابات ميزان المدفوعات من2001 إلى 2021 وتقييم وضعيته ونتائج النمو المحققة خلال الفترة المعنية بالدراسة، كما يبحث في فعالية الحلول الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وفقا لما توفره هيكلة ميزان المدفوعات من خيارات.

وعليه فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، استعرض المبحث الأول مسار النمو في الجزائر (2001-2021)، وحلل المبحث الثاني تطور حسابات ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة (2001-2021) بينما بحث المبحث الثالث في تقييم وضعية ميزان مدفوعات الجزائر والنمو الاقتصادي وفعالية الخيارات الممكنة من 2001 إلى 2021.

المبحث الأول: مسار النمو في الجزائر (2001-2021).

يتم التطرق في هذا المبحث إلى إبراز معالم سياسة النمو في الجزائر المتبعة أثناء الفترة (2001-2021) مع أهم النتائج التي حققتها من خلال أربعة مطالب، يلخص الأول برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019)، بينما يحوصل الثاني النموذج الجديد للنمو (2016-2030)، أما الثالث فيستعرض مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)، ويأتي المطلب الرابع بتقييم أهداف السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) باستخدام مربع كالدور السحري.

المطلب الأول: برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019).

1- حوصلة عن المسيرة التنموية من الاستقلال حتى سنة 2000:

بعد مرحلة انتقالية (1962-1966) تم فيها التعامل على أساس الأمر الواقع مع الوضع الموروث عن الاستعمار الفرنسي، استقر خيار الدولة فتية الاستقلال على التوجه الاشتراكي الذي تلخص مضمونه سياسيا في تكريس الأحادية الحزبية، واجتماعيا في إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع وضمان العدالة واقتصاديا في التدخل المباشر للدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على تخطيط اقتصادي مركزي شامل وطويل المدى، تمت ترجمته ميدانيا بسلسلة من المخططات التنموية امتدت على مرحلتين: الأولى من 1967 إلى 1979 وشملت ثلاث مخططات[1]، اجتهدت الدولة من خلالها في تثمين ودعم الثروة المنجمية خاصة المحروقات وخلق نسيج صناعي متكامل[2]، وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وذلك استنادا إلى أولويات ثلاث: أولوية كل من الاستثمار على الاستهلاك والتصنيع على

[1] – بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979) التي تم من خلالها إتمام ما تبق من المخطط الرباعي الثاني.

[2] – يعتمد على الصناعات المصنعة.

الزراعة وتنمية قطاع سلع التجهيز على حساب قطاع سلع الاستهلاك.[1] أما المرحة الثانية فقد امتدت من سنة 1980 إلى سنة 1989، وشملت مخططين خماسيين حاولت من خلالهما الدولة تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي أفرزتها الاستراتيجية السابقة، بتطبيق توجيهات السياسة الاقتصادية الجديدة التي تضمنت إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ومراجعة الأولويات المعتمدة لاسيما فيما يخص القطاع الفلاحي، تطبيق اللامركزية، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتشجيع الصناعات المنتجة. لكن كل الجهود المبذولة لم تفلح في التغلب على الاختلالات المتجذرة والمتراكمة، والتي عرّتها تبعات الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986، حيث كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى تبعيته لظروف الأسواق البترولية.

وإزاء خطورة الوضع المتميز بارتفاع معدل التضخم والبطالة والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتفاقم المديونية، بادرت السلطات الجزائرية ابتداء من 1988 وحتى 1998 إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ثم المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، التي بينت إخفاق تطبيق النظام الاقتصادي المتبع وعدم بلوغ الأهداف المرجوة من السياسة التنموية المطبقة بمخططاتها الخمس على مدار ما يقارب ربع قرن (1967-1998)، مبررة بذلك التخلي عن أساليب التسيير المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق مع السعي لإرساء الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

وأعقب تطبيق هذه الإصلاحات استقرارا اقتصاديا وتحسنا في المؤشرات الاقتصادية، حيث شهدت سنة 2000 هبوط معدل التضخم إلى 0,3% ووصول احتياطي الصرف إلى 12,19 شهرا من الواردات وانخفاض الديون الخارجية إلى 25,2 مليار$، وفائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بـ 7,57

[1] – Hamid Bali, (1993) : Inflation et mal-développement en Algérie, o.p.u, Alger, Algérie, pp. 25-27.

مليار$[1]، لكن بالمقابل سجل النمو الاقتصادي معدل 3,8% ومعدل البطالة 29,5%، مما دفع الحكومة خاصة في ظل تحسن أسعار المحروقات إلى انتهاج سياسة تنموية جديدة.

2- عرض برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019):

تمخضت السياسة التنموية لهذه الفترة من تداخل عوامل خارجية وداخلية، كان أبرزها محليا تردي المستوى المعيشي المتوسط للسكان وانخفاض مستوى التشغيل بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن ظروف عشرية التسعينات السوداء، وما رافقها من سياسة تقشفية مصاحبة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي. أما دوليا فقد سمحت الظروف المواتية للأسواق البترولية من تجميع موارد مالية معتبرة مع تزامن توقيع الجزائر إعلان الألفية للأمم المتحدة، الذي تضمن استراتيجية شاملة لتلبية احتياجات التنمية في العالم وضم ثمانية أهداف (القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال تحسين صحة الأمهات مكافحة فيروس الإيدز ومرض الملاريا، ضمان استمرارية البيئة، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية).[2]

ولقد اعتمدت الحكومة التوسع في الإنفاق العام كركيزة لسياستها الجديدة، مستهدفة دفع النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان عبر كامل التراب الوطني، من خلال إطلاق سلسلة من برامج الإنفاق العام كانت بدايتها سنة 2001.

2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

- **مضمونه:** تم إطلاق هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتصحيح الطابع المفكك للاقتصاد على الصعيدين الجيوغرافي والاجتماعي وتحضيرا للبيئة الملائمة لتنفيذ السياسة التنموية، بتهيئة شروط

[1] – Rapport annuel 2004, Bank of Algérie :
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-annuel-2004-fr.pdf

[2] – قمة الألفية، 6 – 8 سبتمبر 2000، نيويورك. (6-2000/09/8). تاريخ الاسترداد: 2021/06/18، من الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/conferences/environment/newyork2000

نجاح استراتيجية الإنعاش لاسيما فيما يتعلق باستئناف وتدعيم القدرات المحلية للإنتاج، تعبئة الادخار المحلي وخلق القدرة الشرائية. بلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 525 مليار دج تم تخصيصها كمايلي: 40,10% للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، 21,70% للتنمية المحلية، 17,20% للموارد البشرية 12,40% لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري و8,60% لدعم الإصلاحات.[1]

- **أهدافه:** فيما يخص الأهداف النوعية فقد استهدف هذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- محاربة الفقر.
- خلق مناصب شغل.
- التوازن الجهوي.

ولتحقيقها ميدانيا تمحورت الأهداف العملية للبرنامج حول:

- تنشيط الطلب.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، من خلال ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة خاصة المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تهيئة الهياكل القاعدية لاسيما التي تسمح ببعث النشاطات الاقتصادية.
- تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

2-2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009):

- **مضمونه:** تكملة للبرنامج السابق وتعزيزا للنتائج التي حققها، تم اعتماد البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش المعلن عنه يوم 07 أفريل 2005[2]، بغلاف مالي قدر بـ 55 مليار دولار أي ما يعادل

[1] – Rapport sur la conjoncture économique et sociale du second semestre 2001. (2001). Consulté le : 8/24/2021 sur cnese.dz: https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=193

[2] – الجريدة الرسمية العدد 70. (2005/10/19). تاريخ الاسترداد 2021/9/4، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005070.pdf

202,7 4 مليار دج، تم توزيعها على خمس قطاعات رئيسية بالنسب التالية: 45,5% لتحسين ظروف معيشة السكان، 40,5% لتطوير الهياكل القاعدية، 8% لدعم التنمية الاقتصادية، 4,8% لتطوير الخدمة العمومية، و1,2% لتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد أرفق ببرنامجين تمويليين تكميليين على امتداد الفترة (2006-2009)، الأول منهما خص تنمية مناطق الجنوب ورُصد له مبلغ 432 مليار دج أما الثاني فتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وخُصص له مبلغ 668 مليار دج.[2]

- **أهدافه:** تمثلت الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في:

- رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مختلف مناحي معيشة السكان سكنيا، تعليميا، صحيا، رياضيا وثقافيا.
- تطوير البنية التحتية لاسيما قطاع النقل.
- ترقية الخدمة العمومية في مختلف الهيئات التابعة للداخلية، العدالة، التجارة والمالية.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال الحديث تحسينا لجودته وتعميما لاستخدامه.

2-3- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

- **مضمونه:** في ظل الصحة المالية للخزينة العمومية، جاء هذا البرنامج لمواصلة مساعي الإنفاق الوطني، التي عملت على امتداد عشر سنوات سابقة على تحسين الظروف اليومية للمواطن في جميع الميادين، وتخفيض معدل البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات. ولقد

1 – Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement. (2005, 7). Consulté le : 9/9/2021, sur Algeria_mdg: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_mdg.pdf

2 – A la recherche d'un investissement public de qualité. (2007, 8 15). Consulté le : 9/5/2021, sur Rapport N° 36270 – DZ: http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/IMAGES/ALGERI-2.PDF

تمت الموافقة عليه في 24 ماي 2010 واستلزم من النفقات مبلغ 214 21 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وهو يشمل شقين: الشق الأول بمبلغ 700 9 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي)، ويخص استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه. الشق الثاني بمبلغ 534 11 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي) ويتعلق بإطلاق مشاريع جديدة. الملفت في تخصيص هذا المبلغ هو استحواذ التنمية البشرية على ما يقارب النصف منه (49,5%) نظرا لاعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني. أما الباقي فقد تم توزيعه بالنسب التالية: 31,5% لقطاع المنشآت الأساسية القاعدية 8,16% لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، 7,7% للتنمية الاقتصادية، 1,8% للحد من البطالة و1,34% للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.[1]

- **أهدافه:** اعتبر هذا البرنامج أداة لتحقيق النمو والتشغيل وتحديث البلاد، وعليه تمحورت أهدافه الرئيسية حول:

- مواصلة دينامية الإعمار الوطني والعمل على تحرير التنمية من التبعية للمحروقات وتطوير اقتصاد المعرفة.
- تعزيز القدرات التنموية الوطنية العمومية والخاصة في جميع القطاعات خاصة الصناعية.
- تحسين الخدمة العمومية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.
- إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان وتلبية مختلف احتياجاتهم.

[1] – برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. (/2010/24). تاريخ الاسترداد 2021/10/01، من: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

2-4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

- **مضمونه:** على الرغم من انخفاض سعر المحروقات وتراجع إيرادات الخزينة العمومية واصلت الحكومة سلسلة البرامج التنموية باعتمادها برنامجا خماسيا ثانيا، فُتح له حساب رقم 143-302 الخاص بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية، والمسجل بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019).[1] رصد لهذا البرنامج ما يناهز 262 مليار دولار أمريكي لكن تنفيذه توقف نهاية سنة 2016 بسبب تدهور الوضعية المالية للبلاد. ولقد خصص لسنتي 2015-2016 مبلغي (4 079,6 و1 894,2) مليار دج على التوالي، تم توزيعها على تسع قطاعات أساسية تذيلتها الصناعة بـ 0,2% ودعم الخدمات المنتجة بـ 0,8%، بينما تصدرتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 38,4%، تلتها مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى موجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 29,5% ثم عمليات برأس المال بـ 11,8% فيما توزع الجزء المتبقي من المخصصين بالنسب التالية: 6,8% للفلاحة والري، 5,1% للتربية والتكوين، 4,3% لدعم الحصول على سكن و3,1% للمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية للعلم تم حساب هذه النسب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجريدة الرسمية العدد 78، 2014 والجريدة الرسمية العدد 72، 2015.[2]

[1] - الجريدة الرسمية العدد 41. (2015/07/29). تاريخ الاسترداد 2021/09/30، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015041.pdf

[2] - الجريدة الرسمية العدد 78. (2014/12/3131). تاريخ الاسترداد 2021/10/05، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014078.pdf

- الجريدة الرسمية العدد 72. (2015/10/31). تاريخ الاسترداد 2021/10/05، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf

➢ **أهدافه:** من بين أهداف هذا البرنامج مايلي[1]:

- التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات بتشجيع وترقية قطاعات الصناعة، الفلاحة والسياحة، مع تعزيز الاستثمار الطاقوي وتطوير قطاع المناجم لتحقيق نمو اقتصادي قوي ودائم مع استهداف معدل 7% خلال الفترة المعنية.
- التمسك بالمكاسب الاجتماعية المحققة بما في ذلك مواصلة إنجاز البرامج السكنية العمومية والمقدرة بـ 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ، كذلك مواصلة تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز التوازن الجهوي مع تنفيذ برنامج تنمية خاصة بولايات الجنوب والولايات الحدودية.
- مكافحة البطالة وترقية التشغيل بتعزيز الاستثمار المنتج والمولّد لمناصب الشغل إلى جانب تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة جهود عصرنة قطاع التجارة وامتصاص النشاطات الموازية، والعمل على تنظيم السوق وضبطها وحماية المستهلك.
- تكثيف الجهود في قطاع النقل بمواصلة مشاريع ربط الطرق وتوسيع شبكة الطرقات والطرق السيارة وكذا شبكة السكك الحديدية وشبكة المترو والترامواي والمصاعد الهوائية.
- السهر على مكافحة الفساد المالي وتجسيد مبادئ الحكم الراشد، أيضا ترقية الخدمة العمومية مع التعميم التلقائي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتكوين.

ميدانيا اصطدم تنفيذ هذا البرنامج الواعد بمشكل في التمويل نتيجة المنحى التنازلي الذي عرفته أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014 واستمر سنتي 2015 و2016، بسبب الاختلال الكبير بين العرض العالمي للبترول والطلب عليه. نتيجة لذلك انتقل متوسط السعر السنوي للبرميل من

[1] – Plan d'action du gouvernement. (2014, 05). Consulté le : 10 /14/2021, sur plani polis: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_plan_d_action_du_gouvernement_2014.pdf

100,23 دولار$ سنة 2014 إلى 53,07 دولار$ سنة 2015 ثم إلى 45 دولار$ سنة 2016. واعتمادا على بيانات الملحق (رقم 02) فقد تأثرت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بالسلب مسجلة انخفاضا بـ 43,41% سنة 2015 وبـ 52,24% سنة 2016 مقارنة بقيمتها سنة 2014، كما انخفضت الجباية البترولية بـ 7,9% سنة 2014 و30% سنة 2015 على الرغم من انخفاض قيمة الدينار وسجل عجز الموازنة 15,4% من PIB وعجز الحساب الجاري 16,5% من PIB.[1] ومجابهة لهذا التراجع الكبير في الإيرادات وترشيدا للنفقات العامة، تبنت السلطات عدة إجراءات كان من بينها تدابيرا تقشفية أفضت إلى تجميد العمليات التي لم تنطلق بعد ماعدا العمليات ذات الأهمية القصوى، حيث قامت بإقفال حسابات التخصيص الخاصة بتسيير الاستثمارات العمومية، بما فيها الحساب 143-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وذلك في 31 ديسمبر 2016 مع صب رصيد هذه الحسابات في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ ثلاثمائة مليار دج، تم تحويله لحساب التخصيص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدول للتجهيز.[2]

زيادة على ذلك، فقد تزامن هذا الاختناق التمويلي بالتزام الجزائر على غرار باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بخطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، ويشار هنا أنه تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة". توفر هذه الخطة رؤية عالمية متكاملة وتحويلية قائمة على حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة والسلام والأمن، وهي تشكل إطار عاما يوجه العمل الإنمائي

[1] – بنك الجزائر. (11, 2016). تاريخ الاسترداد 2021/10/10، من:
bank-of-algeria: https://www.bank-of-.dz/pdf/rapportba_2015/rapportba_2015.pdf

[2] – الجريدة الرسمية العدد 77. (2016/12/29). تاريخ الاسترداد 2021/10/10، من:
joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016077.pdf

العالمي والوطني، ويعمل على تحقيق التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويشمل 17 هدفا و169 غاية و131 مؤشرا. وإذ شملت العملية التي تقودها الأمم المتحدة 193 دولة والمجتمع العالمي، فإن أهدافها (تسمى أيضا أهداف التنمية العالمية) ليس لها طابعا إلزاميا قانونيا، إلا أن الحكومات تضع أطرا وطنية لتحقيقها.[1]

وبناء عليه يمكن القول أن ضرورة التكيف مع نقص الموارد التمويلية ولزوم التحرر من التبعية النفطية، وتبني الجزائر أهداف التنمية العالمية مثلت العوامل الداخلية والخارجية التي رسمت معالم السياسة التنموية المستقبلية التي اعتمدتها الدولة في النموذج الجديد للنمو.

المطلب الثاني: النموذج الجديد للنمو (2016-2030).

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

1- مضمون النموذج الجديد للنمو:

بتاريخ 26 جويلية 2016 صادق مجلس الوزراء على الوثيقة المرجعية للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي[2]، الذي جاء بمقاربتين: الأولى قصيرة المدى تخص مقاربة جديدة لسياسة الميزانية، وتضمنت إجراءات لتقليص عجز الميزانية ومعالجة اختلالاتها، عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي والتحكم فيه دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة، مع العمل على زيادة حجم الموارد العامة. وفي ذات الوقت التوجه نحو السوق الداخلي لتعبئة الموارد الإضافية الضرورية. بالنسبة للثانية فهي طويلة المدى وتتعلق

[1] – أهداف التنمية المستدامة. (2015). تاريخ الاسترداد 2021/10/12، من:
arab-states: https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?fbclid=IwAR3c-9Hvl1OfZ7OrmnNC423ETjKXqlxNviHSYExoqxKy2AalFHoOIthVT1c#:~:text=%D9%88%D8%AA%

[2] – Le nouveau modèle de croissance. (2016, 07). Consulté le : 13/10/ 2021, sur challenges.tn: https://www.challenges.tn/pdf/Le-nouveau-modele-de-croissance-en-Algerie.pdf

بمقاربة للنمو الاقتصادي، المبني على التنوع والتحول الهيكلي غاية تمكين الجزائر من أن تصبح دولة ناشئة بحلول سنة 2030، وذلك عبر مراحل ثلاث هي:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وفيها يتم العمل على بلوغ القيمة المضافة لمختلف القطاعات مستوياتها المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025): وهي التي ستسمح للاقتصاد بتدارك اختلالاته من خلال إعادة هيكلته.
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): في نهايتها سيستكمل الاقتصاد إمكانية استدراكه وتقترب مختلف المتغيرات نحو قيمها التوازنية.

أما عن ميزانية النموذج الجديد للنمو للفترة (2017-2019) فقد بلغت 8 700,9 مليار دج، وتم توزيعها على القطاعات التسع السابق ذكرها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2016. وارتفعت فيها حصة قطاع مخططات البلدية ومواضيع أخرى إلى 50,95%، وذلك على حساب نسبة قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تراجعت إلى 17,37%، ليأتي بعده قطاع عمليات رأس المال بنسبة 13% ثم قطاع الفلاحة والري بنسبة 6,32%. أما القطاعات الخمس المتبقية فقد اشتركت في المبلغ المتبقي مع ملاحظة أن قطاع الصناعة قد احتل مؤخرة الترتيب بنسبة 0,25%، وتم حساب ذلك اعتمادا على البيانات الواردة في: الجريدة الرسمية العدد 77، 2016، الجريدة الرسمية العدد 76، 2017 والجريدة الرسمية العدد 79، 2018.[1]

[1] – الجريدة الرسمية العدد 77، مرجع سبق ذكره.

– الجريدة الرسمية العدد 76. (2017/12/28). تاريخ الاسترداد 2021/10/12، من:
joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017076.pd

– الجريدة الرسمية العدد 79. (2018/12/30). تاريخ الاسترداد 2021/10/12، من:
joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2018/A2018079.pdf

2- أهداف النموذج الجديد للنمو:

وفقا للمقاربتين السابقتين فإن أهداف النموذج الجديد للنمو تخص جانبين:

- الجانب المتعلق بالميزانية وفيه استهدفت ثلاثة أهداف بحلول سنة 2019 تمثلت في:

- تحسين إيرادات الجباية العادية على نحو يمكنها من تغطية النفقات الأساسية للتسيير.

- تقليص ملموس لعجز الميزانية.

- تعبئة الموارد الإضافية الضرورية على مستوى السوق المالي الداخلي.

- الجانب المتعلق بالتنويع والتحول الاقتصادي: تم تحديد الأهداف المنشودة في الفترة (2020-2030) كمايلي:

- تحقيق مسار نمو مستدام للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـ 6,5% سنويا على امتداد الفترة (2020-2030).

- رفع محسوس للدخل الفردي بمضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 2,3 مرة.

- مضاعفة الصناعة التحويلية من 5,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 إلى 10% آفاق 2030.

- عصرنة القطاع الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي وتحقيق فرصة تنويع الصادرات.

- تحقيق تحول طاقوي يسمح بتخفيض المعدل السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف بالانتقال من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا آفاق 2030.

- تنويع الصادرات على نحو يسمح بدعم تمويل النمو المتسارع للاقتصاد.

في الأخير يجدر التنبيه إلى ضرورة تحقيق التنويع في مصادر تمويل هذا النموذج الواعد لتجنب تعطيله وتكرار السيناريو السابق.

المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024).

ويتم التطرق فيه إلى خلفية إطلاقه، التعريف به، محاور تنويع الاقتصاد فيه ومتطلبات نجاحه.

1- خلفية إطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024):

عرفت الجزائر أزمة سياسية حادة سنة 2019، فجرتها احتجاجات عارمة ناقمة على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهبة شعبية رافضة لاستمرار حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وترشحه لعهدة خامسة. وباصطفاف الجيش إلى جانب الشعب واستقالة الرئيس في: 02 أفريل 2019 تولى السيد عبد القادر بن صالح الرئاسة المؤقتة للدولة، لتدخل البلاد في مرحلة من الترقب والغموض لم تنتهي إلا بتنظيم انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر من السنة نفسها، تقلد على إثرها السيد عبد المجيد تبون مهامه كرئيس ثامن للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

لكن ما حمله شهر ديسمبر من استقرار للجزائر كان مغايرا لمدينة أوهان الصينية، حيث شهدت خلاله ظهور فيروس كورونا القاتل الذي سرعان ما وصل إلى معظم دول العالم، مثيرا حالة من الهلع والذعر في ظل نقص المعلومات حول الفيروس وغياب علاج مناسب له. طبعا لم تكن الجزائر في منأى عن ذلك، حيث سجلت أول إصابة بالفيروس لرعية إيطالي في فيفري 2020 لتتوالى بعدها الإصابات تباعا، مما أجبر السلطات على اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية المؤقتة لمنع تفشي العدوى، كان أبرزها إغلاق الحدود البرية، البحرية والجوية، تعليق نشاط العديد من القطاعات كالتعليم النقل والسياحة، إغلاق المحلات والأسواق التجارية والحد من الحريات الشخصية والأنشطة الاجتماعية أيضا فرض الحجر الصحي وحظر التجول والتشديد على الالتزام بالتدابير الوقائية، إلى غير ذلك من الإجراءات الاحترازية التي تسببت في محملها سواء في الجزائر أو غيرها من الدول، بتغير في نمط الحياة وتعطل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية دون الحيلولة من تفادي الخسائر البشرية، ناهيك عما خلفته من خسائر مادية، لاسيما بالنسبة للدول النفطية التي عانت من هبوط في أسعار النفط نتج عن

انخفاض الطلب عليه جراء تعطل حركة النقل وتوقف نشاط المصانع، إلى أن انهارت الأسعار كلية في شهر أفريل حيث جرى تداول بعض الخامات القياسية (خام غرب تكساس) عند مستويات سالبة.

وبذلك تلقى الاقتصاد الجزائري صدمة نفطية قاسية بعد صدمة سنة 2014، التي لم يتعافى بعد من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرارية طبيعته الريعية. حقيقة عاشت الجزائر خلال سنتي 2019 و2020 أزمة خانقة ثلاثية الأبعاد (سياسية، صحية ونفطية) عمقت من الوضعية الهشة للجزائر اقتصاديا واجتماعيا، وأعادت طرح قضايا قديمة جديدة على طاولة النقاش في ظل ظروف حاسمة وتوقيت حساس، كما كشفت عن الدوافع الكامنة والأسباب الموضوعية لإطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2014) والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سجلت تراجعا في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع في معدل التضخم وعجزا في ميزان المدفوعات.
- تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدل البطالة.
- انخفاض القوة الشرائية وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- تعمق الفروقات الجهوية في التنمية وانتشار الكثير من مناطق الظل.
- تفشي البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.
- ضعف الوساطة المالية وتعطل الاستثمار المنتج.
- ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والأمن الصحي لاسيما في ظل ما كشفته جائحة كورونا عن منع العديد من الدول تصدير منتجاتها الغذائية والطبية بغرض إتاحتها لمواطنيها.
- ضرورة إرساء نظام إنتاجي متنوع ومرن يسمح بتوزيع مصادر العملة الصعبة وتعزيز قيمة الدينار الجزائري.

- الحاجة الملحة إلى مراجعة عميقة لأنماط الحوكمة والقواعد اللازمة لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة في ظل تشوه البنية الاقتصادية للبلد، واستمرار طابع الاقتصاد أحادي التصدير بعد تطبيق سلسلة من البرامج التنموية التي انطلقت منذ 2001، دون بلوغها الأهداف المسطرة.

بناء على ما سبق، يمكن اعتبار مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) ترجمة لبرنامج الرئيس الانتخابي في شقه الاقتصادي والاجتماعي، ومقاربة تطبيقية لرؤيته السياسية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية المتجذرة والمشاكل الاجتماعية المطروحة، جاءت كإعادة ضبط إجرائي زمني للمسار التنموي المسطر في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030) مختومة بدمغة التغيير السياسي في هرم السلطة.

2- التعريف بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

يتم ذلك بالتطرق إلى العناصر التالية:

2-1- المضمون: تم انعقاد اللقاء الوطني حول مخطط الإنعاش الاقتصادي بتاريخ 18-19 أوت بنادي الصنوبر في العاصمة الجزائرية لمبحث مضمونه المتمثل في نقطتين أساسيين هما:

أولا- إنعاش الاقتصاد بانتهاج سياسة جديدة للتنمية مستقلة عن الريع البترولي، هدفها التنويع الاقتصادي تقوم على الصناعة، الزراعة والطاقات المتجددة من خلال:

- الشروع في مخطط استعجالي لتحديث الزراعة.
- تشجيع إنتاج الطاقة الأحفورية والمتجددة (الشمسية والريحية) مع طموح التصدير.

ثانيا- تهيئة الظروف المناسبة للإنعاش الاقتصادي بالتركيز على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إصلاح النظام البنكي والجبائي ونظام التمويل للاستثمار، وتحقيق استقرار التشريع مع التأكد على دعم دور الجماعات المحلية وتنفيذ المشاريع الهيكلية.

أما بالنسبة للتمويل فسيتم بالاعتماد بشكل خاص على السوق المالية والشراكة بين القطاعي العام والخاص وبنوك التنمية. ويبقى التمويل النقدي كأحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها لسد العجز المالي وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام جزء من الاحتياطات والمخصصات المشكلة من طرف بنك الجزائر. وستواصل الدولة ضمان تمويل مشاريع المنشآت القاعدية وترشيد النفقات العمومية مع الأخذ في الحسبان القدرات المالية للبلد.

2-2- مدة التنفيذ: لقد حددت مدة تطبيق هذا المخطط بخمس سنوات، تم ضبطها وتقسيمها إلى ثلاث مراحل استنادا إلى الأولويات والصعوبات وكذا المكاسب والمخاطر المرتبطة بتنفيذه وذلك وفقا لما يلي:

المرحلة الأولى: وهي ذات أجل قصير جدا مدتها سنة وتنقضي بنهاية سنة 2020.

المرحلة الثانية: وهي قصيرة الأجل مدتها سنة وتنتهي بانقضاء سنة 2021.

المرحلة الثالثة: وهي متوسطة الأجل مدتها ثلاث سنوات وتمتد من بداية سنة 2022 إلى ختام سنة 2024.

2-3- الأهداف: تتمثل أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي في:

- التأسيس لاقتصاد متنوع.
- تحسين مناخ الاستثمار والأعمال.
- تعزيز الأمن الطاقوي الغذائي والصحي.
- تحقيق التحول الطاقوي والرقمي.

3- محاور تنويع الاقتصاد في مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

وفقا لما جاء به مخطط الإنعاش فإن التوزيع الاقتصادي يتمحور حول القطاعات التالية:

3-1- الصناعة: في هذا القطاع تم التركيز على الصناعة التحويلية والصناعة الصيدلانية وفقا لما يلي:

- حصر العراقيل التي تحول دون إقلاع الصناعة التحويلية وتحديد الإجراءات الاستعجالية اللازمة لتجاوزها.
- وضع خطة صناعية في إطار تنمية وطنية متوازنة مع إعداد مشروع القانون–الإطار للتوجيه الصناعي.
- تطوير الصناعات التحويلية مثل تحويل الحلفاء والصناعات الغذائية.
- تطهير العقار الصناعي القائم وتشجيع إقامة مصانع تحويل المنتجات الغذائية في مناطق الإنتاج.
- منع استيراد السيارات الملوثة وتسوية مسألة استيراد السيارات **(en kits SKD – CKD)**.
- العمل على تهيئة محيط مواتي ومحفز لظهور المؤسسات الصغرى والناشئة والحرص على ترقيتها بغرض خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ودعم نسيج القطاع الصناعي.

أما فيما يخص الصناعة الصيدلانية التي كانت تابعة لوزارة الصحة، فقد استفادت من استحداث وزارة مستقلة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 جوان 2020، نظرا إلى دورها المهم في الإنعاش الاقتصادي كقطاع مولد للثروة من جهة ومعزز للسيادة الصحية الوطنية من جهة أخرى؛ فإنه يعول عليها تأمين 70% من الحاجيات الوطنية على الأقل، مما يسمح بتقليص فاتورة الواردات وخلق مناصب الشغل. وهو ما وجه الاهتمام إلى تنظيم وتحديث الصناعة الصيدلانية من خلال ضبط مختلف أبعادها، سواء البعد القانوني، الصيدلاني العمومي والصيدلاني الخاص بالنسبة لديناميكية التطوير والبحث، والبعد التنظيمي والبيئي لاسيما بالنظر إلى استراتيجيات التموقع في السوق والاندماج في سلاسل القيمة الكلية.

طبعا كل ذلك من أجل ضمان النوعية، الفعالية والأمن الصحي من خلال تحقيق استدامة وفرة المنتوج الصيدلاني وجودته وتحويل الجزائر من مستورد صافي إلى مصدر، جزئي في وقت أول قادر على تأمين احتياجاته عن طريق مزيج من الإنتاج المحلي والاستيراد.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الوزاري المؤرخ في 16 مارس 2023 قد جمع الصناعة الصيدلانية والصناعة في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

3-2- الزراعة، الصيد البحري والمنتجات الصيدية: فيما يخص قطاع الزراعة تم التأكيد على توجيه السياسة الزراعية الوطنية نحو الفروع الاستراتيجية (الحبوب، البقوليات، زيوت نباتية، حليب ولحوم) أساس الأمن الغذائي للبلد، وذلك تلبية للطلب الداخلي المرتفع والمتزايد على منتجاتها وتقليصا للعجز الغذائي ولفاتورة الواردات الغذائية، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية عميقة تمتد على المدى الطويل لتهيئة شروط تنمية زراعية دائمة وشاملة. أما على المدى القصير والمتوسط فقد تم اتخاذ إجراءات ظرفية سريعة لدعم وتعزيز التنمية الزراعية، بداية بتسريع استهلاك الإنتاج الوطني عوضا عن المنتجات المستوردة كالسكر والذرة إلى استهداف رفع إنتاج الحبوب وتحديد مناطق المنتجات الريفية خاصة في الهضاب العليا مثل الثمار الجافة وزيت الأرجان.

أما فيما يخص مسار تطوير الصيد البري والمنتجات الصيدية، فإن عصرنة وتحديث تسيير موانئ الصيد البحري وتحسين ظروف ممارسة الأنشطة الصيدية وتهيئة مناطق النشاطات الخاصة بتربية المائيات يستهدف في المدى القصير والمتوسط تطوير القدرات الإنتاجية الصيدية، من أجل الاستجابة التدريجية لحاجيات المستهلك وفي المدى المتوسط والطويل تحقيق الأمن الغذائي وكذا إطلاق صناعات قائمة بذاتها تخص مختلف الشعب والأنشطة المرتبطة بالقطاع، من ضمنها صناعة وبناء وإصلاح السفن.

3-3- الطاقة والمناجم: مواجهة لنضوب احتياطات الطاقة غير المتجددة ولظاهرة الاحتباس الحراري تسعى الجزائر إلى تحقيق تحول طاقوي من النموذج القائم إلى نموذج يضمن الأمن الطاقوي في ظل ظروف بيئية مقبولة، يتم فيه تثمين الموارد التقليدية بالموازاة مع تطوير الموارد المتجددة (الشمسية الريحية والمائية) وتحقيق الفاعلية الطاقوية، من خلال:

- بعث نشاطات التنقيب عن الاحتياطات غير المستغلة وتطوير الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني.
- جعل التحويل الطاقوي فرصة للتنويع ورافعة للنمو، ويجري هنا التذكير لمواصلة عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الشمسية بغية رفع الإنتاج وخلق مناصب شغل، أيضا تطوير قطاع البتروكيماويات والارتقاء في سلاسل القيمة، حيث تم الاتفاق على توقيف كل استراد للوقود والمواد المكررة في الثلاثي الأول من سنة 2021.
- تطوير إجراءات التحكم في الطلب وفي كفاءة الطاقة مما يسمح بالحفاظ على الموارد الطاقوية وتقليص التأثير السلبي لها على البيئة، مع العمل على ضبط أمثل لنفقات قطاع الطاقة ممثلا بشركة سوناطراك التي توجب عليها خفض أعبائها من (14 إلى 7) مليار دولار$، ترشيدا لنفقاتها ومحافظة على احتياطات الصرف.

أما فيما يخص قطاع المناجم فقد تم التركيز على نشاطات الاستكشاف المختلفة من أجل الوقوف على القدرات الوطنية الحقيقية وإحصاء مناطق وجود هذه المواقع من خلال إعداد خارطة جيولوجية تضم كافة الحقول القابلة للاستغلال في مجال المعادن النادرة والتنغستين والفوسفات والباريت وغيرها من المعادن وذلك بغية رفع إنتاجية القطاع الضعيفة باستدراك الفرص الممكنة في الاستثمار والشراكة في مجال التنقيب وتطوير وإنتاج المواد المعدنية وزيادة النشاط المنجمي وفقا لقواعد سليمة وشروط مناسبة لاستغلال أمثل للاحتياطات المنجمية لاسيما في ظل تكييف الإطار التنظيمي للقطاع والشروع في مراجعة قانون 14-05 الذي يسير القطاع. وفي ذا السياق أعطى السيد رئيس الجمهورية التوجيهات بغية بداية الاستغلال لمنجم الحديد في غار جبيلات في ولاية تندوف وحقل الزنك في آميزور في بجاية واستئناف مشروع صناعة منتجات الفوسفات في العوينات بتبسة. كما أعطى الترخيص للشباب بصفة

خاصة لاستغلال مناجم الذهب (رواسب الذهب) في جانت وتمنراست (أمسماسة وتيراك) بالنسبة للجهات غير قابلة للاستغلال الصناعي وإطلاق شركات بالنسبة للمناجم الكبرى.

4- متطلبات نجاح مخطط الإنعاش الاقتصاد (2020-2024):

تضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي مجموعة من المتطلبات الداعمة لنجاحه يتم تجسيدها كإجراءات تصحيحية مساعدة على تنفيذه في مختلف المستويات ابتداء من الوحدة الاقتصادية، القطاع فالمحيط الاقتصادي لتخص بذلك المؤسسة الاقتصادية، مختلف القطاعات الاقتصادية وبيئة الأعمال.

4-1- على مستوى المؤسسة الاقتصادية: تتعلق المتطلبات بتبني منهج اقتصادي لتطوير المؤسسة الجزائرية دون التمييز بين المنشآت العمومية والخاصة مع مواصلة وتنشيط برامج ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كل المجالات وإعطاء أولوية لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغرى والناشئة.

4-2- على مستوى القطاعات الاقتصادية: اعتمادا على النموذج الأساسي الذي يقسم الاقتصاديات إلى قطاع أولي (يجمع النشاطات المتعلقة باستغلال الثروات الطبيعية والعمليات الاستخراجية كالفلاحة الغابات، الصيد البحري والنشاطات المنجمية) وقطاع ثانوي (يخص الصناعة ويتعلق بالعمليات التحويلية للمواد الأولية الناتجة عن القطاع الأول) وقطاع ثالث (يخص الخدمات وهو مكمل للقطاعين السابقين ويتكون من شق غير تجاري كالإدارات العمومية، التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي)، ووفقا للإضافات المستجدة حول هذا التقسيم التي تأخذ بعين الاعتبار مكاسب الثورة العلمية الرابعة، فتضيف القطاع الرابع الذي يتضمن خدمات إنتاج تبادل المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير وغيرها من الخدمات القائمة على المعرفة، فإنه يمكن جمع مختلف المتطلبات الخاصة بمستوى القطاعات الاقتصادية وتصنيفها في أربع حزم كما يلي:

- **القطاع الأولي:** ويخص الإجراءات المتعلقة بكل من:

- الطاقة: وتتمثل في تكثيف جهود الإنتاج والتنقيب عن المحروقات بالإضافة إلى العمل على تنويع مصادر التنظيمية للنشاط الطاقوي.
- المناجم: تنصب الإجراءات هنا على ضبط الإطار التشريعي والتنظيمي بما يحقق استغلالا أمثلا لكافة الطاقات المنجمية مع الاستفادة من خبرة الشركاء الأجانب في هذا المجال.
- الفلاحة: تهتم الإجراءات بتنفيذ سياسة زراعية دائمة وداعمة للأمن الغذائي وبوضع آلية خاصة للترقية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية يتم تطويرها حول نشاطات مختلفة.
- الصيد البحري والموارد السمكية: تتمحور هنا الإجراءات حول التسيير الدائم والمسؤول للأنشطة الصيدية ومرافقة الاستثمار المنتج في فروع الصيد وتربية الأحياء المائية والعمل على تحسين ظروف ممارسة نشاطات الصيد البحري وترقية الاستزراع المائي

➢ **القطاع الثانوي:** وتعنى أولا بالتطوير الاستراتيجي لفروع الصناعة بوضع إطار قانوني للاستثمار المنتج خاصة في مجالات الصناعة التمويلية الغذائية، والصيدلانية، وثانيا بترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي، من خلال محاربة تمركز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية وإعداد خريطة وطنية للفرص الاستثمارية، وفتح فضاءات إنتاج جديدة للعقار الاقتصادي خاصة في الهضاب العليا والجنوب.

➢ **القطاع الثالث:** يجمع هذا القطاع بالإضافة إلى الأنشطة المالية كل ما يتعلق بالتجارة النقل والإمداد التي تعتبر من القطاعات الداعمة للنشاط الاقتصادي ومن العناصر المهمة في خلق ثروة الاقتصاد الوطني، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات العمومية في مختلف القطاعات خاصة أنها تمثل تكلفة إضافية ترهق كاهل المؤسسات وتؤثر على أرباحها ومزاياها التنافسية، بالنسبة للتجارة شملت المتطلبات الجوهرية التي نص عليها مخطط الإنعاش الاقتصادي تنظيم وتأطير التجارة الداخلية وبالخصوص تحسين شروط وظروف تنظيم الأسواق والقضاء على

الموازية منها مع تحديث وتعزيز نشاطات الرقابة وتعميم الدفع الاقتصادي باستراتيجية وطنية لتحسين أداء نظام النقل والإمداد وتقليص تكلفة الإنتاج. أيضا فيما يتعلق بالأنشطة المالية فقد تركزت المتطلبات في إجراءات إصلاح النظام البنكي والمالي والجبائي من خلال:

- تطبيق قواعد الحوكمة المالية، الجبائية والموازناتية بالتركيز على التسيير بالأداء، التحديث، حوسبة الخدمات، الشفافية وإدارة المخاطر.
- تحديث النظام البنكي والمالي وتنويع منتجاته وتشجيع ثقافة الدفع الإلكتروني وكذا ترشيد الإنفاق الحكومي.
- مواصلة إحداث وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية التي أثبتت نجاحها في دول غير مسلمة.
- إلغاء الزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية.
- انتهاج سياسة جبائية تهدف إلى ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني، التمويل المناسب للعمل الحكومي والعدالة الاجتماعية.
- تحسين الحصيلة الجبائية عن طريق محاربة الغش والتهرب الضريبي مع تطبيق مبدأ المساواة أمام الضريبة وسد الثغرات الضريبية.

➢ **القطاع الرابع:** فيما يخص خدمات المعلومات والاتصال وبالنظر إلى سعي الجزائر إلى تدارك تأخرها في مجال المهارات الرقمية، فقد تعلقت الإجراءات هنا بتسريع التطور التكنولوجي وتكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع التركيز على ترقية البنى التحتية الداعمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال والحرص على الاستخدام الأمثل للبنى التحتية الموجودة، وإنشاء أخرى جديدة تستوفي المعايير الدولية، وتدعم تأسيس وتطوير الاقتصاد الرقمي وانتشار وتعميم الرقمنة. وذلك بالموازاة مع الإجراءات الخاصة بتوفير الظروف اللازمة للاندماج السريع والمنظم للجزائر في اقتصاد المعرفة بالاعتماد على المؤسسات المبتكرة والمؤسسات الناشئة.

في الأخير تجدر الإشارة إلى الإجراءات الخاصة بتطوير المعلومة الإحصائية ووظيفة التنبؤ، لأن فاعلية الإجراءات الاقتصادية للدولة تتوقف على قدرتها الاستشرافية في توفير رؤية أوضح لدعم جهود تطوير الاقتصاد الجزائري وإعادة تأسيسه من جديد.

4-3- على مستوى بيئة الأعمال: فيما يخص بيئة الأعمال تتعلق الإجراءات بالتحسن الملموس لمناخ الاستثمار تشريعيا، تنظيميا وتمويليا، وذلك لتشجيعه سواء المحلي منه أو الأجنبي، بتوفير جو من الثقة والاطمئنان والدعم للمتعاملين الاقتصاديين من خلال تحقيق تكافؤ الفرص، المساواة والشفافية وتسهيل المعاملات الإدارية والقضاء على البيروقراطية وتفعيل الشباك الوحيد الذي طالما نادى به المستثمرون مع تسريع دخوله حيز الخدمة لإنهاء أسلوب التعقيد والغموض والمحاباة والتفضيل في التعامل. أيضا توفير كل الدعم للاستثمار الخاص المنتج والتخلص من استثمار المضاربة والربح السهل والسريع. بالإضافة إلى ما سبق يجري العمل على تحديث واستقرار الإطار التشريعي والقانوني للاستثمار في إطار إصدار قانون جديد للاستثمار يعالج الإشكالات المثارة في القوانين السابقة ويخدم المستثمر والاستثمار بما يلائم واقع الاقتصاد الجزائري ويحقق نموه.

المطلب الرابع: تقييم أهداف السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) باستخدام مربع كالدور السحري.

تتمثل المتغيرات الرئيسية التي يتم تقييمها باستخدام مربع كالدور السحري، كما تم تبيانه سابقا في معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي، وعليه سيتم فيمايلي متابعة تطور هذه المتغيرات خلال فترة تطبيق المخططات التنموية في الجزائر من 2001 إلى 2021، وذلك بتقسيمها إلى الفترات الأربع الموافقة لتطبيق برامج الإنفاق العام وهي: (2001-2004) (2005-2009)، (2010-2014) و(2015-2019)، إضافة إلى الفترة الخامسة (2020-2021) وهي تابعة بصفة عامة إلى البرنامج الجديد للنمو، وبصفة خاصة إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

(2020-2024)، علما أن الفترة الرابعة تتكون من فترتين جزئيتين الأولى من 2015 إلى 2016 وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الذي لم يستكمل بسبب إيقافه، والثانية من 2017 إلى 2019 وهي الفترة الفعلية لتطبيق المرحلة الأولى من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

إن تصفح الأشكال من رقم 7 إلى رقم 11 سيسمح بالتعرف على نتائج المخططات التنموية على الصحة الاقتصادية للجزائر في الفترات المعنية بمقاربة أداء السياسة الاقتصادية المتبعة خلالها سنويا من فترة إلى أخرى في بلوغ الأهداف الرئيسية (النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي) عبر مقارنة مستوى مؤشراتها الفعلية الممثلة بالمربعات الملونة حسب مفتاح الرسم في كل شكل مع مستوى المؤشرات المثلوية الممثلة في كل الأشكال بالمربع رقم 1.

1- الفترة الأولى (2001-2004):

يبين الشكل رقم (07) توسعا مهما في مساحة مربعات كالدور الفعلية من جهة اليمين ثم إلى الأعلى وبدرجة أقل إلى الأسفل مع انحسارها من جهة اليسار ويفسر ذلك بـ:

- النجاح الكبير بالدرجة الأولى في بلوغ هدف التوازن الخارجي وبالدرجة الثانية هدف النمو الاقتصادي حيث تجاوز طول محور مؤشر التوازن الخارجي الفعلي في كل المربعات طول محور مؤشر التوازن الخارجي المثلوي، وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإنه بعد 2001 تعدى طول محور مؤشره الفعلي في مربعي 2003 و2002 طول محور المؤشر المثلوي، مع مجاورته له من الجهة الدنيا في مربع 2004.
- الأداء الحسن في تحقيق استقرار الأسعار بتسجيل فروقات مقبولة بين أطوال محاور المؤشرات الفعلية في المربعات الأربعة وطول محور المؤشر المثلوي.
- الإخفاق في بلوغ هدف التشغيل الكامل بتسجيل الانحرافات هامة في أطوال محاور مؤشر التشغيل الكامل الفعلية عن طول محور المؤشر المثلوي.

شكل رقم (07): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

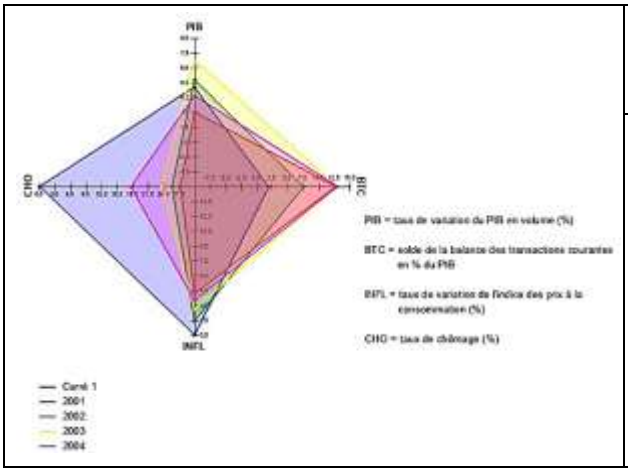

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي PIB(%)	معدل التضخم INF(%)	معدل البطالة CHO(%)	التوازن الخارجي BTC(%)
2001	3	4,2	27,3	12,81
2002	5,6	1,4	25,7	7,68
2003	7,2	2,6	23,72	13,02
2004	4,3	3,5	17,7	13,02

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تطبيق معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر (مع حسابها لمؤشر التوازن الخارجي) في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR37NkbB-aD8wdy69do_CeKczhRWUJiePtJAHw-oatYKKCqUtyfpWO_3pUk_aem_AR3FhyKB964uxPY71SerJzZ307DZn4ydEzpdYFVHPWWyN9snVBpyoJigipC2pAETly-VodQIARboDMmaZrTjfuEc

2- الفترة الثانية (2005-2009):

يلاحظ من الشكل (08):

- زيادة اتساع مساحة مربعات كالدور الفعلية من جهة اليمين للسنوات الأربع من 2005 إلى 2008 وانحسارها سنة 2009 والذي نتج عن تقلص طول محور المؤشر الفعلي للتوازن الخارجي في هذه السنة. ويفسر ذلك التراجع في تحقيق هدف التوازن الخارجي بعد أداء مذهل في السنوات الأربع السابقة.
- اتساع مساحة مربع كالدور الفعلية في بداية الفترة من جهة الأعلى، ثم ميلها إلى التقلص بتسجيل طول محور المؤشر الفعلي للنمو الاقتصادي انخفاض عن طول محور المؤشر المثلوي في السنوات المتبقية، ويعكس ذلك عدم المقدرة على المحافظة على المستويات المستهدفة.

- زيادة في انحسار مساحة مربعات كالدور الفعلية من جهة الأسفل لاسيما في سنة 2009، وذلك لزيادة انحراف طول مؤشر الاستقرار الفعلي عن المثلوي، وهو يعكس نقص الأداء في تحقيق معدل التضخم المثلوي.
- زيادة متوسطة في اتساع مربعات كالدور الفعلية الخمس من جهة اليسار ناتجة عن نقص في الفرق بين أطوال محاور المؤشر الفعلي للتشغيل الكامل في السنوات الخمس وطول محور المؤشر المثلوي و هي دالة عن تحسن نسبي في المستويات المحققة في معدل البطالة في هذه الفترة.

شكل رقم (08): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

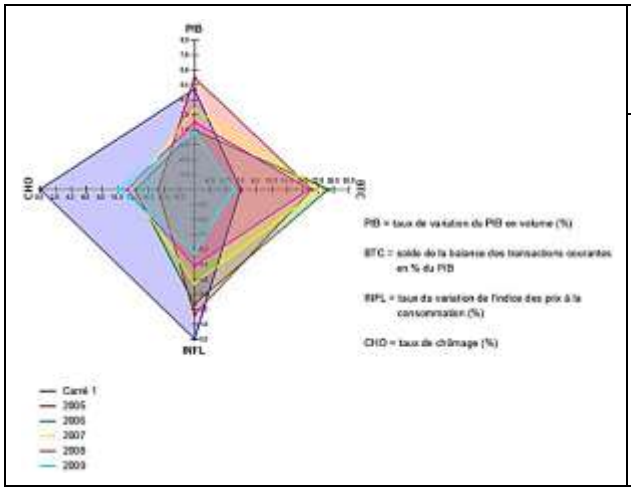

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي PIB(%)	معدل التضخم INF(%)	معدل البطالة CHO(%)	التوازن الخارجي BTC(%)
2005	5,9	1,63	15,3	20,55
2006	1,7	2,31	12,3	24,72
2007	3,4	3,68	11,8	22,51
2008	2,4	4,48	11,3	19,48
2009	1,6	5,74	10,2	0,3

المصدر: الرجوع إلى مصدر الشكل (07).

3- الفترة الثالثة (2010-2014):

إن متابعة الشكل رقم (09) يبين انحسارا في مساحة مربعات كالدور الفعلية من جهة اليمين لأول مرة سنة 2013 لتزيد حدته سنة 2014 كترجمة بيانية لتدهور مؤشر التوازن الخارجي، كما شهدت الجهة العليا هي الأخرى تقلصا في أطوال محاور المؤشرات الفعلية مقارنة بالمؤشر المثلوي، وذلك بفروقات متدرجة تصاعديا (ماعدا سنة 2014)، كدلالة عن الانخفاض المتواصل لمستوى النمو الاقتصادي.

أما من الجهة اليسرى فيلاحظ من جهة ابتعاد مساحة المربعات الفعلية عن المساحة المثلوية مع اقتراب في أطوال محاور المؤشرات الفعلية الذي يوحي من جهة أخرى باستقرار في الأداء مؤشر التشغيل الكامل.

لقد سجلت الجهة السفلى تقاربا في أطوال محاور المؤشرات الفعلية لمؤشر استقرار الأسعار في المربعات الخاصة بسنوات 2010، 2011، 2013 و2014 نتيجة لاقتراب مستوى أدائها، وذلك مع استثناء سنة 2012 التي ابتعد فيها قطب المربع عن أقطاب المربعات الأخرى دلالة على تدهور أداء المؤشر في هذه السنة.

شكل رقم (09): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

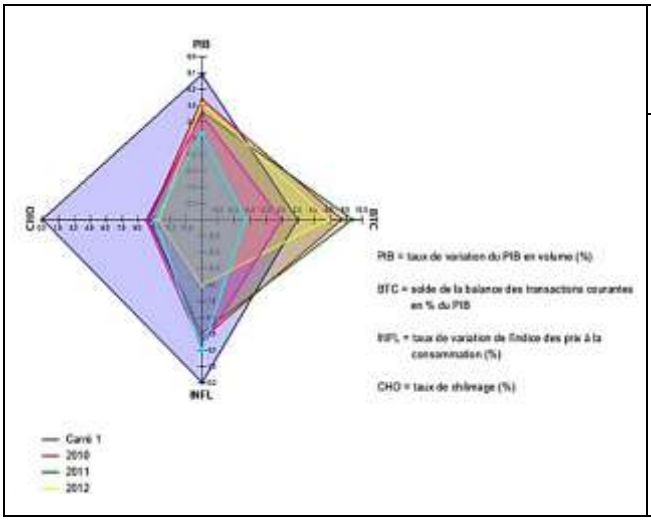

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي PIB(%)	معدل التضخم INF(%)	معدل البطالة CHO(%)	التوازن الخارجي BTC(%)
2010	3,6	3,91	10,0	7,56
2011	2,9	4,52	10,0	8,84
2012	3,4	8,89	11,0	5,83
2013	2,8	3,26	9,8	*0,00
2014	1,8	2,92	10,6	-4,45

المصدر: الرجوع إلى مصدر الشكل (07).

4- الفترة الرابعة (2015-2019):

يسمح تفحص الشكل رقم (10) بملاحظة تقلص جميع أطوال محاور مؤشرات مربعات كالدور الفعلية، مما انعكس في انحسار مساحتها مقارنة بمساحة المربع السحري، وفي ذلك دلالة على التراجع

*- %0,006

المعتبر في مستويات أداء جميع مؤشرات السياسة الاقتصادية، لكن بقيم متباينة من سنة إلى أخرى والذي كان معتبرا بالنسبة للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

شكل رقم (10): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

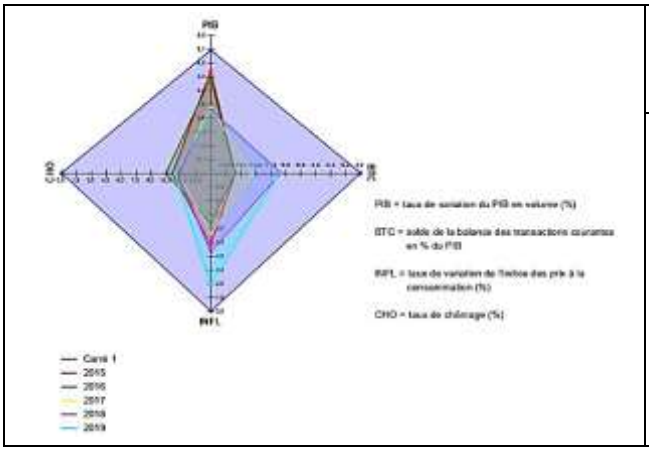

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي PIB(%)	معدل التضخم INF(%)	معدل البطالة CHO(%)	التوازن الخارجي BTC(%)
2015	3,7	4,78	11,2	-16,29
2016	3,2	6,40	10,5	-16,34
2017	1,3	5,59	11,7	-13,09
2018	1,1	4,27	11,7	-09,65
2019	1,0	1,95	11,4	-09,84

المصدر: الرجوع إلى مصدر الشكل (07).

5- الفترة الخامسة (2020-2021):

يوضح الشكل رقم (11) تدهورا كبيرا في مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التوازن الخارجي في المربع الممثل لسنة 2020، انعكس في اقتراب قطبيهما من نقطة تقاطع قطري المربع السحري مع تحسنهما النسبي في سنة 2020 والذي يبينه ابتعاد قطبيهما عن المركز. أما فيما يخص مؤشري استقرار الأسعار والتشغيل الكامل فقد كان سلوكهما معاكسا لسلوك المؤشرين السابقين، حيث اقترب قطباهما من مركز المربع السحري في سنة 2021 كدلالة عن تدهورهما المسجل مقارنة مع قيم المؤشرات المثلوية أو مقارنة مع قيمهما المحققة سنة 2020.

شكل رقم (11): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2020-2021)

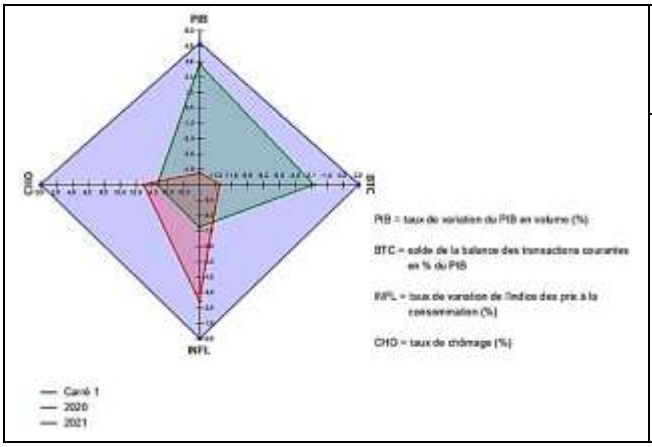

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي PIB(%)	معدل التضخم INF(%)	معدل البطالة CHO(%)	التوازن الخارجي BTC(%)
2020	-5,1	2,42	13	-12,82
2021	3,4	7,23	*14,7	-2,76

المصدر: الرجوع إلى مصدر الشكل (07).

➢ **حوصلة:** مما سبق يمكن القول بوجود عدم انتظام في نتائج مؤشرات السياسة الاقتصادية المحققة على امتداد الفترة الإجمالية، وأن أفضلها قد تحقق في الفترات الثلاث الأولى من 2001 إلى 2014 (باستثناء سنة 2009)، مع اتصافها بعدم الاستدامة والهشاشة، حيث تراجعت بصفة متوالية من 2014 إلى 2021، تحت التأثير القوى لصدمة 2014 المضاعف بوقع الصدمة المزدوجة لسنة 2020، مبتعدة بذلك كلية عن مثلوية مربع كالدور بالانحسار المهم في مساحات المربعات الممثلة لأدائها.

ومن المثير للانتباه في هذه النتائج هو تسجيل أقوى أداء للنمو الاقتصادي المقترن بإيجابية مؤشر التوازن الخارجي سنة 2003، أي في الفترة الأولى وأسوء أداء متزامن للنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي في سنة 2020 في الفترة الأخيرة، وهو ما يطرح التساؤل عن جدوى مسار النمو المنتهج ويوجه البحث إلى تحليل تطور حسابات ميزان المدفوعات ومستويات النمو المحققة على امتداد الفترة (2001-2021) فيمايلي من مباحث.

*- صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: تطور حسابات ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق المخططات التنموية (2001-2021).

لدراسة حسابات ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق المخططات التنموية الموافقة لفترة الدراسة (2001-2021)، والتي تعرض أثناءها الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث صدمات خارجية في سنوات 2009 2014 و2020، سيتم تجزئة هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول الأول كيفية إعداد ميزان مدفوعات الجزائر، والثاني تطور أرصدة حساباته، بينما يستعرض الثالث خصائص ميزان مدفوعات الجزائر.

المطلب الأول: إعداد ميزان مدفوعات الجزائر.

يتولى بنك الجزائر مسؤولية إعداد ميزان المدفوعات، وتقع هذه المهمة تحديدا على عاتق مديرية ميزان المدفوعات، وهي مديرية فرعية من المديرية العامة للصرف. يعتبر الدولار الأمريكي وحدة الحساب المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات، باعتباره عملة المدخول الرئيسي للتصدير ولكن ذلك لا يمنع من إعداده أيضا بالدينار الجزائري. ويتم استخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة بالنسبة للمعلومات المقدمة كرصيد (الاحتياطات)، وفي حال تعذر الحصول عليها تقيم التدفقات الناتجة عن ذلك بسعر صرف متوسط لفترة قصيرة (ثلاثي). أما فيما يخص الوضعية الإجمالية الخارجية فإن سعر الصرف المستخدم هو سعر صرف متوسط (بين سعر الشراء والبيع) عند تاريخ إقفال الوضعية. إن الفترة المعتمدة في إعداد ميزان المدفوعات في الجزائر هي السنة والتقويم المتبع هو التقويم الميلادي أي من 1/1 إلى 12/31 من السنة نفسها. وإذ يمثل دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (وفقا لطبعته الخامسة الصادرة سنة 1993 والمراجعة سنة 2003) الإطار المفاهيمي والهيكلي لإعداد ميزان المدفوعات في فترة الدراسة، فإنه يلاحظ اجتهاد بنك الجزائر في تقاريره السنوية إدراج بعض المصطلحات الخاصة بالطبعة السادسة الصادرة سنة 2008 (الدخل الأولي والدخل الثانوي) وذلك منذ سنة 2015

إلى أن تم مبدئيا اعتماد هذه الطبعة في إعداد ميزان المدفوعات لسنة 2022، والصادر في سبتمبر 2023.

تبعا للطبعة الخامسة ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسيين هما: حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية. وبالاستناد إلى المعلومات المرفقة بالوثائق المحاسبية والصيغ التبريرية المجمعة لدى مجمل الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر، يتم التسجيل وفقا لنظرية القيد المزدوج لكافة المعاملات التبادلية وغير التبادلية على اختلاف طبيعتها اقتصادية كانت أو مالية أو نقدية ومهما كان نوعها (فورية، آجلة، مسبقة، دون مقابل) بين المقيمين في الجزائر والعالم الخارجي، ويفرق هنا بين المقيم وغير المقيم بالموقع الجغرافي للنشاط والنية المستمرة أو المؤقت في الإقامة.[1]

للعلم فإن جميع البنود المعرفة على مستوى ميزان المدفوعات هي معلمة ومرمزة ومتابعة عن طريق نظام تسجيل لعمليات الصرف يتمثل في تسوية رسمية من طرف بنك الجزائر لصالح البنوك و/أو لعملائها. وشهريا تتحصل مديرية ميزان المدفوعات في المتوسط على أكثر من 230 ألف معلومة 80% منها مصدرها البنوك. كما تتلقى من مديرية تسيير الأصول والعمليات الخارجية وضعيات مفصلة عن شراء وبيع الوسطاء المعتمدين للعملات الأجنبية، تسمح لها بمراجعة التصريحات البنكية. وبناء على ما سبق يتم إعداد ميزان إجمالي لجميع البلدان وميزان حسب المنطقة الجغرافية والأهمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المناطق في كل من آسيا، أوروبا، أمريكا وإفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن إعداد ميزان المدفوعات الجهوي (بالبلد) يتطلب بند تسويات متعددة الأطراف لتعويض الفرق الحاصل بين استراد من بلد بتمويل من بلد آخر.[2]

1 – A. Ondo Ossa, op.cit., p. 25

2 – Bank of Algeria. (2022, 06). Consulté le: 07/15/2022, sur Bank-of-algeria: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

المطلب الثاني: تطور أرصدة حسابات ميزان مدفوعات الجزائر (2001-2021).

يُشار بداية إلى أنه ستجري متابعة تطور أرصدة حسابات ميزان المدفوعات الرئيسية والفرعية بناء على التقسيم الموضح سابقا للفترة الإجمالية (2001-2021) إلى الفترات الخمس: (2001-2004) (2005-2009)، (2010-2014)، (2015-2019) و(2020-2021).

1- رصيد الحساب الجاري:

محصلة لمجموع أرصدة حساباته الفرعية الأربعة [الحساب التجاري (الحساب السلعي)، الحساب الخدمي (حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)، حساب الدخول (حساب مداخيل عوامل الإنتاج)، حساب التحويلات الجارية] التي سوف يرد تفصيلها لاحقا، واعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحقين رقم (03-04) سجل الحساب الجاري في الفترة الأولى فوائضا متتالية بلغ أكبرها 11,12 مليار$ سنة 2004، وفي ظل تحقيق عجوزات متتالية في حسابي الخدمات والدخول وفوائض ضعيفة في حساب التحويلات، وافقت سنتي تحقيق أصغر وأكبر فائض في الميزان الجاري سنتي تحقيق أصغر وأكبر فائض في الميزان التجاري وهما 2002 و2004 على التوالي، ويبين ذلك الأهمية النسبية لرصيد الميزان التجاري في هذه الفترة في تكوين رصيد الميزان الجاري مقارنة بأرصدة الحسابات الفرعية الأخرى.

في الفترة الثانية وتبعا للتغيرات الإيجابية للحساب التجاري واصل الحساب الجاري تحقيق أرصدة موجبة بوتيرة متزايدة ومعتبرة، منتقلا من 21,18 مليار$ سنة 2005 إلى 34,45 مليار$ سنة 2008 لكن في سنة 2009 هوى الرصيد الجاري إلى 0,41 مليار$ متأثرا بالانخفاض الكبير في الرصيد التجاري وبالعجز اللافت في الحساب الخدمي.

في الفترة الثالثة وتوافقا مع تحسن الرصيد التجاري في السنوات الثلاث الأولى (2010-2012) حقق الرصيد الجاري فوائضا بلغ أقصاها 17,77 مليار$ سنة 2011، وذلك على الرغم من الارتفاع المحسوس في عجز حساب الخدمات. في سنة 2013 وعلى الرغم من غياب صدمة خارجية كالتي

حدثت سنة 2009 انخفض فائض الحساب الجاري بحدة حتى وصل 1,15 مليار$ بسبب نقصان فائض الميزان التجاري إلى أقل من نصف قيمته في سنة 2012، ليزداد الوضع ترديا سنة 2014 بتقلص فائض الحساب التجاري إلى 0,46 مليار$ وزيادة توسع عجز حسابي الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج ومداخيل عوامل الإنتاج مما أدى إلى إقفال الحساب الجاري السنة بعجز قدره 9,28 مليار$.

بالنسبة للفترة الرابعة تضاعف عجز الميزان الجاري سنة 2015 بما يناهز ثلاث مرات (27,29 مليار$) قيمته في سنة 2014 متأثرا بالعجز الكبير في الحساب التجاري (18,08 مليار$). وعلى الرغم من انخفاض صادرات المحروقات بـ 5,16 مليار$ سنة 2016 فقد ساهم تراجع الواردات بـ 3,21 مليار$، وانخفاض العجز في دخول عوامل الإنتاج بـ 2,53 مليار$ في عدم تعمق العجز الجاري وفي انخفاضه فقط بـ 0,74 مليار$. بعدها انتقل عجز الميزان الجاري من 22,33 مليار$ سنة 2017 إلى 16,91 مليار$ سنة 2018 كنتيجة لانخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 48,23%. وفي سنة 2019 حافظ الميزان الجاري على مستوى عجزه السابق حيث سجل 16,96 مليار$ متأثرا بانخفاض العجز في حساب الخدمات بـ 22,64% وفي حساب مداخيل عوامل الإنتاج بـ 7,61% على الرغم من زيادة عجز الميزان التجاري بـ 24,93%.

في الفترة الخامسة تواصل عجز الميزان الجاري حسب الملحق رقم (05)، حيث اتسع سنة 2020 بـ 1,770 مليار$ كمحصلة للنتائج السلبية لمكوناته الأساسية، وذلك على الرغم من تقلص العجز في حساب الخدمات وحساب مداخيل عوامل الإنتاج بـ 2,211 مليار $ و1,257 مليار$ على التوالي، إلا أن اتساع عجز الحساب التجاري بقيمة 4,488 مليار$ كان حاسما بصرف النظر عن تعزيزه بانخفاض فائض التحويلات التجارية بـ 751 مليون $. وفي سنة 2021 سجل الميزان الجاري عجزا من جديد لكنه تقلص هذه المرة بأكثر من 75% مقارنة بعجزه في السنة الماضية، وذلك على الرغم من ارتفاع

عجز دخول عوامل الإنتاج بـ 34% وانخفاض فائض التحويلات بـ 13,43% وكذا عجز حساب الخدمات (وإن كان عجزه قد تحسن بـ 17,30%) إلا أن التأثير الإيجابي لرصيد الميزان التجاري كان غالبا بتسجيله لفائض بقيمة 1,232 مليار$ وذلك بعد ست سنوات من عجوزاته المتتالية ابتداء من سنة 2015.

يتضح مما سبق أن تغيرات الحساب التجاري تمثل العنصر المحوري لتغير الحساب الجاري يليها في ذلك حساب الخدمات المرتبطة بعوامل الإنتاج وبدرجة هامشية حساب مداخيل عوامل الإنتاج ثم حساب التحويلات الجارية. وفيمايلي بيان بتطور الحسابات الفرعية الأربعة للميزان الجاري:

1-1- رصيد الحساب التجاري: تعتمد متابعة تطور الحساب التجاري على تغيرات كل من الصادرات والواردات السلعية، ومن خلال متابعة الجدول رقم (01) يتبين أن المساهمة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية كانت ضعيفة في كل الفترات، وإن شهدت تحسنا طفيفا في الفترة الأخيرة، كما أنها أخفقت ولمدة 14 عاما من 2001 إلى 2014 في بلوغ 4% من الصادرات الإجمالية ولم تحقق ذلك إلا في بداية الفترة الرابعة، حيث تمكنت من تجاوز عتبة المليار (2مليار) دولار أمريكي سنة 2018، محققة أكبر مساهمة لها في هذه الفترة بـ 5,86% سنة 2019.

في الفترة الأخيرة، شهدت هذه المساهمة تحسنا، رغم انخفاضها سنة 2020 إلى ما يقارب 1,91 مليار$ حيث بلغت نسبتها 8,71% من الصادرات الإجمالية (السلعية) لتقفز إلى 11,85% سنة 2021، محققة أكبر قيمة لها على امتداد فترة الدراسة باقترابها من خمسة ملايير$.

جدول رقم (01): الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية (2001-2021)

السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار $)	الصادرات الإجمالية (مليار $)	الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية (%)	السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار $)	الصادرات الإجمالية (مليار $)	الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية (%)
2001	0,56	19,09	2,93	2010	0,97	57,09	1,70
2002	0,61	18,71	3,26	2011	1,23	72,89	1,69
2003	0,47	24,46	1,92	2012	1,15	71,74	1,60
2004	0,66	32,22	2,05	2013	1,05	64,87	1,62
2005	0,74	46,33	1,60	2014	1,67	60,13	2,77
2006	1,13	54,74	2,06	2015	1,48	34,57	4,28
2007	0,98	60,59	1,62	2016	1,39	29,31	4,74
2008	1,40	78,59	1,78	2017	1,37	34,57	3,96
2009	0,77	45,19	1,70	2018	2,22	41,11	5,40
				2019	2,07	35,31	5,86
				2020	1,91	21,93	8,71
				2021	4,58	38,63	11,85

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin statistiques de la banque d'Algérie -série rétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 92-95, sur: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf . (consulté le: 15/07/2022).

2020-2021 : https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Fr.pdf , p. 125. (Consulté le : 23/12/2023)

أما بالنسبة لتركيبتها فقد بقيت مكونة بنسبة تجاوز 70% من المنتجات نصف المصنعة المشتقة من البترول (الأسمدة الآزوتية والأمونيا واليوريا) تليها المواد الغذائية التي تتكون أساسا من صادرات السكر ثم التمور.

إن هامشية قيمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية المبينة في الجدول رقم (01) تعكس من جهة الضعف الهيكلي للإنتاج الوطني من حيث التنوع وعدم القدرة على المنافسة

الخارجية، وتوجه من جهة أخرى الاهتمام نحو تغيرات كل من صادرات المحروقات والواردات لمتابعة تطور رصيد الحساب التجاري.

ووفقا للإحصائيات الواردة في الملاحق رقم (03-04-05) يتبين أنه على امتداد الفترة الأولى سجل الميزان التجاري أرصدة موجبة كان أكبرها 14,27 مليار $ عام 2004، تحقق ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في صادرات المحروقات التي بلغت 31,55 مليار $ والتي تمكنت من تعويض الارتفاع القياسي للواردات المقدر بـ 89,34% مقارنة بسنة 2001. يفسر ارتفاع الواردات بارتفاع سلع التجهيز المرتبط أساسا بارتفاع معدل النمو الذي بلغ 7,2% سنة 2003 وإلى تحسن معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني في إطار الانطلاقة الاقتصادية، وأيضا إلى التحسن القوي للأورو مقابل الدولار (20% في 2003) والذي كان له أثر كبير على تقييم الواردات f.o.b بالدولار خاصة وأن واردات سلع الاستهلاك والمواد الأولية ونصف المصنعة مقومة بالأورو بنسبة 50%.

خلال الفترة الثانية استمر تزايد قيمة الواردات ولكن بمعدل نمو متباطئ في 2005 و2006 ليرتفع هذا المعدل بـ 91,28% و88,31% في 2008 و2009 على التوالي وذلك مقارنة بقيمتها سنة 2005. وإذ يُعزى الارتفاع الكبير في واردات المنتجات الغذائية إلى القفزة في أسعارها في الأسواق الدولية، فإن الارتفاع في واردات سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة يفسر بواسطة الطلب القوي للأعوان الاقتصادية. من جهة أخرى واصلت أسعار البترول ارتفاعها مما انعكس إيجابا على حصيلة صادرات المحروقات، وبالتالي على رصيد الميزان التجاري الذي حقق أرصدة موجبة متفاوتة القيمة مسجلا 40,60 مليار $ سنة 2008، بعدها انخفض إلى 7,79 مليار $ سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول التي هوت إلى 35 دولار $ للبرميل في أواخر ديسمبر 2008، ليتحدد متوسط سعرها السنوي بـ 62,25 دولار $ سنة 2009. وتبعا لذلك تقلصت قيمة الصادرات من المحروقات بـ 42,45%

مقارنة بقيمتها في سنة 2008، ورغم مساهمة نموها السلبي بالحجم (9,8-%) في هذا التقلص فإن أثر السعر (27,8-%) كان المحدد الأكبر في ذلك.

أما في الفترة الثالثة وتأثرا بالإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية فقد تزايدت الواردات بشكل طفيف سنة 2010، ومثلت سلع التجهيز والسلع نصف المصنعة أكثر من 60% منها. في سنة 2011 ارتفعت الواردات بـ 20,68% وساهمت قفزة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في ارتفاعها سنة 2012 إلى جانب منتجات المحروقات، لتواصل ميلها التصاعدي حتى بلغت مستوًا قياسيا قدر بـ 59,67 مليار $ سنة 2014. وتشير دراسة هيكل الواردات لسنتي 2013 و2014 أن واردات مواد التجهيز الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى فيها، مساهمة في الارتفاع الكلي لها بنسبتي 69,8% و61,51% على التوالي. فيما يخص صادرات المحروقات وتبعا لتواصل تحسن أسعار البترول، فإن قيمتها عرفت تحسنا واضحا بداية هذه الفترة خاصة في 2011 حيث سجلت أكبر حصيلة لها بـ 71,66 مليار$ على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة منها. أما في سنتي 2013 و2014 فقد انخفضت إلى (63,88 و58,46) مليار$ على التوالي متأثرة بالتغير السلبي في حجمها وسعرها معا. محصلة لما سبق شهد الميزان التجاري فوائضا كان أهمها سنة 2011 بقيمة 25,96 مليار$، ثم تناقصت حتى وصلت إلى 0,46 مليار$ سنة 2014 وهو أضعف فائض تجاري محقق منذ سنة 1998.

في بداية الفترة الرابعة شهد سعر البترول انخفاضا حادا قارب 50% من قيمته مقارنة بسعره في سنة 2014، ثم واصل هبوطه في 2016 مسجلا 45 دولار$ للبرميل. على إثر ذلك انخفضت صادرات المحروقات لتسجل 27,92 مليار$ على الرغم من الزيادة المحسوسة في الكميات المصدر منها (10,7%). بعدها انتعشت أسعار البترول لاسيما في 2018 حيث بلغت صادرات المحروقات 38,90

مليار$ لكنها عاودت الانخفاض من جديد سنة 2019 تأثرا بانخفاض السعر من جديد مسجلة 33,24 مليار$.

بالنسبة إلى الواردات التي تواصل ارتفاعها في الفترات الثلاث الأولى باستثناء ركودها سنة 2009 والتي تضاعفت قيمتها بأكثر من ست مرات سنة 2014 مقارنة بقيمتها سنة 2001، فإنها قد انخفضت بشكل كبير في 2015 نتيجة للتدابير التقييدية المتخذة من أجل احتواء ارتفاعها المفرط وسجلت 52,65 مليار$. خص هذا الانخفاض المعتبر جميع فئات المنتجات المستوردة ولكن بمستويات مختلفة. وإذ استمر انخفاض الواردات في 2017 حيث وصلت إلى 48,98 مليار$، فإنها لم تبتعد عن هذا المستوى في سنة 2018 لكنها تقلصت إلى 44,63 مليار$ سنة 2019. وفي ظل الاتجاه التنازلي للواردات السلعية يلاحظ أن انخفاضها في 2016 كان أقل مقارنة بانخفاضها في سنة 2015 ومس جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات. أما في سنة 2017 فقد خص واردات مجموعة منتجات التجهيز الصناعية وبدرجة أقل مجموعة المنتجات نصف المصنعة. في سنة 2018 تركز معظم الانخفاض في واردات الطاقة والتجهيزات الصناعية والمنتجات الأخرى، وفي 2019 خص أكبر انخفاض مجموعات منتجات: المعدات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات نصف المصنعة.

في الفترة الخامسة شهد رصيد الميزان التجاري تطورا تباين بين العجز والفائض، فمقارنة بسنة 2019 زاد عجزه بـ 2,278 مليار$، بسبب تقلص قيمة الصادرات من المحروقات كنتيجة للانخفاض المشترك للكميات المصدرة منها بـ 10,85% ولمتوسط سعر البترول بـ 34,7%، وذلك على الرغم من استمرار تراجع الواردات المقدر بخُمْس قيمتها والعائد أساسا إلى تراجع منتجات كل من السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 30%، والمنتجات شبه المصنعة والمعدات الصناعية بـ 22,62% و19,80% على الترتيب. أما في سنة 2021 فقد سجل الميزان التجاري ولأول مرة منذ 2015 رصيدا إيجابيا بـ 1,232 مليار$، أي بزيادة قدرها 14,721 مليار$ عن رصيده السابق العاجز بـ 13,489 مليار$ متأثرا في

ذلك بارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات إلى 34,06 مليار$، والناتج بالدرجة الأولى عن الزيادة في متوسط أسعار النفط بنسبة 72,22%، ثم عن الزيادة الطفيفة للكميات المصدرة منها (0,94%). وهو ما غطى ارتفاع الواردات بعد سلسلة من الانخفاضات التي سجلتها ابتداء من سنة 2016، بلغ هذا الارتفاع 37,045 مليار$ أي بزيادة نسبة 5,6% مقارنة بقيمتها في سنة 2020، وتصدرته الزيادة في الواردات من المواد الأولية بـ 54,66% متبوعة بالزيادة في الواردات من المنتجات الغذائية ثم في المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية.

1-2- رصيد الحساب الخدمي (الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج): سجل حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج عجزا متتاليا في الفترات الأربعة أي من 2001 إلى 2019، وعموما يمكن القول أنه اشتد أواخر الفترة الثانية حيث ارتفع بشكل لافت إلى 8,70 مليار$ سنة 2009 ثم إلى 8,81 مليار$ سنة 2011. بعدها استمر العجز بوتيرة سنوية متقاربة نتيجة لارتفاع الخدمات المستوردة لاسيما ابتداء من سنة 2008 مقابل شبه استقرار في حصيلة الخدمات المقدمة للخارج حول 3 مليار$.

وإذ يبين هيكل الخدمات المستوردة أنها تتعلق أساسا بخدمات النقل والتأمين المرتبطة بالواردات السلعية، وكذا خدمات المساعدة التقنية المقدمة للمؤسسات وخدمات البناء والأشغال العمومية، فإن تطور قيمتها يفسر بالارتفاع القوي في الواردات السلعية، أيضا بتضاعف واردات بعض مؤسسات قطاع المحروقات من الخدمات الفنية وباستيراد الخدمات بعنوان البنى التحتية. وعلى الرغم من اختلاف التركيبة النسبية لهذه الخدمات من سنة إلى أخرى، فإنها حافظت على قيمة إجمالية مرتفعة لم تنخفض عن 7مليار$ لأكثر من 10 سنوات (2008-2018)، وهو ما يشد الانتباه إلى الطبيعة الهيكلية لهذا العجز رغم تقلصه في 2019 إلى 6,39 مليار$ بسبب انخفاض الخدمات المستوردة لاسيما المتعلقة بالنقل والتأمين.

في الفترة الخامسة تواصل عجز حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج لكن بوتيرة متناقصة منخفضا بـ 33,17% مقارنة بسنة 2019 ليسجل 4,455 مليار$. نتج هذا الانكماش بالدرجة الأولى عن تراجع الواردات من خدمات النقل بـ 37% والمرتبط بالانخفاض المهم للواردات السلعية في سنة 2020، ثم إلى انخفاض الواردات من خدمات البناء وخدمات السفر المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا. وفي سنة 2021 زاد انكماش عجز حساب الخدمات بـ 771 مليون $ ليبلغ 3,222 مليار$ كمحصلة لانخفاض الواردات الخدمية وارتفاع صادراتها، وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في الواردات السلعية. ولقد حافظت الواردات من خدمات النقل على صدارتها في تركيبة الواردات الخدمية بنسبة 39,18%، ليليها في ذلك الواردات من خدمات الأعمال الأخرى بـ 30,90% وحوالي 10,52% للواردات من خدمات البناء.

1-3- رصيد حساب الدخول (مداخيل عوامل الإنتاج): سجل حساب دخول عوامل الإنتاج عجزا متزايدا خلال الفترة الأولى تدرج من 1,69 مليار$ سنة 2001 إلى 3,60 مليار$ سنة 2004 (الملحق رقم 03). ويرجع ذلك إلى تزايد الدخول المحولة للخارج لاسيما تلك المتعلقة بحصص شركاء سوناطراك التي زادت بـ 44,74% سنة 2004 مقارنة بقيمتها سنة 2003.

استمر هذا العجز في الفترة الثانية (2005-2009) ولكن بوتيرة تنازلية، فبعد تسجيله لعجز قياسي قدر بـ 5,08 مليار$ سنة 2005 فإنه تقلص حتى وصل 1,31 مليار$ سنة 2009. ويعزى هذا التراجع من جهة إلى انخفاض تحويلات شركاء سوناطراك حيث بلغت 3,92 مليار$ سنة 2009 بعد ارتفاعها المحسوس خاصة سنة 2006 المقدر بـ 5,29 مليار$. ومن جهة أخرى إلى انخفاض تسديد مدفوعات الدين الخارجي التي انتقلت من 1,03 مليار$ سنة 2005 إلى 0,17 مليار$ سنة 2009، وكذا إلى التحسن في دخول الاستثمارات الجزائرية في الخارج وخاصة دخول توظيفات الاحتياطات الرسمية من طرف بنك الجزائر.

في سنة 2010 بداية الفترة الثالثة عرف حساب دخول عوامل الإنتاج حالة من شبه التوازن، حيث سجل عجزا بـ 0,36 مليار$ ثم ارتفع هذا العجز إلى 2,04 مليار$ سنة 2011، واستمر في التوسع إلى أن بلغ 4,81 مليار$ سنة 2014. يفسر ازدياد هذا العجز من جهة بالتحويلات المعتبرة لشركاء الشركة الوطنية للمحروقات على امتداد السنوات الخمس ولاسيما سنة 2012، حيث زادت فيها بنسبة 61,32% مقارنة بسنة 2010، وأيضا إلى استمرار انخفاض إيرادات الاستثمارات في الخارج في ظل تدني أسعار الفائدة على المستوى الدولي سواء في منطقة الأورو أو الولايات المتحدة الأمريكية.

على خلاف وضوح منحاه في الفترات السابقة بالزيادة أو بالنقصان سجل عجز حساب دخول عوامل الإنتاج في الفترة الأخيرة تغيرا متذبذبا، حيث انخفض إلى 4,45 مليار$ سنة 2015 ثم إلى 1,92 مليار$ سنة 2016 كنتيجة للانخفاض الهام في حصص شركاء سوناطراك وفي تحويلات الأرباح (الملحق رقم 04). بعد ذلك ارتفع سنتي 2017 و2018 مسجلا (2,83 و4,60) مليار$ على التوالي طبعا تم ذلك في سياق انخفاض الإيرادات وبشكل أساسي الفوائد على احتياطات الصرف، وكذا الزيادة في المداخيل المحولة للخارج خاصة المتعلقة بحصص شركاء سوناطراك (الشركة الوطنية للمحروقات) وبانخفاض هذه الأخيرة سنة 2019 بـ 16,27% انخفض من جديد عجز حساب دخول عوامل الإنتاج ليسجل 4,25 مليار$. ويبقى هذا النوع من الدخول المحولة إلى الخارج المحدد الرئيسي لتغيرات حساب الدخول.

وهو ما سيتم تأكيده في الفترة الخامسة وفقا للملحق رقم (05)، حيث شهد عجز حساب الدخول في سنة 2020 انخفاضا ملحوظا منتقلا من 4,251 مليار$ إلى 2,994 مليار$، كمحصلة لانخفاض التحويلات إلى الخارج الخاصة بدخول الاستثمارات الأجنبية، والمتعلقة أساسا بانخفاض التحويلات من شركاء شركة المحروقات الوطنية التي تقلصت بـ 1,333 مليار$، وأيضا لانخفاض المداخيل المتعلقة بشكل رئيسي بالفائدة على الأصول الاحتياطية والمقدر بـ 196 مليون $. ودائما في سياق انخفاض

هذه المداخيل المقدر بـ 158 مليون $ في سنة 2021 وارتفاع دفع الفوائد إلى الخارج بـ 91 مليون $، كانت زيادة تحويلات شركاء شركة سوناطراك بـ 1,032 مليار $ هي المحدد الأساسي لتوسع عجز حساب الدخول الذي بلغ 4,701 مليار$ في سنة 2021.

1-4- رصيد حساب التحويلات الجارية: في البداية تجدر الإشارة إلى أن تدفقات حساب التحويلات الجارية تتكون أساسا من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو خاصة فرنسا؛ وأنها ظلت تحقق فوائضا من 2001 إلى 2019. أما فيما يخص تطورها فقد سجلت في الفترة الأولى أرصدة موجبة متواضعة تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات ونصف، حيث انتقلت من 0,67 مليار$ سنة 2001 إلى 2,46 مليار$ سنة 2004.

مقارنة بقيمته الأخيرة انخفض فائض حساب التحويلات الجارية في الفترة الثانية بنسبة 16,26% و34,55% سنتي 2005 و2006 على التوالي؛ ثم ارتفع في السنوات المتبقية محققا أكبر فائض له في هذه الفترة سنة 2008 بقيمة 2,78 مليار$، ويعود ذلك إلى التحسن في تحويلات معاشات التقاعد.

بعد استقراره عند قيمة 2,65 مليار$ في بداية الفترة الثالثة وتحديدا سنتي 2010 و2011 شهد رصيد حساب التحويلات الجارية آداءا معتبرا سنتي 2012 و2014 بتجاوزه عتبة 3 مليار$.

أما في سنة 2015 بداية الفترة الثالثة فقد تراجع الفائض في حساب التحويلات الجارية إلى 2,77 مليار دولار أمريكي، في ظرف تميز بانخفاض في قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي. بعدها أخذ في الزيادة إلى أن بلغ 3,39 مليار$ سنة 2018 وهو أعلى فائض له منذ 2001. في سنة 2019 انخفض هذا الفائض إلى 3,01 مليار$ ومع ذلك فهو يبقى مهما بالنسبة لقيمه السابقة.

وفي الفترة الخامسة تواصل انخفاض التحويلات الجارية مسجلة 2,256 مليار$ سنة 2020 و1,953 مليار$ سنة 2021، لتعاود بذلك تراجعها إلى أقل من ملياري دولار أمريكي بعد أن تجاوزت هذه العتبة لسنوات عديدة تمتد إلى أواخر الفترة الأولى.

2- رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية:

استنادا إلى المعلومات الواردة في الملاحق (03-04-05) سجل حساب رأس المال والعمليات المالية أرصدة سالبة على امتداد الفترة (2001-2004)، قدرت سنتي 2001 و2002 بـ (870 و710) مليار$ على الترتيب وعكست من جهة استقرار التسديد الخاص بالدين الخارجي (بما فيه تسديد الديون قصيرة الأجل) المقدر على التوالي (3,04 و3,22) مليار$ سنتي 2001 و2002، ومن جهة أخرى انتعاش حشد التمويل الأجنبي الذي انتقل من 910 مليون$ سنة 2001 إلى 1,60 مليار$ سنة 2002 وكذا تحسن صافي الاستثمارات الأجنبية سنتي 2001 و2002 حيث جاوزت 1 مليار$ والعائد أساسا إلى الاستثمار في قطاع المحروقات وقطاع الاتصالات. أما في سنة 2003 فقد بلغ عجز حساب رأس المال والعمليات المالية 1,37 مليار$ ثم توسع إلى 1,87 مليار$ سنة 2004، على الرغم من زيادة حشد التمويل الخارجي الذي بلغ 2,12 مليار$، ويرجع ذلك إلى التسديد المسبق للدين الخارجي دون نسيان انخفاض صافي الاستثمارات الأجنبية التي سجلت 0,62 مليار$.

نتيجة لاستراتيجية التسديد المسبق للدين الخارجي اشتد عجز حساب رأس المال والعمليات المالية في بداية الفترة الثانية، حيث سجل 4,24 مليار$ سنة 2005 ثم انتقل إلى 11,22 مليار$ سنة 2006 تحت تأثير التسديد المسبق لمبلغ 10,93 مليار$. في سنة 2007 انخفض تسديد الدين الخارجي إلى 1,28 مليار$، لينخفض بدوره عجز حساب رأس المال والعمليات المالية إلى 0,99 مليار$. أما في سنة 2008 فقد سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بـ 2,54 مليار$ بعد 17 سنة من العجوزات المتتالية أي منذ 1991، ويعتبر هذا الأداء كمكسب نتج عن استراتيجية تقليص الدين، كما ساهم في تحقيقيه الارتفاع المعتبر في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي زادت بنسبة 81,75% مقارنة بسنة 2007، إضافة إلى الارتفاع في تعبئة القروض الخارجية خصوصا الديون قصيرة الأجل

المتعلقة بالواردات. وللأسباب ذاتها ارتفع أيضا فائض حساب رأس المال والعمليات المالية في سنة 2009 مسجلا 3,45 مليار$.

في الفترة الثالثة حقق حساب رأس المال والعمليات المالية مزيجا من الفوائض والعجوزات، حيث سجل سنة 2010 فائضا بـ 3,18 مليار$ بسبب الأداء المميز للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حققت أكبر رصيد لها على امتداد الفترة الإجمالية بقيمة 3,48 مليار$. بعدها انخفض الفائض سنة 2011 إلى 2,38 مليار$ نظرا لتسديد الدين الخارجي قصير الأجل الذي انتقل قائمه من 1,778 مليار$ في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1,142 مليار$ في نهاية ديسمبر 2011، وكذا لتراجع الاستثمارات الأجنبية إلى 2,05 مليار$. وعلى الرغم من تحسن ميزان رؤوس الأموال الرسمية في سنة 2012 مقارنة بالسنة التي سبقتها، فقد حقق حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا طفيفا بـ 0,36 مليار$ في ظل تراجع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20,4%. في سنة 2013 ازداد عجز حساب رأس والعمليات المالية المال مسجلا 1,02 مليار$ بسبب العجز في العمليات المالية الأخرى لاسيما تلك المتعلقة برصيد الحقوق ومبادلات الذهب، وذلك على الرغم من التحسن في عجز رؤوس الأموال الرسمية وفائض الاستثمارات الأجنبية. وإذ انخفضت هذه الأخيرة إلى 1,53 مليار$ سنة 2014 ملامسة مستواها المسجل سنة 2012، فإن الفائض المحقق في العمليات المالية الأخرى (1,357 مليار$) ورؤوس الأموال الرسمية (0,52 مليار$) قد ساهم في عودة تحقيق رصيد موجب في حساب رأس المال والعمليات المالية بقيمة 3,40 مليار$.

في الفترة الرابعة سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا بـ 0,24 مليار$ سنة 2015 عقب تحويل 2,34 مليار$ على إثر عملية سحب استثمار خارجي (شراء مقيمين لـ 51% من حصص غير مقيمين في رأس مال شركة أوراسكوم تيليكوم الجزائر الخاضعة للقانون الجزائري). في سنة 2016 سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بـ 0,52 مليار$ نتج عن ارتفاع الاستدانة الخارجية

المتعلقة باقتراض الدولة الجزائرية قرضا لدى البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 900 مليون€. وبانخفاض العجز في العمليات المالية سنة 2017 ارتفع الفائض إلى 0,57 مليار$، ثم تعزز أكثر في سنة 2018 محققا 1,09 مليار$ على الرغم من الانخفاض الواضح في صافي الاستثمارات الأجنبية. وإذ تضاعفت هذه الأخيرة سنة 2019 فإن العجز في البنود المالية الأخرى ثم في ميزان رؤوس الأموال الرسمية كان سببا في انخفاض حساب رأس المال والعمليات المالية إلى 0,03 مليار$ وهي حالة من شبه التوازن في الحساب.

في الفترة الخامسة سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا متتاليا قدر سنة 2020 بـ 2,32 مليار$، ورجع بشكل خاص إلى زيادة دخول الأموال في إطار القروض التجارية التي تمنحها سوناطراك لزبائنها بخصوص عمليات تصدير المحروقات إلى جانب تسجيل صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية بـ 1,1 مليار$ وذلك على الرغم من تراجع حركتها من وإلى الجزائر مقارنة بالسنة السابقة.

أما في سنة 2021، فقد كان للتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة الذي أقره صندوق النقد الدولي، واستفادت منه الجزائر بقيمة 2,62 مليار$ دور مهم في تحقيق الفائض في ميزان حساب رأس المال والعمليات المالية، كما سجلت الاستثمارات الأجنبية فائضا بـ 921 مليون $، وهي المرة الأولى التي تنزل فيها تحت مستوى المليار دولار أمريكي منذ سنة 2004. لتواصل منحاها التنازلي حتى في السنة اللاحقة وذلك على الرغم أنه قد تم في عام 2020 إلغاء القاعدة 49/51 التي تحكم الاستثمارات باستثناء القطاعات الاستراتيجية مثل المحروقات والمناجم.

3- الرصيد الإجمالي:

على الرغم من العجوزات المتواصلة لحساب الخدمات وحساب الدخول وحساب رأس المال والعمليات المالية في الفترة (2001-2004)، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قيما موجبة نتجت أساسا عن الأداء الجيد للميزان التجاري المرتبط بالظروف البترولية المواتية خاصة سنة 2003

حيث ارتفع إلى 7,47 مليار$ وهو ما تعدى ضعف رصيده في سنة 2002 ليواصل بعدها الارتفاع سنة 2004.

في الفترة الثانية وفي سنة 2005 قفز الرصيد الإجمالي إلى 16,94 مليار$ أي بزيادة 83,13% مقارنة بالسنة التي سبقتها، وعلى امتداد الفترة المعنية توالى تحقيق الفوائض بقيم مختلفة بلغ أقصاها 36,99 مليار$ سنة 2008. وإذ يبقى الحساب التجاري أهم الحسابات المحددة لهذه الفوائض تجدر الإشارة أنه حقق رصيدا متقاربا بلغ (34,06 و34,24) مليار$ سنتي 2006 و2007 على التوالي، فكان العنصر الأهم في تحديد الرصيد الإجمالي هو حساب رأس المال والعمليات المالية الذي سجل عجزا بـــ 11,22 مليار$ سنة 2006. وبينما زادت أهمية رصيد حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في هذا التحديد سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، فقد كانت أهمية حساب دخول العوامل ذات أولوية في ذلك سنة 2006 مقارنة بسنة 2007. أما في سنة 2008 فقد أتت أهمية حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في المرتبة الثانية بعد الحساب التجاري، ليرتفع عجزها إلى 8,70 مليار$ في سنة 2009 وتصبح المحدد الأول للرصيد الإجمالي تلاه في ذلك رصيد الحساب التجاري بقيمة 7,79 مليار$ وأخيرا حساب رأس المال والعمليات المالية بفائض 3,45 مليار$. لقد تميزت هذه الفترة بتباين أهمية العناصر المحددة لرصيد الحساب الإجمالي من جهة وبالتباين الواضح في قيمة هذا الرصيد من جهة أخرى، حيث انخفض سنة 2009 إلى 3,86 مليار$ أي بنسبة 89,56% مقارنة بقيمته سنة 2008.

في بداية الفترة الثالثة وبسبب الأداء الجيد للميزان التجاري، تحسن الرصيد الإجمالي بما يقارب أربع مرات قيمته في 2009 وواصل ارتفاعه حتى سنة 2011 مسجلا 20,14 مليار$. في سنة 2012 انخفض الرصيد الإجمالي إلى 12,06 مليار$ متأثرا بانخفاض الحساب التجاري. وبتسجيل الحساب الجاري وحساب رأس المال والعمليات المالية لرصيدين متقاربين سنة 2013 (طبعا مع اختلاف الإشارة)

أقفل الرصيد الإجمالي السنة بفائض قدر بـ 0,13 مليار$، وهي حالة من شبه التوازن مثّلت أضعف فائض محقق منذ سنة 2000. في سنة 2014 لم يتمكن الرصيد الموجب لحساب أرس المال والعمليات المالية من امتصاص العجز في الحساب الجاري، وعليه سجل الرصيد الإجمالي عجزا بـ 5,88 مليار$ معلنا بداية سلسلة من العجوزات المتتالية.

في الفترة الرابعة سجل الرصيد الإجمالي عجزا متتاليا بلغ أقصاه 27,54 مليار$ سنة 2015، ثم 15,82 مليار$ سنة 2018 مقتربا بذلك من مستوى رصيد الحساب الجاري في ظل الضعف النسبي للمعاملات في حساب رأس المال والعمليات المالية. وفي سنة 2019 ارتفع عجز الرصيد الإجمالي إلى 16,93 مليار$ ليقترب الرصيدين أكثر فأكثر حيث لم يفرق بينهما سوى 0,03 مليار$، ويبين ذلك بوضوح أهمية الرصيد الجاري في تحديد الرصيد الإجمالي.

في الفترة الخامسة، وفي السنة الأولى منها حافظ ميزان المدفوعات على عجزه الكلي دون تغيير كبير على خلاف السنة الثانية التي انكمش فيها كثيرا، ففي سنة 2020 سجل الرصيد الإجمالي عجزا بـ 16,37 مليار $، متأثرا بزيادة العجز الجاري عن السنة السابقة بما يقارب المليارين دولار أمريكي والناتجة عن مجموع عجوزات مكوناته الأساسية الثلاث الأولى، وإن كان العجز التجاري هو أهمها على الإطلاق، لكن الفائض في حساب رأس المال والعمليات المالية بما يفوق المليارين دولار أمريكي، تمكن من امتصاص الزيادة في عجز الحساب الجاري، ليستقر الرصيد الإجمالي عند مستوى قريب من عجزه في سنة 2019، ومع ذلك فهو لم يبتعد كثيرا عن قيمة الرصيد الجاري بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين.

في سنة 2021 حقق الرصيد الإجمالي تقلصا كبيرا في عجزه، ليستقر عند 1,48 مليار$. ويرجع ذلك من جهة إلى تقلص عجز الرصيد الجاري الناتج بالدرجة الأولى عن تحسن الرصيد التجاري، ومن

جهة أخرى إلى الرصيد الموجب لحساب رأس المال والعمليات المالية الذي تمكن من امتصاص جزء مهم من عجز الحساب الجاري.

المطلب الثالث: الخصائص المميزة لميزان مدفوعات الجزائر.

بناء على التحليل السابق يمكن استخلاص جملة من **الخصائص المميزة لميزان مدفوعات الجزائر** فيما يلي:

- الحساب ذو الدلالة في ميزان مدفوعات الجزائر هو الحساب الجاري، والذي يعتمد في تحديده على الحساب التجاري باعتباره المكون الأكثر أهمية مقارنة بالحسابات الثلاثة الأخرى.
- حساب الخدمات يسجل عجزا هيكليا يجاوره ضعف في أداء حساب الدخول وحساب التحويلات.
- حساب رأس المال والعمليات المالية يتميز بالضعف النسبي للمعاملات المسجلة على مستواه، نظرا لشبه انعدام العمليات على مستوى حساب رأس المال، أيضا لضآلة الاستثمارات الأجنبية التي يؤكدها رصيدها سنتي 2001 و2019، وكذلك للضعف في بنود العمليات المالية الأخرى. يرجع كل ذلك إلى جملة من العوامل أهمها محتوى الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مناخ الاستثمار والقوانين المنظمة له (خاصة قاعدة 49/51) خصوصية النظام المالي الجزائري والحاجة إلى تطويره.
- الحساب المحدد للرصيد الإجمالي في ميزان المدفوعات هو الحساب الجاري بصفة عامة والحساب التجاري بصفة خاصة، أي ما يعرف بأعلى الميزان.
- من أهم نقاط ضعف ميزان مدفوعات الجزائر خصوصية إيراداته ومدفوعاته المرتبطة بضعف الجهاز الإنتاجي والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد، فالإيرادات تتميز بعدم التنوع لاعتمادها على صادرات المحروقات وبالتقلب لارتباطها بظروف الأسواق الدولية. أما المدفوعات

فتتميز بالارتفاع الكبير في قيمة الواردات السلعية وبعدها الخدمية، وهو فعلا ما يعكس تشوه بنية الاقتصاد الجزائري ويفسر الطبيعة الهيكلية لاختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: تقييم وضعية ميزان مدفوعات الجزائر والنمو الاقتصادي وفعالية الخيارات الممكنة خلال الفترة (2001-2021)

يتعرض هذا المبحث إلى محاولة تقييم وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر مع فحص فعالية الخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة، وذلك على امتداد الفترة (2001-2021)، من خلال أربع مطالب: يبحث الأول تطور المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات (2001-2021)، والثاني تقييم النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2001-2021)، وبينما يفحص المطلب الثالث ميزان مدفوعات الجزائر والخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) فإن المطلب الرابع سيستعرض الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية المطبقة في هذه الفترة.

المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات (2001-2021):

بالاعتماد على الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات وبعض المجاميع الاقتصادية، يمكن حساب مجموعة من المؤشرات التي تساعد على متابعة تطور الميزان وكذا تقييم الوضعية الاقتصادية للبلد.[1] من بين هذه المؤشرات تم اختيار الخمسة التالية: معدل التغطية، معدل التبعية، معدل التوغل، معدل جهد التصدير ومعدل القدرة على سداد الواردات، والتي تم جمعها في الجدول رقم (02).

1- معدل التغطية:

هو عبارة عن نسبة قيمة الصادرات من السلع X إلى قيمة الواردات من السلع M، ويبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من التصدير السلعي على تغطية المدفوعات الناتجة عن الاستيراد السلعي أي أنه يقيس قدرة تمويل الواردات للصادرات، (للعلم يمكن حساب معدل التغطية بالنسبة للمبادلات السلعية

1 – M. Dupuy et antres, op.cit., p. 25.

والخدمية معا، كما يمكن حسابه بطريقة إجمالية أو جزئية خاصة بكل منتج على حدى)، ويحسب كمايلي: $TC = \frac{X}{M} \times 100$

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن:

- معدل التغطية كان أكبر من 100 في الفترات الثلاث الأولى، وهو ما يعني أن الميزان التجاري قد حقق فوائضا لمدة 14 عاما متتالية من 2001 إلى 2014. أهم هذه الفوائض سجل في الفترة الثانية حيث تجاوز معدل التغطية 200% لثلاث سنوات متعاقبة هي: 2005، 2006 و2007. والمثير للانتباه أنه في 2006 تجاوزت مداخيل الصادرات مرتين ونصف مدفوعات الواردات.
- معدل التغطية كان أقل من 100 خلال الفترة الرابعة وهو ما يعكس عجوزات الميزان التجاري المحققة طيلة هذه الفترة والتي كان أكبرها سنة 2016 وفقا لأقل معدل تغطية مسجل والذي قدر بـ 63,6%.

في الفترة الخامسة تدهور معدل التغطية في سنة 2020 مقتربا من أدنى معدل له على امتداد فترة الدراسة وذلك بتسجيله لـ 65,2% لكنه تخطى عتبة 100 في سنة 2021، حيث تمكنت إيرادات الصادرات من تغطية مدفوعات الواردات بالكامل متجاوزة إياها بـ 7,4%. لكن تجدر الإشارة إلى أنه عند حساب معدل التغطية بالنسبة للمبادلات السلعية والخدمية معا سينخفض معدل التغطية في سنة 2021 إلى أقل من 100.

2- معدل التبعية:

هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام ويحسب كمايلي:

$$TD = \frac{M}{PIB} \times 100$$

TD: معدل التبعية (Taux de dépendance)، M : قيمة الواردات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

يمثل معدل التبعية نسبة الدخل المخصصة لشراء السلع من الخارج. يعكس ارتفاع هذا المعدل تبعية الاقتصاد لمشترياته السلعية من الخارج، وبالتالي كلما كان أصغر كلما كان الاقتصاد المعني أقل تبعية.

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن:

- معدل التبعية قد سجل نسبا متقلبة بالزيادة والنقصان في الفترات الثلاث الأولى، لكنها كانت ذات منحى تنازلي خلال الفترة الرابعة.
- يبين حساب متوسط (الهندسي) هذه المعدلات في كل فترة أن متوسط معدل التبعية قد بلغ 20,10% في الفترة الأولى، 21,80% في الفترة الثانية، 25,24% في الفترة الثالثة و27,60% في الفترة الرابعة. وهو ما يعكس من جهة تزايد نسبة الدخل المخصص لشراء السلع من الخارج حيث تعدت ربع قيمة الـ PIB في الفترة الثالثة والرابعة، ومن جهة أخرى تنامي تبعية الاقتصاد الجزائري لمشترياته السلعية من فترة إلى أخرى لاسيما في الفترة الرابعة؛ وذلك على الرغم من الإجراءات المتخذة لكبح الواردات في إطار التدابير التقشفية التي اعتمدتها السلطات لمجابهة تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014.

وفي الفترة الخامسة انخفض معدل التبعية عن مستوى متوسطه في الفترتين الثالثة والرابعة، ومع ذلك بقي أعلى مما كان عليه في الفترتين الأولى والثانية بتسجيله لـ 23,35% كمتوسط لمعدله في سنتي 2020 و2021، وهو ما يشير إلى عدم التخلص من التبعية للخارج.

3- معدل جهد التصدير:

يعبر هذا المعدل عن نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام ويحسب كمايلي:

$$TE = \frac{X}{PIB} \times 100$$

TE: معدل جهد التصدير (Taux de l'effort à l'exportation)، X: قيمة الصادرات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

وهو بذلك يعكس النسبة المئوية من إيرادات صادرات السلع بالنسبة للدخل، ويساهم في تقييم السياسة المنتهجة لترقية الصادرات. مع العلم أنه كلما كان كبيرا كلما دلّ ذلك على قدرة الاعتماد على قطاع التصدير.

وفقا لمعطيات الجدول رقم (02) حقق معدل جهد التصدير أعلى مستوياته في الفترة الثانية خاصة في سنة 2008 أين بلغ 39,6%، وذلك نتيجة الارتفاع المعتبر لصادرات المحروقات. وإذ بلغ متوسط (الهندسي) مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام نسبة 29,31% في الفترة الأولى و30,19% في الفترة الثالثة، فإن الفترة الرابعة شهدت هبوطا متواليا في معدل جهد التصدير حتى وصل إلى 17,4% سنة 2019، وهو أقل من مستواه في سنة 2001! الأمر الذي يعكس من جهة انخفاض مساهمة قطاع التصدير في الناتج الداخلي الخام، ومن جهة أخرى عدم نجاعة السياسة المنتهجة لترقية الصادرات، سواء الإجمالية بصفة عامة أو خارج المحروقات بصفة خاصة وضمنية.

وهو ما تؤكده تغيرات معدل جهد التصدير في الفترة الخامسة والتي بلغ فيها متوسط 15,67% محققا أكبر انخفاض له مقارنة بالفترات السابقة.

4- معدل التوغل:

يعبر هذا المعدل عن توغل السلع والخدمات المتأتية من الخارج في السوق الداخلي للبلد المعبر عنها بالطلب المحلي الخام ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TP = \frac{M}{D} \times 100$$

TP: معدل التوغل (Taux de pénétration)، M: قيمة الواردات من السلع والخدمات، D: الطلب المحلي.

وبما أنه يقيس حصة السوق الداخلي المغطاة بالواردات من السلع والخدمات، فإنه يشير إلى مدى الاعتماد على الخارج أو مدى تحكم الواردات في السوق المحلي.

بالاعتماد على الجدول رقم (02) يلاحظ أن معدل التوغل قد عرف مسارا تصاعديا خلال الفترة الأولى والثانية، حيث انتقل من 16,9% سنة 2001 إلى 24,6% سنة 2009، ثم استقر عند هذا المستوى خلال الفترة الثالثة باستثناء سنة 2012. أما في الفترة الأخيرة فقد شهد انخفاضا متواصلا منتقلا من 24,7% سنة 2015 إلى 19,8% سنة 2019. ومع ذلك يعتبر انخفاض معدل التوغل إلى هذا الحد غير مُرضٍ لأنه يبقى أكبر من مستواه في سنة 2001 المقدر بـ 16,9%، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي وبنفس النسبة تقريبا.

وهو بالفعل ما تبينه معطيات الفترة الخامسة، حيث انخفض فيها معدل التوغل سنة 2020 إلى 16,8%، لكنه في سنة 2021 سرعان ما استرجع مستواه المحقق في سنة 2019 مرتفعا من جديد إلى 19,8%.

5- معدل القدرة على سداد الواردات (عدد أشهر الاستيراد):

بالرجوع إلى الجدول رقم (02) يتضح تحسن القدرة التمويلية للواردات في الفترة الأولى بانتقال معدلها (من 18,08 إلى 23,72) شهرا من الاستيراد، واستمر هذا التحسن بشكل معتبر في الفترة الثانية حيث وصل معدل القدرة التمويلية 39,73 شهرا من الاستيراد سنة 2007، والحال نفسها في الفترة الثالثة مع ملاحظة انخفاضها إلى 30,088 شهرا من الاستيراد سنة 2014. وإذ تواصل هذا الانخفاض بوضوح في الفترة الرابعة حتى بلغ 13,878 شهرا سنة 2019، فإنه يدل على التآكل السريع لاحتياطات الصرف، وبالتالي التناقص المتواصل في القدرة التمويلية للواردات. والذي استمر في الفترة الخامسة محققا أدنى مستوى لها على امتداد فترة الدراسة ببلوغها في سنة 2021 عدد 12,267 شهرا من الاستيراد.

الجدول رقم (02): المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2021)

السنة	معدل التغطية (%) FOB/CAF	معدل التبعية (%)	معدل جهد التصدير(%)	معدل التوغل (%)	معدل القدرة على سداد الواردات (عدد أشهر الاستيراد)
2001	193,5	18,1	28,3	16,9	18,08
2002	156,9	21,2	27,0	19,1	19,14
2003	181,6	19,9	30,2	19,3	24,32
2004	177,8	21,4	32,0	20,9	23,72
2005	229,1	19,7	38,6	21,5	27,36
2006	255,3	18,3	39,0	20,0	36,66
2007	219,9	20,5	37,4	21,4	39,73
2008	198,1	23,3	39,6	24,8	34,996
2009	117,3	28,6	27,7	24,6	36,405
2010	143,9	25,1	32,0	24,19	38,326
2011	156,1	23,6	33,6	24,47	36,765
2012	145,6	24,1	32,6	17,7	36,667
2013	119,4	26,2	28,3	24,8	35,402
2014	104,2	27,4	25,3	24,6	30,088
2015	68,1	31,1	18,3	24,7	27,172
2016	63,6	29,4	16,0	23,1	22,752
2017	76,9	27,1	17,9	22,1	19,432
2018	90,5	26,4	20,1	21,7	15,951
2019	85,3	24,5	17,4	19,8	13,878
2020	65,2	23,6	11,7	16,8	13,485
2021	107,4	23,1	21,0	19,8	12,285

المصدر:

EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011, pp.11,58 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2011VER_1.0.pdf)
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2005 A 2015, pp.10,154 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/comex05-15.pdf)
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2014 A 2019, pp.13, 90 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf)

عدد أشهر الاستيراد بالاعتماد على:

2001-2004: RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.62 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_2005_complet.pdf)
2005-2008 : RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.63 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf)
2009-2011: RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.75 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/rapportdactivite2012.pdf)
2012-2015: RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.40. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/rapportba_2016.pdf)
2016-2019: RAPPORT ANNUEL 2020 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.109. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020_site.pdf). (consultés le: 27/07/2022)
(2020-2021): https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges_ext2017_2022.pdf. (consultés le: 27/12/2023)

عدد أشهر الاستيراد:

(2020-2021): RAPPORT ANNUEL 2021 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.117. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021fr-1.pdf. (consulté le: 15/12/2023)

بالرجوع إلى مقاربة الاستيعاب التي تلخصها المعادلة: $Y-A=X-M$ ، يتضح من الملحق (رقم 06) أن الرصيد التجاري قد مثل الفجوة الإيجابية الموجودة بين Y (الناتج الداخلي الخام من زاوية الإنفاق) وA (الطلب المحلي) من 2001 إلى 2013 باستثناء سنة 2009، ثم الفجوة السلبية بعد ذلك ماعدا في سنة 2021. وهو ما يؤكد أن الاختلال الخارجي موجبا كان أو سالبا ما هو إلا انعكاسا للاختلال الداخلي، وأن البلد ملزم بمراعاة حدود إمكانياته لتفادي الاختلال الخارجي. أما عن مساهمة المبادلات التجارية في نمو الناتج الداخلي الخام، فإن التوازن بين الموارد والاستخدامات والذي يمكن حسابه من الملحق (رقم 06)، يوضح توافق إيجابية وسلبية هذه المساهمة مع الاستنتاج أعلاه، مع التنويه إلى أن تحريك النشاط الاقتصادي الذي تفرد به الطلب المحلي من 2014 إلى 2020 يحتاج إلى تحليل أعمق لاحتواء هذا الأخير بدوره على الواردات من السلع والخدمات.

المطلب الثاني: تقييم النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2001-2021).

لقد تم استهداف رفع معدل النمو الاقتصادي سواء في برامج الإنفاق العام أو في النموذج الجديد للنمو والمخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وذلك على نحو: - يضمن انتظامه واستدامته - يصحح الاختلالات الهيكلية ليحتوي إشكالية التوازنات الكبرى - يحسن مستوى معيشة الفرد. ولمعرفة مدى تحقيق ذلك، سيتم تقييم النمو الاقتصادي المحقق على المستويات الثلاث الإجمالية، القطاعية والفردية كمايلي:

1- على المستوى الإجمالي:

يتم تقييم النمو المحقق إجماليا عبر خطوتين:

- متابعة تطور معدلات النمو السنوية الحقيقية المحققة على امتداد الفترة (2001-2021)، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)، والتي تبين مايلي:
  - معدلات النمو السنوية كانت موجبة على نحو متتالي من 2001 إلى 2019، بلغ أكبرها 7,2% سنة 2003 وأدناها 1% سنة 2019.

- انخفاض معدل النمو إلى أقل من الصفر سنة 2020، حيث كان سالبا بـ 5,1% كدلالة عن تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، الذي سرعان ما انتعش في سنة 2021 ليرتفع معدل النمو الاقتصادي مقتربا من مستواه سنة 2015 بتسجيله لـ 3,4%.

- باستثناء المعدلات المرتفعة المحققة في 2002، 2003 و2005 فإن معدلات النمو المسجلة في السنوات الأخرى كانت متوسطة إلى متواضعة، غير منتظمة ومتذبذبة ما تفتأ أن ترتفع حتى تعاود الانخفاض من جديد.

جدول رقم (03): معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة: (%)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
2001	3,0	2005	5,9	2010	3,6	2015	3,7
2002	5,6	2006	1,7	2011	2,9	2016	3,2
2003	7,2	2007	3,4	2012	3,4	2017	1,3
2004	4,3	2008	2,4	2013	2,8	2018	1,1
		2009	1,6	2014	3,8	2019	1,0
						2020	5,1-
						2021	3,4

المصدر:

p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/CptecoVol00-15.pdf)
2000-2014: Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015
p.2 (https://ww n*bw.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_en_volumes_2015_2017.pdf) Les comptes économiques en volume de 2015 à 2017, 2015:
p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques_volumes_2016-2019.pdf) Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, 2016-2017 :
2018-2019: Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesv2018a2020.pdf). (Consultés le : 24/08/2022)
(2020-2021) : RAPPORT ANNUEL 2022 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Fr.pdf (Consulté le : 23/12/2023)

- متابعة تطور متوسط معدلات النمو (المتوسط الهندسي) المحققة خلال الفترات الأربعة من 2001 إلى 2019، استنادا إلى مقارنة المخصصات المالية المرصودة في الفترة الأولى مع تلك المرصودة في باقي الفترات. ويبين الجدول رقم (04) أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق في الفترة الأولى (4,77%) هو أكبر من ذلك المحقق في كل الفترات: الثانية (2,65%) والثالثة (3,27%) والرابعة (1,76%) على الرغم من تضاعف المخصصات المالية في هذه الفترات مقارنة بالفترة الأولى.

الجدول رقم (04): متوسط معدلات النمو المحققة خلال الفترات الأربعة للبرامج التنموية.

الفترة والبرنامج	المخصص المالي (مليار دج)	متوسط معدل النمو الاقتصادي (%)
2001-2004: برنامج دعم الإنعاش	525	4,77
2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش	4 202,7	2,65
2010-2014: برنامج دعم النمو	21 214	3,27
2015-2019 :	14 674,7	1,76
2015-2016: برنامج توطيد النمو	5 973,8	
2017-2019: البرنامج الجديد للنمو	8 700,9	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات الرسمية الموثقة في البرامج التنموية والجدول رقم (01).

يتبين مما سبق أن نتائج النمو الفعلية في الفترة (2001-2019) لا ترقى لمستوى المعدلات المخطط لها، ولا تتناسب مع المخصصات المالية المرصودة لبلوغها.

أما فيما يخص الفترة (2020-2021) فقد عرفت تطورا معاكسا للنمو الاقتصادي بين سنة 2020 التي شهدت تراجعا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي انعكس في تحقيق معدل نمو سالب بـ 5,1% وسنة 2021 التي انتعش فيها النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ أدى إلى تسجيل معدل نمو مقبول بـ 3,4%. بناء عليه يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لم تحافظ على انتظامها ولم تصل إلى المستوى المستهدف أو المستديم.

2- على المستوى القطاعي:

يتم تقييم النمو الاقتصادي المحقق قطاعيا بالتعرف على تطور المساهمة الاسمية والحقيقية لمختلف القطاعات الرئيسية المُشترِكة في تحقيقه خلال الفترات الجزئية الخمسة المعنية بالدراسة.

➢ **الفترة الأولى (2001-2004):**

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
المحروقات	34,16	32,66	35,58	37,72	35,03
القطاعات الأخرى منها:	58,68	58,98	56,74	55,01	57,35
الفلاحة	9,75	9,22	9,81	9,44	9,55
الصناعات خارج المحروقات	7,46	7,46	6,77	6,31	7,0
بناء وأشغال عمومية	8,49	9,06	8,48	8,26	8,57
خدمات خارج الإدارة العمومية	21,81	22,20	21,17	21,19	21,59
خدمات الإدارة العمومية	11,17	11,04	10,51	9,81	10,36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur :

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

وفقا لمعطيات الجدول رقم (05) ترجع أكبر مساهمة في تكوين إجمالي الناتج الداخلي على امتداد الفترة (2001-2004) إلى قطاع المحروقات بنسبة تفوق الثلث منه، تليه مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية بما يجاور الخمس منه. وبينما عادت المرتبة الثالثة والرابعة إلى قطاعي خدمات الإدارة العمومية والفلاحية على التوالي بمساهمة تمحورت حول العشر من إجمالي الناتج الداخلي، فقد احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الخامسة بمساهمة شبه مستقرة بلغ متوسطها 8,57% وآلت المرتبة الأخيرة لقطاع الصناعة.

الجدول رقم (06): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1,9	3,9	8,5	3,0
القطاعات خارج المحروقات	6,2	6,5	6,6	5,0
الفلاحة	12,8	-1,2	19,5	5,4
الصناعة	5,1	4,7	2,4	2,8
البناء والأشغال العمومية	5,2	10,3	5,6	9,4
الخدمات خارج الإدارة العمومية	4,8	6,8	5,2	6,4
خدمات الإدارة العمومية	1,9	3,9	2,9	2,2
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,0	5,6	7,2	4,3

المصدر: **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021**

sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

وفقا لمعطيات الجدول رقم (06) يتبين أنه في سنة 2002 شهد قطاع المحروقات توسعا بـ 5,8 نقطة مئوية بعد تحقيقه لمعدل نمو سالب سنة 2001، كما سجل انتعاشا ملحوظا سنة 2003 ليساهم مع الأداء الجيد لباقي القطاعات في تحقيق معدل نمو لإجمالي الناتج الداخلي (7,2%) يفوق معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (6,6%).

إن متابعة معدلات نمو قطاع الفلاحة تبين تذبذبا واضحا لارتباطها بتقلب الظروف المناخية وكفاية هطول الأمطار، حيث حقق معدل نمو برقمين سنة 2001 ثم تراجع معدل نموه إلى 1,2-% سنة 2002، وعاود الانتعاش بوتيرة مذهلة سنة 2003 متوسعا بـ 20,7%، ليعاود نموه الانكماش 5,4% سنة 2004.

وبالنسبة للأداء الجيد لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد كان مرتبطا بنفقات التجهيز العمومية المعتبرة في إطار النفقات المخصصة للإسكان والأشغال العمومية، بما فيها المرتبطة بالأنشطة

الاستخراجية، والتي أثرت عليه إيجابا لاسيما سنة 2002 و2004. ورغم انكماش توسعه سنة 2003 فإن مساهمته تبقى قوية في تحقيق الثروة لاسيما خارج قطاع المحروقات والفلاحة.

أيضا تبين معدلات نمو قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية (المسوقة) توسعها لاسيما سنتي 2002 و2004، والذي كان مرتبطا بتطور أنشطة النقل والتوزيع والنمو القوي للواردات. وباستثناء قطاع الصناعة الذي سجل تراجعا رغم تحقيقه لمعدلات موجبة، يمكن القول أن الأداء الجيد لمختلف القطاعات على أساس الحجم قد عزز مسار النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

➢ **الفترة الثانية (2005-2009):**

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة (%)

القطاع / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
المحروقات	44,33	45,66	43,72	45,25	31,19	42,03
القطاعات الأخرى منها:	49,11	48,55	50,58	48,83	61,62	51,74
الفلاحة	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34	7,75
الصناعات خارج المحروقات	5,53	5,29	5,13	4,70	5,72	5,27
بناء وأشغال عمومية	7,46	7,93	8,82	8,66	10,98	8,77
خدمات خارج الإدارة العمومية	20,08	19,82	20,52	19,14	23,57	20,63
خدمات الإدارة العمومية	8,35	7,97	8,54	9,74	12,01	9,32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مصدر الجدول رقم (5).

توضح معطيات الجدول رقم (07) اتساع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي على امتداد السنوات الأربع الأولى مع تراجعها نسبيا في السنة الأخيرة، وهو ما عزز تصدرها لقائمة ترتيب القطاعات المساهمة في تكوينه متبوعا بمساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية غير البعيدة عن مساهمتها في الفترة السابقة.

ولقد احتل قطاع خدمات الإدارة العمومية المرتبة الثالثة بمساهمة تقل عن العشر، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي سبق ترتيبه في هذه الفترة ترتيب قطاع الفلاحة ماعدا في سنة 2005 بفرق هامشي. وبقي قطاع الصناعة متذيلا قائمة الترتيب بمساهمته الضئيلة التي تراجعت عما كانت عليه في الفترة السابقة.

الجدول رقم (08): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة (%)

القطاع / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5,7	-3,0	-0,9	-3,2	-8,0
القطاعات خارج المحروقات	6,0	5,4	7,0	6,7	9,6
الفلاحة	2,3	8,1	2,5	-3,8	21,1
الصناعة	3,4	3,5	3,0	6,2	8,5
البناء والأشغال العمومية	9,8	13,0	8,9	8,7	8,5
الخدمات خارج الإدارة العمومية	9,7	6,4	10,1	8,6	7,7
خدمات الإدارة العمومية	1,6	3,2	3,6	6,4	7,4
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021,

sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

يتضح من الجدول رقم (08) أنه باستثناء سنة 2005 التي حقق فيها قطاع المحروقات نموا إيجابيا في الحجم بـ 5,7%، فإنه سجل نموا سلبيا ابتداء من سنة 2006 اشتدت حدته سنة 2009.

كما يلاحظ أنه من بين الآداءات الجيدة التي حققها نمو القطاعات خارج المحروقات منذ سنة 2001 كان 9,6% سنة 2009، وهي ذات السنة التي حقق فيها نمو قطاع الفلاحة المستفيد من تحسن الظروف المناخية ومن أهمية البرامج التنموية معدل نمو قوي جدا بلغ بـ 21,1% بعد آدائه السلبي سنة 2008.

أيضا حافظ قطاع البناء الذي تغذيه نفقات التجهيز المعتبرة للدولة على نتائج جيدة لم تنخفض عن 8,5% طيلة فترة الدراسة، محققا أكبر توسع له بـ 13% سنة 2006.

كما تحسن آداء قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية لاسيما سنتي 2007 و2008. وباختصار يمكن القول أن الأداء الجيد لمختلف القطاعات خارج المحروقات سمح بتعويض الركود الحاصل في نشاط قطاع المحروقات بحيث تفوق نمو إجمالي القطاعات خارج المحروقات على معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي طيلة الفترة.

- **الفترة الثالثة (2010-2014):**

الجدول رقم (09): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة (%)

القطاع / الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة
المحروقات	34,86	35,93	34,15	29,84	27,03	32,36
القطاعات الأخرى منها:	58,9	58,2	59,2	62,7	65,75	60,95
الفلاحة	8,47	8,11	8,77	9,85	10,29	9,10
الصناعة	5,15	4,55	4,50	4,64	4,86	4,74
بناء وأشغال عمومية	10,48	9,14	9,20	9,77	10,41	9,8
خدمات خارج الإدارات العمومية	21,57	20,10	20,39	23,12	24,30	21,90
خدمات الإدارات العمومية	13,23	16,30	16,34	15,32	15,89	15,42

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مصدر الجدول رقم (5).

يبين الجدول رقم (09) تصدر مساهمة قطاع المحروقات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي متبوعا بقطاع الخدمات المسوقة، كما احتفظ قطاع الخدمات غير المسوقة بالمرتبة الثالثة طيلة الفترة (2010-2014)، وقطاعي البناء والأشغال العمومية والفلاحية على المرتبتين الرابعة والخامسة باستثناء سنة 2013 التي تبادلا فيها المراتب. أما قطاع الصناعة فيتبقى في ذيل الترتيب.

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو: تفوق المساهمة النسبية لمجموع قطاع الخدمات (قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية وقطاع خدمات الإدارات العمومية) عن تلك الخاصة بقطاع المحروقات ابتداء من سنة 2012، بعد اقترابها من المساواة معها في سنتي 2010 و2011.

الجدول رقم (10): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة (%)

القطاع / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6
القطاعات خارج المحروقات	6,3	6,1	7,2	7,3	5,7
الفلاحة	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5
الصناعة	3,4	4,2	5,1	4,0	4,0
البناء والأشغال العمومية	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8
الخدمات خارج الإدارة العمومية	7,3	7,3	6,4	8,5	8,1
خدمات الإدارة العمومية	5,7	5,5	4,1	3,9	4,4
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8

المصدر: **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021,**

sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

نلاحظ من الجدول رقم (10) تحقيق إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات معدلات نمو معتبرة وأعلى من معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2010-2014)، مسجلا أكبر معدل له سنة 2013، وباستثناء قطاع المحروقات الذي سجل أكبر تراجع له في ذات السنة ونموا سلبيا على امتداد الفترة، فإن باقي القطاعات سجلت نموا إيجابيا لكنها لم تحافظ على تزايد وتيرته. ويلاحظ هنا انتعاش قطاع الصناعة بعد الدعم الكبير الذي خصص له لاسيما فيما يخص تحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعات البتروكيميائية، مما انعكس إيجابيا على نموه الذي بلغ 5,1% سنة 2012 كأعلى معدل له، متأثر بانتعاش فرع الحديد والصلب والإسمنت إضافة إلى فرع الطاقة والمياه.

ولقد تمكن التوسع المعتبر لكل من قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والفلاحة من تعويض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات.

تجدر الإشارة في هذه الفترة إلى أن أعلى نمو في الحجم لقطاع الزراعة قدر بـ 11,6% في سنة 2011، كما قدر بـ 8,5% لقطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية سنة 2013.

- **الفترة الرابعة (2015-2019):**

الجدول رقم (11): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة(%)

القطاع / الفترة	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة
المحروقات	18,75	17,27	19,60	22,30	19,47	19,48
القطاعات الأخرى منها:	73,14	74,76	72,56	70,12	72,64	72,64
الفلاحة	11,58	12,22	11,76	11,87	12,34	11,95
الصناعة	5,50	5,60	5,51	5,45	5,67	5,55
بناء وأشغال عمومية	11,47	11,83	11,67	11,51	12,16	11,73
خدمات خارج الإدارات العمومية	27,24	27,64	27,35	26,57	26,96	27,15
خدمات الإدارات العمومية	17,35	17,47	16,27	14,72	15,51	16,26

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مصدر الجدول رقم (5).

يبين الجدول رقم (11) أن المساهمة النسبية لمختلف القطاعات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة الرابعة لم تشهد تفاوتات مهمة، باستثناء قطاع المحروقات الذي تباين حجم مساهمته من سنة إلى أخرى بشكل طفيف، وكانت أكبر مساهمة نسبية له بـ 22,30% في سنة 2018، كما يظهر أنه ماعدا عام 2016 الذي تبادل فيه قطاع المحروقات وقطاع خدمات الإدارة العمومية المرتبتين الثانية والثالثة، فقد حافظت كل القطاعات على نفس ترتيب مساهمتها في تكوين إجمالي الناتج الداخلي، حيث احتلت الخدمات المسوقة المرتبة الأولى متبوعة بقطاع المحروقات ثم قطاع خدمات الإدارات العامة

(للخدمات غير المسوقة)، بينما احتل قطاع الفلاحة المرتبة الرابعة وقطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الخامسة وتذيلت الصناعة قائمة الترتيب باحتلالها المرتبة السادسة.

تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2015 تصدر قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية قائمة القطاعات المساهمة في تكوين إجمالي الناتج الداخلي، لإضافة إلى محافظة قطاع خدمات الإدارات العمومية على المرتبة الثالثة لكن بنسبة أكبر اقتربت كثير من مساهمة قطاع المحروقات في سنتي 2015 و2016.

الجدول رقم (12): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة(%)

القطاع / السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المحروقات	0,2	7,7	-2,4	-6,4	-4,9
القطاعات خارج المحروقات	5,0	2,2	2,0	2,9	2,7
الفلاحة	6,0	1,8	0,6	3,5	2,7
الصناعة	5,0	3,7	4,7	3,9	4,0
البناء والأشغال العمومية	4,7	5,0	4,6	5,2	3,8
الخدمات خارج الإدارة العمومية	5,4	2,8	3,7	3,2	3,1
خدمات الإدارة العمومية	3,6	1,8	0,5	2,8	4,0
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,7	3,2	1,3	1,1	1,0

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021,

sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

يبين الجدول رقم (12) تراجع معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 2,3 نقطة مئوية ما بين 2015 و2019، مع بقائه عند مستويات أكثر ارتفاعا من معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة 2016، ويرجع ذلك أساسا إلى التراجع المسجل في نشاط قطاع المحروقات طبعا بخلاف سنة 2016، كما اختلف آداء باقي القطاعات في تحقيقه من سنة إلى أخرى.

أما بالنسبة لتحسين نمو إجمالي الناتج الداخلي للقطاعات خارج المحروقات بـ 0,9 نقطة مئوية سنة 2018، فإنه يعود إلى الأداء الممتاز لقطاع الفلاحة بسبب الظروف المناخية المواتية، وكذلك إلى تحسين أداء قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

- **الفترة الخامسة (2020-2021):**

الجدول رقم (13): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2020-2021)

الوحدة (%)

القطاع / الفترة	2020	2021	متوسط الفترة
المحروقات	13,94	22,25	18,10
القطاعات الأخرى	78,04	70,47	74,25
منها: الفلاحة	13,78	12,17	12,97
الصناعة	6,21	5,57	5,89
بناء وأشغال عمومية	12,81	11,67	12,24
خدمات خارج الإدارات العمومية	27,92	25,67	26,79
خدمات الإدارات العمومية	17,32	15,39	16,35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مصدر الجدول رقم (5).

يبين الجدول رقم (13) محافظة معظم القطاعات على ترتيبها في المساهمة في تكوين إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2020-2021)، حيث كانت الريادة فيها لقطاع الخدمات غير المسوقة بينما عادت المرتبة الرابعة والخامسة لقطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية على الترتيب، واحتفظت الصناعة بالمرتبة الأخيرة والمساهمة الأضعف.

أما بالنسبة للمرتبة الثانية والثالثة فقد تبادلها قطاعي الخدمات غير المسوقة والمحروقات، وتمكن هذا الأخير نسبيا من استرجاع أهميته في تكوين إجمالي الناتج الداخلي باحتلاله للمرتبة الثانية سنة 2021.

الجدول رقم (14): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2020-2021)

الوحدة (%)

القطاع / الفترة	2020	2021
المحروقات	-10,2	10,5
القطاعات خارج المحروقات	-3,9	2,3
الفلاحة	1,7	-1,9
الصناعة	-3,5	5,3
البناء والأشغال العمومية	-3,1	4,7
الخدمات خارج الإدارات العمومية	-6,7	4,9
خدمات الغدارات العمومية	-0,1	1,5
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	-5,1	3,4

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

يبين الجدول رقم (14) تسجيل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في سنة 2020 نموا سالبا متراجعا بـ 3,9% بسبب جائحة كورونا، لكنه انتعش بقوة سنة 2021، حيث ارتفع بـ 6,2% نقطة مئوية ليبلغ معدل نموه 2,3%.

فيما يخص معدل نمو الإنتاج الزراعي فقد انخفض من 2,7% سنة 2019 إلى 1,7% سنة 2020، لكنه مثل حسب معطيات الجدول رقم (14) المحرك الأساسي للنمو المسجل في هذه السنة التي عرفت معدلات نمو سالبة في كل القطاعات كان أكبرها الانكماش غير المسوق في قطاع المحروقات لأكثر من 20 سنة بنسبة 10,2% متبوعا بقطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية بـ 6,7%.

أما في سنة 2021 التي شهدت تخفيفا في القود الصحية وتعافيا تدريجيا في النشاط الاقتصادي فقد انقلب أداء كل القطاعات مقارنة بالسنة السابقة، ليسجل قطاع الزراعة تراجعا غير مسبوق منذ سنة 2002 محققا معدل نمو سلبي من حيث الحجم بـ 1,9% أي أقل بـ 3,6 نقطة مئوية من سنة 2020 متأثرا بشكل أساسي بالجفاف وتشديد شروط استيراد المدخلات الزراعية وزيادة أسعارها.

في المقابل تحسن أداء باقي القطاعات التي حققت معدلات نمو إيجابية نذكر منها خاصة قطاع المحروقات الذي حقق نموا بـ 10,5% نتيجة انتعاش مستوى الطلب العالمي على البترول ليقترب من مستويات ما قبل الجائحة، وكذلك نمو قطاع الصناعة الذي تجاوز وتيرته ما قبل الأزمة، مسجلا معدل نمو من حيث الحجم بلغ 5,3% مكتسبا بذلك 8,8 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2020 و1,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019.

كما تعزز أيضا نمو قطاع الخدمات لاسيما خدمات خارج الإدارات العمومية الذي ارتفع بـ 11,6 نقطة مئوية عن سنة 2020 مسجلا معدل نمو بلغ 4,9% بدعم مشترك من قبل معظم الفروع لاسيما من قبل خدمات النقل والاتصال والتجارة.

تجدر الإشارة فيما يخص المقارنة بين تطور المساهمة النسبية لقطاع المحروقات وباقي القطاعات في PIB، فإنها تزايدت لصالح القطاعات خارج المحروقات لكن ذلك يبقى مرتبطا بتطور أسعار البترول بالدرجة الأولى.

3- على المستوى الفردي:

إن تقييم النمو الاقتصادي على المستوى الفردي يرتبط بمستوى المعيشة. هذا المفهوم المعقد الذي يقاس غالبا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، أي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد ما مقسومة على عدد سكانه، والذي لا يعكس توزيع الثروة ولا نوعية الحياة، يظل أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة رغم إثبات الواقع لوجود فجوات بين الأداء الاقتصادي في العديد من البلدان ومستويات المعيشة فيها.

إن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يقيس مستوى المعيشة بالتركيز على نصيب الفرد من الثروة المادية المحققة، باعتباره مقياسا لنصيبه من الإنتاج الاقتصادي السوقي وغير السوقي، الناتج طبعا عن النشاط الاقتصادي الرسمي خلال فترة زمنية معينة. وغالبا ما تكون العلاقة بين نصيب الفرد

من الناتج الداخلي الخام ومستوى المعيشة طردية، رغم ارتباط هذا الأخير بمجموعة من العوامل الأخرى الاجتماعية، الثقافية والبيئية، إلا أن المنطق يقبل توافق ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مع زيادة حصول الأشخاص على المزيد من السلع والخدمات، وهو ما يحسن من مستوى حياتهم. ناهيك طبعا عما يوفره لهم ذلك الارتفاع من تحقيق الأفضلية في فرص التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتي تمتد أيضا إلى تحسين اقتصادهم من خدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية. وبالتالي فإنه لا يمكن أبدا التقليل من الأهمية ولو كانت نسبية لنمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه.

إنها أهمية يؤكدها احتساب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كعامل أساسي إضافة إلى عاملي متوسط العمر المتوقع والمتوسط التعليمي عند قياس مؤشر التنمية البشرية المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 1990. ومما لا شك فيه أن التفاعل الثلاثي الإيجابي للمستويات اللازمة من هذه العوامل سيسمح بتحقيق التنمية والتنعم بالرفاهية، طبعا شريطة تطبيق العدالة الاجتماعية بالحد من عدم المساواة، سواء من حيث توزيع الدخول أو من حيث التمييز بين الجنسين.

وبناء على ما سبق تبيانه، سيتم فيمايلي متابعة تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام عبر مختلف الفترات الجزئية المعنية بالدراسة.

- **الفترة الأولى (2001-2004):**

الجدول رقم (15): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004
PIB per Capita	1 777,7	1 810,1	2 130,9	2 636,7

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

يبين الجدول رقم (15) تزايد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بطريقة تدريجية من سنة إلى أخرى بلغ أقصاها 505,8 دولار أمريكي بين سنة 2003 و2004.

➢ **الفترة الثانية (2005-2009):**

الجدول رقم (16): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
PIB per Capita	3 132,6	3 495,3	3 954,0	4 943,5	3 891,2

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

يلاحظ من الجدول رقم (16) استمرار نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2005 إلى 2008 بوتيرة متسارعة تجاوزت فيها قيمة فرق النمو بين السنتين 1800 دولار أمريكي، لتتناقص في السنة الموالية بأكثر من 1000 دولار.

➢ **الفترة الثالثة (2010-2014):**

الجدول رقم (17): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
PIB per Capita	4 479,4	5 453,9	5 574,5	5 476,2	5 469,8

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

بالرجوع إلى الجدول رقم (17) يتبين عودة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ما بين سنة 2010 و2011 بفرق معتبر يقارب 1000 دولار أمريكي، تم تغيرها بفروقات أقل في السنوات المتبقية.

➢ **الفترة الرابعة (2015-2019):**

الجدول رقم (18): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
PIB per Capita	4 165,4	3 916,9	4 076,0	4 107,8	3 950,6

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

حسب بينات الجدول رقم (18) يظهر تغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بطريقة غير مستقرة بين الارتفاع والانخفاض لكنها تغيرات لم تكن معتبرة.

➢ **الفترة الخامسة (2020-2021):**

الجدول رقم (19): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2020-2021)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	2020	2021
PIB per Capita	3 293,8	3 630,4

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

وفقا لمعطيات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الوارد في الجدول رقم (19) يلاحظ استمراره في الانخفاض سنة 2020 بالغا ما يقارب مستواه في سنة 2005 ثم تحسنه بعودته للارتفاع سنة 2021.

سمحت متابعة تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2021) باستنتاج تحسنه في الفترات الثلاث الأولى لاسيما في الثالثة منها، وعدم محافظته على المستوى المحقق بانخفاضه مجددا في الفترتين الأخيرتين. وبالرجوع إلى هدف رفعه بـ 2,3 مرة في النموذج الجديد للنمو يتبين ابتعاده عن المستوى المستهدف، وهو ما يغني عن متابعة تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

المطلب الثالث: هيكل ميزان مدفوعات الجزائر والخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

ويتم التعرف عليها من خلال بحث فعالية خيارات أعلى الميزان وأسفله كمايلي:

1- فحص خيارات أعلى الميزان:

وهي تتعلق بحسابات كل من الصادرات، الواردات والتحويلات الجارية.

1-1- حساب الصادرات: إن التعرف على فعالية اعتماد حساب الصادرات كخيار ممكن للتعامل مع قيد ميزان مدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، يستبعد دور الصادرات الخدمية في ذلك نظرا لما تعانيه من عجز هيكلي تعكسه ديمومة أرصدتها المالية طيلة فترة الدراسة، وعليه سيتوجه الاهتمام إلى دراسة خيار حساب الصادرات من حيث تطور تركيبتها السلعية.

اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (01) يتبين محافظة صادرات المحروقات على أهميتها في الصادرات الإجمالية على امتداد فترة الدراسة، حيث ظل متوسط مساهمتها النسبية في حدود 98% في الفترات الثلاث الأولى[1]، ثم مال الانخفاض في الفترتين الأخيرتين مسجلا 95,15% ثم 89,72%، ويسمح ذلك بحساب متوسط المساهمة النسبية للصادرات خارج المحروقات الذي انتقل من 4,85% في الفترة الرابعة إلى 10,28% في الفترة الخامسة، محققا تحسنا ملحوظا بتجاوزه عتبة العشر من الصادرات الإجمالية.

وهو ما يحث على فحص تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الفترة الأخيرة والتي يلخصها الجدول رقم (20) مع التذكير بأنه تم تبيان تركيبتها في الفترات الأربع والتي كشفت عن مكونين رئيسيين فيها هما المنتجات نصف المصنعة بما يجاور 70% منها ثم المواد الغذائية.

[1] - منتقلا من 97,46% إلى 98,25% ثم إلى 98,13%.

الجدول رقم (20): التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات حسب فوج المنتجات في الفترة (2020-2021)

الوحدة (%)

البيان / السنة	2020	2021
الكهرباء	67,40	1,72
المنتجات نصف المصنعة		76,15
المنتجات الغذائية	22,90	12,56
المواد الأولية	3,70	3,97
التجهيزات الصناعية	4,03	4,11
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	1,94	1,38
التجهيزات الفلاحية	0,03	0,02
أخرى		0,09
المجموع	100	100

المصدر: بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

يبين الجدول (20) محافظة المنتجات نصف المصنعة ثم المنتجات الغذائية (رغم انخفاضا) على صدارتها السابقة في التركيبة النسبية للصادرات خارج المحروقات سنة 2021، وذلك بنسبتي 76,15% و12,56% على التوالي.

وفي هذه السنة وحسب إحصائيات بنك الجزائر 2022 تصدرت الأسمدة المرتبة الأولى في مجموعة المنتجات نصف المصنعة بـ 2,119 مليار$، متبوعة بالحديد والصلب بـ 351 مليون $ والإسمنت بـ 215 مليون $. أيضا حافظت المنتوجات الغذائية على هيكل تركيبتها السابقة من السكر والتمور، وإذ تسجل صادرات الكهرباء 1,72% من الصادرات خارج المحروقات في سنة 2021، فإنها نسبة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة في ظل تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية وامتلاكها لكميات ضخمة من الغاز الذي يعتبر المادة الخام لإنتاجها.

وإذ يبقى عدم تنوع الصادرات وصغر حجمها العلامة المميزة لها والدالة على عدم تغير هيكلها طيلة فترة الدراسة، فإن تحقيقها لقيمة 4,578 مليار $ سنة 2011 يعتبر إنجازا لا يستهان به، وذلك بالنظر إلى أهميتها مقارنة بما حققته أرصدتها في العشرين سنة الماضية، كما يؤكد على صعيد آخر أن الاعتماد على حساب الصادرات كخيار ممكن للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي لم يكن مجديا عمليا خلال فترة الدراسة، ولن يكون فعالا في المستقبل إلا إذا توالت هذه الخطوة المحتشمة والصغيرة بخطوات مدروسة ومخططة من جهة ومنظمة ومتزايدة من جهة أخرى، لاسيما في القطاعات الواعدة مثل الصناعات الكيمياوية والغذائية ومواد البناء والفلاحة.

1-2- حساب الواردات: إن الاعتماد على حساب الواردات كخيار ممكن للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة يقوم على بحث تطور هيكلة الواردات لكشف المقدرة على خفض الاحتياج للعملة الأجنبية بالتوجه إلى السوق الداخلية. وسيتم ذلك بالاعتماد على تصنيف الواردات حسب مجموعة الاستخدام وحسب مجموعة الإنتاج لتكوين رؤية متكاملة عن تطورها. وتكون البداية بالتصنيف الأول الذي يعرضه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (21): تركيبة الواردات السلعية حسب مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة(%)

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية والمشروبات، التبغ	24,1	22,8	19,8	19,7	17,6	17,7	17,9	19,7	14,9
الوقود ومواد التشحيم	1,4	1,2	0,8	0,9	1,0	1,1	1,2	1,5	1,4
مواد أولية	3,8	4,3	4,8	3,9	3,1	3,4	4,1	3,2	2,8
مواد خام	1,0	0,3	0,3	0,4	0,5	0,6	0,7	0,4	0,3
مواد نصف مصنعة	18,8	19,5	21,1	20,0	20,1	23,0	25,7	25,4	25,9
تجهيزات زراعية	1,6	1,2	1,0	0,9	0,8	0,4	0,5	0,4	0,6
تجهيزات صناعية	34,6	36,8	23,6	39,0	41,5	39,7	36,3	38,4	42,4
سلع استهلاكية	14,7	13,8	15,6	15,2	15,3	14,0	13,6	11,0	11,8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (22): تركيبة الواردات السلعية حسب مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة(%)

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية والمشروبات التبغ	15,0	20,8	17,9	17,4	18,0	18,0	17,5	18,3	18,5	19,2	23,3	24,6
الوقود ومواد التشحيم	2,4	5'2	9,8	8,0	4,9	4,6	3,4	4,3	2,3	3,4	2,7	1,5
مواد أولية	3,2	3,5	3,5	3,2	3,0	2,8	3,1	3,1	3,6	3,6	5,0	6,1
مواد خام	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,5	1,2	1,7	3,3
مواد نصف مصنعة	24,9	22,6	21,1	20,6	21,9	23,3	24,3	23,8	23,7	24,5	21,6	20,3
تجهيزات زراعية	0,8	0,8	0,7	0,9	1,1	1,3	1,1	1,3	1,2	1,1	0,8	0,7
تجهيزات صناعية	42,6	38,4	34,8	36,2	32,4	33,0	32,7	30,4	29,1	31,6	27,6	26,7
سلع استهلاكية	10,8	11,0	12,1	13,6	17,6	16,8	17,7	18,5	21,1	15,4	17,4	16,8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

تسمح متابعة تطور معطيات الجدولين رقم (21-22): باستنتاج:

- تنوع في الواردات يعكس تعدد أوجه الاحتياج الخارجي للسلع الأجنبية[1] وبالتالي للعملية الأجنبية.
- يركز هذا الاحتياج في أربع مجموعات أساسية هي: الغذائية والمشروبات – التبغ – مواد نصف مصنعة – تجهيزات صناعية – سلع استهلاكية.

[1] – تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الدراسة قد تغيرت جهة تأمين هذا الاحتياج، حيث شهدت تحولا في ترتيب قائمة الممونين الرئيسين للجزائر، والذي سيقتصر تبيانه بالنسبة للثلاث الأوائل وحسب مصدر الديوان الوطني للإحصائيات فإن المرتبة الأولى التي تعد أكثر استقرارا عادت إلى فرنسا من 2001 إلى 2012 والصين من 2013-2021، المرتبة الثانية عادت إلى إيطاليا في 2001، 2003-2008، الولايات المتحدة الأمريكية: 2002، الصين: 2009-2012، فرنسا 2013-2021، المرتبة الثالثة تنازعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الصين من 2001 إلى 2008 وافتكتها إيطاليا من 2009 إلى 2021.

- حافظت التجهيزات الصناعية في الفترات الأربع الأولى على المرتبة الأولى في احتياجها للخارج بمتوسط للفترة يفوق الثلث.
- احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية في متوسط الاحتياج في الفترة الأولى بالتناوب مع المواد نصف المصنعة ليستمر هذا التناوب حتى الفترة الرابعة بمتوسط مجاور للخمس.
- بقيت السلع الاستهلاكية في المرتبة الرابعة في الفترات الخمس.
- شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في ترتيب المجموعات الأساسية للواردات حسب الاستخدام يعكس حساسية الفترة الأخيرة لتتراجع التجهيزات الصناعية عن تصدرها للاحتياج للخارج محتلة المرتبة الثانية بعد المواد الغذائية، بينما احتلت المواد نصف المصنعة المرتبة الثالثة.
- تقارب مستويات الاحتياج للخارج في الفترات الأخيرة بين المجموعات الأساسية الثلاث الأولى حيث تراوح متوسط حصتها النسبية التركيبة السلعية بـ 23,95% فيما يخص المواد الغذائية، و21,15% للتجهيزات الصناعية و20,95% للمواد نصف المصنعة.

سيتم الانتقال فيمايلي إلى تصنيف الواردات حسب مجموعة الإنتاج، وعلى الرغم من تصنيف الواردات الجزائرية حسب أفواج المنتجات إلى مجموعات هي المواد الغذائية الطاقة، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية إضافة إلى واردات أخرى التي سجلت 1986 مليون$ سنة 2011، لتنخفض بعد سلسلة من التغيرات بالزيادة والنقصان إلى 1458 مليون$ سنة 2021، فإنه سينصب التركيز فيمايلي على تغير هيكلة الواردات من أفواج المنتجات الأهم في تركيبتها والمتمثلة في المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): تطور تركيبة الواردات من المنتجات الأساسية خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة (%)

البيان / السنة	المواد الغذائية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	البيان / السنة	المواد الغذائية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2001	24,7	34,7	14,8	2010	15,0	42,6	10,8
2002	22,7	36,6	14,6	2011	20,0	32,5	14,8
2003	20,0	36,9	15,7	2012	16,6	25,1	18,4
2004	19,7	39,0	15,2	2013	16,5	28,0	19,4
2005	17,8	41,7	15,2	2014	17,9	30,7	16,8
2006	17,7	39,7	14,0	2015	17,2	31,4	15,8
2007	18,0	36,1	13,7	2016	16,1	30,1	16,2
2008	19,7	33,0	16,5	2017	16,8	27,8	16,9
2009	14,9	38,3	15,9	2018	17,0	26,6	19,3
				2019	17,4	24,5	17,9
				2020	21,8	24,6	15,7
				2021	23,7	24,5	17,4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لعدة سنوات من: https://www.bank-of-algeria.dz/

من أهم الملاحظات التي تلخصها قراءة الجدول رقم (23) وتحليله على أساس التغير في متوسط الفترة مايلي:

- تراجع التجهيزات الصناعية عن مرتبتها في المرحلة الخامسة.
- محافظة المجموعات الثلاث على نفس ترتيبها في التركيبة السلعية في المراحل الثلاث الأولى، حيث عادت المرتبة الأولى للتجهيزات الصناعية ثم إلى المواد الغذائية ثم السلع إلى الاستهلاكية غير الغذائية.
- تغير في ترتيب مجموعتي المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرحلة الرابعة بفارق نسبي صغير في متوسطها.

- تغير في الترتيب في المرحلة الأخيرة لصالح المواد الغذائية، ثم التجهيزات الصناعية وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية مع محافظتها على أهميتها في التركيبة السلعية، فيما عدا التجهيزات الصناعية التي كان تراجعها الترتيبي مقترنا بتراجع أكثر وضوحا في وزنها النسبي.
- على امتداد فترة الدراسة لا يوجد تغير واضح في هيكل الواردات حسب أفواج المنتجات يعكس مساهمة القطاعات المحلية في إحلالها.

➢ **حوصلة:** تسمح الملاحظات الخاصة بالجداول السابقة باستنتاج توجه صريح للدولة نحو تخصيص الواردات بالدرجة الأولى إلى الاستخدام الصناعي، لكن دون أن يكون لهذه الواردات تأثير واضح على تحسن أداء قطاعات الاقتصاد وتغير هيكله، وبالرجوع إلى تغير الواردات من حيث القيمة على امتداد الفترة الإجمالية (المفصل سابقا)، والذي يلخصه ارتفاعها المطرد من 2001 إلى 2014 (باستثناء سنة 2009)، ثم ميلها للانخفاض بعد ذلك حتى سنة 2020، فإنه يتبين أن الوفر في العملة الأجنبية الناتج عن انخفاض قيمتها لا يتعلق بتغيير تركيبتها السلعية، وتحول الطلب على السلع الأجنبية نحو السلع المحلية وإنما بتحجيم هذا الطلب بإجراءات تقييدية وسياسة لكبح الواردات. وهو ما يؤكد أن الاعتماد على حساب الواردات للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي لم يكن فعالا خلال فترة الدراسة.

1-3- حساب التحويلات الجارية: إن فحص استخدام هذا الحساب في التعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر يتعلق بفحص تطور رصيده خلال الفترة (2001-2021). وإذ سبق تحليله في معرض دراسة تطور أرصدة ميزان المدفوعات، فإنه يتم التذكير هنا بضآلة رصيده وضعف مساهمته في تحسين وضعية الحساب الجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة، حيث انتقل من 0,67 مليار$ سنة 2001 إلى 3,39 مليار$ سنة 2020، وهو أكبر رصيد مسجل له خلال الفترة. وإذ يبين ذلك هامشية إيجابية تطوره، فإنه يعكس أيضا عدم إيلاء هذا الحساب الاهتمام الموافق لأهمية

مساهمته في تحقيق دخول العملات الأجنبية وبالتالي عدم احتسابه من الأساس كخيار ممكن للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

2- فحص خيارات أسفل الميزان:

يتم التطرق هنا إلى حساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2-1- حساب الاستثمارات المباشرة: إن التعرف على أهمية استخدام حساب الاستثمارات المباشرة كخيار ممكن للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، يتم من خلال متابعة تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، للوقوف على حجم دوره كمصدر تمويلي يسمح بتحسين رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية من جهة، وتخفيف قيد وضعية ميزان المدفوعات من جهة أخرى، بتحقيق أرصدة من العملة الأجنبية موجبة معتبرة ومنتظمة، وهو ما ستتم متابعته في الجدول رقم (24).

الجدول رقم (24): تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة (مليار$)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صافي الاستثمار	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الاستثمار	2,49	2,55	3,48	2,05	1,54	1,97	1,53
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الاستثمار	-0,69	1,59	1,26	0,62	1,35	1,11	0,921

المصدر: بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/

تسمح متابعة معطيات الجدول رقم (24) برصد مايلي:

- سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر رصيدا سالبا بـ 0,69 مليار$ في سنة 2015، يرجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جيزي.
- حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر أرصدة موجبة تراوحت بين حد أدنى تكرر تحقيقه عدة مرات في سنوات 2003، 2004 و2018 بـ 0,62 مليار$ وبين حد أعلى بلغ 3,48 مليار$ سنة 2010.
- تغيير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالزيادة والنقصان بين هذين الحدين، متميزا بالتذبذب وعدم الانتظام، باستثناء تغيره من 2008 إلى 2010 الذي حقق فيه ارتفاعا متواليا، يعتبر الأهم في مساره خلال فترة الدراسة.
- سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية فترة الدراسة رصيد أقل من عتبة المليار$، وأقل من مستواه في بداية الفترة.

بناء على هذا التحليل لتطور رصيد حساب الاستثمار الأجنبي خلال فترة الدراسة، فإنه يتبين بجلاء ضعف دوره في توفير مصدر تمويلي مستقر ومتزايد، يُعوّل عليه في تخفيف قيد وضعية ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي، وهو الدور المعزز سلبا بارتفاع الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب إلى الخارج. لكن ذلك لا يعكس أبدا استبعاده من اهتمامات الحكومة التي أدرجته فيها حتى قبل بداية فترة الدراسة.

وقد شهدت هذه الأخيرة إصدار مجموعة من القوانين وإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمحفز على جذب المستثمرين الأجانب والتي تزامن انطلاقها مع بداية الفترة أي منذ 2001، وكان من أبرزها إلغاء القاعدة 51/49 في سنة 2020، ليبقى عزوف المستثمرين الأجانب وتركز استثماراتهم في قطاع المحروقات ضمن انشغالات الحكومة لتفعيل جدوى هذا الخيار.

المطلب الرابع: الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة (2001-2021).

ويتم التركيز في هذا المطلب على السياسة المالية وسياسة سعر الصرف.

1- السياسة المالية:

للتعرف على الخطوط العريضة للسياسة المالية في الفترة (2001-2021) يتم التركيز على طريقة استخدامها للإنفاق العام للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي وتحقيق التوازنات المستهدفة اقتصاديا واجتماعيا، وعليه سيتوجه الاهتمام إلى تبيان أهمية الجباية البترولية في تحديد طبيعة ومسار السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم تحليل هيكل الإنفاق العام لتحديد توجهاتها وكذلك تحديد أهمية النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام وتأثيرها على نموه.

1-1- الأهمية النسبية للجباية البترولية في الإيرادات العامة: وتتم متابعتها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (25): المساهمة النسبية للجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة: مليون دج

السنة	الجباية البترولية	الإيرادات العامة	الجباية البترولية % الإيرادات العامة	البيان / السنة	الجباية البترولية	الإيرادات العامة	الجباية البترولية % الإيرادات العامة
2001	840 600	1 389 737	60,49	2010	1 501 700	3 074 644	48,84
2002	916 400	1 576 684	58,12	2011	1 529 400	3 489 810	43,82
2003	836 060	1 525 551	54,80	2012	1 519 040	3 804 030	39,93
2004	862 200	1 606 397	53,67	2013	1 615 900	3 895 315	41,48
2005	899 000	1 713 992	52,45	2014	1 577 730	3 927 748	40,17
2006	916 000	1 841 925	49,73	2015	1 722 940	4 552 542	37,85
2007	973 000	1 949 050	49,92	2016	1 682 550	5 011 581	33,57
2008	1 715 400	2 902 448	59,10	2017	2 126 987	6 047 885	35,17
2009	1 927 000	3 275 362	58,83	2018	2 349 694	6 389 469	36,77
				2019	2 518 488	6 601 576	38,15
				2020	1 394 710	5 114 087	27,27
				2021	1 927 051	5 915 434	32,58

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Résumée des Opérations du Trésor 'SROT' 2000 - 2022 , sur :
https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2024/01/SROT-RETROSPECTIVE-00-22.xlsx

يبين الجدول رقم (25) مايلي:

- أهمية الجباية البترولية كمصدر رئيسي في الإيرادات العامة من خلال وزن مساهمتها النسبية فيها الذي تجاوز متوسطه الثلث في جميع الفترات (حتى وإن جاوره في الفترة الأخيرة).
- تحقق أكبر مساهمة للجباية البترولية في الإيرادات العامة في الفترة الأولى والثانية.
- تناقص الأهمية النسبية للمساهمة البترولية في الإيرادات العامة بتدرج متوسطها للفترة بترتيب تنازلي من الفترة الأولى إلى الأخيرة على النحو الموالي: (56,77%) ، (54,01%) ، (42,85%) (36,30%) ، (29,93%).
- تسجيل سنة 2020 لأكبر انخفاض في مساهمة الجباية البترولية في الإرادات العامة بنسبة 27,27% تحت تأثير الأزمة المزدوجة الصحية والبترولية التي واجهت الاقتصاد الجزائري وأدت إلى تقليص حركة النشاط الاقتصادي مع تراجع في الطلب على النفط وانخفاض في أسعاره.
- اعتبار الجباية البترولية محدد رئيسي لطبيعة السياسة المالية لاعتماد التوسع في الإنفاق العام على أهميتها النسبية في الإيرادات العامة، وهو ما يؤكده اتباع سياسة مالية ذات طبيعة توسعية في الفترات الثلاث الأولى وميلها إلى الانكماش في الفترتين الأخيرتين، وذلك بالتوافق مع انخفاض الأهمية النسبية للجباية البترولية في الإيرادات العامة.

1-2- تطور حجم وهيكل الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2021): ويتم التعرف على ذلك بمتابعة قيمة النفقات العامة وتقسيمها النسبي بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجدول رقم (26).

الجدول رقم (26): تطور حجم وهيكل النفقات العامة خلال الفترة (2001-2021)

البيان / السنة	النفقات العامة مليون (دج)	نفقات التسيير (%) النفقات العامة	نفقات التجهيز (%) النفقات العامة	البيان / السنة	النفقات العامة مليون (دج)	نفقات التسيير(%) النفقات العامة	نفقات التجهيز (%) النفقات العامة
2001	1 321 028	72,95	27,05	2010	4 466 940	59,53	40,47
2002	1 550 646	70,79	29,21	2011	5 853 569	66,27	33,73
2003	1 690 175	66,43	33,57	2012	7 058 173	67,76	52,24
2004	1 891 769	66,13	33,87	2013	6 024 131	68,58	31,42
2005	2 052 037	60,68	39,32	2014	6 995 769	64,24	35,76
2006	2 453 014	58,62	41,38	2015	7 656 331	60,30	39,70
2007	3 108 569	53,85	46,15	2016	7 297 494	62,84	37,16
2008	4 191 051	52,92	47,08	2017	7 282 630	64,22	35,78
2009	4 246 334	54,16	45,84	2018	7 732 070	62,26	37,74
				2019	7 741 345	63,23	36,77
				2020	6 902 887	72,57	27,43
				2021	7 436 084	73,69	26,36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- **مصدر الجدول السابق.**
- **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf**

يسمح الجدول رقم (26) باستنتاج عدة ملاحظات منها:

- شهدت النفقات العامة تزايد متواصل من سنة 2001 إلى سنة 2012 التي حققت فيها أكبر زيادة مطلقة سنوية لها، لتنخفض في السنة الموالية ويعرف بعدها منحاها تغيرات بالزيادة والنقصان.
- تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز طيلة الفترات الخمس، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة التحويلات الاجتماعية والدعم الحكومي للمحافظة على الدخول الحقيقية والقدرة الشرائية للمواطنين إضافة إلى تزايد كتلة الأجور.
- أكبر فرق بين نفقات التسيير والتجهيز كان في بداية الفترة الأولى والأخيرة.
- ميل هيكل النفقات العامة إلى التوازن في الفترة الثانية لاسيما في سنتي 2008 و2007.
- شهدت نفقات التجهيز أكبر توسع نسبي لها في الفترة الثانية بسبب تزايد كثافة ووتيرة المشاريع الاستثمارية لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما شهدت نفقات التسيير أكبر توسع

نسبي لها في الفترة الأخيرة بسبب زيادة التحويلات والتدبير الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة الصحية.

1-3- تطور الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2021):

لتحليل منحنى هذا التطور تتم الاستعانة بالجدول رقم (27) الذي يضم معدلات نمو النفقات العامة (G) ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) ومساهمة النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام $\frac{G}{PIB}$.[1]

الجدول رقم (27): تطور حصة النفقات العامة في الناتج الداخلي الخام مع تطور معدلات نمو كل منها خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة: (%)

البيان / السنة	$\frac{G}{PIB}$	معدل نمو النفقات العامة (G)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB)	البيان / السنة	$\frac{G}{PIB}$	معدل نمو النفقات العامة (G)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB)
2001	31,25	12,12	2,51	2010	37,25	5,19	20,30
2002	34,28	17,38	6,99	2011	40,12	31,04	21,66
2003	32,17	8,99	16,13	2012	43,54	20,57	11,10
2004	30,76	11,92	17,07	2013	36,19	-14,56	2,70
2005	27,14	8,47	22,97	2014	40,61	16,12	3,48
2006	28,85	19,54	12,42	2015	47,34	9,44	-2,99
2007	33,24	26,72	10,01	2016	41,67	-4,68	4,79
2008	37,95	34,82	18,07	2017	38,58	-0,20	7,77
2009	42,60	1,31	-9,74	2018	37,91	6,17	8,03
				2019	37,76	0,11	0,52
				2020	37,36	-10,83	-9,86
				2021	33,68	7,72	19,49

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:**

Résumée des Opérations du Trésor 'SROT' 2000 - 2022, sur :
https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2024/01/SROT-RETROSPECTIVE-00-22.xlsx

- **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021,**
sur: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

[1] - اعتمادا على قيمة هذه المتغيرات بالأسعار الجارية.

من جملة الملاحظات التي يوفرها تحليل الجدول رقم (27) مايلي:

- تجاوز الأهمية النسبية للنفقات العامة في الناتج الداخلي الخام الثلث في جميع فترات الدراسة مع أخذ متوسطها لمنحنى تصاعدي من الفترة الأولى إلى الرابعة وانخفاضها في الفترة الأخيرة. وتشترك مجموعة من العوامل في ارتفاع النفقات العامة يلخصها دور الدولة التنموي والاجتماعي وسوء التسيير والتذبير.
- تسجيل النفقات العامة لمعدلات نمو إيجابية متأرجحة بين الزيادة والنقصان، وبصفة متواصلة من بداية الفترة الأولى إلى السنة الثالثة من الفترة الثالثة، مسجلة أول نمو سلبي بـ 14,56-% سنة 2013، ليتواصل نموها الإيجابي في السنوات الباقية لكن بوتيرة متباطئة وبصفة متقطعة، حيث تخللها تسجيل معدلات نمو سلبية سنوات 2016، 2017 و2020.
- تسجيل الناتج الداخلي الخام لمعدلات نمو سلبية في 2009، 2015 و2020 بسبب تأثر النشاط الاقتصادي بالأزمات النفطية والصحية.
- توافق طبيعة معدلات النمو التي حققتها النفقات العامة والناتج الداخلي الخام، مع اختلافها في الوتيرة وأحيانا في الاتجاه وذلك من 2001 إلى 2008، أما من 2009 إلى 2021 فقد سجل هذا التوافق اختلالا في بعض السنوات لكن مع محافظته على اتجاه التغير ماعدا سنة 2016. تجدر الإشارة هنا إلى مساهمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الإنفاق والتعزيز الميزاني في تباطؤ نمو النفقات العامة. وتعكس الملاحظات السابقة أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتأثير الإيجابي النسبي للإنفاق العام على الناتج الداخلي الخام.

وفي سياق آخر، تجدر الإشارة إلى الدور السلبي لظاهرة تنامي النفقات العامة على وضعية المالية العامة، والتي مثلت سنة 2009 محطة فارقة في مسارها بتحول رصيد الميزانية الإجمالي[1] والرصيد

[1] – للعلم سجل الرصيد الموازني عجوزات في هذه الفترة باستثناء سنتي 2001 و2002.

الكلي للخزينة العمومية من حالة الفائض المحقق من 2001 حتى 2008، إلى حالة العجز المتوالي من 2005 حتى 2021[1]، وهو الوضع الذي أسسه تشوه هيكل الإيرادات العامة، والذي عززته الصدمة البترولية لسنة 2014 والتي تسببت تداعياتها في تراجع الدولة عن سياستها المالية التوسعية ولجوئها إلى تدابير التعزيز الميزاني، لكن عدم نجاعة سياسة الميزانية خلال الفترة (2015-2018) أدت إلى نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات التي كانت تشكل مخزونا للادخارات المالية لدى بيك الجزائر، وهو ما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية، ولقد جاءت أزمة كورونا وصدمة 2020 لتفاقم من تردي أوضاع المالية العامة، ولتطرح بإلحاح ضرورة تقليص عجز الخزينة العمومية عن طريق الزيادة في إيرادات الميزانية العادية، بما ينعكس إيجابا على تقليص الفرق الكائن بين إجمالي الإنفاق الداخلي، على اعتبار إنفاق الدولة مكونا أساسيا فيه، وبين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام). وهو الفرق الذي ظل يمول عن طريق الاقتطاعات من احتياطات الصرف الأجنبي. إن هذا الوضع يبرز من جهة ارتباط العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية والرصيد الجاري لميزان المدفوعات وتدهور مستوى الاحتياطيات، كما يبرز من جهة أخرى أهمية إدراج مسألة استدامة عجز الخزينة العمومية وصلته بعجز ميزان المدفوعات ضمن أولويات السياسة الاقتصادية، لاسيما على المدى القصير وذلك لمعالجة العجز المزدوج للاقتصاد.

2- سياسة سعر الصرف الأجنبي[2]:

وإذ يبقى أداء السياسة المالية مرتبطا بأداء السياسة النقدية التي تعتبر من أكثر السياسات تأثيرا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لأنها قادرة على ضبط المعروض النقدي والتحكم فيه وتمويل النشاط

[1] - وأيضا في 2022 و2023.

[2] - ليتيم حياة، (2022): نظام سعر صرف الدينار الجزائري من التثبيت إلى التعويم، في خليفة عزي، التوجهات الحديثة لأنظمة سعر الصرف ودورها في تحقيق توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية، ص ص 144-162، الوادي: مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية - PEDAA -.

الاقتصادي، فقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر مزيدا من الاهتمام من خلال الإصلاحات التي شهدتها لتحسين وتكييف أدواتها بما يتناسب مع خصوصية الوضع الاقتصادي والنقدي، حيث استهدف بنك الجزائر في تدخلاته عزل التقلبات النقدية غير المرغوبة على القاعدة النقدية، مجتهدا في ضبط حجم السيولة بلجوئه إلى سياسة التعقيم، سواء خلال مرحلة الوفرة المالية التي كان فيها صافي الأصول الخارجية المصدر الأساسي للإصدار النقدي، والتي لعب خلالها صندوق ضبط الإيرادات دورا إيجابيا في ذلك بعزله لمبالغ كبيرة عن الوضعية النقدية. أو في فترة التمويل غير التقليدي، حيث كانت عمليات الإصدار النقدي المتسبب الأساسي في فائض السيولة. ودون التفصيل في ذلك يتم التأكيد هنا على ضرورة تحسين كفاءة السياسة النقدية والتنسيق فيما بينها وبين السياسة المالية في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة، ليتم الانتقال فيمايلي إلى إبراز معالم سياسة الصرف الأجنبي المتبعة في الجزائر.

منذ إنشاء الوحدة النقدية الوطنية في 10 أفريل 1964، عرف نظام تسعير الدينار الجزائري تطورات مختلفة يمكن إجمالها في مرحلتين رئيسيتين هما مرحلة نظام سعر الثابت ومرحلة نظام سعر الصرف المرن. امتدت مرحلة نظام سعر الصرف الثابت من 1964 إلى 1994، وعرفت بدورها مرحلتين من التسيير: مرحلة التسيير الجامد من 1964 إلى مارس 1987، ثم مرحلة التسيير الديناميكي من مارس 1987 حتى أوت 1994. بعد ذلك مرت عملية تحرير نظام الصرف أو الانتقال من نظام تسييري إداري إلى نظام السوق بمرحلة انتقالية وتجريبية كانت فترة تدريبية بالنسبة للمصارف (بما فيها بنك الجزائر) ومهلة لإعداد الموارد البشرية ووضع الهياكل التنظيمية والإجراءات الضرورية لمواجهة متطلبات سوق الصرف. انطلقت هذه المرحلة في الثلاثي الأخير من سنة 1994م وعرفت "بجلسة التسعير"، واستمرت حتى بداية جانفي 1996 تاريخ انطلاق نشاط السوق المصرفية المشتركة للصرف. ومنذ ذلك التاريخ تكون الجزائر قد اتبعت فعليا نظام التعويم الموجة أو المدار (flottement dirigé) وهو نظام يقع بين النظامين الرئيسيين لسعر الصرف، يتمتع بمرونة نسبية ويتدخل فيه بنك الجزائر بانتظام

لتعديل سعر الدينار الجزائري، حيث يعلن بصفة دورية عن سعر صرف عملة التدخل وذلك تبعا لظروف الطلب والعرض في سوق الصرف ما بين المصارف ولمجموعة من المؤشرات الأخرى.

وخلال فترة الدراسة عرفت سوق الصرف عدة تنظيمات وتعليمات، عدلت وعمقت تنظيم وتشغيل سوق الصرف ومن بينها النظام رقم: 20-04 المؤرخ في: 15 مارس 2020، والمتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف. مما جاء في هذا النظام: تعريف سوق الصرف ما بين المصارف على أنها سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، أي الوسطاء المعتمدين وتشمل كل عمليات الصرف نقدا ولأجل بالعملة الوطنية وبالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية، تمكين الوسطاء المعتمدين من القيام بعمليات الصرف نقدا مع بنوك غير مقيمة وكذلك القيام فيما بينهم لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم بعمليات الخزينة بالعملة الصعبة، تبيان إمكانية توسيع سوق الصرف ما بين المصارف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة لتشمل مؤسسات مالية غير بنكية تحديد الموارد بالعملات الصعبة المتروكة تحت تصرف الوسطاء المعتمدين، ترخيص للوسطاء المعتمدين في إطار تغطية خطر الصرف القيام فيما بينهم بعمليات الصرف لأجل، خيارات الصرف vanille من الصنف الأوروبي، عقود المبادلة، وكذلك عمليات شراء العملة الصعبة نقدا موضوع التسليم لأجل وهذه الأخيرة تخصص حصريا للزبائن خزينة بالدينار.

ومن المنتظر أن تؤثر تطبيق هذه التعديلات إيجابا على نشاط سوق الصرف وعلى فتح مكاتب الصرف الغائب الأكبر في هذه السوق رغم ترخيص بنك الجزائر بإنشائها منذ سنة 96 من خلال النظام 95-07 والتعليمة 08-96.[1]

[1]- تجدر الإشارة أنه في سنة 2023 وبهدف إرساء إطار منظم ومتناسق لتسهيل عمليات الصرف بصفة تدريجية، قام بنك الجزائر بإعداد نظام متعلق بمكاتب الصرف يحدد ترخيص وتأسيس واعتماد ونشاط مكاتب الصرف، وهو يندرج في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم: 23-09 المؤرخ في: 21 جوان 2023.

وفيما يخص معالم سياسة سعر الصرف التي انتهجها بنك الجزائر فإنه حدد كمتغير هدف لها المحافظة على سعر الصرف فعلي حقيقي عند مستوى قريب من مستواه التوازني، الذي يسمح في آن واحد بتحقيقي توازن داخلي وخارجي، من خلال نمو اقتصادي غير تضخمي ورصيد إيجابي مستدام لحساب الميزان الجاري.

وفي هذا الإطار يرتكز تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساسيات الاقتصاد الوطني المتمثلة في فارق الإنتاجية وفارق التضخم بين الاقتصاد الوطني والبلدان الشركاء في التجارة، درجة الانفتاح الاقتصادي سعر البترول والنفقات العامة.

وبناء على ذلك يقوم بنك الجزائر بتحديد المستوى المستهدف لسعر الصرف الحقيقي التوازني ويحرص من خلال تدخلاته في سوق الصرف، ما بين المصارف كموفر رئيسي للعملات الأجنبية على ألا تحدث تقلبات أسعار عملات البلدان الشركاء التجاريين في أسواق الصرف الدولية، انحرافات مهمة بين المستوى المحسوب لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومستواه التوازني في المدى المتوسط.

وفيما يخص تطور قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة فإنها شهدت في بداية الفترة تخفيضا لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وبعد فترات من التحسن والتدهور شهدت قيمة الدينار انخفاضا مهما متأثرة بأزمة سنة 2014 وتداعياتها، وكذلك بتوجه الدولة إلى تخفيض قيمة العملة المحلية كلما تقلصت أسعار النفط لرفع حصيلة الصادرات المقومة بالدولار الأمريكي لربح الفرق في سعر الصرف عند تحويلها للدينار، وكذلك إلى تأثير عدم الاستقرار السياسي الذي يعزز من الطلب على العملة الأجنبية. وحسب تصريحات بنك الجزائر في تقريره لسنة 2019 فقد خضع سعر صرف الدينار لتغيرات كبيرة بين سنتي 2014 و2019، انخفضت فيها قيمته بـ 32,5% مقابل الدولار و20% مقابل الأورو. ويؤكد ذات التقرير أن التدهور المستمر لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني يشير إلى أن قيمة العملة الوطنية مبالغ فيها. أما في سنتي 2020 و2021 ووفقا لتقرير بنك الجزائر (2021)

فقد تواصل انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبتي 5,9% و6,1%، وكذلك مقابل الأورو بنسبتي 7,7% و9,3% على التوالي.

ويتبين مما سبق أن التطور الإيجابي لأساسيات الاقتصاد الوطني المعتمدة في تحديد سعر الصرف الفعلي يعتبر ضرورة لأنه سيحد من تدخل بنك الجزائر، مما يجنب تغذية الضغوط التضخمية لاسيما في ظل وفرة السيولة الناتجة عن التمويل النقدي لتغطية احتياجات الخزينة والدين العام، وسيجعل تعديل سعر الصرف تابعا بالدرجة الأولى إلى تقلبات أسعار العملات المرجعية (الأورو – الدولار الأمريكي) في أسواق الصرف الدولية، وهو ما يخوله لعب الدور المنوط به.

خلاصة الفصل الثالث:

سمحت دراسة هذا الفصل باستخلاص مجموعة من النتائج فيما يخص مسار النمو (2001-2021)، الذي اختلفت محطاته الرئيسية من حيث مضامينها وأهدافها المتعلقة ببرامج الإنفاق العام من جهة والنموذج الجديد للنمو والمخطط الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، وذلك من عدة جوانب أهمها من حيث: - خلفية إطلاقها المحلية والدولية وقد تم التفصيل فيها سابقا – أسسها النظرية التي اعتمدت في الأولى على منطلقات كينزية بينما راهنت الثانية على أسس النمو الداخلي – مصادرها التمويلية التي ركزت في الأولى بشكل رئيسي على مداخيل المحروقات بينما اتجهت في الثانية إلى تنويع مصادر التمويل – أهدافها التي ركزت أكثر في الأولى على الناحية الاجتماعية والتنمية البشرية وتهيئة الهياكل القاعدية، أما الثانية فقد ركزت أكثر على تحقيق التحول الهيكلي برؤية أوضح في مخطط الإنعاش الذي يرمي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتحول الطاقوي والرقمي وحماية الموارد البيئية مستهدفا قطاعات معينة وحريصا على تحسين مناخ الاستثمار بإجراءات ملموسة. هذا المخطط تفرد أيضا بإدراجه المقاربة التفاعلية من خلال تحقيق إجماع وطني واسع حوله.

أما فيما يخص النتائج المحققة خلال الفترة (2001-2021)، فقد تميزت بعدم الانتظام والتواضع سواء بالنسبة للمستويات المستهدفة فيها، أو بالنسبة للمستويات المثلوية لأهداف السياسة الاقتصادية حسب مربع كالدور، لاسيما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي في الفترتين الرابعة والخامسة. أما بالنسبة لوضعية ميزان المدفوعات فقد شهدت محصلة لتغير مجمل حساباته مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الفائض من 2001 إلى 2013 ومرحلة العجز من 2014 إلى 2021. ولقد سمح فحص الخيارات الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، بالتوصل إلى محدوديتها وعدم فعاليتها في ذلك، رغم كل المجهودات التي تم بذلها فيما عدا خيار حساب التحويلات الجارية، الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة التعرف على قيد وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، من خلال التطرق إلى مسار النمو المنتهج وأدائه في بلوغ معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وتقييم وضعية ميزان المدفوعات وتأثيرها المقيد لتحقيق النمو الاقتصادي وفي ذات الوقت فحص الخيارات التي يتيحها هيكل ميزان المدفوعات للتعامل مع هذا القيد.

وإحاطة بجوانب الموضوع تم تأطيره نظريا بفصلين تناولا ظاهرة النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتخطيط الاقتصادي، ليتلخص الجانب التطبيقي في فصل جمع بين عرض المخططات التنموية وتقييمها وتحليل وضعية ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة المعنية بالدراسة، والتي تم تقسيمها إلى خمس فترات جزئية تبعا لفترات تطبيق برامج الإنفاق العام والنموذج الجديد للنمو ومخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

من جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- يمثل النمو الاقتصادي حجرا أساسيا في عملية التنمية وهدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وهو يتحدد باشتراك مجموعة من العوامل الأساسية والمساعدة في تحقيقه، الذي اجتهدت الإسهامات التنظيرية في تفسيره منذ محاولات آدم سميت إلى الآن دون التوصل إلى إجماع نظري حوله.
- يعكس ميزان المدفوعات البنيان الاقتصادي للبلد ودرجة ارتباطه بالعالم الخارجي وهو يوفر مرجعا أساسيا لعملية التخطيط في توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية أو عند إعداد السياسة المالية والنقدية.
- يعتبر التخطيط الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية وسيلة ضرورية لتنسيق مختلف الموارد وتوجيهها نحو تحقيق النمو الاقتصادي الذي تقيده الوضعية السلبية لميزان المدفوعات في حالة الاقتصاد الصغير المفتوح ذي التنافسية الضعيفة والتبعية القوية للواردات.

- توفر هيكلة ميزان المدفوعات مجموعة من الخيارات التي تسمح بالتعامل مع القيد من تخفيفه، بتوفير العملة الأجنبية إلى فكه بتحقيق نمو منتظم، مرتفع ومستديم يساهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية.
- الحساب المحدد للرصيد الإجمالي في ميزان مدفوعات الجزائر هو الحساب الجاري والعنصر المحوري فيه هو الحساب التجاري.
- تبعا لتغيرات الحساب التجاري المرتبطة بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية ومحصلة لتغيرات مجمل حساباته، فإن وضعية ميزان المدفوعات قد شهدت من 2001 إلى 2021 مرحلتين متمايزتين:
  - مرحلة الفائض من 2001 إلى 2013: حقق فيها الرصيد الإجمالي أرصدة موجبة متتالية كان أكبرها في الفترة الثانية. وإثر ذلك استمر تراكم احتياطات الصرف منتقلة من 17,96 مليار$ سنة 2001 إلى ما يزيد عن 194 مليار$ سنة 2013، مما عزز من صلابة وضعية ميزان المدفوعات وقدرته على مواجهة صدمة سنة 2009، لاسيما في ظل استرجاع أسعار البترول لمستواها.
  - مرحلة العجز من 2014 إلى 2021: سجل فيها الرصيد الإجمالي العجز تلو الآخر على إثر صدمة سنة 2014، ليبدأ التآكل التدريجي والمتواصل لاحتياطات الصرف التي انتقلت من 178,938 مليار$ سنة 2014 إلى 45,296 مليار$ سنة 2021. وهو ما كشف من جهة عن عدم قابلية استدامة ميزان المدفوعات وهشاشة الوضعية الخارجية في ظل تواصل الظروف غير المواتية للأسواق البترولية، ومن جهة أخرى عن مساهمة هذه الوضعية في تقييد النمو الاقتصادي بإعاقة تمويله وتحقيقه.
- معدلات النمو المحققة سنويا ومرحليا، إجماليا وقطاعيا كانت متواضعة وغير منتظمة، ولم تتناسب مع المخصصات المالية المعتبرة المرصودة لتطبيق البرامج التنموية، وبالتالي فإن تطبيق هذه البرامج لم ينجح في تنشيط الجهاز الإنتاجي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يفيد برفض الفرضية الأولى.

- فيما يخص تأثير ارتفاع معدلات النمو على تدهور وضعية ميزان المدفوعات فقد تم التوصل إلى أنه في الفترة الأولى حققت معدلات النمو الاقتصادي مستويات مقبولة، كما ارتفعت الواردات لاسيما الموجهة للاستثمار، لكن زيادة صادرات المحروقات تجاوزت مشكل تغطيتها فلم تتأثر وضعية ميزان المدفوعات بالسلب. وفي الفترتين الثانية والثالثة تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع الواردات وتحقيق أرصدة موجبة في ميزان المدفوعات، أما في الفترتين الرابعة ولاسيما الخامسة فقد تم تسجيل حصيلة هي الأضعف بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والأسوء بالنسبة لوضعية ميزان المدفوعات. والملفت للانتباه فيها هو تزامن تدهور معدلات النمو الاقتصادي مع تدهور حسابات ميزان المدفوعات واللجوء إلى الإجراءات التقييدية للواردات. وبناء عليه، سيتم قبول الفرضية الثالثة التي مفادها أن تدهور حسابات ميزان المدفوعات يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي، بينما سيتم ارجاء الحكم على الفرضية الثانية، لأنه لا يمكن الفصل في رفضها أو قبولها إلا في حال تحليل وضعية حسابات ميزان المدفوعات عند تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة. وهذا تحديدا ما يستدعي استكمال البحث بتمديد فترة الدراسة إلى ما بعد 2021، خاصة وأن معدل النمو المستهدف خارج المحروقات في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي هو 6,5% على امتداد الفترة (2020-2030).
- أما فيما يخص الحلول الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات وفقا للخيارات التي يتيحها هيكله فقد أثبت فحصها في حالة الجزائر خلال فترة الدراسة محدودية تأثيرها سواء بالنسبة لحساب الصادرات الذي ظل محتفظا بهيكله، أو حساب الواردات الذي لم يسجل تغير واضحا في بنيتها، وكذلك بالنسبة لحساب التحويلات الجارية وحساب الاستثمارات الأجنبية التي اتصفت تدفقاتهما بالضعف، وهو ما يفيد بقبول الفرضية الرابعة من جهة ويوجه الاهتمام من جهة أخرى إلى أهمية ترتيبها وفقا ليسر تحققها بإيلاء الأهمية المناسبة للتحويلات الجارية التي طالما ظلت مهمشة وإلى ضرورة النجاح في

استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي ذات الوقت العمل على إحلال الواردات مع ترقية الصادرات.

بناء على ما سبق تخلص هذه الدراسة إلى أن البرامج المطبقة من طرف الدولة باعتبارها عميلا اقتصاديا، لم تنجح في إنعاش مستديم للاقتصاد الوطني ولم تؤسس للتخلص من التبعية للمحروقات بتحقيق التنويع الاقتصادي والتنافسية للمنتجات المحلية أو الحد من توغل السلع والخدمات الأجنبية لأن الزيادة في الطلب الكلي المستحثة بزيادة الإنفاق العام الموجه للاستثمار لم تتمكن من زيادة العرض الكلي بسبب عدم مراعاتها لخصوصية الاقتصاد الوطني وكذلك لعدم نجاعة السياسات المتبعة وقلة فعالية الخيارات المتوفرة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق النمو. وبالتالي لم تكن وضعية ميزان المدفوعات إلا مرآة عاكسة للاختلالات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد. وهذا فعلا ما تؤكده علاقة الاستيعاب بالرصيد التجاري خلال فترة الدراسة وكذلك خصائص هيكلة ميزان المدفوعات، من حيث محافظتها على التركيبة السلعية وكذلك من حيث استمرار العجز الهيكلي لحساب الخدمات وضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية والتحويلات الجارية.

ومما يثير الانتباه حول الحدود الزمنية لفترة الدراسة أنها ابتدأت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وانتهت بمخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)! ليصل الاقتصاد الجزائري بعد مسار من الإنعاش والنمو إلى إنعاش جديد! وهو ما يوحي من جهة بتعثر مسار النمو في بلوغ أهدافه، ويبرز من جهة أخرى حجم التحديات التي تواجهها الحكومة في تأسيس اقتصاد جديد مبني على تنمية متوازنة وشاملة.

اعتمادا على ما تم التوصل إليه، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي مرتبة على النحو الموالي:

- استعجال تصحيح الاختلالات الهيكلية وفقا للرؤية المدرجة في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ومخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق التحول الهيكلي الذي يسمح بالقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية بما فيها تقليص الفجوة بين الاستيعاب المحلي والدخل المتأتي من النشاط الوطني بحلول تصحيحية مستديمة، تسمح بتنويع الاقتصاد وضمان العرض الداخلي اللازم للحد من الاحتياجات للواردات.
- تنويع مصادر تمويل مخططات النمو تفاديا للاختناقات التمويلية ولتكرار سيناريو تعطلها.
- الحرص على تحقيق الانتظام والاستقرار في معدلات النمو ضمانا لرفع مستويات النمو والمعيشة في المستقبل.
- تفعيل جميع الخيارات التي يوفرها هيكل ميزان المدفوعات لتحقيق التوافق بين هدف النمو الاقتصادي وهدف التوازن الخارجي على نحو يسمح بانسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ويغطي احتياجات تمويل النمو والتنمية.

أما عن التوصيات التي يمكن تقديمها فيذكر منها:

- زيادة تكثيف مجهودات الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة والقيام بإصلاحات تخص النفقات العامة والإيرادات الضريبية خارج المحروقات لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل.
- ترقية دور النظام المالي والمصرفي في تعبئة الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة.
- ضرورة تطبيق سياسة تنموية تراعي الانسجام بين إمكانيات الاقتصاد الوطني والأهداف المرجوة من جهة، وتحقق التوافق بين مراد الإرادة السياسية وتطلعات الشعب من جهة أخرى.

- السعي إلى تحقيق إجماع وطني حول مخططات النمو، يضم الشركاء الاقتصاديين وجميع شرائح المجتمع المدني ومختلف الفاعلين للتوصل إلى المساهمة الفعالة في تنفيذها.
- المثابرة في تحقيق التوفيق بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

وفي كيفية تحقيق هذا التوفيق، والتوصل إلى الحكم على الفرضية الثانية، وفي بحث آليات تفعيل الحلول الممكنة للتعامل مع قيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي بمزيج متناسق من الخيارات التي توفرها هيكلة ميزان المدفوعات، كذلك في تقييم انعكاسات مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة تنفيذ النموذج الجديد للنمو تلوح تساؤلات عديدة تسترعي اهتمام الباحثين وتفتح **آفاقا** واسعة لبؤر بحث جادة ومثيرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

البيبليوغرافيا:

➢ الكتب:

1. تودارو ميشال، (2006): التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

2. الحاج طارق، (1998): علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3. الحريري محمد خالد، (2002-2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الحادية عشر منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

4. حشيش عادل أحمد، (1993): العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

5. الدباغ أسامة بشير والجومرد أثيل عبد الجبار، (2003): المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى عمان، الأردن.

6. ساموبلسون بول آ ونوردهاوس ويليام د، (2006): الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. عريقات حربي محمد موسى، (2014): التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن.

8. عفيفي سامي حاتم، (1994): التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

9. عوض الله زينب حسين (دون سنة): العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

10. كافي محمد يوسف، (2017): التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي – بيئي – إعلامي) الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

11. محمد يونس محمد ومبارك عبد المنعم محمد، (1985): في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

12. نافزيجر واين، (2018): التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين وياسر عز الدين حسين مراجعة محمد عبد الله شاهين محمد، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر.

13. هجير عدنان زكي أمين، (2010): الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، مكتبة الجامعة، الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

14. معروف هوشيار، (2006): تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، الأردن.

15. الوليد بشار يزيد، (2008): التخطيط والتطوير الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

➢ **المقالات:**

1. ليتيم حياة، (2022): نظام سعر صرف الدينار الجزائري من التثبيت إلى التعويم، في خليفة عزي التوجهات الحديثة لأنظمة سعر الصرف ودورها في تحقيق توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية (ص ص 144-162)، الوادي: مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية – PEDAA –

➢ **الموسوعات:**

أبو علي محمد سلطان، (2007): نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، (ص ص 35-63)، في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الرابع، EOLSS ناشرون واليونسكو والأكادمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

الويبوغرافيا:

➢ الكتب:

1. إسماعيل محمد وآخرون، (2022): الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 41 صندوق النقد العربي، من:

https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alastthmar-alajnby-almbashr

2. حواس أمين، (2021): نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة ابن خلدون تيارت، تاريخ الاسترداد: 2023/08/19، من:

https://fsecsg.univ-tiaret.dz/assets/files/livremoddeeco.pdf

3. خضر حسان، (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، إصدارات جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، تاريخ الاسترداد: 2024/01/01 من:

https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=84

➢ المجلات:

1. الجندى أماني فوزي، حنفي شيماء أحمد، (2022): العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربية، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1، العدد 3، تاريخ الاسترداد: 2023/09/17، من:

http://doi.org/10.21608/ijppe.2022.251648

2. راثا ديليب، (2023): تحويلات المغتربين وقدرتها على الاستمرار، مجلة التمويل والتنمية. تاريخ الاسترداد: 2023/12/28، من:

https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/B2B-resilient-remittances-dilip-ratha

➢ المقالات:

1. جاكوبس مايكل وليكاج شوليا، هل بلغنا أقصى حدود النمو؟ 23 ماي 2023: تاريخ الاسترداد: 2023/09/29، من:

https://www.omandaily.om/%D8%A3%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/na/%D9%87%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88

➢ **المطبوعات:**

1. حسين غني ناصر، محاضرات مادة تخطيط وتنمية، تاريخ الاسترداد: 2023/10/25، من:

https://uomustansiriyah.edu.iq/e-learn/profile.php?id=4645

2. حواس أمين، (2021/2020): (نظريات التنمية) مطبوعة في اقتصاد التنمية، السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون، تيارت، تاريخ الاسترداد: 2024/02/10، من:

https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/a_haous_theorie_de_developpement.pdf

3. سلمان أحمد هادي، نماذج حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، المحاضرة الإلكترونية الرابعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، تاريخ الاسترداد: 2024/02/10، من:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_31!12_27_54_PM.pdf

4. صبيح ماجد حسني، التخطيط الاقتصادي للتنمية، الوحدة السادسة، من:

https://dspace.qou.edu/contents/unit6-4325/6.pdf

➢ **التقارير:**

1. تقرير البنك الدولي (2021): إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخ الاسترداد: 2023/09/18، من:

https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/2d8d3e1a-9845-5e8d-b135-15e4823363c0/content

2. تقرير الأمم المتحدة، قمة الألفية، 6 – 8 سبتمبر 2000، نيويورك. (6–2000/09/8). تاريخ الاسترداد: 2021/06/18، من الأمم المتحدة:

https://www.un.org/ar/conferences/environment/newyork2000

3. تقرير المعهد العربي للتخطيط، عبد الحليم شاهين، (2021): التطور التاريخي لنظرية النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، الكويت، تاريخ الاسترداد: 2023/07/15، من:

https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=772&fbclid=IwAR0WOnxd_3S6DPSnsQHndPW-Zi80sPDJHFEN18FK6E0jFqjfjLDmdqBihiI

4. تقرير هيئة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، (2015). تاريخ الاسترداد: 2021/10/12 من:

arab-states: https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?fbclid=IwAR3c-9Hvl1OfZ7OrmnNC423ETjKXqlxNviHSYExoqxKy2AalFHoOIthVT1c#:~:text=%D9%88%D8%AA%

5. تقرير مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. (2010/5/24). تاريخ الاسترداد: 2021/10/01، من:

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

6. تقرير بنك الجزائر، (2016/11). تاريخ الاسترداد: 2021/10/10، من:

https://www.bank-of .dz/pdf/rapportba_2015/rapportba_2015.pdf

7. تقرير البنك الدولي، (2023): استمرار نمو تحويلات المغتربين في عام 2023 ولكن بوتيرة أبطئ/ موجز عن الهجرة والتنمية 39. تاريخ الاسترداد: 2023/12/28، من:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/12/18/remittance-flows-grow-2023-slower-pace-migration-development-brief

القوانين:

1. الجريدة الرسمية العدد 70. (2005/10/19). تاريخ الاسترداد: 2021/9/4، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005070.pdf
2. الجريدة الرسمية العدد 78. (2014/12/31). تاريخ الاسترداد: 2021/10/05، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014078.pdf
3. الجريدة الرسمية العدد 41. (2015/07/29). تاريخ الاسترداد: 2021/09/30، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015041.pdf
4. الجريدة الرسمية العدد 72. (2015/10/31). تاريخ الاسترداد: 2021/10/05، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf
5. الجريدة الرسمية العدد 77. (2016/12/29). تاريخ الاسترداد: 2021/10/10، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016077.pdf
6. الجريدة الرسمية العدد 76. (2017/12/28). تاريخ الاسترداد: 2021/10/12، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017076.pd
7. الجريدة الرسمية العدد 79. (2018/12/30). تاريخ الاسترداد: 2021/10/12، من: joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2018/A2018079.pdf

المواقع الرسمية:

1. بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz
2. الديوان الوطني للاحصائيات: https://www.ons.dz

المراجع باللغة الفرنسية

Bibliographie :

Ouvrages :

1. Bali Hamid, (1993) : Inflation et mal-développement en Algérie, o.p.u, Alger, Algérie.
2. Brasseul J et Lavard C Meyer, (2016) : Economie du développement, 4éme édition, Armand collin, Paris, France.
3. Beitone Alain et autres, (2009) : Economie, 4éme édition, Dalloz, Paris, France.
4. Bernier Bernard et simon yves, (2007) : Initiation à la macroéconomie, Dunod, Paris, France.
5. Bialès Michel et autres, (2006) : L'essentiel sur l'économie, 4éme édition, Berti éditions, Paris, France.
6. Bourguinat Henri, (1995) : Finance internationale, puf, Paris, France.
7. Broutin Patrick et autres, (2010) : Economie, Hachette, Paris, France.
8. Byé Maurice, (1965) : Relations économiques internationales, 2éme édition, Dalloz, Paris, France.
9. Dupuy Michel et autres, (2006) : Finance internationale, Dunod, Paris, France.
10. Heckly Christophe, (2008) : Grands enjeux de l'économie mondiale, ellipses, Paris, France.
11. Krugman Paul et Obstfeld Maurice, (2009) : Economie internationale, 8éme édition, Nouveaux Horizons, Paris, France.
12. Lipsey Richard G et antres, (1992) : Macroéconomique, traduction, J.L Massé, 2éme édition Gaëtan Morin, Québec, Canada.
13. Ossa Albert Ondo, (1999) : Economie internationale, ESTEM, Paris, France.
14. Perkins Dwight H et autres (2008) : Economie du développement, traduction de la 6éme édition, Renault - Baron B, 3éme édition, éditions De Boeck université, Bruxelles, Belgique.
15. Samson Evan et autres, (2009) : Leçons d'économie contemporaine, 2éme édition, Dalloz, Paris, France.
16. Samuelson Alain, (1993) : les grands courants de la pensée économique, 2éme edition, o.p.u, Alger, Algérie.

17. Teulon Fréderic, (2001) : Croissance, crises et développement, 6éme édition, Presses universitaires, Paris, France.

➢ **Dictionnaires et encyclopédies :**

1. Encyclopédie économique, Douglas Greenwald, ed. préface de Michel Albert (traduction française), Economica, Paris, France, 1984.

Webographie :

– **Rapports:**

1. Rapport sur la conjoncture économique et sociale du second semestre 2001. (2001). Consulté le: 24/08/2021, sur cnese.dz: https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=193
2. Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement. (07/2005). Consulté le: 09/09/2021, sur Algeria_mdg: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_mdg.pdf
3. A la recherche d'un investissement public de qualité. (15/08/2007). Consulté le: 05/09/2021, sur Rapport N° 36270 – DZ: http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/IMAGES/ALGERI-2.PDF
4. Plan d'action du gouvernement. (05/2014). Consulté le: 14/10/2021, sur plani polis: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_plan_d_action_du_gouvernement_2014.pdf
5. Le nouveau modèle de croissance. (07/2016). Consulté le: 13/10/2021, sur challenges.tn: https://www.challenges.tn/pdf/Le-nouveau-modele-de-croissance-en-Algerie.pdf
6. Bank of Algeria. (06/2022). Consulté le: 15/07/2022, sur Bank-of-algeria: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
7. Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021, sur : https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

– **Articles :**

1. Robert Thomas Malthus. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : www.economie.gouv.fr/facileco/robert-thomas-malthus
2. Les marxistes. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : https://www.economie.gouv.fr/facileco/marxistes , le : 17/07/2023.
3. Jhon Maynard Keynes. Consulté le : 17/07/2023, sur faciléco : https://www.economie.gouv.fr/facileco/john-maynard-keynes

4. Joseph Schumpeter, Consulté le : 01/08/2023, sur faciléco : https://www.economie.gouv.fr/facileco/joseph-schumpeter

الملاحق

الملحق رقم 01: المضاعف الخارجي المزدوج

يسمى المضاعف الخارجي المزدوج بالمضاعف الخارجي بأثر رد الفعل، ويتم التوصل إلى صياغته باتباع الخطوات التالية:

انطلاقا من شرط التوازن في اقتصاد مفتوح: $Id + X = Mc + S$

وبافتراض عدم تغير مستوى الاستثمار في البلدين، فإنه إذا عرفت مبيعات البلد الأول ارتفاعا في البلد الثاني، فإن ارتفاع الدخل المسجل بالنتيجة في البلد الأول سيتكون من:

- الارتفاع المستحث في الاستهلاك ΔC_1.
- الارتفاع الابتدائي المستغل للصادرات ΔX_{a1}.
- ارتفاع الصادرات المستحث بتغيرات الدخل في البلد الثاني ΔX_1.

$$\begin{aligned}\Delta Y_1 &= \Delta C_{d1} + \Delta X_{a1} + \Delta X_1 \\ &= c_{d1}\Delta Y + \Delta X_{a1} + \Delta X_1\end{aligned}$$

وحيث أن: $\Delta X_1 = \Delta Mc_2 = mc_2 . \Delta Y_2$

$$\Delta Y_1 = c_{d1}\Delta Y_1 + \Delta X_1 + mc_2\,\Delta Y_2$$

وهكذا فإن تحديد أهمية ظاهرة المضاعفة يستدعي تحديد دخل البلد الثاني بدلالة متغيرات البلد الأول.

وتقتضي العودة إلى التوازن في المدى القصير بالنسبة لكل اقتصاد تساوي تغيرات الادخار والاستيراد مع تغيرات التصدير كما يلي:

في البلد الأول: $\Delta X_1 = \Delta S_1 + \Delta Mc_1$

في البلد الثاني: $\Delta X_2 = \Delta S_2 + \Delta Mc_2$

ومنه: $\Delta S_1 = \Delta X_1 - \Delta Mc_1$

$$\Delta S_2 = \Delta X_2 - \Delta Mc_2$$

إن اقتصار الدراسة على بلدين يسمح بكتابة:

$$\Delta X_2 = \Delta Mc_1 \qquad \text{و} \qquad \Delta X_1 = \Delta Mc_2$$

إذن:

$$\Delta S_1 + \Delta S_2 = \Delta X_1 - \Delta Mc_1 + \Delta X_2 - \Delta Mc_2$$

$$= \Delta X_1 - \Delta Mc_1 + \Delta Mc_1 - \Delta X_1$$

$$\Delta S_1 + \Delta S_2 = 0 \quad \Rightarrow \Delta S_1 = -\Delta S_2$$

أي:

$$s_1 \Delta Y_1 = -s_2 \Delta Y_2$$

$$\Delta Y_2 = -\frac{s_1}{s_2} \Delta Y_1$$

بالرجوع إلى علاقة التوازن لدينا:

$$\Delta Y_1 = \Delta C_1 + \Delta X_1 + \Delta X_1 \text{ (المستحث)}$$

$$= c_{d1} \Delta Y_1 + \Delta X_1 + mc_2 \Delta Y_2$$

$$= c_{d1} \Delta Y_1 + \Delta X_1 + mc_2 \left(-\frac{s_1}{s_2} \Delta Y_1 \right)$$

$$\Delta Y_1 \left(1 - cd_1 + mc_2 \frac{s_1}{s_2} \right) = \Delta X_1$$

وبما أن:

$$1 - c_{d1} = s_1 + mc_1$$

فإن:

$$\Delta Y_1 \left(s_1 + mc_1 + mc_2 \frac{s_1}{s_2} \right) = \Delta X_1$$

$$\Delta Y_1 = \frac{1}{s_1 + mc_1 + mc_2 \frac{s_1}{s_2}} = \Delta X_1$$

ويعبر الكسر $\frac{1}{s_1 + mc_1 + mc_2 \frac{s_1}{s_2}}$ على صياغة المضاف الخارجي المزدوج.

الملحق رقم 02: محددات الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة

تسيير الأعمال

- دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- الحوافز الاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
- الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها.
- خدمات ما بعد الاستثمار.

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
- سياسات العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج التملك).
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسة وبرامج الخصخصة.
- السياسات التجارية (التعرفة الجمركية، سياسة لحماية الوطنية) ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية.
- السياسة الضريبية.

المحددات الاقتصادية

عوامل السوق:	عوامل الموارد:	عوامل الكفاءة:
- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.	- توفير الموارد الخام.	- تكلفة الأصول والموارد.
- معدل نمو السوق.	- عمالة رخيصة غير كفؤة.	- تكلفة المدخلات الأخرى.
- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.	- عمالة كفؤة.	- النقل والمواصلات.
	- توفير التكنولوجيا والابتكارات.	- تكلفة السلع الوسيطة.

المصدر: حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الملحق رقم 3: إحصائيات ميزان مدفوعات الجزائر والاحتياطات الإجمالية للفترة (2001-2012)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد الخارجي الجاري	7,06	4,36	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41	12,15	17,77	12,42
الميزان التجاري	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,79	18,20	25,96	20,17
الصادرات، (f.o.b)	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,89	71,74
المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66	70,58
أخرى (خارج المحروقات)	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15
الواردات، (f.o.b)	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,6	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57
خدمات، خارج دخل العوامل،صافي	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,81	-7,01
دائن	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,75	3,82
مدين	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,55	-10,83
دخل العوامل، صافي	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31	-0,36	-2,04	-3,91
دائن	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13	4,76	4,60	4,45	3,73
مدين	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49	-7,64
دفع الفوائد	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,13
أخرى						-6,18	-5,41	-6,28	-5,89	-4,85	-6,25	-7,51
منها حصص شركاء	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97	-6,34
المؤسسة الوطنية للمحروقات												
تحويلات، صافية	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,65	3,16
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,2	-0,99	2,54	3,45	3,18	2,38	-0,36
حساب رأس المال												0,01
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	0,01	1,37	2,49	2,55	3,48	2,05	1,54
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	1,76	-0,77	-0,43	1,51	0,14	-1,08	-0,59
السحب	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41	-11,9	0,51	0,84	2,19	0,58	0,07	0,27
الاهتلاك	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	0,98	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,15	-0,85
قروض قصيرة الأجل	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-12,8	-1,59	0,48	-0,60	-0,44	1,41	-1,31
والأخطاء والسهو، صافي						-1,09						
الرصيد الإجمالي	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,14	12,06
الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,100	148,910	162,221	182,224	190,661

المصدر: - Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin, statique de la banque d'Algérie

série rétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 92-93sur:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

بالنسبة للاحتياطات الإجمالية تم الاعتماد على:

2001-2004: RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.62
(https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_2005_complet.pdf)
2005-2008 : RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.63
(https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf)
2009-2011: RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.75
(https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/rapportdactivite2012.pdf)
(consultés le: 15/07/2022)

الملحق رقم 4: إحصائيات ميزان مدفوعات الجزائر والاحتياطات الإجمالية للفترة (2013-2019)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الخارجي الجاري	1,15	-9,28	-27,29	-26,55	-22,33	-16,91	-16,96
الميزان التجاري	9,88	0,46	-18,08	-20,13	-14,41	-7,46	-9,32
الصادرات، (f.o.b)	64,87	60,13	34,57	29,31	34,57	41,11	35,31
المحروقات	63,82	58,46	33,08	27,92	33,20	38,90	33,24
أخرى (خارج المحروقات)	1,05	1,67	1,48	1,39	1,37	2,22	2,07
الواردات، (f.o.b)	-54,99	-59,67	-52,65	-49,44	-48,98	-48,57	-44,63
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-7,00	-8,15	-7,53	-7,33	-8,03	-8,26	-6,39
دائن	3,78	3,56	3,48	3,43	3,11	3,27	3,24
مدين	-10,78	-11,70	-11	-10,76	-11,15	-11,52	-9,63
دخل العوامل، صافي	-4,52	-4,81	-4,45	-1,92	-2,83	-4,60	-4,25
دائن	3,55	3,23	2,19	2,09	2,03	1,15	1,04
مدين	-8,07	-8,04	-6,65	-4,01	-4,86	-5,75	-5,29
دفع الفوائد	-0,07	-0,04	-0,12	-0,03	-0,04	-0,04	-0,07
أخرى	-8,00	-7,99	-6,52	-3,97	-4,83	-5,70	-5,22
منها حصص شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-5,91	-5,26	-3,72	-2,91	-3,22	-3,75	-3,14
تحويلات، صافية	2,79	3,22	2,77	2,82	2,95	3,39	3,01
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	-1,02	3,40	-0,24	0,52	0,57	1,09	0,03
حساب رأس المال	0,000	-0,003	0,000	0,001	0,001	0,00	-0,00
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,97	1,53	-0,69	1,59	1,26	0,62	1,35
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,38	0,52	-0,46	0,98	-0,07	0,15	-0,07
بنود مالية أخرى (صافي)	-2,600	1,357	0,905	-2,048	-0,627	0,32	-1,25
منها: رصيد النقود الورقية	0,331	-0,028	-0,482	-0,696	-0,182	0,08	-1
منها: رصيد الحقوق	-1,542	1,745	1,425	-1,297	-0,654	0,21	-1,48
منها: مبادلات الذهب	-0,663						1,11
منها: مخصصات حقوق السحب الخاصة							
منها: الأخطاء والسهو، صافي	-0,726	-0,361	-0,039	-0,055	0,209	0,04	-0,06
الرصيد الإجمالي	0,13	-5,88	-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93
الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)	194,012	178,938	144,133	114,138	97,332	79,882	53,0

المصدر : Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin statistiques de la banque d'Algérie -série rétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 94-95sur: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

بالنسبة للاحتياطات الإجمالية تم الاعتماد على:

2012-2015: RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.40 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/rapportba_2016.pdf)
2016-2019: RAPPORT ANNUEL 2020 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.109 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020_site.pdf)
(consultés le: 15/07/2022)

الملحق رقم 5: إحصائيات ميزان مدفوعات الجزائر والاحتياطات الإجمالية للفترة (2020-2021)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان / السنة	2020	2021*
الرصيد الخارجي الجاري	-18,684	-4,512
الميزان التجاري	-13,496	
الصادرات، (f.o.b)	21,925	38,636
المحروقات	20,016	34,058
أخرى (خارج المحروقات)	1,909	4,578
الواردات، (f.o.b)	-35,421	-37,405
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-4,452	-3,684
دائن	2,989	3,222
مدين	-7,441	-6,907
دخل العوامل، صافي	-2,992	-4,012
دائن	0,847	0,689
مدين	-3,839	-4,701
دفع الفوائد	-0,041	-0,132
أخرى	-3,798	-4,569
منها حصص شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-2,010	-3,042
تحويلات، صافية	2,315	1,953
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	2,315	3,158
حساب رأس المال	-0,042	-0,003
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,110	0,921
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,274	-0,230
السحب	0,000	0,000
الاهتلاك	-0,274	-0,230
الأخطاء والسهو، صافي	1,521	2,469
الرصيد الإجمالي	-16,369	-1,479
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	48,167	45,296

* بيانات محدثة

المصدر:

RAPPORT ANNUEL 2021 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.40
(https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021fr-1.pdf)
(consulté le: 18/02/2023)

الملحق رقم 6: تطور الاستيعاب والرصيد التجاري* في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

(الوحدة: مليار دج)

X-M	M	X	Y-A	A	Y	السنة / البيان
620,2	930,7	1550,9	620,2	3606,9	4227,1	2001
446,6	1159,2	1605,8	446,6	4076,2	4522,8	2002
754,9	1254,0	2008,9	754,9	4497,4	52523,3	2003
885,8	1577,1	2462,9	885,8	5263,3	6149,1	2004
1749,2	1820,4	3569,6	1749,2	5812,8	7562,0	2005
2286,2	1863,5	4149,7	2286,2	6215,4	8501,6	2006
2076,1	2326,1	4402,2	2076,2	7276,7	9352,9	2007
2127,2	3170,8	5298,0	2127,2	8916,5	11043,7	2008
-57,9	3583,8	3525,9	-57,9	10025,9	9968,0	2009
842,1	3768,0	4610,1	842,1	11149,5	11991,6	2010
1473,7	4184,9	5658,6	1473,8	13115,2	14589,0	2011
1357,7	4622,1	4979,8	1357,7	14851,9	16209,6	2012
468	5061,0	5529,0	468,0	16180,0	16648,0	2013
-294,2	5500,5	5206,3	-294,2	17522,8	17228,6	2014
-2231,4	6104,0	3872,6	-2231,4	18944,1	16712,7	2015
-2483,7	6139,4	3655,7	-2483,7	19998,3	17514,6	2016
-1898,3	6170,4	4242,1	-1898,3	20774,5	18876,2	2017
-1293,6	6567,6	5274,0	-1293,6	21687,1	20393,5	2018
-1308,1	5964,6	4656,5	-1308,1	21808,3	20500,2	2019
-1919,9	5147,8	3227,9	-1919,9	20396,8	18476,9	2020
60,4	5842,4	5902,8	60,4	22018,9	22079,3	2021

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Rétrospective des comptes économique de 1963 à 2021, sur :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_cpte_conomiques1963_2021.pdf

* الرصيد التجاري من السلع والخدمات.